

سلسلة أبحاث في تاريخ البحرين 04

قرى البحرين الثلاثمائة والستون

بين الحقيقة والوهم

يوسف مدن

قرى البحرين الثلاثمائة والستون

بين الحقيقة والوهم

مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

اسم الكتاب: قرى البحرين الثلاثمائة والستون بين الحقيقة والوهم

اسم المؤلف: يوسف مدن

الطبعة الأولى، بيروت نوفمبر 2015

التعريف بالمؤلف: يوسف مدن (1954) خريج قسم علم النفس والاجتماع بجامعة الكويت، باحث في الدراسات التربوية والتراثية، له مجموعة إصدارات منشورة .

yousif.madan@outlook.com

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3388 - 4

قرى البحرين الثلاثمائة والستون
بين الحقيقة والوهم

يوسف مدن

المحتويات

الإهداء

إلى كل أهالي قرى البحرين الثلاثمائة والستين
الذين ذكرتهم بعض المصادر الثقافية،
وأكدت الوثائق التاريخيَة على حقيقة وجودها التاريخي
. . نهدي هذا المجهود العلمي المتواضع .

شكر وتقدير

لكل شخص اهتمَّ
بتاريخ قرى البحرين
وثقافتها وهمومها، ولكل
منْ رفدنا بمصادر ووثائق خاصة
بتاريخ قراهم فساعدنا ذلك على
إنجاز هذه الدراسة.

قال الرحَّالة الدانمركي (كريستن نيبور) بعد زيارته للمنطقة العربية وتجوله في ربوعها:

«إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»[1].

وقال جوان كول: قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور بعد جولته في منطقة شبه الجزيرة العربية، وزيارته كذلك لجزر البحرين:

«في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»[2].

قال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعد زيارته لجزيرة البحرين عام 1332هـ/1918م:

«كانت البحرين في السَّابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع

---

(1) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

(2) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 ـ 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

الحـروب بهــا وزوال الحضــــارة منهـا أزال عمرانهـا وخـرب أكثـر تلـك المـدن والقـرى، ولم يبق منهــا سـوى ثماني مدن وبعـض القـرى التابعـة لهـا، ثـم ذكر في سـياق كلامـه المدن الحاليـة والقـرى التابعـة لهـا»[1].

(1) التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42.

المقدمة

ظل الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين يكرره بعض المؤرخين والجغرافيين في بعض كتاباتهم لزمن تجاوز أكثر من سبعة قرون متتابعة، وهم من أقوام مختلفين، عرب ومسلمين وأجانب، وفي قرون مختلفة، وبقي هذا الاعتقاد أحد الظواهر التاريخية للمجتمع البحراني، وبالطبع لن يكون بمقدور باحث متأخر رفض هذا الاعتقاد السائد عند مجموعة المؤرخين طوال هذا التاريخ وشطبه بمجرد رغبة داخلية لدى هذا الباحث أو ذاك، ويمكن في سياق ذلك أن ينتهي أمر هذا الاعتقاد بأحد خيارين.. إمَّا الرفض بجهل وعناد وهيمنة أفكار مسبقة.. أو الأخذ بطريقة البحث العلمي المشفوع بالأدلة التاريخيَّة الممكنة ـ بخاصة مع تكرار دائم لآراء هؤلاء المؤرخين ـ بأن جزيرة البحرين (أوال) كانت منذ قديم الزمان مأهولة بالسكان وبكثافة بشرية تنسف قولهم بأنها (بلاد بلا عباد)، وبقي وجود هذا العدد الكبير من القرى أحد أهم ظواهر الكثافة السكانية لهذه الجزيرة.

وقد ظلت «جزيرة أوال أو البحرين» عبر العصور مقراً متجدداً لحركة الاستيطان من قبائل عربية أصيلة ومن جاليات أعجمية آتية من بلدان المحيط ومناطقه، وهذا اعتقاد تاريخي آخر آزر كذلك اعتقاد مجموعة من المؤرخين قالوا في وضوح بوجود هذا الكم

الكبير من القرى والبلـدات البحرانية فـي جزيرة أوال من فتـرة ما قبل القـرن الهجري السـابع إلى نهايـة القرن الثاني عشـر الهجـري وما تبعه من شـتات مفجع حلَّ بأهالي هـذه القرى وسـكَّانها، فالمحـاولات التي شـطبت بكلماتهـا وجـود (360) قريـة وبلـدة أو تجنبـت الإشـارة إليها هي لسـوء الحظ حقيقـة مؤسـفة، ولكنهـا لا يمكنها أن تلغـي وجودها أبداً، ولا ينفيها مـن الواقع التاريخي للشـعب البحراني الـذي عانى من اضطهـاد الظالميـن ومن زيـف زبانيتهم.

وترسـخ «الاعتقاد» بهذا الوجـود للقرى البحرانيـة بالعدد المذكور نتيجـة كتابـات بعـض المؤرخيـن والجغرافييـن ورحلاتهـم للمنطقـة أو زياراتهـم الميدانيـة أو بواسـطة ما تولـد لديهم مـن ثقة هـذا «العالم» أو ذاك «المـؤرخ الناقـل» ونقلـه معلومـات تهـم شـأن ووجـود هـذه القرى عن مؤرخ سـابق عليـه، وآزرت هـذا الاعتقاد «البـراءة الداخلية» عند مجموعـة مـن المؤرخيـن والجغرافييـن والرحالـة، ونقـاوة قلوبهم وألسـنتهم، وخلـو نفوسـهم مـن العصبيـة المذمومـة التـي تعـادي الحقائـق كمـا هي فـي حركـة الواقـع التاريخـي، وقبولهـم بهـا، فأصبح الاعتقـاد بوجـود «360» قريـة بحرانيـة حقيقـة تاريخيـة مسـتخلصة ـ كما تقـدم القـول ـ إمَّـا بواسـطة زيـارة ميدانيـة اطلـع عليهـا المؤرخ القائـل بهـا جعلتـه يسـتصعب المكابـرة فيهـا والتعالـي عليهـا، أو عـن طريق رصيـد المـؤرخ الناقل لهـا بالثقة مـن مـؤرخ ناقل، وسـابق عليه زمنياً.

وإذا تـمّ حسـاب الفترة الفاصلـة من قول ابـن المجاور الشـيباني فـي كتابـه «تاريـخ الاسـتبصار» بوجـود ثلاثمائـة وسـتين قريـة إماميـة عدا واحـدة إلى فتـرة لاحقة عاشـها بعـض المؤرخين العرب فـي القرن الثاني عشـر الهجري وأكدوا فيهـا الإيمان بوجـود (360) قريـة بحرانية فـي أوال وجزرهـا التابعـة لهـا كالشـيخ محمد بـن خليفـة النبهانـي

وحافظ وهبة ونصوص لعلماء أجانب فإنَّ العمر الزمني للاعتقاد بهذا الكم الكبير من القرى لا يقل في حده الأدنى عن سبعة قرون، ولكنَّ تقديراتنا لوجودها الفعلي كان بين القرن السابع الهجري حتى القرن الثاني عشر، أي بزمن خمسة قرون هجرية.

ثم بدأت هذه القرى في التناقص والزوال شيئاً فشيئاً لأسباب أمنية واجتماعية وسياسية ومعيشية أو اقتصادية كما قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور قبل وبعد حدوث ما عرف بمأساة «الشتات الأعظم» في أعقاب الحملات العمانية، والغزو البرتغالي، وتدخلات جماعات البدو والعثمانيين ثم سلسلة حملات الغزو الخارجيَّة المتتالية، وما تبعتها من هجمات قبائل البدو وجماعات الهولة ما قبل عام 1130هـ، وهو العام الذي حدثت فيه أصعب حملات الغزو العماني وأشدها على البحرين، ثم في حملات بين عام (1130ـ 1197هـ) قبل مجيء العتوب للجزيرة واحتلالها، ففي هذه الفترة فرَّ كثير من أهالي البحرين عن جزيرتهم إلى أماكن آمنة في بلاد الجوار، وهم اليوم يتوزعون في القطيف والأحساء ومدن في جنوب العراق، ومدن في الساحل الجنوبي ـ الغربي لإيران، وقد رصد المؤرخ البريطاني لوريمر هذه الحالة في كتابه «دليل الخليج» بعناوين فرعية عديدة مثل (مهاجرون بحرانيون، والبحرينيون في إيران)[1].

ومع أنَّ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري ـ بحسب ما نعلمه ـ هو أول المشككين في الاعتقاد بوجود هذا الكم الكبير من مجموعة القرى والبلدات البحرانية، وشكك في وجود هذه القرى خلال الثمانينات العالم الألماني «بول كوبتش» في مقال بمجلة الوثيقة عام 1983م، ثم تبعهما بعض أصحاب الهوى، وقد نقل هذا الاعتقاد

---

(1) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، ص 310 ـ 314.

من أبناء الجزيرة، وممن قابلهم خلال زيارته للجزيرة سواء من العلماء أو المثقفين، وربما من عوام النَّاس، وهذا يعني شيوع الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية على ألسن العلماء والعامة على حد سواء، وتأصلها في الثقافة المحلية والشعبية، فإذا وصل الاعتقاد إلى المستوى الشعبي من الناس فمعناه تفشي انتشاره خارج نطاق العلماء ودائرة ذوي الفكر، وأصبح له سلطة نافذة بين الناس، ودلَّ بذلك على قوة الاعتقاد به وترسخه في الذاكرة الاجتماعية والتاريخية.

وقد عالجنا هذا الاعتقاد كرأي شائع بين مجاميع الناس، وكإشكالية لا تستند إلى حقائق تاريخية في أذهان المشككين، ورددنا عليه من مصادر بعض المؤرخين والجغرافيين من تقدم منهم ومن تأخر، وكذلك وضعنا أمام القارئ الكريم ما تيسَّر لنا من وثائق وأرشيف العهد العثماني التي تؤكد على شيوع ظاهري لهذا الاعتقاد، بل تجسدها في كتابات ورسائل من أمراء وقضاة أتراك وعثمانيين.

وتطلبت الدراسة إثارة قضية العلاقة بين «تقلص عدد القرى البحرانية وبين ما وقع من حوادث أسماها بعض الباحثين بـ «شتات أهل البحرين» وهيامهم ـ مروعين فزعين ـ خارج بلادهم البحرين» نتيجة وقوع مظالم داخلية وخارجية ثقيلة باتجاه مناطق داخل الجزيرة أو باتجاه الخارج ببلدان مجاورة بإقليمنا الخليجي، وذلك في فترة ما قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين عام 1197هـ / 1783م.

بل إنَّ بعض هذه القرى البحرانية قد اندثرت في زمن العتوب، فهناك قرى اندثرت في عهدهم القريب من تاريخ 1783م مثل قرى بربورة، وبدعة، وبيجوية، دوستان، الفلاة، فارسية، حليتان، الحمَّالة،

الهريدية، الحجير، والعقارية[1]، حالة ابن سوار، الجبلة، الجسيرة، الجزائر، أبو خفير، مانع، مروزان ـ التي ذكرها الشاعر ابن المقرب العيوني في إحدى قصائده ـ المويلغة، نورجرفت، الرقعة، رزقان، وكذلك اندثار قرية الشريبة وأهلها من أهل السنَّة كالجسيرة[2]، وقرية «مراقيب» أو تداخلت حدودها مع حدود مناطق عمرانية قائمة فعليًاً أو جديدة فاختفى اسمها تدريجيّاً، ونسي النَّاس تداول ذكرها باسمها التاريخي، بينما اندثرت مجموعة كبيرة من القرى قبل عهد العتوب وبخاصة ما قبل القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وأبعد.

واستخلصنا في النهاية بعض النتائج التي توصلنا إليها أو تحسسنا بروزها خلال معالجتنا العلمية لمشكلة العدد الكبير لقرى البحرين (360)، وزوال وخراب كثير من هذه القرى، واستعرضنا آراء المؤرخين المؤيدين لوجود هذا العدد، ومَنْ أثار تشكيكات ـ بدوافع متعددة ـ بشأن وجودها التاريخي، ورتبنا هذه المعالجة في فصول (عشرة)، بالإضافة إلى عرض عدد من الوثائق التاريخيَّة، وقد وضعناها في نهاية الدراسة بقسم منفرد في فصل مستقل هو (الفصل الحادي عشر) وأسميناه فصل «وثائق الدراسة وملاحقها، ونتائجها».

وهذه الفصول كما يأتي:

- الإطار العام لدراسة المشكلة.
- قضية التشكيك وإنكار القرى الثلاثمائة والستين.
- أوال وسكانها في حديث المؤرخين.
- مسوغات الاعتقاد بوجود 360 قرية.

---

(1) ذكرها الشاعر المعروف عبد الجليل الطباطبائي في قصيدته، وتقع هذه القرية بالقرب من الساحل الجنوبي لجزيرة «البحرين».

(2) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، تعديل عباس المرشد، ص 335.

- عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين والوثائق العثمانية.
- قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين المحدثين والمعاصرين.
- الدراسات التي حصرت القرى البحرانية.
- القرى البحرانية في كتب التراجم والدراسات المعاصرة.
- القرى المندثرة في جزر البحرين.
- خراب القرى البحرانية والشتات.
- التنظيم الإداري للقرية البحرانية قبل مجيء العتوب من القرن الحادي عشر الميلادي إلى القرن السابع عشر الميلادي.
- وثائق الدراسة وملاحقها، ونتائجها.

ونتمنى (أخيراً) أن تكون فصول هذا الكتاب في غالب تفاصيلها قد قدمت بعض جوانب الإجابة على تشكيك بعض الباحثين بدوافع علمية، وعن تشكيك بعضهم الآخر بدوافع العصبية السياسية وغيرها، وقدَّمت أدلة منطقية على وجود هذه القرى في الواقع التاريخي للشعب البحراني من امتداد القرون الوسطى حتى بدايات العصر الحديث، والله سبحانه وتعالى يهدينا سواء السبيل والبحث عن الحقيقة.

8 ذو الحجة 1434هـ
14 أكتوبر/ تشرين الأول 2013م
يوسف مدن
النويدرات، مملكة البحرين

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة مشكلة البحث

تكرر في بعض الكتابات التاريخية القديمة، وفي دراسات حديثة قول عدد من المؤرخين والجغرافيين والرحالة مفاده بأن عدد قرى جزيرة البحرين والقرى الملحقة بها في فترة تاريخية سابقة قبل وقوع الغزوات البرتغالية والعمانية وغيرها يناهز الثلاثمائة والستين قرية ومدينة، وذكر بعض هؤلاء المؤرخين كأبي الفداء وابن ماجد السعدي، وحافظ وهبة بأنَّ عددها آنذاك كان أزيد من «ثلاثمائة قرية»[1] بحرانية، وقد تجاوز البعض هذا الرقم، فأحد الباحثين من العرب المعاصرين وهو فائق حمدي طهبوب ذكر ـ نقلاً عن فيلكس جونز ـ أنه كان قديماً في البحرين (365) قرية[2]، وقاربه في القول ـ بالعدد نفسه ـ الشيخ محمد بن خليفة النبهاني.

قال المرحوم الشيخ محمد بن خليفة النبهاني: «بأن البحرين، ـ ويقصد هنا «جزيرة البحرين وسائر الجزر الملحقة بها» والتابعة لكيانها السياسي ـ كانت تحتوي على (36) بلدة، وعلى (331) بلدة وقرية»[3]، وقد اندثر بعضها فانخفض عددها من(360) قرية إلى (60) قرية نتيجة الحروب والمحن والأزمات الاقتصادية[4]، ومع ذلك

---

(1) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص90.

(2) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص21 نقلاً عن كتاب (جزيرة البحرين) لمؤلفه فيلكس جونز، ص249.

(3) النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42

(4) نقل بعض الباحثين العرب والأجانب المعاصرين عن الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»، انظر ما قاله =

فما يـزال بعـض القـرى التاريخية قائمـاً عامـراً فـي المجتمـع البحراني المعاصر.

وجاء في بعـض الوثائـق العثمانيـة ـ كما سـيأتي ـ أنـه توجد في جزائـر البحريـن أكثر مـن ثلاثمائـة قريـة أو بلدة، ومـع أن هـذا القول ليـس زعماً تصورياً قائمـاً فـي ذهنية الإنسـان البحرانـي كمـا أراد أحد الباحثيـن المعاصريـن الإيحـاء بـه لجمـوع النـاس، فـإنَّ هـذا الباحـث ـ لحسـن الحـظ ـ اكتفـى بالتشـكيك فـي هـذا القـول، أي شـكَّ فـي وجود هـذا الكـم الكبيـر مـن القـرى البحرانيـة، لكنـه لـم ينفـه تماماً، ولـم يتمكن فـي الوقت نفسـه مـن إثباتـه بمنهجيـة علمية، ومـرّ عليه بـدون حسـم علمـي، ولكنـه ـ فـي نهايـة الأمـر ـ طـرح حوله إشـكالية علميـة فاسـتغلها دعـاة بعـض القائليـن بـأن جزيـرة البحرين (بـلاد بلا عبـاد)، بينما تحوَّلت هـذه الإشـكالية ـ بنحـو تلقائي ـ إلى تحدٍّ ثقافي وتاريخـي عنـد المعتقديـن بعـدد القـرى البحرانيـة بالرقـم المذكـور، وتطلَّبـت هـذه الإشـكالية رداً عليها بـأدوات البحـث التَّـاريخي.

ولقـد اسـتغل بالطبـع بعض مـن كان يكتـب فـي تاريـخ البحرين الحديـث مـن زاويـة أحاديـة، وبعـض مـن وقـع نفسـياً ومعرفيّاً تحت تأثير حساسـية التعصب بأشـكاله السـائدة فـي بيئاتنا وثقافتنـا العربية

=

«كريسـتن نيبـور» فـي كتابـه.. رحلـة إلـى شـبه الجزيـرة العربيـة ص290، ونجـاح الربيعـي، قبيلـة ربيعـة البحارنـة، نسـب وتاريـخ ومواقـف، ص137، وذكـر جـوان كـول، وهـو باحـث ومحاضـر جامعـي أمريكـي هـذا الاعتقـاد الـذي ذكـره البعض، وذلـك فـي سـياق بحثه ودراسـته عـن الشـيعة الإمامية في شـرق الجزيـرة العربية أو إقليـم بـلاد البحريـن الـذي تقطنـه غالبيـة شـيعية أنَّـه: «فـي عـام 1763م وجد كريسـتن نيبـور (Carstan Niebuhr) أنَّ مـدن وقـرى البحريـن التـي بلـغ عددهـا 360 قـد انخفضـت إلـى 60 فقـط بعدمـا تعرضـت للدمـار والمحـن والأزمـات الاقتصاديـة»، انظـر مـا نقلـه المـؤرخ الأمريكي جوان كول، شـرق الجزيـرة العربية (1300 ـ 1800) الإمبراطوريـات التجاريـة المتصارعـة والشـيعة الإماميـة، ترجمـة جعفـر الشـايب، مجلـة الواحـة، العـدد الثانـي، ربيـع الثانـي، سـنة 1416هـ، ص113.

والإسلامية، وحاول هؤلاء النفر استثمار هذا التشكيك ونشره بين الملأ والعمل على تقوية جذوره في ثقافة الباحثين بخاصة من يلتقي مع نواياهم، بل ومحاولة تعميقه في ثقافة القارئ العادي لتشويه بعض الحقائق الخاصة بديموغرافية الجزيرة وتاريخ الوجود البشري فيها تمهيداً للقول بنفي وجود سكان محليين أصليين، ومساواة أعداد الوافدين بأعداد السكان الأصليين، وتمريراً لحكاية مزاعمهم بأن هذه الجزيرة كانت بلاداً بلا عباد، وقد حاولوا تمرير أقوالهم بالرغم من تمدد وشيوع حقيقة الكثرة العددية لأهالي الجزيرة.

وبالرغم مما ذكره مجموعة من المؤرخين عن تكوِّن جزيرة البحرين أو تألفها من(360) قرية وبلدة ومدينة بحرانية قديماً، فإنَّه قد أشارت إلى ذلك الواقع التاريخي مصادر وكتابات تاريخية قديمة، وهذا ما جعل بعض الكتابات المعاصرة تعتمد هذا القول كحقيقة تاريخية ثابتة، وقد دوّن أصحاب هذه الكتابات في مصادر المؤرخين القدماء وكتبهم، ووجد بعض الباحثين إشارات متعددة للمرور بهذه الحقيقة نحو عصرنا والإشارة إليها.

لقد انطلق هذا التشكيك من عقل الأستاذ (فؤاد إسحاق خوري)، وهو باحث أكاديمي لبناني بحقيقة هذا القول عن وجود (360) قرية بحرانية، واتخذ بعض الباحثين بعده من هذا التشكيك مدخلاً تنفسوا به، فبثوا بواسطة هذا التشكيك مزاعمهم في مهاجمة هذه الحقيقة بغرض دفنها وطمسها نهائياً، والقفز على حقائق الاجتماع التاريخي لأبناء هذه الجزيرة في مراحل من تاريخها، وكان غرضهم بالتأكيد تمرير هذه العدائية بقول ساذج لا يخلو من لؤم، وإقناع الناس في عصرنا بأن جزيرة البحرين (أوال) كانت على مدار تاريخها خالية من الناس، وغير مأهولة بالسكان، وأنها كما كانوا يقولون باستمرار «بلادٌ بلا عباد» أو هي جزيرة مسكونة بقليل من

الناس، فهذا التشكيك غير المنطقي الذي لم يعتمد الأدلة العلمية والتاريخية فتح ذهنيات بعض الباحثين على التشكيك كنافذة للطعن في أصالة السكان الأصليين لجزيرة البحرين وتوابعها من الجزر، والتشكيك في كثرة أعدادهم خلال قرون سابقة، وغرضهم جعل الوافدين كالسكان الأصليين على قدم مساواة واحدة في الارتباط بتاريخ هذه الجزيرة والانتماء إليها.

إنَّ هذه الكثرة العددية بوجود كم كبير من «القرى البحرانية» لم تكن يوماً في كتابات المؤرخين القدماء موضع جدل، وليست «زعماً تصوريّاً» محضاً رسمته المبالغة المريضة كما توحي بذلك نفوس بعض من فيهم شيء من اللؤم.. قلَّ أو كَثُر، بل هذه الكثرة العددية هي واحدة من أبرز حقائق التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي لـ «جزيرة أوال» التي كُتِبَ عليها في تاريخها أنْ تتخطى نكبة غادرة حتى تجد نفسها في براثن نكبة غادرة أخرى، وكانوا يمرون على هذا الموضوع فلا أحد منهم يجادل فيه لشيوعه بينهم ولكن هكذا تجرعت الجزيرة في فترات من تاريخها غصص النكبات المتتابعة، وابتلع أهلها آلام الطامعين وعذاباتهم وأفعالهم القاسية، وعاد البعض من باب التنكر لبعض الحقائق التاريخية لتكرار إيقاع الألم بجزيرة البحرين وأهلها الأصليين من جديد وإفهامهم بأنهم لم يكن لهم وجود في تاريخ الجزيرة، وليست لهم أسبقية في الوجود التاريخي.

ومما لا شك بأنَّ هذه النكبات والمحن والفتن لم تتوقف في تاريخ جزيرة أوال (مملكة البحرين الحالية)، وقد أثَّرت هذه النكبات ـ بلا شك ـ في حدوث ظواهر اجتماعية مرتبطة بها كشتات أهالي البحرين وتفرقهم في بلدان مجاورة وبعيدة، ونقصد التهجير القسري لأهالي الجزيرة ومحنتهم، وزوال عدد كبير من قراها وبلداتها التي كانت قائمة قبل فترة الغزو البرتغالي والعماني، فثمة

ارتباط بين هذا الشتات الذي اكتوى به البحرانيون الشيعة في فترة من تاريخهم، وبين وقوع هذه النكبات والفتن والمحن وحملات الغزو والسيطرة على الجزيرة، بالإضافة إلى أعمال القتل والسلب والنهب التي حكاها بعض المؤرخين وعلماء التراجم البحرانيين في كتاباتهم ومصادرهم الثقافية، فقد جثمت هذه النكبات والمآسي جميعها على قلوب البحرانيين آنذاك، نخبة وعوام الناس، فكان نصيب العدد الوافر منهم القتل والجراح والسلب والنهب، ونصيب آخرين وضعهم في السجون أو هيامهم في الشتات وضياعهم في الدروب والسكك التي سلكوها في تشردهم القسري وفي تهجيرهم القاسي غير الإنساني.

وما تزال هذه النكبات تلقي بآثارها وظلالها الثقيلة على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والروحي لسكان الجزيرة بخاصة أهلها المحليين، ونظراً لترابط حالة الشتات بهذه النكبات بخاصة السياسية والأمنية فقد درسنا هذه الحالة المأساوية في أكثر من دراسة لمعرفة آثار جملة من المحن التي مرت بأهالي الجزيرة[1] كعمليات الغزو الخارجي، وقد تركت هذه المحن بصماتها على الكثرة العددية للسكان باتجاه التناقص، ومع ذلك لم تصل الجزيرة في محنتها إلى حالة (من الخلاء الديموغرافي) التي عبَّرت عنها زوراً مزاعم هؤلاء الأفَّاكين وتخرصاتهم وأكاذيبهم المكشوفة.

* * *

(1) كتبنا أكثر من دراسة عن الظروف القاسية التي عرفها أهالي الجزيرة، فمن دراساتنا في هذا المجال كتابنا (الاحتلال العماني للبحرين وآثارها التدميرية على الحركة العلمية فيها)، كما تتبعنا حالات الشتات الداخلي والخارجي التي جثمت على حال البحرانيين في كتابنا (شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري 1014 ـ 1286هـ).

مشكلة البحث:

وتمهيداً لذهنية القارئ للدخول في تفاصيل الإشكاليَّة والرد عليها نضع بين يديه في هذه الدراسة القصيرة طبيعتها كمشكلة في ذهنية المشككين، وتنطوي هذه الإشكالية على عملية تشكيك من بعض الباحثين بلا أدلة علمية في وجود كثرة عددية من القرى البحرانية بلغت قديماً (360) قرية وأكثر على اختلاف أقوال عدد من المؤرخين، بالإضافة إلى وجود بعض المدن يقول البعض من المؤرخين إنَّ عددها (ثلاثون مدينة).

يقول الدكتور في كتابه المذكور:

«لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»[1].

---

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة ص48 ـ 49.

الملاحظات الأوليَّة على نص الخوري:

1. تحدث الأستاذ الخوري في نصه السابق عن الشيعة بوجه عام، وكان يفترض تحديد ذلك بقوله عن الشيعة في البحرين فحسب، وحصر الكلام فيهم، فتعميم التسمية يفقد كلامه قيمته العلمية، فلا يوجد عند الشيعة ـ بوجه عام ـ تصور ذهني عن وجود (360) قرية سوى في جزيرة البحرين فقط، فقد ابتدأ خوري نصه السابق بالعبارة التالية: «لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة»، ويطوي هذا المقطع تعميماً في ذكر الشيعة لا حصراً بشيعة البحرين وحدهم.

2. أن يسند الخوري قوله ويوثقه بأدلة وإثباتات ومصادر، ولا يتركه مرسلاً بدون توثيق أو تحديد مصدر أو مرجع لقوله، ولا يحتاج هذا الباحث لمن يوجهه في توثيق الرواية التاريخية لبث طمأنة لدى القارئ الكريم.

3. استبطن نص الخوري تشكيكاً فيما يقولونه تأسياً بكلام المؤرخين وأسلافهم عن وجود ما يزيد عن (330) قرية وبلدة ومدينة، ولم يعرض في تشكيكه السريع مستندات تاريخية ولا مصادر واضحة بغرض توثيق علمي لدعواه، فلم يدوّن الخوري أن مصدر هذا القول كتاب معيَّن أو مصدره قول من أحد العلماء قد قابله وعرف منه بطريقة شفوية هذه المعلومات.

4. ومن المؤسف أن الأستاذ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري لم يوحِ ـ للقارئ الكريم ـ بأن القول بـ (330) قرية وبلدة هو قول شائع في مصادر تاريخية، ولا نتصور أنه لم يقرأ ـ فيما قرأ من مصادر ـ مقولة بهذا المعنى، وقد يكون مصدر هذا

الإهمال عدم وصول خوري للاعتقاد بهذا الرأي أو عدم قراءة نص من مؤرخ معروف موثق في مصدر معيَّن يعتد به في البحث التاريخي، ونحن نلتمس له هذه المسوغات لعلمنا بقدرة الأستاذ خوري في البحث التاريخي، واعتقادنا بتوافر قدر من الموضوعية في عمله الثقافي هذا، ولكن لكل حصان كبوة كما يقال، وربَّما أكثر من كبوة إنْ تكررت ظروفها، فتلك طبائع الناس كانوا من هذا الصنف أو ذاك.

5. وبصرف النظر عن الملاحظات السابقة التي أثرناها قبل الدخول في تفاصيل دراستنا الناقدة لرأي الخوري ومن شاركه في تبني إشكالية الشك في عدد القرى البحرانية قبل قرون بدون أدلة علمية واضحة ودامغة تستطيع نسفها، ونلحظ من طبيعة مشكلة البحث ـ كما فهمناه من باطن نص فؤاد الخوري ومفرداته ـ أنَّ لها وجهين هما:

أ ـ تشكيك الخوري في وجود القرى البحرانية قديماً بعدد (330) أو أكثر يصل لحد الإنكار، وتمثل ذلك في قول الخوري: «لدى الشيعة ـ يقصد شيعة البحرين ـ «تصور ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة»، وستهتم هذه الدراسة بهذه الإشكالية التي أثارها فؤاد إسحاق الخوري بشأن عدد وبلدات جزيرة البحرين، وسوف يعتمد جوابنا على مجموعة النصوص والوثائق التاريخية المؤكدة لهذا الموضوع، وعلى بعض الوقائع التاريخية التي تتصل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بالحالة المأساوية التي عاشها البحرانيون بعد وقوع شتاتهم الاجتماعي والسياسي داخل بلادهم وخارج

جزيرتهم، فألحق هذا الشتات الظالم والمفجع والقاسي أضراراً تاريخية بالشعب البحراني كتدمير نهضته الثقافية وتجربته التربوية الكبرى في القرون الأخيرة.

ب ـ عدم قبول الباحث اللبناني فؤاد الخوري فكرة (وجود تنظيم إداري دقيق في إدارة القرى والبلدات البحرانية) أو الطعن والتشكيك فيها على أقل تقدير، وبنى الخوري إنكاره لوجود هذا التنظيم وتشكيكه على مجرد «تصور ذهني» وليس مبنيّاً على قناعات علمية مؤسسة على نقض الفكرة من حقائق موثقة في مصادر بحرانية داخل أوساط العلماء الشيعة البحرانيين أنفسهم، ولم يبلغنا أنه بحث ذلك الإنكار أو التشكيك في مصادر دراسة التراث الثقافي والسياسي والروحي لدى علماء شيعة جزيرة البحرين، فكان إنكاره «تصوراً ذهنياً» قام على الرفض وعدم القبول لا اللجوء إلى المعالجة العلمية الصحيحة، ولا عن طريق تتبع جذور هذا التنظيم أو عدم وجوده في مصادر الشيعة البحرانيين، وهذا يكشف عن جهل عميق لدى الكثير من المؤرخين والباحثين في تاريخ جزيرة البحرين وتراثها الثقافي والحضاري.

* * *

وتمثل تشكيك فؤاد إسحاق الخوري بـ «وجود نظام إداري دقيق» لإدارة هذه القرى في قوله بالنص السابق، وكأنه استكثر على شعب البحرين وعلمائه إدارة بلادهم بـ «نظام إداري دقيق» أو الاستفادة من تجارب شعوب مجاورة في هكذا نظام وتطبيقه في حياتهم الاجتماعية والثقافية ونواحٍ عديدة.

وتجلّى تشكيكه في وجود هذا النظام بحياة البحرانيين بقوله، وبما لفظه:

«كان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج».

لكنَّ المؤرخ والباحث اللبناني ترك لنفسه ـ مع ذلك ـ خط رجعة في نقد إشكاليته فقال: «من الصعب جداً دعم النظرية الشيعية لمجتمع البحرين قبل تولي آل خليفة السلطة دعماً تاريخياً، كما أنه من الصعب أيضاً إثبات بطلانها، فلا يعقل أن يتواجد في جزر البحرين التي تكرر احتلالها مرات عديدة من قبل مختلف القوى الإمبراطورية والقبائلية هذا النوع من التنظيم الدقيق دون غيرها من الإمارات المجاورة والتي كانت تخضع لنفس القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية»[1].

ولن نناقش في هذه الدراسة هذا الجانب من إشكاليته، ونأمل

---

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة، ص49.

أن تتاح لنا مستقبلاً فرصة التأمل والبحث التاريخي في جوانب هذه المسألة، ومتى توافرت هذه الفرصة سنجمع ما أمكن جمعه من الأفكار التي تدخل في نطاق التنظيم الإداري عند البحرانيين في إدارة قراهم وبلداتهم كما فعل أقوام آخرون عند أمم الأرض وشعوبها، ولكن بما يناسب إمكانياتها وطرائق تفكيرها، ومعتقداتها الروحية والسياسية، فمحتوى هذه الدراسة سيقتصر على إشكالية إنكار وجود عدد كبير من القرى والبلدات.

❋ ❋ ❋

مسوغات الدراسة

تمثل هذه المسوغات دوافعنا في الكتابة التاريخية عن عدد القرى الثلاثمائة والستين، وقد حصرناها في مجموعة مسوغات ودوافع نذكرها كما يأتي:

1. إنَّ هذه المسألة لها جذور تاريخية في التراث الثقافي والتاريخي ومصادره والكتابات القديمة واللاحقة، وقد تركت صداها في الوجدان الشعبي للبحرانيين، ومع ذلك لم تأخذ حظها ونصيبها من البحث العلمي الموسع.

2. إنَّ حملات التشكيك ضد الاعتقاد بوجود مجموعة القرى الثلاثمائة والستين بدأت محدودة، وبريئة، لكنها مع تقادم الأيام تزايدت بشحنات قد اختلطت بنوايا لا تبدو بريئة، وبسعي مريض بذله المشككون لتحطيم هذا الاعتقاد تحقيقاً لمقاصد غير بريئة لصنع تاريخ جديد مفتعل لجزيرة البحرين بديلاً عن تاريخها الحقيقي وتاريخ أهالي قراها وشعبها، فحاولت هذه الدراسة صدّ هجوم هؤلاء المشككين والمنكرين لوجود مجموعة القرى البحرانية (360) بما توافر لدينا من مستندات ووثائق ونصوص تاريخية، ومصادر مكتوبة ومتداولة وموثقة.

3. الإيحاء المباشر لجماعة المشككين في وجود مجموعة القرى البحرانية بالعدد المذكور (360) لا يقوى أمام رصانة وقوة النصوص التاريخية لمؤرخين عاشوا في زمن وجود هذه القرى وقيامها العمراني الفعلي، فهم شهود عيان عرفوا الوجود التاريخي لهذه القرى إما بزياراتهم الميدانية لجزيرة البحرين أو عن طريق المحادثة والنقل المألوف بين المؤرخين والعلماء.

4. هناك عدد من المستندات والنصوص التاريخية، ووثائق ثقافية متناثرة في الكتابات والمصادر التاريخية لم يتح لباحث متأخر تنظيم وجودها كأدلة علمية، واستثمارها في مجابهة حملات التشكيك ضد فكرة الإيمان بوجود مجموعة قرى بحرانية تصل لـ (360) قرية وبلدة.

5. تحاول هذه الدراسة أن تفتح أمام الباحثين ـ بخاصة من البحرانيين وأهالي المنطقة في شرق الجزيرة بالمملكة العربية السعودية ـ باباً لتنظيم جهودهم بصورة أكثر تنسيقاً وأعلى نضجاً، وتهيئة المجال لإعداد دراسات تاريخية أقوى تنظيماً، وأدق في نتائجها وسلامتها العلمية.

* * *

أهداف الدراسة:

حاولت هذه الدراسة في بعض مباحثها حصر رصد أقوال وآراء بعض المؤرخين والجغرافيين والرحالة من العرب والأجانب على مدار عدة قرون في مسألة (عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) التي ظهر وجودها التاريخي في جزيرة أوال ما قبل مجيء العتوب وبالتحديد ما بين القرن الثاني عشر والقرن الثامن عشر

الميلاديين، وأصبح الاعتقاد بعمارتها قولاً رائجاً وشائعاً في كتب ومصادر تاريخية وجغرافية، وفي أقوال الناس عن طريق المشافهة اللفظية.

ومما لا شك فيه أن لهذه الدراسة ـ كعمل ثقافي تاريخي جاد ـ بعض الأهداف التي يريد الباحث تحققها أو الوصول إليها بعد إعداده فصولها المتكاملة، وتريد ـ بأدواتها الثقافية والتاريخية ـ البحث عن النصوص التاريخية الخاصة بموضوع هذه الدراسة، ونشر بعض ما توافر للباحث من الوثائق الثقافية والرسائل الصادرة عن مؤرخين وسياسيين وقادة عسكريين عن قضية «عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين» التي أشارت إليها مجموعة مصادر معتبرة في التراث العربي ـ الإسلامي.

ويمكننا بعد هذه المقدمة تحديد أهم أهداف دراستنا التي بين يديك بما يأتي:

1. حصر آراء بعض المؤرخين والجغرافيين والرحَّالة من القدماء والمحدثين والمعاصرين الذين اعتقدوا بوجود مجموعة من القرى في جزيرة أوال (البحرين) بعدد يبلغ (360) قرية وبلدة قبل مجيء العتوب، وظل وجودها قائماً خلال عدة قرون.

2. جمع ـ ما أمكننا ـ الأدلة التاريخية كنصوص المؤرخين وبعض الوثائق والرسائل التي اختزنتها مصادر مختلفة (تاريخية وجغرافية) في تأييد الاعتقاد بفكرة (360) قرية وبلدة بحرانية.

3. السعي المخلص ـ بقدر ما هو مستطاع ـ لحصر مجموعة الدراسات والكتابات التاريخية البحرانية وغيرها التي كشفت عن أسماء مجموعة «القرى العامرة» ومجموعة «القرى المندثرة».

4. رصد ظاهرة وجود (القرى البحرانية) من مصادر تاريخية

متعددة ومن أدواتها، كالكشف عن مجموعة النصوص التاريخية، والرسائل، والتقارير السياسية، والخرائط الجغرافية.

5. البحث المستمر للتعرف على معجم جغرافي ـ تاريخي يساعدنا على معرفة أكبر عدد من القرى البحرانية سواء (القائمة العامرة حالياً) أو لعهد قريب أو (القرى المندثرة).

6. تسعى دراستنا كعمل ثقافي إلى كشف أهداف المشككين في وجود العدد الكبير من القرى البحرانية والتصدي لنواياهم، وتعرية الأهداف السيئة للمنكرين تجاه مجموعة القرى البحرانية.

7. استثمار المادة التاريخية المبثوثة في مصادر قديمة ودراسات حديثة ومعاصرة للدفاع عن الاعتقاد بوجود تاريخي لأكثر من (ثلاثمائة وستين قرية ومدينة) في جزيرة أوال (البحرين الحالية) ما قبل مجيء العتوب.

8. الكشف عن دور الغزو الخارجي والصراعات والأسباب الأمنية التي أدَّت إلى حدوث فواجع مأساوية كمشكلة شتات البحرانيين التي شهدتها جزيرة البحرين بنحو تراجعي، وتناقص حاد في عدد سكان هذه القرى البحرانية.

9. محاولة تحديد العمر التاريخي التقريبي لوجود مجموعة القرى البحرانية (360).

10. بذل مزيد من الجهد للكشف عن أسماء قرى بحرانية مندثرة أو زائلة منذ عهد بعيد أو من زمن قريب.

❋ ❋ ❋

الفترة الزمنية:

حدد الباحث الفترة الزمنية لهذه الدراسة بالعمر التاريخي

لوجود مجموعة القرى والبلدات والمدن (الثلاثمائة والستين) التي تحدثت عنها بعض المصادر التاريخية والجغرافية قديمة وحديثة على حد سواء، وهي فترة كما حددها الباحث باجتهاده الشخصي (ما بين سنوات القرن الثاني عشر الميلادي حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي)، وربما من سنوات القرن الحادي عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي، وهي فترة قد سبقت مجيء آل خليفة إلى جزيرة البحرين بقرن واحد تقريباً.

***

منهجية الدراسة:

يعتبر وجود القرى البحرانية المعنية بموضوع هذه الدراسة ظاهرة تاريخية حدثت في فترة زمنية امتدت بتقدير تقريبي لمدة ستة قرون ما بين القرن الثاني عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي، ويحتمل إرجاع وجودها إلى زمن أبعد، فما ذكرناه هو فترة زمنية مقدرة للوجود التاريخي الذي كانت فيه هذه القرى قائمة حتى ذاك التاريخ، وطالما أنَّ وجودها تاريخي فإن أنسب ما يرتبط بها من أقوال ونصوص ورسائل هي مظاهر تاريخية، لذلك فإنَّ المنهج المناسب لها هو منهج البحث التاريخي عن مجموعة النصوص والرسائل والوثائق الخاصة بوجودها التاريخي.

وسوف نستخدم المنهج التاريخي في حدود التعامل مع النصوص والرسائل والوثائق التي عثرنا عليها في موضوع الوجود التاريخي لهذه القرى أو الإشارة إليها في المصادر، بيد أن المنهج التاريخي بحدوده المشار إليها لا يكفي في دراسة (الوجود التاريخي) لهذه القرى، فهناك نصوص تاريخية معتمدة عند المؤرخين والجغرافيين، وتوجد كذلك مجموعة رسائل ووثائق ذات مضمون ثقافي خاص بهذا الوجود تحتاج إلى تأمل وفهم واستنتاج،

وتفكيك للأفكار، وربط بين معاني مفردات النصوص والرسائل والوثائق واستخلاص دلالاتها المعرفية بأبعادها التاريخية، وهذا يتطلب في البحث القيام بعملية تحليل للأفكار والربط بين معانيها لاستخلاص نظرة معرفية موحدة، والوصول إلى حقائق تاريخية تتصل بوجود هذه القرى في الفترة المذكورة والمُقَدَّرة.

ومن هنا فإن المنهج المساند للبحث التاريخي هو ما نسميه بالمنهج التحليلي، وهو منهج سائد في دراسات حديثة ومعاصرة سواء في قضايا التاريخ أو في قضايا ذات علاقة بمجالات أخرى، وهكذا باختصار سوف نستخدم منهجين أساسيين يستكملان بعضهما في دراسة الوجود التاريخي للقرى البحرانية وهما:

1. **المنهج التاريخي**: والمهمة الوظيفية للباحث هي «استرداد الظاهرة التاريخية ونصوصها ووثائقها وكل ما يتعلق بها» في البحث التاريخي الحاضر وفصوله، ونقصد ـ هنا ـ استحضار ظاهرة (الوجود التاريخي لمجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) التي بقيت قائمة بحسب تقديرنا على امتداد ستة أو سبعة قرون ما بين القرون الممتدة من القرن (11) الميلادي، وربما أبعد زمناً حتى القرن (18) الميلادي، ويتم ذلك بالبحث عن النصوص التاريخية الخاصة بها أو بعض الرسائل والوثائق المتعلقة بها.

2. **والمنهج التحليلي**: يتعامل المنهج التحليلي مع المادة الثقافية أو الظاهرة موضوع الدراسة بتفكيك المشكلة إلى أجزاء أوليَّة، ثم ربط عناصرها في وحدة معرفية لتكوين وجهة نظر متكاملة، ويتم عن طريق هذا المنهج القيام بعمليات ذهنية كفهم النصوص والرسائل والوثائق والتأمل في مضامينها، وتفكيك معانيها وتجزئة أفكارها إلى أجزاء بسيطة

تكوّن في مجموعها ـ كما ذكرنا ـ وحدة معرفية مترابطة، ونظرة موضوعية متداخلة إزاء قضية (الوجود التاريخي للقرى البحرانية الثلاثمائة والستين).

* * *

دراسات سابقة:

بذلت مجموعة من علماء البحرين المعاصرين والمؤرخين والباحثين منهم جهدها المخلص لإعداد بعض الدراسات عن القرى البحرانية ومناطق البحرين، وغالب هذه الدراسات ـ باستثناء دراسة النويدري عن مناطق البحرين (2009م) كان فرعياً من دراسات عن جوانب من تاريخ البحرين، وهذه الدراسات كتبها هؤلاء الباحثون عن القرى كفصول أو حلقات ضمن كتبهم ودراساتهم.

أمّا دراسة الأستاذ سالم النويدري (2009م) فهي كما نعلم الدراسة الوحيدة السابقة التي تناولت مادتها المعرفية «مناطق البحرين»، واهتمت بتعريف القارئ الكريم بالقرى والمدن والجزر في البحرين سواء كانت هذه البلدات مندثرة أو عامرة، وجعلت منها موضوعاً رئيسياً لها، ولكن في مقابل ذلك لم يتح لنا ـ لسوء الحظ ـ الاطلاع على دراسة مستقلة ومستفيضة عن مجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والستين.. موضوع هذا الكتاب، وربما تكون دراستنا أولى الدراسات عن القرى البحرانية (360).

* * *

صعوبات الدراسة:

وما لحظناه ـ في هذه الدراسة ـ أنه لم تكن هناك صعوبات ناجمة من عدم توافر مصادر وكتابات تاريخية تشير إلى وجود مجموعة القرى البحرانية (الثلاثمائة والستين)، فمصادر الإشارات

لهذه القرى متوافرة نسبياً بنحو نراه (كافياً) لتأكيد الوجود التاريخي للقرى البحرانية المعنية، فلا يحتاج إثباتها إلى مئات الأقوال، ويكفي العثور على آراء مؤيدة لهذا الوجود التاريخي للقرى البحرانية في عدد من المصادر القديمة، وقد بلغت حوالي عشرة من المؤرخين والوثائق والرسائل التي لا تحتاج إلى تزوير عدد هذه القرى.

كما أنَّ الإشارات المدونة بالمصادر والكتابات التاريخية عن الاعتقاد بوجود هذه القرى بالعدد المذكور تتزايد تدريجياً كلّما تزايدت قراءاتنا لعدد أكبر من المصادر سواء كانت قديمة أو معاصرة، أوليَّة أو ثانوية، فنعثر بين صفحات كتب قديمة أو بين دراسات ثانوية متأخرة إشارات للوجود التاريخي للقرى البحرانية الثلاثمائة والستين.

وهناك ثلاث صعوبات واضحة نشير إليها كما يأتي:

1. مع توافر مصادر وكتابات تؤيد القول بوجود مجموعة القرى «الثلاثمائة والستين» في جزيرة البحرين فإننا نرى أنَّ هذه المصادر تركت تعداد هذه القرى، وأغفلت تحديد أسمائها ومواقعها الجغرافية وظروف انهيارها، ولم تختلف في هذا الدراسات القديمة عن الدراسات الحديثة والمعاصرة، ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من المصادر التاريخية القديمة، ودراسات حديثة ذكرت بعض هذه القرى بأسمائها ـ بقدر الحاجة ـ ودون كثير كلام عنها، فأدى هذا الإغفال إلى صعوبة التعرف على مجموعة القرى (360) بخاصة القرى المندثرة، ودراسات أخرى معاصرة وأغلبها من المؤرخين والجغرافيين الأجانب والبحرانيين قد تحرك أصحابها ـ بقدر من الاهتمام والمسؤولية ـ للبحث عن هذه القرى والكتابة التاريخية عنها، ولكن هذه الدراسات لم تصل في البحث إلى العدد المذكور،

وإنما اقتربت بعض هذه الدراسات المعاصرة[1]من تحديد ما يزيد عن مائتين وثلاثين قرية بأسمائها، والأمل معقود على جهود الباحثين البحرانيين المخلصين في استكمال هذا الجهد العلمي، والكشف عن مزيد من أسماء (القرى المدمرة أو المختفية) كانت موجودة في قرون ماضية.

2. إنَّ هذه الدراسة التاريخية، وهي بطبيعتها متشابكة ومتداخلة ذات موضوع يطوي في داخله حساسية تاريخية ونفسية، ولكنها لا تختلف عن دراسات سابقة اهتمت بدراسة ظواهر تاريخية تتداخل فيها الحساسيات المذهبية والعرقية، وتتصادم فيها المصالح، ومع ذلك فحساسيتها ليست وليدة وجود القرى بهذا العدد.. زاد عليه أو نقص، وإنَّما ناجمة من مواقف فئة من المشككين والمنكرين لها أرادوا (محو تاريخ هذه القرى) وتقويضه، وتأسيس تاريخ جديد لا علاقة له بماضي هذه القرى، ولا يريد الاعتراف بالوجود التاريخي لأهالي هذه الجزيرة الأصليين ـ بالرغم من شهادات المؤرخين القدماء ورسائلهم ـ حتى يتساوى هؤلاء المشككون، وهم من الوافدين في زمن وجودهم التاريخي بتاريخ وجود السكان الأصليين، وهم الأبناء التاريخيون للقرى القديمة في جزيرة البحرين التي إذا ذكرت استثارت في نفوسهم العصبية، وأظهرت حساسيتهم المذهبية والعرقية، ومع الحساسية التي تنطوي عليها هذه الصعوبة فإنَّ التاريخ بحوادثه ووقائعه الإيجابية والسلبية يحدد (للمحليين والوافدين) هويتهم وانتماءهم وزمن وجودهم التاريخي، فقد كتب المؤرخون تاريخ الأصليين، ودوَّن الوافدون أنفسهم

(1) انظر آخر دراسة تاريخية في مجال (مناطق البحرين)، وهي دراسة الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري بعنوان (مناطق البحرين.. معجم جغرافي ـ تاريخي) في كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، بالمجلد الثاني، ص17 ـ 187.

تاريخ وجودهم في الجزيرة سواء قبل أو بعد مجيء العتوب، أما السكان الأصليون من جميع الفئات الدينية والعرقية فلا يحتاجون لصناعة تاريخ مفتعل يلوي أعناق الحقائق، فكلما تزايدت حركة الزمن وتقادمت سنواته وأسابيعه وأيّامه تزايدت جذور أصالتهم.

3. كان ميسوراً نسبياً الحصول على خرائط جغرافية مداها الزمني مائة عام أو أبعد قليلاً عن جزائر البحرين وقراها ومدنها وعيونها الطبيعية المختلفة كما في كتاب (الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 ـ 1970م)، لمؤلفه روبرت جيرمان، وهو كتاب مكون من (ثلاثة أجزاء)، وضم عدداً وافراً من الخرائط الطبيعية والسياسية والتاريخية المتنوعة، بالإضافة إلى مدخل كتابي تمهيدي لها مطبوع في كتيب مستقل، أمّا طبعة الكتاب التي رجعنا إليها فهي طبعة حديثة باللغة الإنجليزية، وتاريخ طبعها هو عام (1996م)، وقد جمع هذا المؤرخ والجغرافي الأوروبي مجموعة من الخرائط التاريخية للبحرين حدّد عددها في الصفحات الأولى من كتابه بـ (69) خريطة بعضها خرائط جوية وكبيرة، وتضمنت هذه الخرائط بيانات هامة ودقيقة ومعلومات مفصلة عن تاريخ وجغرافية البحرين، وأسماء مدن وقرى البحرين وجزرها، وعيونها الطبيعية والرؤوس المتناثرة في بلادنا، ومواقعها الطبيعية، وما نلحظه كذلك من عنوان الكتاب أن المؤلف ركز في دراسته للخرائط التاريخية والجغرافية للبحرين على فترة طويلة نسبياً تتجاوز «قرناً ونصف القرن من تاريخ البحرين الحديث»، وتمتد هذه الفترة الزمنية من عام (1817م إلى 1970م) وهي ما بعد مجيء آل خليفة للبحرين بحوالي (35) عاماً ميلادياً، وفي مقابل ذلك تعذر علينا العثور على خريطة قديمة وبعيدة زمنياً تساعدنا

على معرفة انتشار هذه القرى الثلاثمائة والستين أو بعدد أقل منها على المساحة الجغرافية لجزيرة البحرين في فترة وجودها من القرن الثاني عشر إلى الثامن عشر الميلادي، ومما لا شك فيه أن التصور الذهني عن انتشار القرى البحرانية على خارطة الجزيرة مصدره تصورنا عن اكتظاظ المنطقة الشمالية ووسط الجزيرة من مصادر تاريخية في الغالب، وأحياناً من مصادر جغرافية قديمة.

* * *

المصادر والأدوات الثقافية المعتمدة:

يلجأ الباحث عادة في أي مجال معرفي لكتابة مادته إلى أدواته الثقافية المتاحة لديه ما أمكن، ولا يجد الباحث حرجاً من الاستعانة بأية أداة ثقافية معتبرة في موازين العلم لتعزيز وجهة نظره، والاستعانة بهذه الأداة في الوصول إلى نتائج مرغوبة ومبتغاة، ونعتقد أنه بين أيدينا في تحقيق أهداف هذه الدراسة وتدعيم نتائجها بعض الأدوات الثقافية، وهي في الوقت ذاته تجسد مصادرنا في بنائها لأنها في نظرنا مجموعة منهجية في دراسة موضوع بحثنا، ومن هذه الأدوات:

1. المصادر والكتب التاريخية المرجعية بخاصة القديمة التي لها من العمر التاريخي ما يتراوح ما بين القرن الهجري السابع إلى القرن العاشر الهجري.

2. بعض الدراسات التاريخية المعاصرة عن تاريخ مناطق البحرين ومنها دراسات البحرانيين عن تاريخ بعض القرى في السنوات الأخيرة، ودراسات تاريخية لغير البحرانيين تذكر عدد القرى البحرانية بنحو (360) قرية.

3. ومصدر ثالث هو ما حصلنا عليه من الوثائق الثقافية التاريخية،

ونعني ما تيسر لنا من بيانات الوثائق العثمانية المستمدة من أرشيف وزارة الخارجية العثمانية ورئاسة مجلس الوزراء فيها.

4. الاستعانة بمعلومات وبيانات بعض التقارير التاريخية الموثقة في أرشيف وزارة الخارجية العثمانية ورئاسة مجلس الوزراء فيها.

5. اللجوء - ضمن استخدام الأدوات الثقافية - إلى كتب التراجم أو السير الذاتية لمعرفة أحوال بعض الشخصيات.

وبعد الإشارة إلى طبيعة المشكلة موضوع كتابنا هذا، وهي إشكالية أثارها الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري، واقتفى أثره بعده بعض الباحثين البحرانيين، وهم من الباحثين في تاريخ البحرين الحديث مستغلين هذه الإشكالية وبعض ما انطوت عليه من ثغرات فإنَّ معالجتنا في الرد على محاولة الخوري وآخرين من الباحثين العرب التشكيك في وجود الكم الكبير لعدد قرى البحرين وبلداتها (360) ترتكز على مكونات تاريخية ذات طابع ثقافي.

وهذه المصادر هي كما يأتي:

1. حديث المؤرخين عن «جزيرة أوال» كجزيرة عامرة بالناس وآهلة بالناس من سكانها المحليين والأصليين والوافدين عليها من الدول المجاورة.

2. تأكيد المصادر والتواريخ العربية (قديمة منها، وحديثة على حد سواء) على حقيقة الانتماء العربي لجزيرة البحرين الأم (أوال) والجزر الملحقة بها وتعزيز هويتها القومية وانتمائها العرقي.

3. النصوص التاريخية عن عدد القرى والبلدات البحرانية الثلاثمائة والستين، وعن القضايا التاريخية المرتبط بهذه المقولة، وبالمكونات الاجتماعية البشرية لسكان هذه الجزيرة.

4. والدراسات المتأخرة التي قام فيها بعض الباحثين البحرانيين بحصر فعلي لعدد القرى والبلدات في جزيرة البحرين بين (100 ـ 360).

5. الأحداث الأمنية وعوامل الانتكاسة التاريخية في عدد القرى والبلدات البحرانية وما ارتبط بها من وقوع حوادث شتات وتهجير قسري لجماهير وجموع كثيرة من أهالي هذه القرى المضطهدين قد أدى إلى انخفاض عدد هذه القرى إلى عدد جديد تراوح ما بين ستين قرية وتسعين قريةً مهدّمة وخراباً.

* * *

السجلات الرسمية عند الخوري:

واستند الأستاذ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري في تشكيكه بهذا العدد الكبير من القرى والبلدات البحرانية بقوله: «فلو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات التاريخية التي بدت على شيء من الدقة في القرن الثامن عشر»[1]. ونردّ عليه أنه اعتمد على هذه السجلات في العشرينات من القرن العشرين، وهو زمن متأخر عن زمن وجود هذه القرى وما جرى عليها من أحداث أمنية، كما أن القوى المتحكمة في هذه السجلات والمسيطرة عليها آنذاك لا ترصد كل شيء، وما يزال هؤلاء المتحكمون في السجلات لا يحفظون كل شيء بخاصة المستندات التي لا تلتقي مع غاياتهم ولا تخدم أهدافهم ومقاصدهم، كما أن الخوري لم يثبت أنه استقصى مصادر التراث الثقافي ـ لا عينة منه ولا بشمولية ـ حتى يثبت مقولته، فأصبحت قولاً «لفظياً» لم يستند إلى مراجعة علمية ولا إلى حقائق تاريخية.

---

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص49.

ونلفت النظر إلى أنَّ الكثير من الحقائق التاريخية لم تثبت في السجلات التاريخية كعدم الإشارة على سبيل المثال إلى منجزات الحركة العلمية في البحرين من القرن السادس الهجري وما بعده حتى القرن الثالث عشر الهجري، فالسجلات التاريخية لم تذكر كل شيء، ومع ذلك تجاوزت هذه السجلات آلاف المخطوطات والمصنفات والقرى المندثرة، والشتات الذي عانى منه البحرانيون خلال فترة الثلاثة قرون السابقة، مع عدم ذكر جوانب هذه النهضة العلمية والأدبية ولا منجزاتها، كما أن العدد المذكور مثبت في مصادر تاريخية وجغرافية، وليست هذه السجلات هي الأدوات الوحيدة ولا هي اللوح المحفوظ الذي لا يفارق حادثة أو واقعة، وهناك مصادر غير السجلات هي أقوى من السجلات التاريخية المعتبرة فاعلية وصدقاً، فلماذا أهمل الخوري اعتماد هذه السجلات؟.

ومن المؤكد أن إهمال ذكر عدد بلدات البحرين وقراها من تثبيتها في السجلات التاريخية لا يلغي وجودها أبداً لمن يعنيه أمرها، فهل يمكن شطب مئات القرى لمجرد أنها تجد من يكتبها في سجلات تحت تحكم المتنفذين؟ وهل يمكن إلغاء تجربة ثقافية وحضارية وغنية امتدت لقرون من عمر جزيرة أوال وتاريخها لأنها لم تثبت في سجلات تاريخية رسمية أو غير محايدة؟ وما يفعل الناس بتراثهم طالما لم يدوّنه أصحاب النفوذ والسلطة؟

ويلحظ من خطاب الدكتور فؤاد إسحاق الخوري أنه يجهل تماماً بعض خصائص تاريخ القرى البحرانية، ويبدو أنه لا دراية له بتاريخها الثقافي والروحي، فلم نجد في مصادره إشارة لكتب علم تراجم البحرانيين وغيرهم، ولم يعتمد على كتب لعلماء البحرين ومصادرهم لفهم خصائص هذا التاريخ الثقافي وأهالي القرى الذين أنجزوا هذا التراث.

وهـذه القـرى متميـزة، وقـد صنعـت إنجازاتهـا الحضاريـة ولـم تثبتهـا السـجلات، فهـل يشـطبها العلمـاء والمؤرخـون والأدبـاء لمجـرد أن أصحـاب النفـوذ والسـلطة رفضـوا تثبيتهـا في السـجلات الرسـمية؟. وهنـاك سـجلات علمية هـي الأخـرى تاريخيـة، فعلى سـبيل المثـال لم تهتم السـجلات الرسـمية بالتاريخ الثقافي لعلمـاء البحريـن ولا بقراها، خاصـة القـرى الكبيـرة، وهـي قـرى أشـبه ببلـدات كبيـرة أو قريبة من حجم مدينة آنـذاك، وهـذا ما جهله فـؤاد إسـحاق الخوري ومـن تابعه في تشـكيكه عن عدد القـرى البحرانيـة، وربمـا أراد بعضهـم التنكر له عـن قصـد وعمد.

ويتفـرع من قـرى البحرين الكبـرى مجموعة قرى صغيـرة ملحقة بهـا أو داخلـة فـي نطـاق كيانهـا الإداري والاجتماعـي، وأكّـد بعض من كتب فـي تاريـخ هـذه القـرى وبعـض الكتـب فـي تراجـم الرجـال من العلمـاء البحرانييـن كالعلامـة المحقـق البحرانـي الشـيخ سـليمان بن عبـد الله الماحـوزي البحراني، والشـيخ إبراهيم المبارك والأسـتاذ سـالم النويـدري وغيرهـم علـى قـرى كبيـرة وقـرى صغيـرة تابعـة لهـا، وقـد اختـزن تاريـخ القـرى البحرانيـة أمثلـة عديـدة للقـرى الكبيـرة والقـرى الصغيـرة التابعـة لها التـي تنضـوي تحـت نطاقهـا الإداري والاجتماعي.

ويمكننـا ذكـر بعـض الشـواهد التـي يمكـن عـن طريقهـا تقريب العـدد (360) قريـة كرقـم واقعـي، وليـس «تصـوراً ذهنيـاً طوباويـاً» كما ذهـب الخـوري إلـى ذلـك، وتابعه بعـض مـن كان يضيـق بحقائق تعاكـس معتقداتـه ورؤاه.

فالماحوز قرية كبيرة، وهي مسقط رأس الشيخ يوسـف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفـور البحرانـي صاحب موسـوعة كتـاب الحدائق، وهي قريـة تاريخيـة كانـت فـي زمـن سـابق بيئـة كبـرى احتضنـت العلـم والعلمـاء وحوزاتهـم الدينيـة، وهـي اليـوم ليسـت كماضيهـا تسـمى

باسمها التاريخي مع اندثار القريتين الدونج وهلتا وقيام قرية أم الحصم محلها أو امتداد أراضيها إلى الأراضي الداخلة ضمن قريتي الدونج وهلتا، فقد ذكر العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني أن قريته التي ولد فيها، وأصله من الخارجية في سترة، أن «الماحوز» مكونة في زمانه من ثلاث قرى هي الدونج والهلتا والغريفة.

ففي هذا القول قريتان لم يعدّهما الخوري في دراسته، بينما الإشارة إليها واضحة في أحد أهم وأشهر علماء البحرين في القرن الثامن عشر الميلادي، والقرن الثاني عشر الهجري، وهذا مجرد مثال صغير ومحدود على قصور المتابعة الثقافية والتاريخية عند الخوري في التشكيك بفكرة «القرى البحرانية البالغة الثلاثمائة والستين»، وهناك أسماء عدد من القرى البحرانية التي اندثرت، وبعضها باقية في دواوين الشعر العربي قد ذكرت في ديواني ابن المقرب العيوني وأبي جعفر الخطي، وفي عشرات الدواوين البحرانية.

قال صاحب (فهرست آل بابويه وعلماء البحرين) المحقق (سليمان الماحوزي) البحراني في ترجمة الشيخ أحمد بن عبد الله الماحوزي: «الماحوز بالحاء المهملة والزاي المعجمة، وهي قرية عظيمة من قرى البحرين، وهي ثلاث محال: «الدونج» بالدال المهملة المفتوحة، فالواو الساكنة فالنون المفتوحة فالجيم وهي محلتنا، و«هلتا» بالتاء المثناة من فوق، والقصر، وهي محلة الشيخ المذكور، و«الغريفة» بالغين المعجمة المضمومة، والراء المهملة المفتوحة على زنة التصغير»[1].

وكذلك يذكر العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري

---

(1) سليمان بن عبد اللّه الماحوزي البحراني، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ترجمة الشيخ علي بن سليمان الستراوي رقم 2، ص90 ـ 91.

التوبلاني البحراني أن قرية «عالي» التي ذكرت في فهرست المحقق الماحوزي كمكان لكتابة موضوع كتابه المعروف بـ (فهرست العلّامة الماحوزي) ومادته الثقافية هي في واقعها التاريخي قرية بحرانية تاريخية وأصيلة، وتتكوّن ـ كما ذكر العلامة المبارك رحمه الله تعالى ـ من خمس قرى متفاوتة المساحة، وتنتمي جميعها لقرية كبرى هي (قرية عالي التاريخية)، وهذه القرى الصغيرة هي عالي مَعَن، وعالي ثمود، وعالي حَص، وعالي حويص، والشراكي»[1].

أما جزيرة سترة، وهي كبيرة المساحة، وقال عنها المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني «قرية كبيرة من قرى البحرين»[2]، وثالث جزر البحرين مساحة فتذكر غالباً باسمها التاريخي المألوف.. أي سترة، ويُنْسب علماؤها عادة لألقاب مثل العلامة الستري أو الستراوي، ولكنها كجزيرة تتفرع إلى عدد من القرى لا تقل عن سبع أو ثمان على أقل تقدير، وهذه القرى الصغيرة هي (الخارجية التاريخية)، وهي سترة القديمة التي أنجبت عدداً كبيراً من علمائها المعروفين، ويضاف إليها قرى واديان، ومرقوبان أو مركوبان، والحمرية[3]، وسفالة، ومهزة، والقُرْيَة، وأبو العيش، وحالة أم البيض»[4]، وكذلك البلاد القديم التي كانت يوماً

(1) انظر كتاب حاضر البحرين، للشيخ إبراهيم المبارك الهجيري التوبلاني البحراني، ص50.

(2) الماحوزي، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ص68.

(3) هذه القرية مندثرة تقع في الركن الشمالي الغربي من جزيرة سترة بالقرب من البحر القريب من جسر سترة ـ جزيرة النبي صالح، وكانت مقيظاً للسكن والاستجمام في شهر الصيف وسكن بعض الشيوخ، وكانت تعج بنخيلها وأشجارها، وقد تصحرت اليوم، حيث يمر عليها الطريق العام الذي يرتبط بجسر سترة ـ جزيرة النبي صالح، وأصبحت مكاناً لمحال تجارية كبيرة ومشهورة.

(4) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مناطق البحرين (معجم جغرافي ـ تاريخي)، مجلد 2، ص88.

مدينة كبرى، وهي قبل قرون عاصمة للبحرين يلحق بها عدد من القرى الصغيرة وتبلغ تقريباً (13) قرية، ومنها قرى الخميس أو المشهد، والمصلى، وطشان، والزنج وأبو خفير، وأبو زيدان، وأبو بهام، والمويلغة، وأبو عشيرة، بني، حلة السوق، وسوق الخميس، القلعة»[1].

وتتفرع عن قرية بلدة توبلي الكبيرة قرية «كتكان» مسقط رأس العلامة الكبير المحدث السيد هاشم التوبلاني البحراني وعدد من علماء آخرين من أبناء توبلي وقراها الصغيرة ذكرتهم كتب التراجم البحرانية وغيرها، وقد اندرج فيها مجموعة من القرى الصغيرة بعضها قد اندثر، وما يزال بعضها الآخر موجوداً وعامراً ومعروفاً حتى الآن بفعاليته في النسيج الاجتماعي لقرى البحرين، ومن قرى توبلي التاريخية قرى الكورة، والجبيلات، والهجير، وبردج، ومري، وتوبلي نفسها»[2]، وقد ذكر بعضها أبو البحر الشيخ جعفر الخطي البحراني أفاض الله سبحانه وتعالى عليه بشآبيب رحمته في عدد من قصائده بخاصة قصيدته في حادثة «السمكة السبيطية»، وهو يعبر آنذاك مياه البحر الفاصل بين منطقتي البلاد القديم وتوبلي.

تلك بعض الأمثلة على اندراج بعض القرى الصغيرة ضمن قرى كبيرة في فترة ما قبل مجيء العتوب سنة 1783م، وقد استمر هذا الواقع التاريخي بين القرى الكبيرة والقرى الصغيرة إلى عهد قريب.

وإذا أحصينا مجموع القرى الصغيرة الملحقة بقرى جزيرة سترة والماحوز القديمة ومنطقة البلاد القديم وقرى توبلي وعالي

---

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مناطق البحرين (معجم جغرافي - تاريخي)، مجلد 2، ص17 - 37، وكشكول الشيخ يوسف، ج1، ص86

(2) المصدر السابق، مجلد 2، ص35.

يكون عددها ما بين (28 ـ 30) قرية تنتمي كلها لخمس قرى أو بلدات كبيرة من قرى البحرين، وقد اندثرت بعض هذه القرى كمنطقة الحمرية في سترة، ومري وبردج في توبلي، وأبو خفير، وحلة السوق وغيرهما في منطقة البلاد القديم، وقد ذكرت أسماء هذه القرى في مصادر تراجم الرجال، وفي بعض دواوين الشعر كديوان أبي البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي القطيفي البحراني الذي عاش سنوات طوال في البحرين وبلغت أكثر من عشر، وقد عشق فيها جزيرة أوال كما يدل على ذلك ديوانه، ونظم فيها شعراً تأوهاً بها وبأهلها وارتباطاً وطنياً بها.

ومضى في هذا السياق التفسيري لفهم ذلك بعض الباحثين البحرانيين المعاصرين من المتأخرين كصديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته عن ظاهرة «اختفاء الكثير من القرى البحرانية»، فذكر أن العدد الكبير من القرى كان يشير إلى تعداد الأحياء الداخلية لكل قرية، وأن التركيبة الجغرافية للقرية كانت مكونة من قرية كبيرة يطلق عليها اسم عام تحتوي على قرى صغيرة مثل قرية توبلي التي كانت تضم أربع قرى أو بلاد القديم التي كانت تضم مجموعة من القرى الداخلية، وهي تسميات تقترب من تسميات الأحياء الداخلية في القرى المعاصرة، ولهذا نادراً ما كان ينسب الفقيه أو العالم إلى هذه القرى الداخلية، ويكتفي عادة بنسبته إلى القرية الأم»[1].

وخلاصة القول إن الرد على إشكالية الدكتور فؤاد إسحاق الخوري أنه كان يجهل كثيراً من تاريخ القرى البحرانية وخصائصها لأنه اعتمد على سجلات رسمية في العقد الثاني من القرن العشرين، ولم يرصد إلّا بعض ما أريد له أن يرصد.

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص33.

ومما تقدم فإنه تمّ تحديد بعض الدلالات وهي كما يأتي:

1. تحديد وجود كثافة سكانية للبحرانيين في جزيرة البحرين (أوال) كما سيأتي في موضع لاحق من دراستنا.

2. تقلص وتناقص عدد سكان هذه القرى بسبب الحروب الداخلية والخارجية، وكثرة تداول حكام الجور عليها وما فعلوه من مظالم ومآسٍ فأدى إلى حراك سكاني معاكس باتجاه النقص كما ذكر الشيخ محمد بن خليفة النبهاني الطائي وفروغي وغيرهما كأمين الريحاني في كتابه (ملوك العرب) من خلال ما حدث لهم من تشريد وفرار الناس من المحن والفتن.

3. إن اقوال بعض المؤرخين والجغرافيين من العرب والمسلمين في عدد القرى هي بمثابة مصادر وسجلات تاريخية لا يمكن للخوري والسائرين على تشكيكه تجاهلها، وقد قيدت هذه الأقوال عن سكان البحرين في كتبهم على مدى قرون، وما تزال حجة علمية يستند إليها الباحثون لمعرفة عدد سكان البحرين وعدد قراها وبلداتها قبل عدة قرون، وأنهم ذكروا عدد القرى ما بين (330 ـ 360) قرية وبلدة.

4. تفيد هذه الأقوال بأن الكثرة الساحقة من سكان هذه القرى والبلدات هم من الشيعة العرب في البحرين سواء كان (جزيرة أوال أو الإقليم الكبير) وفي مناطق عربية أخرى على حد سواء كما ذكر ابن المجاور وعدد من مصادر التاريخ، وقد تناسلوا على مدار التاريخ وعبر قرون متلاحقة على أرض بلادهم من قبائل عربية أصيلة وطوائفهم كبني عبد القيس، وربيعة، وتميم وبكر بن وائل وغيرها، وقد عرضنا ذلك في دراسات عديدة[1]،

---

(1) منها ما كتبناه في هذا الشأن.. دراساتنا عن (التشيع في بلاد البحرين من =

وشهد بعض المؤرخين بهذا الانتماء العرقي الأصيل كشهادات ياقوت الحموي وابن بطوطة وابن حجر العسقلاني وغيرهم.

5. إن السجلات التاريخية خاصة الرسمية قبل مجيء آل خليفة لم توثق لسوء الحظ كل تجارب الشعب البحراني وآثاره الحضارية كالحركة العلمية لدى علماء البحرين، وتوثيق أسماء بعض علماء البحرين وأدبائها وشعرائها، وليس من صالحها عمل ذلك، لهذا اكتفت هذه السجلات بتوثيق ما ترى حاجتها لتوثيقه، ولكن هناك مصادر تاريخية يمكن اعتبارها سجلات معتبرة قد سجلت بعض الحقائق، ويمكن اعتبارها لحسن الحظ كمصدر موثق للحقائق، والوثائق المرتبطة بها ككتب المؤرخين وكتاباتهم ومدوناتهم وبعض المخطوطات التي لم تصل ليد إسحاق الخوري وغيره أو لم يريدوا النظر إليها كوثائق ثقافية وتاريخية معتبرة.

❊ ❊ ❊

قضايا تاريخية تمهيدية:

ثمة قضايا تاريخية نعتبرها مدخلاً مهماً لدراستنا التي تبحث ظاهرة الوجود التاريخي لمجموعة (القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) لمدة تتراوح ما بين ستة وسبعة قرون من التاريخ الهجري، ونعتقد أنَّ الإشارة إليها تعين القارئ على معرفة جوانب من حقيقة الوجود التاريخي لهذه القرى.

وهذه القضايا هي كما يأتي:

= مصادر أهل السُّنة، وكذلك كتاب الشيعة العرب في البحرين، تاريخهم، وانتماؤهم العربي وإنجازاتهم الحضارية، وكتاب دراسات في تاريخ القرية البحرانية، وتاريخ الشيعة في البحرين.. أوال)

1. العمر التاريخي التقديري لوجود مجموعة القرى البحرانية (360):

زار المؤرخ جمال الدين يوسف بن يعقوب بن المجاور (ت690هـ /1291م) جزيرة أوال، وأكَّد في زيارته على وجود ثلاثمائة وستين قرية، وقد قسمها لـ (359) قرية إمامية، وقرية واحدة لغيرهم، ولم يحدد مذهبهم الديني، ومن المؤكد أن هذه الزيارة قد تمت قبل وفاته، كما أنَّه من المؤكد أنَّ هذا الوجود كان يحتاج إلى عمر زمني تراكمي لتكوينها ونشأتها وعمارتها بزمن لا يقل عن قرن كأقرب مدى زمني وقرنين على الأبعد، وما قلناه هنا مجرد فرضية، وبالتالي فإن الفترة الزمنية التي تجمع وجود هذه القرى مجتمعة بالعدد (360) نقدرِّها من القرن الخامس الهجري مع تفاوت في عمر كل قرية عن الأخرى فبعضها يمتد للقرن الهجري، وبعضها نشأ على امتداد قرون التاريخ الهجري حتى تاريخ زيارة ابن المجاور قبل وفاته عام (690هـ).

ونعني أن وجود هذه المجموعة من القرى بالعدد المذكور كان أبعد زمنياً من وجود ابن المجاور وزيارته لجزيرة البحرين كما توحي كلماته، ثم بسطت هذه القرى وجودها التاريخي على مدى قرون لاحقة حتى القرن العاشر الهجري الذي شهد فيه الملاح الخليجي الربَّان أحمد بن ماجد وبعض الوثائق العثمانية بوجود هذه القرى بالعدد الكبير المشار إليه كما سيأتي في ملاحق دراستنا التي بين يديك.

وعندما زار الرحالة الدانمركي كريستن نيبور عام 1765م جزيرة البحرين كان عدد هذه القرى قد تراجع وتناقص بعد عمليات الغزو البرتغالي والعماني وهجمات جماعات البدو في الإقليم، وهي فترة لا تبعد عن تاريخ الغزو العماني الثاني سوى أربعين عاماً، ولكنَّ هذا الرحالة عاد وشهد بوجود هذه القرى في فترة سابقة لزمان

زيارته، وأقر بتناقص عددها من (360) قرية إلى أقل من ستين قرية بحرانية.

ولقد نقل بعض الباحثين العرب والأجانب المتأخرين والمعاصرين كما ذكرنا عن الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»[1]، وذكر جوان كول، وهو باحث ومحاضر جامعي أمريكي هذا الاعتقاد الذي يكرهه البعض، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أنَّه: «في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»[2]

ويتراوح الزمن بين القرن الخامس الهجري، والقرن الثاني عشر الهجري الذي زار فيه كريستن جزيرة البحرين (أوال) بحوالي سبعة قرون هجرية، وهي ما نعتبرها الفترة التاريخية المقدرة لوجود مجموعة القرى التاريخية، وقد تآكل عدد كبير من هذه القرى لأسباب مختلفة كان في غالبها أسباب أمنية وعسكرية وعدوانية كما سيأتي توضيحه في الحلقة التي عقدناها عن حالات «شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري» إلى مناطق الجوار، ومناطق بعيدة نسبياً عن الخليج كالهند وشرق أفريقيا.

* * *

(1) انظر ما قاله «كريستن نيبور» في كتابه.. رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

(2) انظر ما نقله المؤرخ الأمريكي جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 ـ 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

2. عدد القرى قبل الغزو العماني:

كان عدد القرى البحرانية قبل مجيء البرتغاليين، وقبل وقوع الغزو العماني حوالي (360) قرية في القرن الثامن عشر الميلادي، وإنَّ هذه القرى بفعل بعض الاعتداءات الخارجية ـ على وجه الخصوص الاعتداءات البرتغالية، وحملات الغزو العماني ـ تقلص عددها ما بين (60 ـ 90) قرية بحسب كلام بعض المؤرخين الذين زاروا منطقة الخليج وجزيرة البحرين أو من كتبوا عن ومضات من تاريخها الحديث.

وقد شهد بهذا العدد نفر من المؤرخين على امتداد مائتين وخمسين عاماً ومنهم الرحالة الدانمركي كريستن نيبور والمؤرخ الإيراني عباس فروغي، وفيلكس جونز المقيم البريطاني في الخليج العربي، وقبلهم أشار إلى وجود القرى البحرانية بهذا العدد ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر)، وبعده بسنوات أبو الفداء مؤلف كتاب (تقويم البلدان)، والملاح الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي النجدي، ثم رسخت هذه المقولة بأقوال من المؤرخين الآخرين اللاحقين عليهم، وظهر هذا القول بعدد (360) قرية في رسائل عثمانية، وعمر هذه الوثيقة يزيد عن خمسة قرون ميلادية كما سيأتي في طيات هذا البحث.

وإن الشك في وجود هذا العدد من القرى في البحرين قبل مجيء العتوب وسيطرتهم على الجزيرة لا يصمد أمام قوة بعض الحقائق التاريخية من وجود وثائق، ومصادر تتحدث عن آلاف المشردين البحرانيين في الخليج وبلدانه ومناطق أخرى، وأمام شهادات بعض أقوال المؤرخين كالرحالة الدانمركي كريستن نيبور وغيره.

فهذا الرجل الرَّحَّالة هو شاهد قريب من واقعة التشريد

القسري قبل (248) سنة ميلادية بعد أن قام ـ شخصياً ـ بزيارة ميدانية لجزيرة البحرين، وبدوافع وضع الحقيقة كما هي، وكما رآها بنفسه، ولم تكن لديه آنذاك دوافع غير بريئة، فالرجل لا يعنيه كمؤرخ زائر سوى ما شاهده بنفسه من مآسٍ، ومن واقع البؤس الذي جثم على أهالي البحرين بعد وقوع حالات متكررة من الغزو البرتغالي والعمانيين الذين وصفهم العلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني بالقساة الأنذال في كتابه لؤلؤة البحرين.

❊ ❊ ❊

3. تاريخ نكبة الشتات (1717 ــ 1737م):

ارتبط تاريخ شتات البحرانيين ـ كظاهرة مأساوية ـ بالغزو الخارجي بأشكاله المختلفة، ومع ذلك يصعب تحديد زمن دقيق لوقوع هذه النكبة بسبب تكرار عمليات الغزو وتباين درجات شدته وآثاره، ولكنه وقع على موجات من حملات الغزو المتكررة، وقدَّم تاريخ البحرين نماذج من الظلم السياسي والاجتماعي على أهالي الجزيرة، مما تسبب في شتات سكان القرى وضياعها، بل وزوالها كما جاء في نصوص بعض المؤرخين المتأخرين في وجودهم الزمني عن هذه المأساة، وبين أيدينا أمثلة متفاوتة في وضوحها وشدة قوتها التأثيرية من نماذج الغزو الخارجي وآثاره التدميرية، وهي أمثلة بخل بعض المؤرخين حتى عن الإشارة إليها، بينما اكتفى آخرون بمجرد الإشارة إليها على نحو مجمل يخلو من تفاصيل.

ومن أمثلة ذلك أنه تسبّب الغزاة البرتغاليون والعمانيون وجماعات البدو والهولة وبعض القبائل بالإقليم خلال (القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين.. أي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين) في وقوع بعض جوانب هذا الشتات وحالاته المفجعة، ثم مرت في فترة وجودهم بالجزيرة أحداث أمنية

رَصد بعض العلماء بعضها بصورة مجملة، ولكن في الوقت نفسه لم ترصد في فترة وجود غزاة آخرين حالات أخرى من الشتات والفرار من الوطن أو إلى مناطق في داخله أكثر أمناً كفرار بعض أهالي قرى عسكر والفارسية القديمة وجو وعوائلها إلى خارج البحرين، لكن النكبة الكبرى والشتات الأعظم كما وصفه بعض الباحثين البحرانيين كان في القرن الثاني عشر الهجري أو القرن الثامن عشر الميلادي وبخاصة بعد وقوع أربع حالات أو خمس من حالات الغزو العماني بدءاً من عامي (1127 ـ 1128هـ) إلى عام (1150هـ).

وكان أعظم ما حدث لأهالي البحرين وقراهم وتحولها إلى واقع بائس مريض ومحطَّم في حملتي عامي (1130هـ ـ 1150هـ)، حيث نجح العمانيون في دخول جزيرة البحرين بالقوة وصبّ جام غضبهم وأحقادهم المذهبية والسياسية، واضطرار أهالي الجزيرة تحت ضغط الجور والمظالم المروعة إلى الفرار وتركها طلباً للأمان، ومع أن حملات الغزو العماني لم تتوقف عند حدود عام 1150هـ/1737م، فقد جاء العمانيون إلى الجزيرة في عام 1800م ـ أو عام 1802م (1215هـ) لغزوها وهي تحت حكم العتوب، إلّا أن نكبة الشتات الأعظم في تاريخ البحرانيين كان في عشرين عاماً ما بين أعوام (1130هـ/1717م إلى عام 1150هـ/1737م)، وبعد هذه النكبة لا يجد الباحث ـ أينما ولّى وجهه ـ سوى رؤية شتات الآلاف من ذوي الأصول البحرانية في مدن الساحل الإيراني وبخاصة في الجنوب الغربي، وفي مدن الجنوب العراقي ووسطه، وفي الكويت والقطيف وقصباتها وقرى الأحساء وعمان ولنجة ومدن وبلدان الساحل الشرقي لأفريقيا، وبعض البلدات في الهند.

* * *

4. الصياغات الذهنية لتفهم وجود «الكثرة العددية» لقرى البحرين:

كيف يمكن «ذهنياً» تصور وقبول الكثرة العددية لقرى البحرين قبل حملات الغزو البرتغالي والعماني وغيرهم؟

كما تقدم فقد شكّك بعض الباحثين المعاصرين في وجود (360) قرية وبلدة بحرانية، ووصف البعض منهم هذا الكم من القرى بالأسطورة، ورفضها آخرون لأنها في نظره مجرَّد «تصور ذهني» غير مبني على أدلة معتبرة أو غير مستند على حقائق تاريخية، ولكننا نعتقد ـ كعدد من المؤرخين والجغرافيين السابقين على زماننا ـ بأن هذه الكثرة الكبيرة من القرى البحرانية ليست مجرد «تصور ذهني»، وليست أسطورة من نسج الخيال أو تصور ذهني لدى الشيعة، بل مستندة على مجموعة وثائق تاريخية وأقوال مجموعة مؤرخين وزيارات علماء وجغرافيين ميدانياً إلى جزيرة البحرين.

وثمة صياغات ذهنية لفهم هذه الكثرة العددية من القرى والبلدات البحرانية، تسهل قبولها في البحث التاريخي، ونضع هذه الصياغات كحقائق تاريخية في بعضها، وكفرضيات قريبة من الواقع التاريخي في بعضها الآخر.

وهذه الصياغات كما يأتي:

1. إنَّ بعض المؤرخين والعلماء البحرانيين أشاروا إلى توزع بعض القرى الكبيرة إلى قرى صغيرة كما في قرى جزيرة سترة، والبلاد القديم، وقرى الماحوز القديمة، وتوبلي الكبرى، وقرى عالي آنذاك، وهذا ما فهمناه من أقوال بعض العلماء كالمحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي، وكذلك الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني، والشيخ محمد علي التاجر، وسالم النويدري، فبعض القرى الصغيرة أشبه بأحياء أو

ضيعة زراعية ذات غلات ومحاصيل في قرية كبيرة، ويسكنها عدد من الناس، وتشكل هذه الضيعات الصغيرة مجموعة قرى صغيرة تندرج في حدود جغرافية لقرية كبيرة كسترة أو البلاد القديم أو غيرهما، وهذه الصياغة العامة تجاوزت التصور الذهني لأنَّ وجود هذه القرى الصغيرة المنطوية في قرى كبيرة هي حقيقة تاريخية أثبتها بعض العلماء في بعض كتبهم ومصادرهم.

2. ويحتمل في تصوّر ذهني كذلك أن ما أطلق عليه «قرى بحرانية» التي تشكل الثلاثمائة والستين هي في كثير منها أشبه بـ «مظاعن أو مجموعة أكواخ» في قطاعات زراعية من منطقة معينة، ويسمى كل مظعن أو عدة بيوت من الأكواخ قرية في منطقة ما إلى جانب مظاعن أخرى أو بيوتات متصلة يمثل كل واحد «قرية صغيرة»، وبذلك لا يصعب بعد ذلك تصور ذهنياً وجود (360) قرية طالما أن بعضها كما تقدم هي أشبه بـ «ضيعات زراعية» مكونة من عدة بيوت مبنية من «أكواخ متنقلة أو مكونة من مظاعن» لمجموعة عائلات تتراوح بين (مائة ومائتين) تعيش في قرى صغيرة، وإذا ما أخذنا ما ذكره المؤرخ الإيراني.. محمد بن إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري» عن أعداد العوائل في كل قرية بحرانية، وتقديراته ما بين (100 ـ 300) عائلة، وأحياناً أكثر، يكون أعداد كل قرية بصورة تقديرية وافتراضية ما بين (ألف إلى ألفي) نسمة.

3. إنَّ قرانا البحرانية المعاصرة وهي في حدود أكثر من مائة قرية أو بلدة لا تقل في عدد سكانها عن ألفين لدى البعض منها، وفي حدود أعداد أكبر من ذلك بكثير في قرى أخرى عديدة، وبافتراض عدد سكان القرى الكبرى بـ (عشرة آلاف)

نسـمة أو أكثـر فـإنَّ القريـة الواحـدة تشـمل ما بين خمس وسـت قـرى صغيـرة، وبضـرب حاصـل عـدد هـذه القـرى الصغيـرة مـع عـدد القـرى الكبيـرة تقديريـاً يكـون لدينـا أكثـر مـن (300) قرية صغيـرة تنـدرج فـي إطـار القـرى المائـة الكبرى.

4. يتجـاوز عـدد مـدن وقـرى وبلـدات البحرين (الحالية) فـي الفترة الحاضـرة ثمـان مـدن وأكثر من وجود المائة قرية، وعدد سـكانها حوالـي مليـون ومائتي ألف مـن المواطنين والوافدين، وجميعهم يسـكنون القسـم الشـمالي للجزيـرة، وفي الوسـط وعلـى أطراف السـاحلين الغربي والشـرقي، مع خلو شـبه تام للمنطقة الجنوبية مـن السـكان، وإذا مـا وزعنـا أعـداد البحرانييـن فـي هـذه القـرى وعددهـم (600 ألـف مواطـن) علـى (360) قرية وبلدة (بحسـب القـول القديـم بعـدد القـرى البحرانيـة) يكـون معـدل سـاكني كل واحـدة مـن هـذه القـرى أقـل مـن ألفـي مواطـن، وهـذا أمـر عـادي وطبيعـي، ولا يسـتدعي وصـف عـدد هـذه القـرى بالوهم والأسـطورة، ولا يحتـاج إلـى تشـكيك جـازم بعـدم وجودها حتى وإنَّ ضيـع التاريـخ، ربمـا عـن عمـد أو لأسـباب أخـرى، الإشـارة إلـى أسـمائها، وبعـض المعلومـات الأوليـة عنهـا كمواقعها وبعض أعلامهـا، وظـروف خرابهـا أو تاريـخ اختفائها تقصيراً مـن العلماء أو مـن المؤرخين.

* * *

الفصل الثاني

قضية التشكيك وإنكار وجود القرى الثلاثمائة والستين

تقدم قولنا في الفصل الأول من دراستنا بأن عبارات محددة في نص الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري قد طرقت باب التشكيك في الاعتقاد بوجود (360) قرية ومدينة في جزيرة البحرين التي انطلقت من كلمات ابن المجاور وغيره من المؤرخين السابقين واللاحقين في كتبهم ومصادرهم منذ القرن الهجري السابع، ومضى عدد من المؤرخين قبل الخوري وبعده يعتقد بوجود هذا الكم من القرى والبلدات في جزيرة البحرين، لكن هذا الباحث طرح على استحياء ما يشير إلى بعض الاعتراض على وجود هذا العدد، ثم شاركه آخرون من الباحثين البحرانيين ما يزالون حتى اللحظة الحاضرة فئة قليلة، ولكنهم قد يتزايدون مع تقادم الزمان بخاصة في ظروف حملة تشكيك مقصودة يشنها البعض ضد تاريخ جزيرة البحرين وأهلها القاطنين على مدى قرون متعاقبة قبل مجيء آل خليفة، وغرضهم التشكيك في أصالة السكان المحليين السابقين على وجود الوافدين إليها بحوالي اثني عشر قرناً من التاريخ الهجري، وإثارة غبار الطعن بمختلف أشكاله بسكان الجزيرة وهوياتهم العربية والمذهبية الدينية.

وسنحاول في هذه المحطة من مباحث هذا الكتاب الاستمرار في متابعة «إشكالية التشكيك» وإلقاء بعض الضوء وغرضنا إضعافها وتفنيد مزاعم المشككين التي انطلقت باهتة، وتعرية أهدافهم المبطنَّة، ثمَّ سلط عدد من هؤلاء المشككين سهامهم بنحو شديد جعلنا نميل إلى فرزهم وتمييزهم كمنكرين لوجود هذه القرى بهذا الكم الكبير على خريطة جزيرة أوال أو البحرين، ووجود الساكنين،

وهو إنكار ينطوي على إلغاء الوجود الحضاري للسكان الأصليين أو تقليل بأعدادهم بنحو يُصفِّي تاريخهم وتهميش حدوده عن قصد، ويشطب أية هوية عربية وانتماء للتشيع على مذهب الأئمة الاثني عشر الذي عرفته جزيرة البحرين، ويشطب في الوقت ذاته كل تقاليد وأعراف وعادات وتراث هذه الجماعة المحلية التي يسميها المؤرخون كالنبهاني بمصطلح «البحارنة»[1].. نسبة إلى بلدهم الأصلي (البحرين سواء في الجزر أو في شرق الجزيرة العربية)، وهم عرب الجزيرة الذين ينحدرون من قبائل عربية أصيلة، واعتنقوا منذ زمن مبكر يعود للقرن الهجري الأول الإسلام على مذهب أهل البيت عليهم الصلاة والسلام.

ومن أدواتهم في الطعن والشك إنكار وجود (360) قرية أكدها ابن المجاور وغيره من المؤرخين السابقين واللاحقين، مستفيدين من موقف تشكيك لأغراض علمية أبداها المؤرخ فؤاد إسحاق الخوري، بيد أنّ التاريخ أقوى من محاولاتهم غير البريئة في التشكيك والطعن، ولن يستطيع أحد شطب تاريخ بأكمله استجابة لنزوة أو حساسية عصبية هي أقرب إلى المراهقة، ولن تكون بمقدورها أن تبلغ النضج مهما آزرتها القوى المساندة في حملتها الظالمة القائمة على التشكيك في تاريخ البحارنة أو السكان الأصليين من الشيعة[2]، وهم من شكَّل «جموع القوى البشرية للقرى البحرانية» في فترة ما قبل مجيء العتوب.

---

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، الباب الثالث، ص86، وأشار لهذا المصطلح الاجتماعي ـ التاريخي كُثُرٌ ومنهم هولز، قال صديقنا الأستاذ حسين محمد الجمري: «ويخصها باسم «البحارنة» في مقابل الطائفة الأخرى ذات الأصول القبلية التي يسميها «العرب»، (راجع على سبيل المثال: Holes 2001 and 2002).

(2) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص176، 177، 217

وتصدى لحملة التشكيك مؤرخون وجغرافيون ورحالة وباحثون عرب وبحرانيون وأجانب في أكثر من ثلاثة قرون بخاصة من القرن الثامن عشر الميلادي حتى حاضر أيامنا بعدد من الدراسات والكتابات التاريخية أو بإشارات من أقوالهم دوّنوها في هذه الدراسات، وكان بعض هذا الكتابات قبل مجيء العتوب وقبل وجود المشككين، بأكثر من سبعة قرون هجرية على أقل تقدير زمني، وأنه من الاستحالة بمكان شطب نتاجاتهم، وشطب ما قرروه من حقائق ظلت قائمة وراسخة ومتراكمة على مدار قرون تجاوزت السبعة قرون سواء في فترة وجود هذه القرى أو بعد زوال بعضها لأسباب مختلفة من نهاية القرن الثاني عشر الميلادي إلى بداية القرن الواحد والعشرين.

واستكمالاً لما بدأناه في مبحثنا الأول من دراستنا نتابع الآن بعض الخطوات الأولية التمهيدية لدراستنا التي بين يديك ـ عزيزي القارئ ـ بالإشارة إلى بعض النقاط ذات الأهمية.

***

1. إشكالية فؤاد الخوري:

البحرين كسائر بلدان العالم يحدث فيها حراك سكاني بالزيادة والنقصان بصورة طبيعية وبتدخل غير طبيعي من القائمين على إدارتها كالتجنيس المتعمد، فما كان في الأمس من أغلبية سكانية لصالح طرف محدد قد يكون في حاضره أو مستقبله أقلية سكانية، وتلك هي سُنّة الله في خلقه وإدارة حياتهم في وجودهم، وقد يتم الحراك السكاني في ظروف طبيعية كالمواليد والوفيات والهجرة الطبيعية والتنقل البشري من مجتمع لآخر فيؤدي ذلك إلى زيادة في عدد السكان أو تناقصه، وقد يتم الحراك السكاني بطرائق غير طبيعية كعمليات التجنيس السياسي والطائفي، وقد يتم في ظروف

طارئة كالكوارث الإنسانية مثل عمليات الإبادة والقتل الشديد وحالات الشتات والتشريد القسري للناس وغيرها.

وقد أشار بعض المؤرخين العرب والمسلمين من الأقدمين والمحدثين إلى الكثافة السكانية للقرى البحرانية وتقسيماتها بالمعايير التي حددناها في هذه الدراسة، وهذه الكثافة السكانية إشارة لـ «حراك سكاني» للشعب البحراني في فترة سابقة ذكرها أبو الفداء في كتابه (تقويم البلدان)، وجمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الدمشقي والملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي، وبعدهم جاء الشيخ النبهاني ومؤرخون لاحقون وزادوا الفكرة اعتقاداً ورسوخاً في أذهاننا وأضحى واحداً من قناعاتنا العقلية.

وقد تحرك سكان جزيرة البحرين باتجاه الزيادة والنقصان بحسب ظروف تاريخية ارتبط بها هذا الحراك كعوامل الهجرة الطبيعية، والغزو وما يصحبه من التشريد والشتات والتهجير، ونقل بعض القبائل من مكان ما إلى داخل البحرين وبخاصة جزيرة أوال، وكذلك عمليات التجنيس وغير ذلك من العوامل المؤثرة في الحراك السكاني.

* * *

يعتبر مؤلف كتاب (القبيلة والدولة في البحرين) الدكتور فؤاد إسحاق الخوري، وهو أكاديمي لبناني جامعي جاد.. أول من أثار هذه الإشكالية، ربما لغرض علمي أو لسبب آخر غير معلن، ونقصد إشكالية حول وجود «العدد الكبير للقرى والبلدات البحرانية في فترة زمنية سابقة على عصرنا وزماننا بعدة قرون، وشكك «الخوري» ـ كما تقدم من نصه ـ في عدد هذه القرى التي ناهزت أكثر من ثلاثمائة وثلاثين قرية ومدينة كما ذهب إلى ذلك الشيعة على حد تعبيره، واقتدى في إثره آخرون بقولهم، ولم يقدم في إشكاليته أدلة مقنعة تدحض ما

يراه البعض من حقيقة أقرها مؤرخون وجغرافيون سابقون على زمانه بمئات السنين كالمؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) وأبي الفداء الشامي صاحب حماة، ومؤلف كتاب (تقويم البلدان)، والملاح الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي النجدي في كتابه المعروف بـ (الفوائد) وغيرهم ممن تأثروا بآرائهم وبمضمون بعض الوثائق التاريخية بخاصة العثمانية.

وممن جاراه في التشكيك بوجود (330) قرية بحرانية أو أكثر بعض المهتمين بالتاريخ الثقافي والسياسي للبحرين الحالية كالأستاذة مي الخليفة في كتابها (الشيخ محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي)، وهي من أهالي البحرين، فحاولنا هنا الإشارة لإشكاليتها ومناقشتها، وتهيأت بعد ذلك نفوس باحثين آخرين للقول: «سواء صح هذا الكلام ـ ويقصد عدد القرى 360 ـ أو كان مبالغاً فيه فإنَّ قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة»[1]، وهو قول اعتمد عدد القرى والبلدات البحرانية في زمن متأخر بعد تتابع نكبات الجزيرة ومحنها على سكانها الأصليين التاريخيين، ولكن من جانب آخر يعتبر هذا القول هروباً من التدقيق العلمي في هذه المسألة، وبالتالي قد يتحرك هذا القول في استمرارية التشكيك بهذا العدد دون لجوء الباحث إلى معالجة علمية تحسم الأمر بأدلة تاريخية.

وبعدهما أخفى البعض ـ عمداً أو سهواً ـ الإشارة نهائياً إلى وجود هذا الكم الكبير من عدد القرى في جزيرة البحرين سواء كانت بدوافع بريئة أو لأغراض مشبوهة، فبعض من كتب في تاريخ البحرين نشر مستنداً لرأي الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي أخفوا فيه قوله بوجود (ثلاثمائة وستين قرية بحرانية) في مخطوطة كتابه (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد)، وتوجد بحوزتنا هذه

(1) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص21.

المخطوطة، فقال المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م) وهما (محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين) تحت عنوان فرعي في كتابهما بما أسموه بـ (وصف أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام 1498م)، وأشار المؤلفان المذكوران فيه إلى الجزيرة الثامنة (جزيرة أوال) بقولهما عن هذه الجزيرة نقلاً عن تحقيق جديد لكتاب (الفوائد)[1] إنَّ: «الجزيرة الثامنة، وهي البحرين، وتسمى أوال... وفيها الماء الحالي من جملة جوانبها»[2].

وقد لوحظ أنَّ المؤلفين (محمد أحمد وبشير زين العابدين) قد حذفا خمس كلمات هامة من نص المخطوط المنسوخ عام (1925م ـ 1344هـ) على يد ناسخه جبرائيل فرَّان عام 1001هـ، وتمثل الحذف في إسقاط (كلمات خمس) من قول ابن ماجد النجدي في مخطوطه (الفوائد) يشير فيها رحمه الله لوجود (360) قرية كما سيأتي توضيحه في موضع لاحق، وفي قسم الملاحق بوثيقة من المخطوط نفسه، والكلمات الخمس المحذوفة هي قوله: «وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، وهذه الكلمات ما تزال موجودة في مخطوطة كتاب (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد) لابن ماجد بنسخة 1001هـ، وما فعلاه المؤلفان أو ما جاء في المصدر الذي استقيا منه هذه المعلومة هو بخلاف الأمانة العلمية المطلوبة في البحث التاريخي[3]، إذا ما قابلنا بين مخطوط عام 1001هـ بخط جبرائيل فرَّان، وبين المستند المنشور في كتابهما المذكور (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م).

---

(1) نقلاً عن كتاب شهاب الدين أحمد بن ماجد، الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، تحقيق إبراهيم خوري، ص69.

(2) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م، ص87.

(3) انظر الملحقين رقم (3 و4).

ومما ينبغي التنبيه إليه أنَّ المؤلفين المذكورين لكتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م) قد اعتمدا في توثيق المستند التاريخي الذي حذفا منه المصنفان ذكر (360) قرية وبلدة بجزيرة أوال المسماة بجزيرة البحرين على حد تعبير ابن ماجد على كتاب (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول)[1]، لشهاب الدين أحمد بن ماجد، وهو كتاب من تحقيق وتحليل الأستاذ إبراهيم الخوري، وهو صادر سنة 1989م عن مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة[2].

ولا يستبعد أنَّ الأستاذ إبراهيم الخوري قد اعتمد على مخطوطة نُسِخت متأخرة، وتمّ تحقيقها على يديه بالكيفية التي كانت عليه دون مقابلتها بنسخ خطية أخرى لكتاب (الفوائد)، وقد حذفت منها جملة هامة تخص الفكرة القائلة بأن «عدد القرى في جزيرة البحرين هو ثلاثمائة وستون»، ويحتمل حصول سقط في الكلام لهذه الجملة سهواً من الناسخ، فبُني الخطأ الجديد اللاحق في عملية التحقيق على خطأ سابق ناتج عن السقط أو الشطب أو حتى التعصب الشخصي، ثم جاء المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م)، ونقلا من كلام ابن ماجد بما فيه من سقط للكلمات الخمس، وحذف لعدد قرى جزيرة أوال كما سنوضح لاحقاً، وفي ملاحق هذا الكتاب[3]، والله سبحانه أعلم بالحقيقة.

* * *

(1) انظر هذا الكتاب، لإبراهيم الخوري، ص69.

(2) محمد أحمد عبد الله وزميله الدكتور بشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص87.

(3) انظر الملحقين رقم (3 و4).

2. أوجه التشكيك

هناك أوجه ثلاثة للتشكيك:

1. إنكار تام يبدأ بالتشكيك ثم تصديقه.
2. حذف الحقيقة في بعض المصادر التاريخية.
3. وإنكار في شكل اعتراف كما سيأتي بيانه.

* * *

تشكيك وإنكار تام:

ونبدأ بتحديد «مشكلة بحثنا وهي تشكيك الأستاذ فؤاد الخوري ومن لحق به بعدئذ من بعض الباحثين البحرانيين في جانبها الأول وهو عدم اعتقاده بوجود كثرة عددية للقرى البحرانية قديماً تبلغ ما بين (330) قرية وبلدة، يقول الدكتور فؤاد إسحاق الخوري في كتابه المذكور: لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة»[1].

والمشكك بعدد قرى البحرين وبلداتها القديمة بـ (360)، ونقصد الباحث اللبناني فؤاد إسحاق الخوري، قد حشر كما يلحظ جماعة الشيعة في هذه الإشارة غير المنطقية، إذ زعم لهم دون غيرهم بأنَّ لهم «تصوراً ذهنياً» إزاء هذه القضية والقضايا التي

---

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة ص48 ـ 49.

أثارها بشأن إدارة الشيعة لقراهم وبلداتهم[1] في جزيرة البحرين، فنسب إليهم أنهم: «يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وكبيرة» مع أنه قول شائع بين عدد من المؤرخين سواء من السُّنة أو الشيعة والباحثين الأجانب على حد سواء كما سيأتي بيانه في تضاعيف هذه الدراسة.

ومن يعود بنفسه إلى نصوص بعض المؤرخين وأقوالهم السابقة يجد أن ما أسماه الخوري بـ «التصور الشيعي» في هذه المسألة ليس مجرد أفكار غير واقعية في أذهان الشيعة البحرانيين وحدهم، بل هو اعتقاد سائد في أدمغة النخبة من مثقفي ومؤرخي أهل السُّنة في أزمنة متعددة وبخاصة من زاروا جزيرة أوال زيارات ميدانية وكتبوا مشاهداتهم عنها بنحو مباشر، وكان تحديد عدد قرى الجزيرة وبلداتها وكثرة سكانها وبعض جوانب تاريخها كعقائدهم الدينية، واعتمادهم على الزراعة وأكل التمور والأسماك واستخراج اللؤلؤ الطبيعي من مغاصاته بالبحر هي من الأخبار التي نقلها هؤلاء المؤرخون والجغرافيون كما سيتبين من نصوصهم في هذه الدراسة.

فالكتابات التاريخية عند مؤرخي العرب والمسلمين وبخاصة من بعض النخب العلمية عند أهل السُّنة وعلمائهم، وبعض الأجانب الزائرين خلال عصور مختلفة ما بين القرن (السابع والخامس عشر) الهجريين ليست «تصوراً ذهنياً» لدى شيعة أهالي جزيرة البحرين وحدهم كما زعم الخوري، بل هو في نظر هذه النخب بخاصة من مؤرخي أهل السُّنة، وفي نظر قرّائهم في عصور مختلفة ولاحقة بعدهم، فهؤلاء المؤرخون هم مَن دوَّن هذا العدد في قرى الجزيرة

---

(1) قد نستكمل ـ لاحقاً ـ عملية البحث بمعالجة التنظيم الإداري عند شيعة البحرين لقراهم وبلداتهم إذا ما جمعنا المادة العلمية من مصادر موثوقة.

في مصادرهم التاريخية خلال عصور متلاحقة، وكانت عمليات التدوين بطريقة المشاهدات المترتبة عن زيارات ميدانية مباشرة أو عن ثقة علمية لمؤرخ معيَّن لاحق بمؤرخ سابق، وقد عاينوا ـ كعلماء زائرين للجزيرة ـ جوانب من مظاهر الحياة في جزيرة البحرين، وقد لفت أنظارهم هذا الكم الكبير من القرى والبلدات، وليس من الصعوبة على المؤرخين إحصاء قرى وبلدات لا تتجاوز سوى الثلاثمائة أو يزيد قليلاً، وهي قرى وبلدات ظاهرة للعيان لهم ولغيرهم.

وبالعودة إلى موضوع دراستنا عن تشكيك الأستاذ فؤاد الخوري في وجود الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية، فقد اقتفى أثر هذا المؤرخ الذي زار «جزيرة البحرين» بعض الباحثين المتأخرين من أبناء البحرين، ومنهم الأستاذة مي محمد آل خليفة التي كتبت بعض دراساتها في تاريخ البحرين الحديث ورجالاته، ففي صفحات أحد كتبها أثارت الكاتبة الشك في حقيقة وجود (360) قرية وبلدة بحرانية، لكنها لم تعالجها ـ كبحث تاريخي ـ بأدلة البحث العلمي، فالأستاذة مي الخليفة نقلت في كتابها المعروف «محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي» نصاً تاريخياً مقتضباً للمؤرخ الإيراني عباس فروغي قال فيه: «إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360)[1] قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلاّ (90) قرية مهدمة»[2].

---

(1) بمراجعة كتاب: القبيلة والدولة في البحرين، لمؤلفه إسحاق خوري وجدنا نصاً يحدد رقماً أقل وهو (330) قرية ومدينة وبلدة، ونعتقد أن الباحثة مي اعتمدت على رأي فروغي، أما الشيخ العصفور فحدد العدد بـ (360) ولكن ذكر أن القرى المعمورة الآن في زمانه سنة 1319 هجرية حوالي (200) قرية ومدينة وبلدة.

(2) مي الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي ص149 نقلاً عن مصدر آخر.

ثم عادت الباحثة الأستاذة (مي آل خليفة) إلى عملية التشكيك بهذا القول، ووجدته في نظرها كلاماً غير صحيح، فنسفته بكلام اعتمدت فيه على رأي المؤرخ اللبناني إسحاق الخوري عندما نقلت رأيه واستعانت به لنقضه مع اختلاف بينهما (بين فروغي والخوري)[1] في القول بعدد القرى والمدن البحرينية المثبتة في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين)، فقال فؤاد إسحاق الخوري: «وهذا العدد 330 يتكرر ذكره في التراث الشعبي الشيعي، إلّا أن ذلك لا يستند إلى حقائق تاريخية»[2]، ولم توضح تفسيراً لقولها هذا بخاصة ما ذكرته من «تكرار عدد 330 في التراث الشعبي الشيعي» وتكرار كلام الخوري بدون مناقشة، حيث نقلت الباحثة هذا القول بدون متابعة ولم تقم بمطابقة قولها بالتراث الشعبي الشيعي في مدخلاته، ولا في معطياته، ولم تعطنا من هذا التراث ما يثبت كلام خوري وما يؤيد كلامها، وصمتت في آن واحد عن دعم منطقها بحقائق من هذا التراث.

كذلك لم تحاول الأستاذة مي آل خليفة تعقب آراء بعض المؤرخين وأقوالهم في تأييد هذه الحقائق في مصادر تاريخية قد كتبها عدد من علماء أهل السُّنة أنفسهم، منهم القدماء ومنهم محدثون ومعاصرون، واتخذت موقف الإنكار لهذه القرى جهلاً بوجودها في الواقع التاريخي البحراني.

وقد وقعت في خطأ المؤرخ والباحث اللبناني نفسه مجاراة منها لرأيه، ولم تستقرئ المصادر التاريخية في اعتراضها على عدد القرى والبلدات البحرانية التي كانت عامرة وقائمة فعلياً قبل ثلاثة

(1) عدد القرى عند فروغي ثلاثمائة وستين قرية، أما الخوري فيقرر أن عددها (330) قرية بحرانية.

(2) مي الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، ص150.

قرون على أبعد مدى زمني، ولم تبذل جهداً لفحص هذه المقولة التاريخية في مصادر المؤرخين لا القدماء ولا المعاصرين.

ولم تعرض هذه الباحثة وجهة نظر هؤلاء المؤرخين لا من مصادرهم مباشرة، ولا من مصادر نقلت عنهم لاحقاً، ولم تتبع أسماء بعض القرى البحرانية المندثرة المدونة في مصادر التراث الثقافي البحراني ككتب علم التراجم ومصنفات علماء البحرين ودواوين الشعر العربية كديوان علي بن المقرب العيوني الأحسائي، وديواني أبي جعفر الخطي والملا محسن السهلاوي البحراني المعروف بـ «شعلات الأحزان»، وكذلك دواوين الشعر المختلفة التي صنفها شعراء البحرين وأدباؤها، وهي ـ لحسن الحظ ـ كثيرة اختزن بعضها أسماء عدد من القرى البحرانية. ولنا ـ بعد هذا ـ أن نتساءل عن الأدلة التاريخية التي ساقها المؤرخ اللبناني فؤاد الخوري أو مؤيدوه من اللاحقين له لإسقاط هذا الرأي وتفنيده بالاستناد إلى حقائق تاريخية ؟، ثم لماذا يشطب بعض الباحثين المتأخرين بعض الكلمات الهامة عن عدد القرى البحرانية وبلدات الجزيرة من كتب ومصادر بعض المؤرخين المتقدمين والسابقين كشطب كلمات خمس من كتاب (الفوائد) لأحمد بن ماجد النجدي تؤكد اعتقاده بوجود (360) قرية في جزيرة البحرين؟.

وسنحاول في تضاعيف هذه الدراسة وفصولها مجتمعة ـ بخاصة في قسم الملاحق والوثائق ـ دحض هذا الحذف ـ إنْ كان سهواً أو متعمداً ـ وتفنيده بأدلة تاريخية لم يشأ الحاذف الاعتراف بها كأفكار تقابل فكرته المشككة في عدد قرى البحرين وبلداتها في فترة زمنية سابقة، وبيان أنَّ الحذف من نسخة معينة ـ بالعمد أو السهو ـ لا يشطب الحقيقة من نسخ أخرى ومن كتابات تاريخية معاصرة استلهمت عقيدة الربان الخليجي شهاب الدين أحمد بن

ماجد في الإيمان بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية في جزيرة البحرين.

* * *

وبالإجمال نجد في النص المتقدم إشكاليات ثلاث هي:

1. تشكيكه في عدد البلدات والقرى البحرانية التي تقول: إن جزر البحرين قبل مجيء آل خليفة كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة على حد تعبير قول الدكتور فؤاد إسحاق الخوري.
2. وأيضاً في وجود تنظيم إداري ينتظم فيه قضاة المذهب الجعفري في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة.
3. والإشكالية الثالثة هي في الشك في مبدأ إحياء الأرض وفق أنظمة الشريعة، ويقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج».

وما يهمنا من الإشكاليات الثلاث ـ كما تقدم قولنا ـ ما يتصل بموضوع بحثنا، وهي الإشكالية الأولى بعدد القرى البحرانية قبل مجيء العتوب (آل خليفة)، وسنقدم للقارئ بعض الرؤى المجملة لتفسير غموضها إن كانت كذلك، وأولى ملاحظاتنا أن الدكتور فؤاد

انتقد ولم يقدم أدلة علمية، فتصوره منذ البداية كان هو الآخر تصوراً ذهنياً لم يثبته ببرهان عقلي أو بدليل مادي، بل من خلال دراسته لم يتأمل قط في أقوال المؤرخين العرب والمسلمين السابقين، فقد تكلم عن البحرين الحالية، ويحتمل أن يكون حديث بعض المؤرخين منصباً على «إقليم البحرين» التاريخي المألوف في ثقافتهم آنذاك قبل مئات السنين كما في دراسة الملا محمد علي الناصري البحراني التي سنعرض إليها بإيجاز في موضع لاحق من دراستنا.

وباستثناء ما ذكره جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور، وهو من علماء القرن السابع الهجري في كتابه (تاريخ المستبصر) من الرقم المذكور (360) قرية وبلدة، وما حدده من وجود هذه القرى في جزيرة أوال فإن غالبية المؤرخين والجغرافيين ذهبوا إلى القول بهذا الرقم في المصادر التي سنذكرها في مواضع لاحقة ومتفرقة في الدراسة في أكثر من فصل مستقل[1]، ومنهم كذلك كما أشرنا ما ذكره الملاح الخليجي أحمد بن ماجد عن الجزيرة الثامنة (جزيرة أوال) في الفائدة العاشرة من كتابه (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد)، وتقتضي الموضوعية والأمانة العلمية أن يشير الدكتور فؤاد الخوري لأقوال ـ إنْ كان على علم بها ـ المؤرخين والجغرافيين العرب ممن ذكروا عدد بلدات البحرين وقراها وحددوها بـ (360) بلدة وقرية، ولم يجدوا أنفسهم في حاجة للتشكيك بها، فهم آنذاك أقرب إلى واقع البحرين كإقليم، وأقرب إلى واقع البحرين الجزيرة.

* * *

(1) انظر فصل: أقوال المؤرخين والجغرافيين من أهل السُّنة القدماء في تشيع عرب البحرين.

الـحذف «بالعمد أو بالـخطأ غير الـمتعمد»:

وأوضحنا مظهراً لهذا الحذف في شطب صاحبي كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) لكلمات خمس مهمة جدّاً في مستند تاريخي لهما في الكتاب المذكور، وتمّ محو أي ذكر لعدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين التي تحدث عنها أحمد بن ماجد النجدي، وسواء كان الحذف عن عمد أو سهو غير مقصود أو بوجود خطأ ما فالحذف تعارض مع مخطوط ابن ماجد النجدي بنسخ جبرائيل فرَّان لعام 1001هـ، وقد تطرقنا إليه فيما سبق، ولا حاجة في العودة إليه وتكراره، وأضر بمبدأ الدفاع عن الحقائق التاريخية للشعب العربي البحراني[1].

* * *

إنكار في شكل اعتراف:

وهو رأي الباحث والخطيب البحراني المعاصر الملا محمد علي الناصري، وسوف نتعرض إليه في سياق البحث، وهذا الخطيب ربَّما «تصور ذهنياً» أو لسبب آخر أن هذه القرى بهذا الكم أسطورة تاريخية أو أن مساحة الجزيرة لا تحتمل وجود مثل هذا العدد من القرى والبلدات، ولهذا دافع عن وجودها ولكن ليس في حدود مساحة جزيرة أوال (البحرين الحالية)، وإنما على مساحة أكبر هي المساحة الجغرافية لبلاد البحرين الكبرى التاريخية، ونحن نعتقد أن ما قاله الناصري مجرد فرضية قابلة للبحث، ولكنه عليه رحمة الله لم يحاول إثباتها بثقافته التاريخية، وأبقاها في صيغتها الفرضية دونما برهنة ولا إثبات.

وقد عرضنا إليها تحت تأثير الأمانة العلمية، ومع ذلك يمكننا

(1) (انظر الملحق رقم 4) في قسم الوثائق.

اعتبار فرضيته المتقدمة ـ بهذا الشكل ـ بمثابة اعتراف كامل في جانب معيَّن بهذا الكم الكبير من القرى في بلاد البحرين، وهو من جانب آخر كأنه «إنكار في شكل» اعتراف لم يقف بعد على أرضية صلبة، لأنَّ حديث العلماء والمؤرخين والباحثين (قديمهم وحديثهم)، قبل زمانه وبعده كان حصراً بقرى جزيرة أوال (360) التي يسكن أرضها الطاهرة كما في قول ابن المجاور وأبي الفداء وأحمد بن ماجد السعدي، وبعضهم قال بهذه المقولة نتيجة زيارة ومعاينة وحضور شاهد للجزيرة كما فعل ابن المجاور، ونعتقد أن ابن ماجد قريب من هذه الجزيرة بسبب تنقلاته وزياراته وجولاته في جزر الخليج العربي، وفي البحار القريبة، ولا نستبعد بطبيعة عمله ونشاطه البحري أن يكون قد زار جزيرة البحرين فعلاً، واطلع على واقع حالها وعدد قراها وبعض ما حكاه في كتابه المسمى (الفوائد) عنها.

وباعتقادنا أن اطلاع الناصري على آراء المؤرخين الذين لهم إشارات بهذه المسألة لم يكن متوافراً لديه بنحو يحمله على القناعة الكاملة بوجود العدد المذكور لقرى الجزيرة أو أنه على علم بذلك، ومع ذلك أعوزته الثقة بما اطلع عليه أو وجد أن الاعتقاد بهذا العدد يعني البحث عن أسماء أكبر عدد من هذه القرى في مصادر التراث الثقافي لعلماء البحرين، ووجد في ذلك صعوبة كبيرة، أو أن مساحة أرض الجزيرة لا تسع هذا الكم الكبير من القرى والمدن، فمال إلى القول به في أرض البحرين الكبرى بشرق الجزيرة العربية مع جزيرة أوال في آن واحد، ونحن نزعم هذه الفرضيات من اجتهادنا الشخصي ولم نستنطق رأيه في نص ولا جملة قد وثقناها من أحد كتبه، لهذا يمكننا القول بأن هذه الفرضيات الاجتهادية تلزمنا نحن لا الناصري رحمه الله بشآبيب رحمته وفيوضاته.

* * *

3. أهداف التشكيك:

بالرغـم من وجـود عدد مؤكـد مـن الوثائـق الثقافيـة الهامة ذات عمر تاريخـي بعيد قد كتبهـا بعض المؤرخيـن والجغرافييـن والملاحين والقضاة والتي تشـهد بوجـود (360) قريـة بحرانية قبل وقـوع حوادث الغـزو العمانـي سـنة 1717 ـ 1718م، وهـي الفتـرة التي صادفت سـنة (1130) مـن الهجـرة فـإنَّ البعـض فـي الفتـرة المتأخـرة قـد بـدأ حركة «تشـكيك» مقصـودة بوجـود هـذه القـرى بالعـدد المذكـور، وانتقـل آخرون من مسـتوى التشـكيك إلى حركة «رفض صريحة» غيـر منطقية تعتمـد الطعـن فـي الفكـرة بـدون توثيـق أقوالهـم بالأدلـة والوثائـق التاريخيـة المعتبـرة، ثـم الترويـج لتشـكيكاتهم ومزاعمهـم الرافضـة بأدواتهـم الثقافيـة الممكنـة وبخاصـة فـي كتبهـم ومصنفاتهـم التـي دوّنوهـا عـن عمـد لكتابـة تاريخ مخالـف عـن التاريـخ الحقيقـي لهذه القرى، وحاولـوا كذلك مسـح ذاكرة الكثـرة الكاثـرة مـن البحرانيين في الإيمـان بوجود عـدد كبيـر من قـرى بلادهـم التي قـد مسَّـها الضر في فترات سـابقة من حركتهـا الاجتماعيـة، وأتى الزمـان وأهل الغـدر على خرابهـا بالعـدوان الدمـوي والغـزو الخارجـي المتكـرر وتشـتيت أهلها.

وكان بعـض هـذه الشـهادات ثمـرة زيـارات ميدانيـة قـام بهـا مؤرخـون عرب ومسـلمون وأجانب للجزيـرة من القدمـاء والمعاصرين، ومنهـم مصنـف كتـاب (تاريـخ الاسـتبصار) المـؤرخ جمـال الديـن يوسـف بن يعقوب بـن محمـد الشـيباني بن المجاور الدمشـقي (ت690هـ/1291م)، وأيضـاً أبـو الفـداء مؤلـف كتـاب (تقويـم البلدان) والمتوفـى سـنة (732هـ/1331م)، ومنهـم كذلـك المـلاح العربـي الخليجـي أحمد بـن ماجـد النجـدي (ت 906هـ) ودوَّن هـذه الحقيقـة التاريخيـة في كتابـه (الفوائـد في معرفـة أصول علـم البحـر والقواعد) عند حديثه عـن الجزيـرة الثامنـة، وكذلك الرحالـة الدانمركي كريسـتن

نيبور التي أشار إلى وجود كثرة عددية من القرويين البحرانيين، ووجود (360) قرية قبل الغزو العماني عام 1717م حينما قام بزيارته لمنطقة الخليج العربي وجزيرة البحرين المسمَّاة تاريخيّاً بـ «أوال» عام (1765م)، ودوَّن هذه الحقيقة التاريخية في كتابه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية).

وشهدت كتابات بعض المؤرخين المتأخرين تدوين أقوال مؤرخين وجغرافيين آخرين بوجود كم كبير من القرى في جزيرة البحرين في كتبهم ومصادرهم التاريخية أمثال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني والرحالة اللبناني أمين ريحاني أمين، في كتابه (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية)، الجزء الثاني، وكذلك ما أكدته بعض الوثائق العثمانية وغيرها عن وجود هذا العدد الكبير من القرى البحرانية.

وبالتأكيد تعددت أغراض هؤلاء المشككين بين تشكيك لمجرد أنهم غير قادرين على تصور وجود هذا العدد من القرى في جزيرة صغيرة المساحة، قليلة السكان بحسب مزاعمهم، ورفض آخرون منهم الاعتراف بوجود (360) قرية بحرانية إمَّا لحاجة في نفس يعقوب يخفونها عن الآخرين حتى يظهروا براءتهم تحت ستار البحث العلمي التاريخي، وهم يخفون نواياهم الداخلية في عملية الرفض لعدد هذه القرى، أو ليؤسس قسم ثالث منهم تاريخاً مشوَّهاً على أنقاض إنكار تاريخ مكوِّن أساسي وأصيل من مكونات الشعب البحراني، فيعزلون بهذا الإنكار تاريخ البحرين وتشويه «وعي أهلها» عن أحداث فترة دموية يكرهون سماع الآخرين لها، وهي فترة تعتبر «جزءاً أصيلاً» من تاريخها الحضاري والسياسي.

فعملية الإنكار، وهي بالتأكيد حركة غير علمية مقصودة، وتستبطن «بطريقة خفية ومفتعلة» سعياً «معلناً حيناً ومستوراً حيناً آخر»، وغرض بعض المشككين والرافضين لوجود القرى بهذا

العدد في المقام الأول تحقيق هدف سياسي يبتغي هدم وتقويض تاريخ جزء من تاريخ البحرين وإخفاءه خلال فترة سابقة وهامة قد عاشها البحرانيون بألوان العذاب والمظالم، واكتوت نفوسهم بالمحن والمآسي والنكبات، وتعرضوا فيها لأنماط الشتات والتهجير بمختلف أشكاله «القسري والفرار» قبل مجيء الغزاة لجزيرة البحرين، أو قبل مجيء الوافدين من الخارج إلى هذه الجزيرة الهادئة والوادعة والآمنة نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وبالتحديد في آخر «ثلاث سنوات» من عمر القرن الهجري الثاني عشر.

وتفرق البحرانيون بعد حوادث الغزو الخارجي والاعتداءات الداخلية هائمين على وجوههم في بلاد الله سبحانه، وفي دول الإقليم المحيطة بجزيرتنا العربية «البحرين» والجزر التابعة لها، وما يزال «أهلنا المهجرون والمشردون» يعيشون هناك وأحفادهم في بلاد الغربة ومجتمعاتها بعد أن تكيفوا لزمن طويل مع أهلها منذ ثلاثمائة عام، وترتب عن ذلك تقلص واضح في عدد القرى البحرانية، وتراجع في أعداد أهالي الجزيرة الساكنين في قراها، وقد شهد بوجود القرى مؤرخون وجغرافيون وقضاة، وكرروا شهاداتهم عن مآسيهم، وما عاش فيه أهالي القرى البحرانية من شتات وتهجير ومظالم وآلام دامية، وهذا أحد أغراضهم في التشكيك والنفي والرفض التام للعدد الكبير من القرى البحرانية، ورغبتهم (العلنية والخفية) في تزوير وعي الناس بخاصة البحرانيين عن قضاياهم السياسية ومآسي نكباتهم التاريخية.

ونعود إلى السؤال:

لماذا ينكرون وجود (360) قرية بحرانية؟

يحاول بعض هؤلاء المشككين والمنكرين ـ بمراوغة وكراهية مبطنة ومعلنة للحقائق التَّاريخية ـ تكريس «حالات الرفض والإنكار»

في أذهان الناس من الأجيال الحاضرة لوجود هذا العدد الكبير من مجموعة القرى البحرانية المدمرة والمتبقية والمشردة، والبالغة في مصادر المؤرخين ووثائقهم (360) قرية، وسعيهم في الوقت نفسه إلى تعميق فكرة مضادة ترى أنَّ هذا العدد لا أساس له من الصحة، وأنه أشبه بأسطورة تاريخية مفتعلة، وتتمثل عملية «إنكار» المشككين ـ كما نعتقد ـ في تحقيق مجموعة أهداف تبتغي تغطية بعض الحقائق ذات الحساسية وإخفائها في جوانبها المتعددة عن قصد وعمد، وصرف الناس عن الاعتقاد بها.

وسنذكر منها ما يأتي:

الهدف الأول: نفي وجود سكان أصليين بالجزيرة:

إن كثرة «القرى» البحرانية بالعدد المذكور (360) يعني منطقياً كثرة عدد سكان جزيرة البحرين وسكان بعض جزرها الأخرى التابعة لها كجزائر «سترة والمحرق والنبي صالح» وغيرها، وهذا الرأي يتنافى تماماً ـ بالتأكيد ـ مع ما يروجه المشككون من فرضية قلة في عدد سكان الجزيرة، وأنها في كلام بعض المشككين «بلاد بلا عباد»، وهذه بكل تأكيد جملة حمقاء، فأدرك المشككون في تاريخ هذه الجزيرة أنَّ الاعتراف بوجود عدد كبير من القرى البحرانية هو اعتراف بوجود سكان محليين كُثُر سابقين لهم في وجودهم التاريخي، ويصادم من جهة ثانية مزاعمهم التي يسعون إلى ترويجها بأن سكان الجزيرة قليلون، وهي ـ في نظرهم ـ جزيرة شبه خالية من البشر، وانطوت مزاعمهم في ذلك على حركة تشكيك ظالمة ومزدوجة.. غرضها نفي فكرة الكثرة العددية للسكان المحليين التاريخيين، وتشكيك آخر يكرِّس الاعتقاد المشوَّه بأن لا وجود لمجموعات بشرية من السكان الأصليين قبل وجود المشككين والمنكرين في جزر البحرين المسكونة.

واقتضت حركة التشكيك واستبدال الحقائق التاريخية أو محاولات طمسها عملية إنكار وجود عدد (360) قرية بحرانية قبل مجيء جماعات الوافدين إلى جزيرة البحرين من خارجها بأساليب طبيعية أو بطرق الغزو واستخدام القوة، وفي ذلك مدخل يسهل الأمر على المشككين في قلب الحقائق، والتمهيد لعملية إنكار لوجود كثرة عددية من «سكان الجزيرة الأصليين» الذين كانوا يعيشون في جزيرة البحرين قبل مجيء الوافدين إليها في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وهي في الوقت نفسه خطوة أولية، وبوابة تفتح الباب واسعاً لعملية إنكار «لكثرتهم العددية» وهويتهم الروحية والاعتقادية.

إنَّ عملية الإنكار بأساليبها العلنية والخفية استهدفت إذن في المقام الأول «التشكيك في أصالة السكان» وكثرتهم العددية، حيث روَّج المشككون إلى مقولة بأنه لا وجود لـ «سكان أصليين» فيها بأعداد كبيرة، فالجميع من الساكنين فيها قد وَفِدَ إلى الجزيرة من الخارج واستقروا فيها، وبذلك تساوى الجميع ـ بنظرهم ـ في الوجود الحضاري والتاريخي، وهكذا حاول المشككون إلغاء فكرة العمق الحضاري ـ التاريخي لوجود أصيل لسكان الجزيرة وكثرتهم العددية وبخاصة في هذه القرى الأصيلة البالغ عددها (360) قرية أو يزيدون، وهم يعنون في حركة «تشكيكهم» مكوناً اجتماعياً من مكونات الشعب البحراني عُرِف في الثقافة المحلية التاريخية، وفي بعض المصادر بـ «البحارنة» الذين ينحدرون في نسبهم القبلي من قبائل عربية أصيلة وتاريخية مثل ربيعة وبطونها وأفخاذها «عبد القيس وبكر وتغلب ابني وائل»، وقبيلتي تميم والأزد وغيرها.

❋ ❋ ❋

الهدف الثاني: محو الاعتقاد بتشيع السكان:

بمقتضى إشارات بعض المصادر التاريخية والمخطوطات القديمة

والوثائق الثقافية ذات العمق التاريخي البعيد ينتسب سكان مجموع هذه القرى إلى جماعة «الشيعة الإمامية» منذ زمن بعيد، فهؤلاء الذين يعرفون بـ«البحارنة من الشيعة» هم سكان الجزيرة الأصليين والمحليين والتاريخيين، وهم أبناء هذه القرى المشردة.

وقد تطلبت حركة التشكيك المتعمدة لضمان نجاحها في التمويه والتضليل عدم الاعتراف أصلاً بـ «وجود القرى الثلاثمائة والستين وسكانها من الشيعة» ـ ذكرها ابن المجاور بهذا «اللفظ الصريح» في تاريخه[1] ـ بل والتمويه على هويتهم المذهبية وتمييعها، وحتى إخفائها بالقول بأنَّ بعض السكان من مكونات مذهبية أخرى كانوا معهم في الجزيرة لتاريخ طويل بدون تقديم أدلة تاريخية موثقة ومعتبرة، فالإنكار لعدد هذه القرى هو إنكار لوجود الشيعة البحرانيين كسكان محليين وتاريخيين بالجزيرة، وبذلك يتساوى الجميع في الوجود التاريخي بالجزيرة، فيتخلص البعض من شعورهم بالغربة الذي يؤرق ذواتهم أو يخفف من شدَّة غلوائه.

* * *

والهدف الثالث: إنكار شتات أهلها:

إذا ما تمّ الاعتراف بوجود القرى البحرانية الثلاثمائة والستين فإنَّ هذا الاعتراف يترتب عليه في خطوة ثانية «الإقرار بكثرة عددية لسكان هذه القرى التاريخيين، ثم الإقرار بأنهم ممن ينتمي إلى جماعة الشيعة الإمامية، والإقرار في خطوة ثالثة بأنَّهم سابقون في وجودهم التاريخي بالسكن في الجزيرة» كما ذهب إلى ذلك مجموعة من المؤرخين والجغرافيين، وتقود هذه النتائج المتشابكة إلى حقيقة رابعة، فما سيترتب على ذلك هو الإيمان بما سبق

---

(1) ابن المجاور، تاريخ الاستبصار، ص167.

كلـه، والاعتـراف بحركـة غـزو خارجـي اسـتهدفت الوجـود التاريخـي والحضاري لسـكان هـذه القرى فـي القـرون المتأخرة، ومـا أصابهم من مآسٍ وتناقص في عدد سـكانها كشـتاتهم وتهجيرهـم القسـري وسلسـلة المظالـم التـي صاحبـت عمليـات الشـتات والتهجيـر المفجـع غيـر الإنسـاني، وبذلك يجد المشـككون بالإنكار وحركة تشـكيكهم عن هذه الفجائـع وضغوطاتها النفسـية فرصـة فـي القفـز علـى بعـض حقائـق الواقـع التاريخي.

ولهـذا سـعى المشـككون إلـى طمـس كل مـا يخـص تاريـخ هذه القـرى المسـتضعفة والمضطهـدة مـن حقائـق داميـة أو علـى الأقـل سـيقول المشـككون وأولياؤهـم إنهـم قدمـوا للقـارئ رأيـاً آخـر حـول تاريـخ هـذه القـرى، فطالمـا لا توجـد قـرى بهـذا العـدد فـي الجزيـرة فما قيـل عن فواجـع أهلهـا وشـتاتهم إنما هـو افتـراءات لا أسـاس لها، وبالتالـي فالتشـكيك يحـاول ـ فـي نظـر المشـككين ـ قطـع الطريـق علـى القائلين بما حـدث لـ«سـكان هـذه القـرى المدمرة» مـن نكبات وفواجـع ومـآسٍ وشـتات وتهجيـر قسـري تـم بتعسـف شـديد لا رحمة فيه، ومـا ترتب عنـه من إنـكار وجـود «أحفـاد البحرانييـن» المبعثرين الآن فـي قرى وبلـدات ومـدن ومناطـق مـن دول الإقليم المحيطـة بنا، وفـي غيرهـا كشـرق الهنـد، وشـرق أفريقيا.

❋ ❋ ❋

والهداف الرابع: إحداث حركة مضادة:

اسـتوجبت عمليـة «التشـكيك» أن لا يصمـت المشـككون عـن ترويج ونشـر كل الحقائق ذات العلاقـة بمجموع قرى بلادنـا الثلاثمائة والسـتين كخطوة (مقصـودة أو غير مقصودة) لتشـويه بعـض الحقائق التاريخيـة التي شـككوا فيها، فجنح بعض المشـككين في وجـود القرى البحرانية بهـذا العدد الكبيـر إلى التمويـه والتضليل وترويج الشـائعات

وتكريس روايات التشكيك وتكرارها حتى يصدقها بعض الناس، قلَّ عددهم أو زاد، فتكون أراجيف المشككين وتخرصات الرافضين أقوالاً مؤكدة في نظر من يتعاطف مع حركتهم.. بجانب الحقائق التاريخية، رأساً برأس، أو أن تتحول حركة تشكيكهم على أقل تقدير إلى آراء وأفكار للمناقشة والمداولات البحثية بخاصة حين تكون عملية التشكيك مسنودة بالثروة والمال ودعم سلطات اجتماعية أو سياسية أو أهلية، ونافذة في عقول بعض الناس ونفسياتهم.

وبالتالي أرادت حركة التشكيك استبدال الحقائق التاريخية عن سكان «القرى البحرانية الثلاثمائة والستين» والطعن في أصل وجودها، وفي هويتهم المذهبية بأكاذيب وافتراءات تنكر وجود هذه القرى من خارطة الجزيرة، وتنكر حدوث أو وقوع «مظالم وفواجع تاريخية ودموية ضد سكان جزيرة البحرين»، ومنها ما تعرض له سكان هذه القرى وأهاليها من شتات مأساوي وعمليات تهجير قسري.

وهذا ما ذكرته بعض المصادر حتى من المؤرخين البحرانيين المتقدمين والمتأخرين من أهل السُّنة والشيعة معاً كالعلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين)، والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في (أنوار البدرين)، والأستاذ ناصر الخيري في كتابه (قلائد النحرين في تاريخ البحرين)، وغيرهم، ثم اتهام الباحثين المحليين، وحركة كتابة ورصد الحوادث التاريخية فيما تدونه من حقائق علمية عن هذا الوجود بالكذب وافتعال قصة وجود هذه القرى لتحقيق أهداف غير علمية، وما يرتبط بهذا الوجود في الواقع التاريخي من فواجع وحوادث مأساوية جثمت على سكان الجزيرة المحليين.

وهكذا فعملية «التشكيك» في عدد القرى البحرانية القديمة

وفي وجودها التاريخي حركة استباقية أراد بعض المشككين منها أن يقطعوا الطريق على القائلين بوجود كمّ كبير من القرى البحرانية تسكنها كثرة عددية من «السكان الأصليين» الذين لهم امتداد تاريخي بعيد في تاريخ المجتمع البحراني، وكانت في الوقت نفسه محاولة أيضاً لقطع الطريق على القائلين بوجود كثرة عددية من سكان الجزيرة الأصليين «كلهم أو غالبهم من الشيعة الإمامية» كما ذهب إلى تأكيد ذلك عدد من المؤرخين والجغرافيين، ومجموعة من الوثائق والتقارير والرسائل والمصادر التاريخية.

❊ ❊ ❊

4. مواجهة المشككين:

لم تكن عملية ذكر العلماء والمؤرخين لعدد قرى البحرين والإشارة إلى بلداتها تسير في اتجاه واحد، بل ذكر بعضهم العدد كاملاً بدون تفصيل سوى القول بالأفكار الرئيسية عنها، وهي على قلتها ونقص بياناتها على درجة من الأهمية، بينما توزع باحثون ومؤرخون آخرون في الإشارة إلى أعداد متفاوتة من أسماء هذه القرى المتناثرة على خريطة جزيرة البحرين وبعض الجزر التابعة لها بنحو تتراوح فيه الإشارات بين عدد يزيد عن مائتي قرية في بعض الدراسات أو الرسائل، وبين عدد منها قال فيها بعض المؤرخين والباحثين بأقل من مائة قرية بحرانية بخاصة في سنوات القرن العشرين، ولهذا يمكن القول ـ بوجه عام ـ بأن العلماء والمؤرخين انقسموا في ذكرهم للقرى البحرانية إلى فريقين أساسيين وهما:

الفريق الأول: وذكر الإشارة إلى القرى بإشارة مجملة في عددها الكبير الذي يتراوح بين (300 قرية) وما يزيد عنها إلى حد القول بعدد (360 قرية) وبلدة، ومن علماء هذا الفريق ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر) والمؤرخ أبو الفداء في (تقويم البلدان)،

والربَّان الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي في كتابه (الفوائد) وعدد آخر من العلماء المتأخرين كالرحالة الدانماركي (كريستن نيبور)، والشيخ محمد بن خليفة النبهاني والمؤرخ الرحَّالة أمين الريحاني، وغيرهم من العلماء والمؤرخين، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الوثائق العثمانية التي يعود تاريخها إلى نهاية القرن العاشر الهجري ـ القرن السادس عشر الميلادي، وقد نشرنا منها نصين أحدهما لوثيقة من الأرشيف العثماني مؤرخة في عام 1573م/981هـ، والثانية تحمل المضمون نفسه بوجود أكثر من جزيرة في الجزيرة، ومؤرخة بالتاريخ ذاته. وتتناغم مادتها في مضمونها المعرفي مع أقوال المؤرخين السابقين وأفكارهم كابن المجاور (ت690هـ) وأبي الفداء (ت732هـ) والملاح الخليجي ابن ماجد السعدي النجدي الذي عاش ما بين سنوات (836 ـ 906هـ)، وكان تاريخ إصداراتهم أو كتبهم التي دونوا فيها مقولتهم الرئيسية القائلة بعدد (360) يتراوح ما بين منتصف القرن السابع الهجري حتى ما قبل بداية القرن العاشر الهجري.

والفريق الثاني: لم يذكر القرى وأسمائها بعدد كبير سوى قلائل من الباحثين، وقد ذكرها علماء هذا الفريق مع أسمائها بعدد يزيد قليلاً عن مائتي قرية كما في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في غرة شهر رمضان 1354هـ / عام 1936م إلى المعتمد البريطاني في جزيرة البحرين في التاريخ المذكور، أو ذكر بعضهم لأقل من هذا العدد بنحو قد وصل في حده الأدنى إلى مائة قرية بحرانية، وهم في الغالب خليط من الباحثين والجغرافيين والمؤرخين والرحالة المتأخرين سواء كانوا من البحرانيين أو من الأجانب قد عاشوا في القرون الثلاثة الأخيرة، كما ذكر بعض هذه القرى عدد من الشعراء في دواوينهم كعلي بن المقرب العيوني وأبي البحر جعفر بن محمد الخطي البحراني

وبعض شعراء البحرين، وستمر بعض حلقات دراستنا على إشارات الفريقين ببعض التفاصيل.

وقد تميز علماء هذا الفريق بدراسات أولية عن واقع القرى وتاريخها بوجه عام، وبدراسات تفصيلية عن بعض القرى بأسمائها على وجه خاص، وقد نشط الباحثون ـ بقدر نسبي ـ في توثيق أبحاثهم عن مناطق البحرين ومدنها وقراها، وشهدت الساحة الثقافية في البحرين مجموعة إصدارات وكتب عن تاريخ بعض القرى البحرانية.

ويستبطن هذا الموقف ـ على انقسام العلماء ـ على أمرين هامين في إثبات الحقائق التاريخية المتعلقة بوضع القرى البحرانية وهما:

1. تقرير حقائق تاريخية بالوجود الفعلي لهذه القرى في التاريخ كما فعل عدد من المؤرخين كابن المجاور وغيره، ويصنف تقرير الحقائق وتثبيتها بالموقف الإيجابي في عملية المواجهة مع المشككين والمنكرين.

2. والأمر الآخر هو وضع رصيد ثقافي وتاريخي قوي لمواجهة عمليات «التشكيك» حاضراً ومستقبلاً، فما كتبه هؤلاء العلماء والمؤرخون في تعزيز قناعتنا بوجود هذه القرى قد خدم فكرة الدفاع عن وجود القرى البحرانية الثلاثمائة والستين، وصنع في داخلنا قوة ذاتية لمقاومة كل فكرة تحاول التشكيك في وجودها التاريخي، والتصدي لكل حركة تتنكر لقيامها في زمن سابق امتد ـ بحسب تقديراتنا ـ من القرن الثاني عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي.

***

وكما سيأتي في ثنايا هذه الدراسة فهناك إشارة من المرحوم

الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية) تؤكد وجود عدد من القرى والبلدات برقم (331 قرية، 36 مدينة)، وانتقينا رأي الشيخ النبهاني لأنه أقربهم زمناً، وكان الشيخ محمد بن خليفة النبهاني رحمه الله، وهو مؤرخ متأخر عنهم يقول في كتابه (التحفة عن جزيرة أوال التي زارها عام 1332هـ/1914م):

«إنَّ البحرين كانت في السابق تحتوي على (36) بلدة وعلى (331) قرية»[1]، ويقول الشيخ النبهاني إنه قد اندثر عدد من قرى البلدات والقرى في جزيرة البحرين أو أوال كما يذكر في كتابه (التحفة النبهانية): «بسبب الحروب وكثرة تداول الحكام الظالمين وتخريب عدد من هذه البلدات»[2].

وفسر الشيخ النبهاني حالة التناقص والتراجع الواضح في عدد سكانها.. أي جزيرة البحرين.. بكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها، وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخَرب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، فالمدن هي المحرق والمنامة والرفاع وسترة، وجد حفص والبلاد القديم والبديع والحد»[3]، وهي المدن التي أدركها الدكتور فؤاد حينما قال: «إن عدد القرى بلغ اثنتين وخمسين قرية تؤلف ثلاثاً وسبعين وحدة سكنية، وتبين أن ثمانياً من هذه القرى تركت خراباً من فترة طويلة»[4].

وكان قبل ذلك قد ذكر الخوري رقماً مختلفاً قليلاً في أحد

---

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42

(2) المصدر السابق، ص33، 48.

(3) المصدر السابق، ص42

(4) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص49،

هوامش دراسته تحت رقم (1) من مقدمة كتابه المذكور، حيث قال: «البحرين جزيرة صغيرة أو بالأحرى عدد من الجزر تحتوي على (240,000) نسمة يقطنون القسم الشمالي من البلاد في ثماني مدن وثلاث وخمسين قرية»[1]، فما الذي جعل الشيخ محمد النبهاني يعترف بهذا العدد من القرى البحرانية وينكره الخوري سوى أن الأول اطلع على كتابات تاريخية مرجعية، واطلع على بعض الوثائق التاريخية من أرشيف الخارجية في الدولة العثمانية ؟.

وكما تقدم فالدكتور فؤاد الخوري حدد عدد قرى البحرين بـ (52) أو (53) معتمداً على مسح جديد لملكية الأرض، مع أن المؤرخ ابن المجاور صاحب كتاب (تاريخ المستبصر) قد زار جزيرة البحرين «أوال» قبل عدة قرون في طريقه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وسجل في كتابه (تاريخ المستبصر) وجود ثلاثمائة قرية كلها من الشيعة الإمامية ما عدا قرية واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى[2]، وكررت بعض النصوص والوثائق التاريخية ذلك.

وربما رصد هذا الرقم تعزيزاً لهذا العدد بعض المهتمين المعاصرين بدراسة التاريخ أو من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة آراء جغرافيين سابقين كالملاح العربي أحمد بن ماجد النجدي الجغرافي والملَّاح العربي، ومال إلى ترديد الرقم في عدد قرى البحرين وبلداتها باحثون متأخرون منهم.

قالت إحدى الباحثات السعوديات المعاصرات هي نوال حمزة الصيرفي في هذا الصدد ما نصه: «أما البحرين في الإمارات التابعة

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، المقدمة، ص22.

(2) انظر الملحق رقم (1) من دراستنا.

لمملكـة هرمـز فقـد كانـت فـي أيـدي بعـض القبائـل، فالبحريـن على سـبيل المثال كانـت تتكـون مـن ثلاثمائة وسـتين قريـة تسـكنها قبائل من العرب تشـتغل بالتجـارة والزراعـة»[1].

* * *

(1) انظـر كتابهـا: النفـوذ البرتغالـي في الخليـج العربي، ص300 ـ 301، نقـلاً عن كتاب الفوائد.

الفصل الثالث

أوال وسكّانها في حديث المؤرخين

أوال اسـم (قديـم) تداولته فـي تاريـخ الإنسـانية بعـض الكتابات التاريخيـة والجغرافيـة القديمـة، وكذلـك ورد كثيـراً في مصـادر حديثة ومعاصـرة حتّـى وإنْ لـم تعـد «أوال» اسـماً لدولـة قائمـة أو لجزيـرة معروفـة بـه فـي زماننـا الحاضـر، فـلا تجـد مصـدراً فـي دراسـة تاريـخ العالـم وجغرافيتـه وتراثـه الإنسـاني إلّا وذكر هـذه الجزيرة المشـهورة باسـمها القديـم أو باسـم «جزيـرة البحريـن» بعـد انفصالها فـي القرن السـادس الهجـري عـن إقليـم «بـلاد البحريـن» شـرق الجزيـرة العربية الواقـع علـى امتـداد الخليـج العربـي مـن البصـرة شـمالاً إلـى عمـان جنوبـاً، ولكـنَّ هـذا الاسـم التاريخـي للجزيـرة ـ كمصطلـح سياسـي وجغرافـي ـ قد قلّ اسـتخدامه كثيـراً فـي حاضرنا، وحل محلـه مصطلح جزيـرة البحريـن، ثـم سـاد لفـظ «دولـة البحرين».

ثم أصبـح اسـم «أوال» بعد تطور في تـداول مسـمياتها التاريخية مسـتقراً عنـد تسـميتها الجديـدة (مملكـة البحريـن)، ومع ذلـك التغير المسـتمر فـي أسـمائها ظـل اسـم (أوال أو البحريـن) معروفـاً ـ كاسـم تاريخـي ـ لجزيـرة اسـتراتيجية فـي الخليـج العربـي، فاسـم (أوال) أطلق قديمـاً على أكبر جـزر مملكـة البحريـن الحالية فـي زماننا وهي المعروفـة تاريخيـاً باسـم(جزيرة أوال) منـذ عصـور مبكرة فـي تاريخها البعيد، وانتسـب لهـذا الاسـم أهالي الجزيـرة فـي كتاباتهـم ومدوناتهم الثقافيـة، وكذلك فـي وثائقهـم ومعاملاتهـم اليوميـة، وبقي هذا الاسـم حتـى يومنـا ببقـاء المصـادر التاريخيـة والجغرافيـة التـي تناقلتـه منـذ زمن بعيـد وكأنـه عصـيٌّ على النسـيان.

ولهـذا فـإنَّ «أوال» فـي التـراث الفكـري البشـري هـو اسـم تاريخي قديـم تداولـه المؤرخـون والجغرافيـون والرحالـة والأدباء على مـدار زمـن طويل لمـا عـرف فـي مصـادر التاريـخ «بمملكة دلمـون أو تـرم»[1]، وذلـك بالرغـم مـن أن «أوال» هـي فـي حقيقـة وجودهـا الجغرافـي جزيـرة واحـدة تتبعهـا مجموعـة جـزر بجانبهـا، وتقـع فـي محيطها الجغرافـي، ولكنها في زماننـا الحديث والمعاصـر أضحت كياناً سياسـيّاً قائمـاً بذاتـه، ومسـتقلاً، وهـي الآن ـ بعد اسـتقلالها فـي بداية السـبعينات ـ دولـة عاملـة، وعضـواً فـي المنظومـة الدوليـة والعربيـة والإقليميـة، وجـزءاً مؤسسـاً لمجلـس التعـاون الخليجي فـي بداية عقد الثمانينـات.

وتتكـون هـذه البـلاد مـن مجموعـة جـزر تشـكل اليـوم أرخبيـلاً، وتعرف بـ «البحرين الحاليـة» أو «مملكة البحرين» في آخر مسـمياتها السياسـية، وقد عرفـت جميعهـا فـي الكتابـات التاريخية بــ «أوال» أو بـ «جزيـرة أوال» أو «جزيرة البحريـن.. والمسـماة بالبحرين» على حد تعبيـر بعـض الجغرافييـن كالمؤرخ الفارسـي «ناصر خسـرو» فـي كتابه (سـفر نامـه)، والملاح العربـي الخليجـي المعـروف «أحمد بـن ماجد» فـي كتابـه (الفوائـد)، وهـي الجزيـرة المقصـودة اليـوم بـ «الجزيـرة الأم» أو جزيـرة البحريـن، وبجمـع توابعهـا من الجـزر التـي تقترب في مجموعهـا اليـوم مـن أربعيـن جزيـرة متفرقـة حولهـا تسـمى «مملكـة البحرين».

***

الموقع الجغرافي:

تعتبـر جزيرة «أوال» وتوابعهـا من الجزر الصغيرة حقيقة جغرافية

---

(1) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص34.

تشكل في مجموعها أرخبيلاً جغرافياً، وكياناً استراتيجيّاً وهاماً في خريطة العالم قديماً وحديثاً، وحلقة وصل جغرافي بين طرق الشرق والغرب، ولكنها كانت دائماً كياناً جغرافياً وسياسياً واضح الوجود في الخليج العربي منذ عصور قديمة.

وتقع هذه الجزر الاستراتيجية التي تعرف اليوم بـ «مملكة البحرين» في منتصف الخليج العربي ـ بحسب توصيف بعض المؤرخين والجغرافيين ـ بالقرب من القطيف غرباً وشبه جزيرة قطر شرقاً على امتداد الساحل الغربي للمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وهي بين دائرتي عرض (6ً 32َ 25ْ) شمالاً، و(7ً 10َ 27ْ) شمالاً، وبين طول (13ً 26َ 50ْ) شرقاً، و(11ً 7َ 51ْ) شرقاً»[1].

وجزر «أوال» ومجموعة الجزر الملحقة بها هي أرخبيل تبعد عن الساحل الإيراني بنحو مائتين وخمسين ميلاً، وعن الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية «بثمانية عشر ميلاً، فأُطلق عليها جزر البحرين، ثم اختصر الاسم تدريجياً إلى البحرين فقط»[2].

وذكر شيخ الربوة في كتابه (نخبة الدهر) «أن جزيرة أوال، وهي تجاه البحر بساحل بلاد البحرين، وبينهما يوم، وبها مدينة، ولها جامع أيضاً»[3]، ومضى على هذا التحديد الجغرافي لموقع الجزيرة عدد آخر من المؤرخين والجغرافيين القدماء.

وكانوا كذلك على اتفاق من تحديد جغرافية بلاد البحرين الذي

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م، ص27

(2) محمد حميد السلمان، مملكة الجبور وعلاقات البرتغاليين بالقبائل العربية الخليجية، ص26 نقلاً عن كتاب الغزو البرتغالي للجنوب والخليج في الفترة ما بين (1507 ـ 1525م)، ص116.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص166.

تنتمي إليه تاريخياً جزيرة البحرين أوال، ويذكر أبو لُغْدة الأصفهاني تعريفاً سائداً لدى هؤلاء المؤرخين والجغرافيين، فالبحرين كما قال: كانت اسماً: «يُطلق قديماً على الإقليم الطويل الممتد على ساحل خليج عمان وخليج البصرة من الكويت إلى عمان يشمل الكويت والأحساء وقطر وجزر البحرين المعروفة قديماً باسم أوال»[1].

ويلفظ عند بعض الباحثين (بفتح حرف الواو، وباللام على وزن فَعَال)[2] فتُلْفَظ عن البعض بلفظ (أَوَال)، وقد يلفظها باحثون آخرون (أُوال).. أي «بضم أوله حرف الألف كما يرى الحموي»[3]، أمَّا عند بعض العلماء والمؤرخين فتلفظ بضم حرف الألف وفتحه، فصفي الدين (عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي المتوفى سنة 739هـ) يقول: «أُوَال (بالضم)، ويروى بالفتح.. جزيرة بناحية البحرين، وبها نخل وبساتين»[4].

أمَّا المحقق البحراني العلامة الكبير الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني عند ذكره لـ «جزيرة أوال» فقال عنها إنَّ لفظ «أوال» تلفظ «بضم الهمزة وفتحها»[5] ويقصد من ذلك ضم حرف الألف وفتحه على حدٍّ سواء، ولكن يلحظ أن النطق باللفظ الأخير (أُوَال) لا يستخدم كثيراً بخاصة على لسان عوام الناس، فالغالب نطق اسم الجزيرة «بلفظ أَوَال».. بفتح حرف الألف، وظل هذا الاستخدام اللفظي غالباً في كلام الناس.

---

(1) أبو لغدة الأصفهاني، جزيرة العرب، ص325.
(2) نايف عبد اللّه الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص156، ومحمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص47.
(3) الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274.
(4) عبد المؤمن عبد الحق، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج1، ص128.
(5) سليمان الماحوزي، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، تحقيق أحمد الحسيني، ترجمة الشيخ أحمد بن عبد الله بن المتوج الجزيري البحراني، ص87.

وبالنسبة لتسمية هذه الجزيرة بـ «أوال» فثمة آراء في هذه التسمية، ولكن: نتساءل أولاً.. من هو أوال؟

وما سبب تسمية الجزيرة بـ «أوال»؟

ولنحاول في مدخل هذا الفصل.. الإجابة على السؤال الأول:

.. من هو أوال؟

إنَّ بعض المؤرخين كالمؤرخ ياقوت الحموي الرومي البغدادي ذكر اسم (أوال) كصنم لقبيلة «بكر بن وائل»، حيث قال صاحب (معجم البلدان) إنَّ أوال هو (صنم كان لبكر بن وائل بن وائل، وتغلب بن وائل»[1].

لقد ذكر أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي في (معجم البلدان) (جزيرة أوال) كسائر المؤرخين بقوله: (أُوال بالضم، ويروى بالفتح جزيرة يحيط بها البحر بناحية البحرين، فيها نخل كثير، وليمون، وبساتين).

قال توبة بن الحُميّر:

من الناعبات المشي نعباً كأنّما
يُناط بجذع من أوال جريرها[2]

وقال تميم بن أبي بن مقبل:

عمد الحُداة بها لعارض قرية
فكأنّها سفن سيف أوال

وقال السَّمهري العُكْلي:

(1) الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274، 365 ـ 366.
(2) المصدر السابق، ج1 ص274.

طـــروح مَـــروح فـــوق روح كأنَّمـــا
يُنَـــاط بجـــذع مـــن أوال زمامهـــا

وهناك قـول آخر كمـا نقل أحـد الباحثيـن المتأخريـن وهو «أن اسـم (أوال) مشـتق من اسم بطل عربي هـو (أوال بن ربيعـة)»[1].

أمـا مؤرخنـا الكبيـر، وعالمنـــا الجليـل الشـيخ علي بـن حسـن البـلادي البحرانـي، المتوفـى سـنة (1340هـ) مصنـف كتـاب: (أنـوار البدرين فـي تراجـم علمـاء القطيـف والأحسـاء والبحريـن)، وهو من علمـاء البحرين فـي القرنيـن (الثالث عشـر والرابـع عشـر الهجريين)، ومـن سـكان جزيـرة أوال ذاتهـا، وممـن اضطرتهـم الظـروف القاسـية إلى الهجـرة القسـرية.

فقـد قـال عليـه الرحمـة فـي شـأن اسـم أوال الـذي سُـمّيت الجزيـرة باسـمه: «حدثنـي أقـدم مشـايخي العلامـة الثقـة الحفظـة الأوحـد الصالـح الربانـي الشـيخ أحمـد ابـن المقـدس الشـيخ صالـح البحرانـي قـدس الله نفسـه أن أوال هـو أخ لعاد بـن شـدَّاد أو ابنـه قـد طلـب أرضـاً طيبـة الهـواء، جزيـرة قابلـة للسـكنى كأخيـه أو أبيه (عـاد) لمَّـا طلـب أرضـاً طيبـة الهـواء ليبنيهـا كالجنَّـة، فبنـى إرم ذات العمـاد، فوصفـت لـه هـذه الجزيـرة، أعنـي البحريـن فرآهـا جزيـرة عظيمة، حسـنة، طيبـة الهـواء ذات ميـاه، خالية مـن الهوام والسـباع، قابلـة للتعميـر والسـكنى واسـتنباط العيون وغـرس النخيل والأشـجار فسـكنها، ومدنهـا فنسـبت إليـه»[2].

---

(1) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص22 نقلاً عن مصدر أجنبي، هو كتاب المؤرخ نيبور، وعنوانه (Memorandum on Bahrain)، ص184.

(2) علي بـن حسـن البـلادي، أنـوار البدريـن فـي تراجـم علمـاء القطيـف والأحسـاء والبحريـن، ص43

وتقبل هذه الرواية بإيجابية عدد من الباحثين، ولكن واجهت من مثقفين بحرانيين آخرين نقداً اجتهادياً، فالرواية المذكورة كما يقول محمد جابر الأنصاري هي رواية: «تفترض وجود شخصية تاريخية باسم «أوال بن شدَّاد»، وهذا غير ثابت تاريخياً، كما أنها في نظره «محبوكة» لتظهر جمال البحرين وطيب مناخها ومشابهتها لـ (إرم ذات العماد)، ثم إنها لا تستند إلى مصدر تاريخي يمكن الاعتماد عليه»[1].

وجاء بعده الشيخ محمد بن خليفة النبهاني المكي الطائي، وهو يتحدث عن أوال (جزيرة البحرين) بعد وصوله إليها زائراً في غرة محرم من سنة (1332هـ)، فقال الشيخ النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية) عن جزيرة البحرين: «وكانت قديماً تسمى (أوالاً) باسم صنم أبناء وائل لأنهم كانوا يسكنونها مع عبد القيس»[2].

ثم في موضع آخر من تحفته ذكر الشيخ محمد بن خليفة النبهاني الصحابي الجليل صاحب الإمام علي عليه السلام (صعصعة بن صوحان العبدي) المدفون بقرية عسكر الواقعة في الساحل الجنوبي الشرقي من الجزيرة الأم.. جزيرة أوال أو البحرين، وهو صحابي جليل يعتز به البحرانيون، فقال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني: إنَّ «بهذه القرية ضريح ابن صوحان العبدي» الذي هو من قبيلة بني عبد القيس البحرانية، وكما يقول النبهاني ومن نقل عنهم من المؤرخين قد نفاه: (معاوية من الكوفة إلى جزيرة أوال من البحرين)[3] «لكونها موضع المعارضة والاحتجاجات، ولكونها آنذاك بعيدة عن ساحل بلاد البحرين أو شرق الجزيرة العربية بطول بحرها.

---

(1) محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، ص63.

(2) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية ص12.

(3) المصدر السابق، ص28 ـ 29.

وذكر شيخ الربوة المتوفى سنة (739هـ) (جزيرة أوال) وحدد موقعها بأنها تجاه البحر ساحل بلاد البحرين، وبينهما يوم، وبها مدينة لها جامع أيضاً، وأوال اسم دابة من دواب البحر يكون طولها مائة ذراع وأكثر وأقل، وهذا كثير بناحيتها»[1].

ونقل عن شيخ الربوة أحد الباحثين العرب المعاصرين وهو الدكتور محمد محمود خليل قوله عن سبب تسمية جزيرة أوال بهذا الاسم فقال: «إنها سميت أوال، نسبة إلى نوع من حيوان البحر يكثر بتلك الناحية»[2].

ولم يحدد الباحث المذكور محمد محمود خليل في كتابه (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية)، وهو الناقل لهذا النص القصير، نوع الحيوان الذي سميت الجزيرة باسمه، ولم يذكر اسم هذا الحيوان، ولم يذكر الناحية التي يكثر فيها على وجه التحديد المكاني بمنطقة الساحل الغربي للخليج العربي أو المنطقة التي تحيط بـ «جزيرة أوال».

كما أنَّ هذا الرأي لم يتطرق إليه ـ في حدود ما علمناه ـ باحث معاصر آخر، وبهذه التسمية بقي الوصف غامضاً، بخلاف الرأيين السابقين، بيد أن شيخ الربوة الأنصاري نفسه حدد نوع الحيوان فقال إنَّ: «أوال هو أحد أنواع السمك يبتلع ما أسماه بالعنبر»[3] في بحر فارس، وهو البحر الذي يعرفه العرب في زماننا بالخليج العربي، ويسميه الإيرانيون وبعض المصادر التاريخية

---

(1) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص166.

(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم البحرين، ص47 نقلاً عن كتاب (نخبة الدهر في عجائب البر والبحر) لشيخ الربوة، ص166.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص134

القديمة والحديثة ببحر فارس أو خليج فارس، وتسميه بعض الوثائق العثمانية بخليج البصرة أو بحر القطيف.

وجزيرة أوال (البحرين) تاريخيّاً جزء من الوحدة الثقافية والعقيدة الدينية لإقليم البحرين، وما تزال من هذه الناحية تابعة له، وقد حدث في تاريخ أوال أكثر من حركة انفصال بها عن كيانها السياسي الكبير(إقليم البحرين الكبرى)، وكانت في بعض الأحيان حركة انفصال مؤقتة ثم تعود لوحدة الإقليم مرة أخرى كما في أيام الدولة العيونية(467 ـ 646هـ)، ولكنه قد وقع انفصال سياسي وجغرافي نهائي في القرن السادس[1] الهجري أو في القرن السابع على رأي آخر، ويرى نايف الشرعان أن الانفصال حدث في نهاية القرن الخامس الهجري»[2] أو بداية القرن السادس.

ولوحظ مع اختلاف المؤرخين والجغرافيين في تحديد دقيق لتاريخ الانفصال أنَّ «جزيرة أوال» ظلت منذ لحظة انفصالها ضمن الوحدة الثقافية والمذهبية الدينية لإقليم البحرين، بالإضافة إلى وحدة الظروف المعيشية تقريباً، فأبناء الجزيرة الأم (أوال) وتوابعها من الجزر الملحقة بها ـ ما يزالون ـ بعد عدة قرون من تاريخ انفصالها يحملون الخصائص الثقافية والمذهبية الدينية المشتركة نفسها مع مدن القطيف والأحساء وقرى ومدن، ومناطق عديدة في إقليم البحرين الكبير، فهم جميعاً أبناء بلد موحد حضارياً وروحياً وثقافياً، كما أن العلاقات الاجتماعية ظلت قوية بين أبناء الإقليم وجزيرة أوال في مجال المصاهرة والعلاقات الشخصية والاجتماعية وغيرها من ظواهر الحياة الاجتماعية والمعيشية.

واستمر اسم (أوال) يطلق على الجزيرة الأم (كما يقول الشرعان)

---

(1) نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص157.

(2) المصدر السابق، ص157.

حتى منتصف القرن الخامس الهجري، إلَّا أنه ومنذ نهاية القرن الخامس (الهجري) اكتسبت هذه الجزيرة اسم البحرين، وأصبح يطلق عليها دون سواها من بلاد البحرين عامة، والتي عرفت فيما بعد بالأحساء والقطيف، وقد زار المنطقة الرحالة ناصر خسرو (ت 498هـ) الذي قصر اسم البحرين على هذه الجزيرة عند زيارته للأحساء والقطيف اللتين ذكرهما صراحة، ولم يشر إليهما ببلاد البحرين»[1].

ثم إنَّ الباحث السعودي المعاصر الأستاذ نايف بن عبد الله الشرعان مؤلف كتاب (نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين) قد نقل في كتابه المذكور نصاً ـ بهذا الشأن ـ مأخوذاً من كتاب (سفر نامه) للمؤرخ الفارسي ناصر خسرو في القرن الخامس الهجري لتوثيق رأيه وما ذهب إليه من اعتقاد.

وجاء في النص قوله:

«إذا غادرت الأحساء واتجهت شرقاً رأيت بحراً على مسافة سبعة فراسخ من الأحساء، فإذا ركبت البحر وصلت على مدينة البحرين، والبحرين جزيرة في وسط البحر، مساحتها خمسة عشر فرسخاً، وهي مدينة عامرة كبيرة، وبها كثير من أشجار النخيل، واللؤلؤ كثير جداً فيها يستخرج من سواحلها، ونصف ما يستخرج من اللؤلؤ في البحرين ملك حكَّام الأحساء»[2].

(1) نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص157.
(2) المصدر السابق، ص157 ـ 158 نقلاً عن ناصر خسرو، سفر نامه، ص173.



أوال في حديث الـمؤرخين:

كانت «جزيـرة أوال» فـي حديث المؤرخيـن.. القدمـاء والمحدثين.. آهلة بالسكان ومعروفة لديهم بتنوع القاطنين من قبائل العرب وقوميات أو جاليات أعجمية اسـتقرت في الجزيـرة وبقيت على حالـة من التعايش الاجتماعـي، ففي هـذه الجزيرة سـكن خلائـق كثيرة مـن العرب كمـا جاء

في عدد كبير من مصادر هؤلاء المؤرخين القدماء ومنهم أبو الحسين المسعودي، بالإضافة إلى وجود جاليات عديدة من الأعاجم.

وقد رصد المؤرخون القدماء السابقون على زماننا منذ قرون بعيدة الحالة السكانية في الجزيرة التي تعبر عن الكثرة العددية، ولم يذكر أحد منهم أنها قليلة السكان، وبخاصة أنَّ فيها ما يدفع الناس إلى البقاء والعيش فيها كوفرة مصادر المياه، وخصوبة تربتها، وقربها من البحر، ومن مغاصات الدر واللؤلؤ الطبيعي[1] الذي عُرِفَ باشتهاره في العالم لجودته العالمية، وقبل ظهور اللؤلؤ الصناعي مع بداية القرن العشرين.

وهناك في زماننا اليوم مؤرخون معاصرون ـ لا حاجة لهم ولا مصلحة من قريب أو بعيد ـ في القول بمبدأ الكثرة العددية لأبناء «جزيرة أوال» أو قلة سكانها، ولا يعنيهم هذا، فهم كمؤرخين منصفين يعنيهم تقرير الحقائق كما هي في حركة الواقع التاريخي للشعوب والأمم، ولهذا كانوا خلافاً لأقوال الأفَّاكين المتطاولين وتخرصاتهم المُزَوَّرة قد كتبوا في طيَّات دراساتهم ما يفيد بأن هذه الجزيرة كانت مأهولة منذ القدم بالسكان من قوميَّات متعددة عرباً أو أعاجم، وتناقلوا هذه المعلومة جيلاً بعد جيل من كتابات إمَّا عن زياراتهم الميدانية المباشرة للجزيرة أو عن طريق النقل المكتوب، والثقة العلمية باجتهادات مؤرخين سابقين عليهم، وأكدوا أن جزيرة السكان كانت ـ وما تزال ـ عامرة بسكنها من مختلف الطوائف والقوميات والجاليات.

---

(1) يمكن للقارئ مراجعة بعض الدراسات التي كتبت عن اللؤلؤ الطبيعي في جزيرة البحرين، ومن هذه الدراسات: «مباحث عراقية»، ج1، لمصنفه يعقوب سركيس، وتاريخ تأليفه سنة 1226هـ، وفي هذا الكتاب وصف كامل لأشكال لؤلؤ البحرين، وأنواعها، وأسمائها، وأوزانها وأثمانها، انظر كتاب (من تراث البحرين الشعبي) للمؤلفين صلاح علي المدني، وكريم علي العريض، ص84.

فالأفكار المدونة في مصادر المؤرخين القدماء، بل في مصادر حديثة ومعاصرة عن وجود عدد كبير من القرى البحرانية ومدن كثيرة ـ كما سيأتي بيانه في سياق الدراسة ـ توحي لنا نحن المتأخرين بوجود «كثرة عددية» لسكان الجزيرة أو أنها جزيرة آهلة بأهلها وعامرة بالساكنين والقاطنين فيها بتعبيرات الجغرافيين، ولا مناص من قبول هذه الحقيقة التاريخية طالما تدعمها الأدلة، ومن رد كل التخرصات والأكاذيب التي يثيرها الأفّاكون عادة ضد وجود «كثرة عددية» لسكان جزيرة أوال في مراحل سابقة من تاريخها.

فالحموي الرومي البغدادي صاحب (معجم البلدان) يقول عن بلاد البحرين بما فيها «جزيرة أوال» «فيها: خلق كثير من عبد القيس وبكر بن وائل، وتميم مقيمين في باديتها»[1]، وكرر المسعودي ما قاله الحموي عن جزيرة أوال حينما قال عن هذه الجزيرة بأن: «فيها بنو معين، وبنو مسمار وخلائق كثيرة من العرب»[2]، سواء من بني عبد القيس أو بكر بن وائل أو تغلب بن وائل ومن القبائل العربية الأخرى، وكذلك قول الجغرافي الشريف الإدريسي بأن: «أوال جزيرة حسنة، بها مدينة كبيرة تسمى البحرين، وهي عامرة حسنة خصيبة»[3]، ويسكنها طوائف من العرب، وقد وافقه في كلامه مؤرخون لاحقون كابن بطوطة وغيرهم.

وذكر مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور في نص صريح وجود (360) قرية[4] كلها إمامية عدا واحدة في الجزيرة وهم من ـ كما قال ـ طوائف العرب،

---

(1) الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274، 365، 366.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص110.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أول الجزء السادس من الإقليم الثالث، ص169، 180.

(4) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

أما ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع أو علم العمران البشري فيرى أنَّ بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال هي ديار بني عبد القيس، وبشر كثير من بكر بن وائل وتميم في باديتها»[1].

وذهب أحمد بن ماجد الملاح العربي الخليجي إلى القول في كتابه (الفوائد) بوجود (360) قرية[2] في جزيرة أوال أو جزيرة البحرين، وجاء كذلك في كتابه (الفوائد) قوله الصريح بهذا الشأن: «وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، وقوله: «وفيها جملة قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة»، وهو قول منه يفيد بالكثرة العددية وكونها جزيرة آهلة بسكانها، وما ذكرناه هو مجرد عينة قليلة عن قول المؤرخين بأن جزيرة أوال آهلة بسكانها من العرب والجاليات الأعجمية.

وقال أمين الريحاني، وهو من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين، في كتابه (ملوك العرب): «جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى»[3].

وتابع الريحاني قوله عن جزيرة البحرين:

«ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغوصون، ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون

---

(1) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، ص359.

(2) أحمد بن ماجد، كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، ص219، 300، 301.

(3) الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722

يتاجرون»[1]، فالنص المذكور ذكر أنَّ جزيرة البحرين (أوال) عامرة بسكانها في قديم الزمان، وأوضح أنَّ الكثرة العددية فيها كان بوجود «ثلاثين مدينة ومعها ثلاثمائة قرية»، وجار عليها أهل الجور من طامعين ومستعمرين وأصحاب فتن فأصبحت قرى هذه الجزيرة خاوية على عروشها، واضمحل قسم آخر منها.

* * *

وبعد هذا المدخل نضع الآن بين يدي القارئ الكريم بعض الأقوال والعبارات المعبرة من بعض المهتمين بالتاريخ أو التخصصيين في مادته الذين كتبوا وجهة نظرهم في المسألة السكانية، فالباحث السعودي براك عبيد عوض المطيري، وهو كاتب معاصر، تحدث عن أهم جزر البحرين وأشهرها، وقد قصد هنا «جزيرة أوال»، وقال: «إنها من أشهر جزر البحرين المأهولة بالسكان، ثم أشار إلى القبائل العربية التي تقطنها كعبد القيس والأزد وأياد وتميم وبكر بن وائل»[2]، وغيرها من القبائل الأصيلة التي نزحت إليها واستوطنتها منذ عصور ما قبل مجيء الإسلام كقبائل الأزد وعبد القيس وتميم وبكر بن وائل.

وفي دراسة ثانية معاصرة قال عبد الرحمن عبد الكريم العاني إنَّ «أوال» هي جزيرة: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»[3]، وكرر الأستاذ العاني في مدخل (الفصل الثاني) من كتابه (البحرين في صدر الإسلام) قوله: «بأن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر،

---

(1) الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722.

(2) المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قيام الدولة الأموية، ص29 ـ 42.

(3) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص35.

ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وكانت في البحرين عند ظهور الإسلام كل قبائل عبد القيس، وعشائر من تميم ومن بكر بن وائل، ومن الأزد، هذا بالإضافة إلى عناصر غير عربية كانت تقطن فيها وأهمهم الفرس، والزط، والسيابجة»[1].

ثم دخل الأستاذ العاني في شرح تفصيلي موجز، وغير مطوَّل عن الكثرة العددية لسكان جزيرة أوال وبلاد البحرين «قديماً» من أبناء القبائل العربية الأصيلة، وأهمها كما تقدم قبائل عربية كعبد القيس وبكر بن وائل وبني عامر من ربيعة، وقبيلة تميم من مضر، وهي التي شكلت الحالة الديموغرافية للجزيرة في المدن والقرى.

ونقل العاني في هذا الصدد آراء مجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين القدماء، ثم عالج في الجزء الثاني من هذا الفصل وجود بعض الجاليات الأعجمية في إقليم «بلاد البحرين» كالفرس، والزط، والسيابجة في تلك الفترة الزمنية، وتفيد كل عباراته بالكثرة السكانية في جزيرة البحرين المسماة أوال.

وذكرت الأكاديمية البحرانية الأستاذة أنيسة خليل المنصور في مقال قصير نشرته في مصدر إلكتروني أن نفس السلالات القبلية العربية (الأزد وبني عبد القيس وتميم وغيرها) قد سكنت «جزيرة أوال» منذ ما قبل الإسلام، وتفاعلت هذه السلالات مع تاريخ هذه الجزيرة، وهي هنا تقصد كما تقدم السلالات المنحدرة من قبائل عربية أصيلة كعبد القيس وتميم وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبعض بطون القبائل العربية البحرانية الأخرى[2]، وقد نقلت الأستاذة الأكاديمية أنيسة المنصور لتأييد وجهة نظرها آراء مؤرخين سابقين وقدماء كالمسعودي والبكري والحموي وغيرهم.

---

(1) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص49.

(2) أنيسة المنصور، مقال إلكتروني عنوانه (أهل البحرين كما عرفتهم في التاريخ)، ص7.

وذكـر كثـرة السـكان في جزيرة أوال باحـث معاصر محمد محمود خليل بعد أن قال عنها كجزيرة في وسط الخليج العربي إنها جزيرة آهلة بالنـاس وعامـرة بهـم، حيـث قال عن جزيرة أوال: «وبها قرى ومدن كثيرة أشـهرها المنامـة، وهـي كثيـرة السـكان»[1]، ثم تحدث هـذا الباحث عن كثرة سـكانها، فنقل آراء بعض المؤرخين العرب والمسـلمين المتقدمين عليـه كأبـي الفـداء وياقـوت الحموي الرومـي وغيرهما بـأنَّ جزيرة أوال: «يسـكنها أقـوام مـن العـرب»[2]، وأشـار إلى عدد منهـم وأهمهم القبائل العربيـة التـي سـكنت إقليـم بـلاد البحرين بمـا فيها جزيـرة أوال بخاصة الأزد وعبد القيـس بمختلـف بطونهـا وبكر بـن وائـل وتغلب بـن وائـل، وبنـو تميـم وقضاعة وأياد بن نـزار[3] وغيرها.

***

ويذكر بعد ذلـك مؤلفا كتاب (تاريـخ البحريـن الحديث 1500 ـ 2002م)، وهو كذلك دراسـة معاصرة، ما يؤكـد اعتقادهمـا ـ كباحثين متأخريـن ـ أن جزيـرة البحريـن (أوال) كانـت عامـرة بالاسـتيطان البشـري منـذ القـدم، وأنهـا مأهولـة بالسـكان مـن مختلـف النـاس وأقوامهـم، لهـذا يقـول المؤلفـان فـي كتابهمـا المذكـور إنَّ «تاريـخ الاسـتيطان يضـرب بجـذوره فـي جـزر البحريـن فـي أعمـاق التاريـخ منذ العصـر الحجري الذي وجـدت آثاره علـى تلال الدخان والسـاحل الغربـي، وعلى حدود الشـريط الهامشـي، وفـي حضارة ديلمـون التي بـدأ فيهـا أول اسـتيطان بشـري مدنـي كمـا فـي آثـار قريتـي باربـار والـدراز فـي القسـم الشـمالي مـن السـهول السـاحلية، ثـم ارتبطـت البحرين بالإسـلام، واصطبغ الاسـتيطان بموجـات القبائـل العربية التي

---

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص49.

(2) المصدر السابق ص48.

(3) المصدر السابق، ص51 ـ 56.

سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كآثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان»[1]، و«قد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركز في الجزء الشمالي من الجزر»[2].

ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبني عامر وغيرها»[3].

وتعبر كثرة القرى والبلدات في البحرين عن هذه الكثرة العددية لأهالي الجزيرة، ولكن لسوء الحظ حذف مؤلفا هذا الكتاب الإشارة لعدد القرى والبلدات البحرانية من نص مستند تاريخي عن كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) الذي حدد

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص39.

(2) المصدر السابق، ص39.

(3) المصدر السابق، ص40.

عدد هـذه القـرى بثلاثمائة وسـتين قريـة[1]، وبالتالي شـطب المؤلفان مؤشـراً هاماً علـى عمـارة الجزيـرة سـكانياً وازدحامها بالسـكان.

❊ ❊ ❊

أمَّا الشـيخ النبهاني، وهو من علمـاء القرنين الثالث عشـر والرابع عشـر الذيـن زاروا جزيـرة البحريـن فـي غـرة 1332هـ/1918م فلـم يقدِّر عمـراً محـدداً للاسـتيطان البشـري قديماً فـي الجزيـرة، لكنه نقل رأي بعـض مـن أسـماهم بالعارفيـن الذيـن اعتقـدوا أنَّ هـذه الجزيـرة هـي «مهـد السـلالة البشـرية» كمـا فـي أحـد نصوصـه التاريخيـة التي دوَّنها فـي كتابـه المعـروف بـ (التحفـة)، وهذا ميـل واضح إلـى القول بالاسـتيطان القديـم فـي الجزيـرة، فقال:

«ويرى بعـض العارفيـن الذيـن حاولـوا درس طبيعـة البحريـن أنَّ هذه الجزيـرة كانت علـى الراجـح مهد السـلالة البشـرية بعـد ارتقائها فـي سـلَّم الحضـارة، حيـث إن مجمـوع المدافـن التـي تمـلأ ربواتهـا رحـاب الصحـراء، وتمتد إلـى ما لا يـدرك الطرف آخـره، حيَّـرت كل من وقـف بها مـن السـيَّاح يحـاول كنـه حقيقتهـا»[2].

تلك بعض الآراء الهامة لمجموعة من المؤرخين العرب والمسـلمين.. قدمـاء ومتأخريـن.. فـي تأكيـد الاعتقـاد بـأن جزيـرة البحريـن (ونقصـد جزيرة أوال والجـزر التابعة لها) كانـت دائماً عامرة بالسـكان، ومأهولة بالبشـر منذ زمن بعيد وعلـى امتداد مراحـل التاريخ لدرجـة أنْ وصفها أحـد الباحثيـن فـي الشـأن التاريخـي بـأنَّ إقليـم البحريـن ـ بمـا فيهـا جزيـرة أوال ـ منطقـة جـذب سـكاني علـى مـر العصـور[3] التـي مرت

(1) انظـر مخطـوط كتـاب الفوائـد لابن ماجـد النجدي، الجزيـرة الثامنة عـن البحرين، والمسـتند المقصـود منشـور في كتـاب الدكتـور محمد بن أحمد عبـد الله وزميله، تاريـخ البحريـن الحديث، ص87.

(2) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص34.

(3) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص24.

بها الجزيرة، وأنَّها بخلاف ما يزعمه البعض من قلة سكان الجزيرة التي انفصلت عن الإقليم نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس الهجري[1]، بل وخلو هذه الجزيرة من السكان بحسب مزاعم بعض الأقوال المتطرفة أو المبالغة، وغرضهم في ذلك القول للناس بأنْ لا أصالة محلية وحضارية بين سكان جزيرة البحرين، واختلاط سكانها الأصليين مع الوافدين إليها في حراك سكاني متغير، فما نعتقده من سكان أصليين هم في فترة سابقة وافدون، وأنَّ الوافدين سيكونون في مستقبل أيامهم من السكان المستقرين بالجزيرة.

ومع حدوث انتكاسة مفجعة في عدد سكان جزيرة (البحرين أو أوال) وتقلص الكم الكبير من قراها بخاصة بعد حملات الغزو البرتغالي والعماني المتكرر لا يعني إطلاقاً خلو جزيرة البحرين من سكانها الأصليين، ولا يعني أنها جزيرة بلا عباد، وأنه لا سكان أصليين، فالحراك السكاني بالكثرة أو القلة من سنن الاجتماع البشري.

وليست جزيرة أوال بدعاً عن هذه السُّنة الاجتماعية إذا ما واجهتها ظروف القهر والمظالم القاسية التي أجبرت سكانها على الهجرة القسرية، وهو من فعل الأشرار من البشر، وفعلهم من طرد السكان الأصليين البحرانيين وحملهم قسراً على الهجرة الاضطرارية كان عاراً على من فجع البحرانيين من العرب والمسلمين والغرباء الأجانب بسلسلة من الحروب والحملات العسكرية الدامية التي فرقت جموعهم، وعرضتهم تحت ظروف قاسية جداً للشتات الفردي والجماعي والعائلي في أماكن قريبة من دول الجوار أو في شرق أفريقيا والهند وفارس وغيرها، وأنها اليوم تستعيد عافيتها وطاقتها البشرية من أبنائها الأصليين من جميع مكوناتها الاجتماعية التاريخية.

* * *

(1) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص157.

الاستيطان في أوال:

ربما يكون من الصعوبة على الباحثين تحديد البدايات الزمنية الدقيقة للاستيطان البشري في منطقة ما من العالم سواء كانت الأرض جزيرة أو قرية أو مكان آخر، وهذا ما ينطبق على صعوبة تحديد بداية تاريخ الاستيطان في جزيرة أوال بشيء من التقدير الزمني، وقد وجدنا على ألسن بعض الباحثين والمهتمين بتاريخ هذه الجزيرة محاولات لوضع تقديرات لتحديد زمن الاستيطان البشري لأرض هذه الجزيرة.

ونعود للقول في إحدى الدراسات المعاصرة بأنَّ عمر الاستيطان التقديري في جزيرة البحرين قديم جداً، حيث يذكر المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) بأن جزيرة البحرين المسماة جزيرة (أوال) ـ كما تقدمت الإشارة ـ كانت عامرة بالاستيطان البشري منذ أزمنة موغلة في القدم، وأنها مأهولة بالسكان من مختلف الناس وأقوامهم، لهذا يقول المؤلفان محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين في كتابهما المذكور إنَّ «تاريخ الاستيطان يضرب بجذوره في جزر البحرين في أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي، وفي حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني كما في آثار قريتي باربار والدراز في القسم الشمالي من السهول الساحلية، ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات القبائل العربية التي سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل

آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كآثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان»[1].

ويقول المؤلفان إنَّه: «قد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركز في الجزء الشمالي من الجزر»[2].

ونظراً للموقع الاستراتيجي والجغرافي لجزيرة البحرين: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبني عامر وغيرها»[3].

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين ذكر القانوني البحراني الدكتور حسين محمد البحارنة في أحد مؤلفاته أنَّ جزيرة البحرين وتوابعها كانت كما يقول بعض المؤرخين: «معروفة قديماً، وقبل نحو ثلاثة آلاف سنة باسم ديلمون»[4]، وتشير العبارة السابقة المتقدمة إلى معرفة قديمة للجزيرة بهذا الاسم التاريخي من قبل المؤرخين، وأنها كما ذكروا جزيرة معمورة، ومسكونة قديماً قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام.

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص39.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص40.

(4) حسين بن محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، ص24.

وفي مدخل القسم الثاني من دراسته عن «القرية البحرانية» ذكر الأستاذ الباحث عباس المرشد تحت عنوان فرعي منها، وهو (النظام السياسي والإداري للقرية في البحرين) تقديراً زمنياً لفترة العيش المستمر في الجزيرة، وقدَّرها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة بعد انفصال الجزيرة جيولوجياً عن أرض الساحل الشرقي للجزيرة العربية.

وفي إشارة لاستيطان الناس بجزيرة أوال (البحرين الحالية)، وهو ما أسماه المرشد بـ «فترة العيش المستمر» قال المرشد في تأكيد هذا المعنى: «خلافاً لمناطق جغرافية مجاورة فإنَّ البحرين بالتحديد هي الأقدم من ناحية السكان، حيث يمكن تقدير فترة العيش المستمر فيها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة لم تنقطع فيها الحياة أو تنعدم في غيرها من المناطق التي إمَّا انقطع عنها الناس أو إنها حديثة التوطن»[1].

***

الهوية العربية للقرى والبلدات:

ناقشنا هذه المسألة في مواضع متفرقة من بعض دراساتنا التي أنجزناها فيما قبل[2]، حيث أوضحنا في عدد منها أن سكان «جزيرة البحرين أو جزيرة أوال» باسمها التاريخي هم في كل «قراها ومدنها

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهويَّة الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص29.

(2) كتبنا عن الهوية العربية لجزيرة البحرين وأهاليها بعض الفصول في دراساتنا، ومن هذه الدراسات كتابنا عن «التشيع في بلاد البحرين من مصادر سنية»، وكتابنا «الشيعة العرب في البحرين، انتماؤهم العربي، ونشأتهم التاريخية، وإنجازاتهم الحضارية»، وكذلك كتابنا «دراسات في تاريخ القرى البحرانية»، وقد اعتمدنا على تحديد هذا الانتماء العربي لسكان الجزيرة وقبائلها وقراها ومدنها وبلداتها المختلفة على مصادر تاريخية وجغرافية معروفة عند القدماء من المؤرخين والجغرافيين، بالإضافة إلى كتابات معاصرة.

وبلداتها» ممن ينتمون إلى السلالات نفسها المنحدرة من أهم القبائل العربية الأصيلة التي استوطنت جزيرة البحرين منذ القدم، وتفاعلت مع مؤثراتها الطبيعية والبشرية قبل مجيء الإسلام وبعده.

وهناك بعض «العبارات والجمل والكلمات» وجدت في باطن الروايات التاريخية، وقد أشار إليها مؤرخون وجغرافيون قدماء من العرب والمسلمين ذكرناها في طي كلامنا السابق، ويمكن التأكيد عليها كإشارات تاريخية واضحة عن تحديد «جذور الانتماء العربي» للجزيرة وأصالة انحدار السلالات العربية لأبنائها على مدار عصور تاريخية، وتحديد الهوية العربية الحضارية لسكانها، وقاطني قراها ومدنها وبلداتها البحرانية.

ولا نجد حاجة كبيرة لإعادة الحديث عن «الهوية العربية لجزيرة البحرين» طالما مررنا هنا وهناك عن استيطان القبائل العربية بخاصة العدنانية في هذه الجزيرة التي تقع في الأطراف الغربية للخليج العربي على بعد ثمانية عشر ميلاً من حدود المملكة العربية السعودية، بيد أنه يمكننا القول بأنه قد مررنا في سياق حديثنا بهذه الحلقة وفي غيرها من الحلقات على جمل واضحة من أقوال بعض هؤلاء المؤرخين وعباراتهم الدقيقة كما سيأتي ذكر بعضها في حلقات قادمة، وهي تؤكد جميعاً على الهوية العربية للجزيرة وأبنائها.

ونتذكر من هذه الأقوال بعض كلماتهم وجملهم.. منها قول ابن المجاور الشيباني وابن بطوطة والإدريسي عن جزيرة البحرين أو أوال: «وتسكنها طوائف من العرب» أو قولهم: «وتسكنها العرب» أو «كثير من العرب» يقصدون جزيرة البحرين المسماة أوال، وما ذكره المسعودي قبلهم عن «وجود خلائق كثيرة من العرب» في جزيرة (أوال أو البحرين والجزر التابعة لها) بخاصة من بني عبد القيس

وبكر بن وائل وتميم وبني عامر وغيرهم، أو قول الحموي الرومي البغدادي إنه كان في البحرين بما فيها جزيرة أوال: «وبها خلق كثير من عبد القيس، وبكر بن وائل، وتميم»[1].

وأيضاً ما قاله الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي، وهو من علماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين عمَّا أسماه في كتابه (الفوائد) بالجزيرة الثامنة المسماة «أوال أو جزيرة البحرين» من وصف سكانها بقوله رحمه الله: «وفيها جملة قبائل من العرب» أو قول بعض الباحثين المعاصرين إنَّ البحرين كانت في زمن سابق جزيرة: «تتألف من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة»[2]، وما ذكره الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعدهم بقرون وغيره من أن الجزيرة «أوال» كانت سكناً للعبديين»[3]، وهم عرب خُلَّص ليسوا بحاجة إلى مزيد من بيان القول.

أمَّا العلامة الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني، وهو من علماء البحرين المتأخرين والمعاصرين، فتحدث عن أصالة الانتماء العربي التاريخي لأهل البحرين وجذورهم العربية القبلية الأصيلة، وقصد على وجه الخصوص سكانها الأصليين التاريخيين، فقال رحمة الله عليه في هذا الشأن: «وسكانها عرب من ربيعة ومضر»[4] .. وهما من القبائل العربية الأصيلة التي سكنت بلاد البحرين الكبرى واستوطن بعض أفخاذهما جزيرة أوال منذ زمن بعيد.

---

(1) الحموي، معجم البلدان، ج2، ص74.

(2) نوال حمزة الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص300 ـ 301.

(3) انظر كتاب الشيخ محمد النبهاني: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة، ص12، 30، وكذلك كتابنا (دراسات في تاريخ القرية البحرانية)، الحلقة الأولى بأكملها.

(4) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص23.

ولهذا قال الشيخ المبارك رحمه الله في مكان آخر من كتابه: «فالمتيقن أن أهل البحرين من بني عبد قيس وتميم من مضر وما خالطهم من ربيعة»[1].

* * *

(1) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص25.

الفصل الرابع

مسوغات الاعتقاد بوجود 360 قرية

إذا صحَّ ما اعتقدنا به من وجود كثرة عددية لقرى البحرين في القرون الماضية وبالذات ما بين القرن الحادي عشر والسابع عشر الميلاديين فثمة مسوغات تجعل هذا الاعتقاد حقيقة تاريخية لا تتخللها أوهام، ولا يكتنفها غموض لمن أراد الإيمان بصحة هذا الاعتقاد، فهناك على أقل تقدير مسوغات تجعل عقولنا المتواضعة تطمئن إلى وجود كثرة عددية للقرى في البحرين تجاوزت الثلاثمائة قرية وأكثر بالنحو الذي جاء في عدد من أقوال بعض المؤرخين قديماً وحديثاً وشهاداتهم في هذا الشأن، وأنَّ هذه المسوغات حقائق تاريخية اتخذ منها بعض المؤرخين حديثاً «مجملاً وتفصيلياً» يؤكد وجود الكثرة العددية في مختلف الجزر الأربع المسكونة في البحرين الحاليَّة، فهذه المسوغات تربط بين الكثرة العددية لقرى البحرين والعوامل المؤثرة في وجود هذه الكثرة.

وبعد هذا المدخل اللفظي نتساءل:

لماذا نعتقد بوجود كثرة في عدد قرى البحرين بجزرها المسكونة قبل عدة قرون؟

وما هي مسوغات قبولنا بهذه الحقيقة التي اعتبرنا المسؤول عنها مجموعة عوامل مؤثرة وذات علاقة بحالة «الكثرة العددية» في جزر البحرين، وهي التي شكَّ فيها من يريد تأسيس تاريخ جديد للبحرين لا علاقة له بماضيها ؟.

وفي طي الحديث الذي بين يديك في هذا الفصل، والفصول

الأخرى نأمل حصر مجموعة العوامل والمسوغات التي تجعلنا نعتقد بوجود كثرة كبيرة في عدد قرى البحرين، والمراد بذلك هنا كثرة عدد القرى في جزر البحرين الحالية خلال عصور سابقة، وأنَّ هذه الكثرة نالت من اهتمام بعض الباحثين والمؤرخين والتأكيد عليها بطرائق متعددة كالمعاينة والمشاهدة والحضور الميداني كما فعل بعض المؤرخين كابن المجاور الذي زار جزيرة البحرين وكتب مشاهداته عن قرب وبالمعاينة الشخصية، وكابن ماجد الربَّان الخليجي المعروف، وكذلك عن طريق النقل الشفهي من مصدر كتابي كما فعل أبو الفداء وغيره من مؤرخي عصره، وما بعد زمانه حتى تداوله المؤرخون، واستقر هذا الاعتقاد بوجود (360) قرية مسكونة بجزر البحرين سابقاً.

وللإجابة على السؤال السابق الذي استبطنته المقدمة التمهيدية نحتاج إلى تذكر بعض الأفكار والإشارات المتداولة والمدوَّنة منذ زمن بعيد في بعض مصادر المؤرخين من تقدم منهم ومن تأخر، فتقدم هذه الإشارات نفسها كشواهد ناطقة على وجود كثرة عددية لسكان الجزيرة، وكثرة عدد قراها في فترة القرون الماضية، ويعنينا هنا استحضار هذه الإشارات ـ كلها أو بعضها ـ لمساعدتنا على فهم وتفسير منطقي لظاهرة «الكثرة العددية» في قرى البحرين بنحو يستبعد تماماً القول بالمبالغة في وصف الكثرة العددية لقرى البحرين وتقديرها فيما قبل زماننا الحاضر بمدة زمنية لا تقل عن ثلاثة قرون وأبعد زمناً، فمجموعة من المصادر التاريخية (قديمة وحديثة) استبطنت مسوغات الاعتقاد بوجود كثرة في عدد القرى بجزر البحرين أو على أقل تقدير تتهيأ أذهاننا لقبول فكرة وجود (360) قرية في جزر صغيرة المساحة كالبحرين الحالية، فإذا قيل إن بلاد البحرين الكبرى يوجد على أرضها هذا الكم الكبير من القرى يكون القبول منطقيّاً وأقرب إلى الواقع، ولكن حصر وجود

هذا العـدد بجـزر صغيـرة كالبحرين فـإنَّ ذلك موضع شـك لـدى بعض الباحثيـن وبخاصة عنـد من كانوا يفتشـون بلـؤم وخبث عن مسـوغات للتشـكيك فـي وجـود كثـرة قرويـة بهـذه الجـزر وتقليـل الاعتقـاد بـه وإزالته تمامـاً من تفكيـر الناس، واسـتبداله بأفكار مشـوهة عـن تاريخ البحريـن فـي عصـور ماضيـة تنطـوي علـى عمليـات مسـح متعمـدة لبعـض الحقائـق التاريخيَّة.

ولعـلَّ فـي إشـارات بعـض المؤرخيـن وحديثهـم عـن البحريـن الحاليـة كجـزر آهلـة بالسـكان منـذ عصـور قديمـة، ومشـهورة بوفـرة مياههـا، وكثـرة عيونهـا الطبيعيَّـة، وأرضهـا الخصبـة، وشـيوع أنـواع المحاصيـل الزراعيـة، وازدهـار الحيـاة الاقتصاديـة بخاصـة فـي المجال الزراعـي، وحركة التجـارة منهـا و إليهـا، ومغاصات الـدر، وجـودة اللؤلؤ الطبيعـي والاتجـار بـه، وهـو مـا اشـتهرت بـه جـزر البحريـن وعرفتـه قديمـاً، وهـذا مـا يسـاعدنا نحـن المتأخريـن علـى اسـتنطاق التاريـخ مـن خـلال نصـوص المؤرخيـن، وقبـول شـهادتهم علـى وجـود وفـرة قرويـة أو كثـرة ظاهـرة فـي عـدد قـرى جـزر البحريـن، وهـو أمـر لـن يكـون صعبـاً بعـد أن أدرجنـا فـي طـي مباحـث هـذا الكتـاب نصوصـاً لعـدد مـن المؤرخيـن تؤكـد أن الجزيـرة آهلـة قديمـاً بالسـكان، وأنهـا تتمتـع بوفـرة فـي الميـاه والأراضـي الزراعيـة الخصبـة، ومنابـع عيونها الطبيعيـة، وشـهادة هـؤلاء المؤرخيـن بازدهار حياتهـا الاقتصاديـة فيما سـمي بـ «العصر الوسـيط» إن جاز لنا اسـتعمال هـذا التعبيـر، ومما لا شـك فيه أن هـذه العوامـل وعوامل أخـرى كوجـود تنوع سـكاني فيها، والحـراك الطبيعـي بيـن أهلهـا ذات علاقـة إيجابيـة ومباشـرة بوجـود الحالـة الحضاريـة المتميزة التـي نشـأت عنها حالـة «الكثـرة العددية» لقـرى جـزر البحريـن الحاليـة بنحـو بلـغ (360) قريـة بحرانيـة.

إن هـذه العوامـل مؤثرة بلا شـك، وقـوى جاذبة لاسـتقرار الإنسـان

وتكاثره العددي، فكما أن التصحـر ونقص المياه وقلة العشـب وصعوبة الحيـاة عوامـل طـاردة للإنسـان، ومدمـرة للحيـاة الحضريـة، فكذلـك نعتقـد أن وفـرة الميـاه، ووجـود الأرض الزراعيـة الخصبـة، وتواجـد مغاصـات اللؤلـؤ والـدر الطبيعي الذي اشـتهرت بـه جـزر البحرين هي عناصـر جـذب آمنة للإنسـان تسـاعده علـى التوالـد والتكاثـر، بالإضافة إلـى وجـود تنـوع سـكاني، وحـب فـي الحراك الطبيعـي والتنقـل من مكان إلـى مكان آخـر، فيـؤدي ذلك كله إلـى تكاثـر بشـري، وتزايد في عـدد القـرى ومواضع الاسـتقرار والسـكن.

فهـذه العوامـل مجتمعـة تنطـوي علـى علاقـة بالكثافـة البشـريَّة ونموها التصاعدي، وبالتكاثر الإنسـاني والنمو التصاعدي في مجتمعاتهم مـن أحيـاء سـكنية وظهـور قـرى ومـدن، فـلا يسـتبعد أن يكـون محصلة تفاعل هذه العوامـل مجتمعة مع بعضها ظهور حالة مـن الكثرة العددية فـي قـرى الجزيـرة وبروزهـا كحالـة اكتظاظ سـكاني فـي منطقـة صغيرة المسـاحة كالحالة التي ظهرت عليها في جزر البحريـن، وهي التي تعرف بمساحتها الجغرافية المحدودة، ومع ذلك شـهدت في تاريخها وحاضرها كثافة بشـرية، وفي سـياق الإشـارات التاريخية التي مررنا على بعضها في مباحث متفرقة مـن كتابنا هذا الذي بيـن يديك يمكن لنا حصـر العوامل التي نعتقـد أنهـا مـن الأسـباب المباشـرة التـي أدَّت تصاعدياً إلـى تنامي القرى، ووجـود كثـرة عددية متزايـدة في حجم السـكان.

ومـن العوامل التـي أدت إلى وجـود كثـرة واضحة في عـدد قرى البحريـن وتجمعاتهـا المسـكونة قبـل مجـيء العتـوب إليهـا، ومـا بيـن القـرون الحادي عشـر حتى السـابع عشـر مـا يأتي:

1. حديـث المؤرخيـن والجغرافييـن القدمـاء والمحدثين عن جزيرة البحريـن وملحقاتهـا مـن الجـزر كأرض آهلـة بالسـكان ومكتظـة بالنَّاس.

2. وجود واضح لمجموعة من القبائل العربية في جزر البحرين المسكونة على مدار تاريخ طويل، وبخاصة التاريخ القديم وفي العصور الوسطى، وتمَّ التعبير عنه بوجود «جملة من قبائل العرب» أو وجود «طوائف من العرب فيها».
3. عامل ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جزيرة البحرين وما صاحبه من استقرار سياسي، وتمثل ذلك في توافر الموارد الطبيعيَّة والاقتصادية، وحديث عدد من المؤرخين والجغرافيين العرب وغيرهم عن ازدهار الحياة الاقتصادية في جزر البحرين مثل:

أ - وجود وفرة في المياه والعيون الطبيعية بأراضي جزيرة البحرين.

ب - وجود أراضٍ زراعية خصبة شهدت عليها الوقائع، وشهادات المؤرخين، وكثرة المحاصيل الزراعية المنوعة.

ج - توافر مغاصات اللؤلؤ الطبيعي وجودة أنواعه.

د - سهولة حركة التبادلات التجارية في فترة العصر الوسيط، وعلاقة ذلك بالجو الاجتماعي الذي نشأت وكثرت فيه أعداد القرى في جزر البحرين وناهزت الثلاثمائة والستين قرية.

4. وجود حراك طبيعي وعمليات تنقل سكاني بين أهالي جزر البحرين، وما ترتب عن ذلك من عمليات توالد بشري، وظهور قرى جديدة ونموها التي تبدأ صغيرة ثم تكبر مع حركة الزمان وتقادمه.
5. الاتجاهات الشخصيَّة للأفراد نحو التكاثر والتناسل البشري.

تقدم قولنا بأن وجود الكم الكبير من القرى في جزر البحرين مؤسس على مجموعة مسوغات جعلتنا نعتقد بأن هذا الوجود هو

حقيقة تاريخية يحاول المشككون في تاريخ البحرين التقليل من الاعتقاد بها، بل ومحوها عن طريق التشكيك وإظهار الغرابة والدهشة بصورة غير منطقية من هذه الكثرة، وقلنا كذلك في قبالة حملة التشكيك بأنَّ ثمة مسوغات تحملنا على صحة وجود عدد كبير من القرى في البحرين بنحو يبلغ ما بين ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وستين قرية بحرانية.

ومن هذه المسوغات والعوامل ما يأتي:

أوال آهلة بالسكان:

اعتقد عدد من المؤرخين والجغرافيين قديمهم وحديثهم بأن «جزيرة أوال وملحقاتها من الجزر التي تشكل اليوم أرخبيلاً من الجزر كانت منذ زمن بعيد.. آهلة بالسكان ومعروفة لديهم بتنوع الأقوام الذين سكنوا فيها من قبائل العرب ومن بعض الجاليات الأعجمية التي استقرت في الجزيرة، وبقيت على حالة من التعايش الاجتماعي مع أهلها الأصليين، كما سكنتها قبلهم أقوام وشعوب من ذوي الحضارات السابقة، وقبل ظهور دين الإسلام في القرن السابع الميلادي وانتشاره في أراضيها، ومساهمة أهاليها في نشره بين الناس.

وقد رصد المؤرخون القدماء السابقون على زماننا منذ قرون بعيدة الحالة السكانية في الجزيرة التي تعبر عن الكثرة العددية، ولم يذكر أحد منهم أنها قليلة السكان، وبخاصة أنَّ فيها من الخيرات الاقتصادية ما يدفع الناس إلى البقاء والعيش فيها كوفرة مصادر المياه، وخصوبة تربتها، وقربها من البحر، وقربها كذلك من مغاصات الدر واللؤلؤ الطبيعي[1] الذي جعل جزر البحرين مشهورة به، وقد

---

(1) يمكن للقارئ مراجعة بعض الدراسات التي كتبت عن اللؤلؤ الطبيعي في جزيرة البحرين، ومن هذه الدراسات: «مباحث عراقية»، ج1، لمصنفه يعقوب سركيس،

عُرِفَت هذه الجزر باشتهارها في العالم بشهرته وجودته العالمية يومذاك، وقبل ظهور اللؤلؤ الصناعي القادم من اليابان وغيرها مع بداية القرن العشرين.

وربما يكون من الصعوبة على الباحثين تحديد البدايات الزمنية الدقيقة للاستيطان البشري في منطقة ما من العالم سواء كانت الأرض جزيرة أو قرية أو مكان آخر، وهذا ما ينطبق على صعوبة تحديد بداية تاريخ الاستيطان في جزيرة أوال بشيء من التقدير الزمني الدقيق، وقد وجدنا على ألسن بعض الباحثين والمهتمين بتاريخ هذه الجزيرة محاولات لوضع تقديرات لتحديد زمن الاستيطان البشري وعمره التاريخي بأرض هذه الجزيرة العربيَّة.

كما أنَّ هناك في زماننا اليوم مؤرخين متأخرين، ومعاصرين - ممن لا حاجة لهم ولا مصلحة من قريب أو بعيد - إلى القول بمبدأ الكثرة العددية لأبناء «جزيرة أوال» أو قلة سكانها، فهذا لا يعنيهم لا في كثير ولا قليل، فهم كمؤرخين منصفين يعنيهم تقرير الحقائق كما هي في حركة الواقع التاريخي للشعوب والأمم، ولهذا كانوا خلافاً لأقوال الأفَّاكين المتطاولين وتخرصاتهم المُزَوَّرة قد كتبوا في طيَّات دراساتهم ما يفيد بأن هذه الجزيرة كانت عامرة بأهلها، ومأهولة منذ القدم بالسكان من قوميَّات متعددة سواء كانوا عرباً أو أعاجم، وتناقلوا هذه المعلومة جيلاً بعد جيل من كتابات إمَّا تمَّ نقلها لنا عن المعاينة وزياراتهم الميدانية المباشرة للجزيرة أو عن طريق النقل المكتوب، والثقة العلمية باجتهادات مؤرخين سابقين عليهم، وأكدوا أن جزيرة أوال كانت - وما تزال - عامرة بسكَّانها من

وتاريخ تأليفه سنة 1226هـ، وفي هذا الكتاب وصف كامل لأشكال لؤلؤ البحرين، وأنواعها، وأسمائها، وأوزانها وأثمانها، انظر كتاب (من تراث البحرين الشعبي) للمؤلفين صلاح علي المدني، وكريم كريم علي العريض، ص84.

مختلف الطوائف والقوميات والجاليات التي استقرت في أراضي جزر البحرين منذ تاريخ بعيد.

فبعض الأفكار التاريخية المدونة في مصادر المؤرخين القدماء، بل في مصادر حديثة ومعاصرة عن وجود عدد كبير من القرى البحرانية، ومدن كثيرة ـ كما سيأتي بيانه في سياق الدراسة ـ توحي لنا نحن المتأخرين بوجود «كثرة عددية» لسكان الجزيرة أو أنها جزيرة آهلة بأهلها وعامرة بالساكنين والقاطنين فيها بتعبيرات المؤرخين والجغرافيين معاً، ولا مناص في سياق هذه الإشارات من ذوي العلم والاختصاص من قبول هذه الحقيقة التاريخية طالما تدعمها الأدلة إضافة إلى أنها معززة بالبراهين والوثائق، ومن رد كل التخرصات والأكاذيب التي يثيرها جماعة من الأفَّاكين عادة ضد وجود «كثرة عددية» لسكان جزيرة أوال في مراحل سابقة من تاريخها.

وتصدى المؤرخون المحدثون والمعاصرون لترسيخ هذه الحقيقة ونقل أفكار المؤرخين القدماء السابقين على زماننا، فهم واسطتنا في معرفة آراء المؤرخين والجغرافيين القدماء بطريق غير مباشر، أو عن طريق ما نجمعه نحن في هذه الدراسة من آراء المؤرخين والجغرافيين مباشرة من مصادرهم وكتبهم حول المسألة السكانية في جزر البحرين الحالية وعمارتها بالبشر من أقوام وجماعات وشعوب مختلفة الأعراق والسلالات، وبعد هذا المدخل نضع الآن بين يدي القارئ الكريم بعض الأقوال والعبارات المعبرة من بعض المهتمين بالتاريخ أو التخصصين في مادته الذين كتبوا وجهة نظرهم في المسألة السكانية.

فالشيخ محمد بن خليفة النبهاني، وهو من علماء القرنين الثالث عشر والرابع عشر الذين زاروا جزيرة البحرين في غرة 1332هـ/1918م فلم يقدِّر عمراً محدداً للاستيطان البشري قديماً

في الجزيرة، لكنه نقل رأي بعض من أسماهم بالعارفين الذين اعتقدوا أنَّ هذه الجزيرة هي «مهد السلالة البشرية» كما في أحد نصوصه التاريخية التي دوَّنها في كتابه المعروف بـ (التحفة النبهانيَّة)، وهذا ميل واضح عنده إلى القول بالاستيطان القديم في الجزيرة، فقال رحمه الله: «ويرى بعض العارفين الذين حاولوا درس طبيعة البحرين أنَّ هذه الجزيرة كانت على الراجح مهد السلالة البشرية بعد ارتقائها في سلَّم الحضارة، حيث إن مجموع المدافن التي تملأ ربواتها رحاب الصحراء، وتمتد إلى ما لا يدرك الطرف آخره، حيَّرت كل من وقف بها من السيَّاح يحاول كنه حقيقتها»[1].

تلك بعض الآراء الهامة لمجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين.. قدماء ومتأخرين.. في تأكيد الاعتقاد بأن جزيرة البحرين (ونقصد جزيرة أوال والجزر التابعة لها) كانت دائماً عامرة بالسكان، ومأهولة بالبشر منذ زمن بعيد وعلى امتداد مراحل التاريخ لدرجة أنْ وصفها أحد الباحثين في الشأن التاريخي بأنَّ إقليم البحرين بما فيها جزيرة أوال «منطقة جذب سكاني على مر العصور»[2] التي مرت بها الجزيرة، وأنَّها بخلاف ما يزعمه بعض المشككين من قلة سكان الجزيرة التي انفصلت عن الإقليم نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس الهجري[3]، بل وخلو هذه الجزيرة من السكان بحسب مزاعم بعض الأقوال المتطرفة أو المبالغة، وغرضهم من ذلك القول للناس بأنْ لا أصالة محلية وحضارية بين سكان جزيرة البحرين، واختلاط سكانها الأصليين التاريخيين مع الوافدين إليها في حراك سكاني متغير، فما يعتقد أهل البحرين بوجود

---

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص34.

(2) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص24.

(3) المصدر السابق، ص157.

«سـكان أصليين» هم في نظر هؤلاء المشككين من الوافدين في فترة سابقة، وأنَّ الوافدين اليوم إلى الجزيرة للعيش فيها سيكونون في مستقبل أيامهم من السكان المستقرين بالجزيرة، ويطلق عليهم (سكَّان أصليون).

ومع حدوث انتكاسة مفجعة في عدد سكان جزيرة (البحرين أو أوال) وتقلص الكم الكبير من قراها بخاصة بعد حملات الغزو البرتغالي والعماني المتكرر لا يعني إطلاقاً خلو جزيرة البحرين من سكانها الأصليين، ولا يعني أنها «بلاد بلا عباد»، وأنه لا سكان أصليين فيها، فهي خاضعة لحراك سكاني بين وافد بديل ومستقر أصيل، وبين كثرة وقلة عددية، وهذا من سنن الاجتماع البشري.

وليست جزيرة أوال بدعاً عن هذه السُّنة الاجتماعية إذا ما واجهتها ظروف القهر والمظالم القاسية التي أجبرت سكانها على الهجرة القسرية، وهو من فعل أشرار البشر، وفعلهم من طرد السكان الأصليين البحرانيين وحملهم قسراً على الهجرة الاضطرارية كان عاراً على من فجع البحرانيين من العرب والمسلمين والغرباء الأجانب بسلسلة من الحروب والحملات العسكرية الدامية التي فرقت جموعهم، وعرضتهم تحت ظروف قاسية جداً للشتات الفردي والجماعي والعائلي في أماكن قريبة من دول الجوار أو في شرق أفريقيا والهند وفارس وغيرها، وأنها اليوم تستعيد عافيتها وطاقتها البشرية من أبنائها الأصليين من جميع مكوناتها الاجتماعية التاريخية.

كما أنَّ الأستاذ أمين الريحاني، وهو من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين ذكر في كتابه المشهور (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربيَّة) ما لفظه: «جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة،

ومعها ثلاثمائة من القرى»[1]، ونلحظ هنا ربطه الوثيق بين كون الجزيرة وملحقاتها من الجزر آهلة بالسكان وعامرة بهم وبين وجود تنوع وكثرة في عدد قراها ومدنها، وهذا يعني أن (الكم الكبير في عدد قرى البحرين) ناتج عن كون جزر البحرين كثيرة السكان وعامرة بهم.

وتابع الريحاني قوله عن جزيرة البحرين:

«ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغوصون، ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون يتاجرون»[2]، فالنص المذكور ذكر أنَّ جزيرة البحرين (أوال) عامرة بسكانها في قديم الزمان، وأوضح أنَّ الكثرة العددية فيها كان بوجود (ثلاثين مدينة ومعها ثلاثمائة قرية»، وجار عليها أهل الجور من طامعين ومستعمرين وأصحاب فتن فأصبحت قرى هذه الجزيرة خاوية على عروشها، واضمحل قسم آخر منها.

وأدرك الريحاني العلاقة بين تناقص أعداد قرى البحرين وقلة سكانها في حاضرنا بالبلاء والفتن والحروب وحملات الغزو الخارجي وأطماع الغزاة والمستعمرين فقال في أول كلامه في النص السابق: «ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة».

---

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722

(2) المصدر السابق، ج2، ص722.

وجاء بعدهما الأستاذ عبد الرحمن عبد الكريم العاني وقال في دراسة تاريخية معاصرة إنَّ «أوال» هي جزيرة: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»[1]، وعاد الأستاذ العاني في مدخل (الفصل الثاني) من كتابه (البحرين في صدر الإسلام) إلى القول القاطع: «بأن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر، ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وكانت في البحرين عند ظهور الإسلام كل قبائل عبد القيس، وعشائر من تميم ومن بكر بن وائل، ومن الأزد، هذا بالإضافة إلى عناصر غير عربية كانت تقطن فيها وأهمهم الفرس، والزط، والسيابجة»[2].

واستمر الأستاذ العاني يتحدث عن كثرة السكان ببلاد البحرين وجزرها المختلفة، وذلك بشرح تفصيلي موجز، وغير مطوَّل عن الكثرة العددية لسكان جزيرة أوال وبلاد البحرين «قديماً» من أبناء القبائل العربية الأصيلة، وأهمها كما تقدم قبائل عبد القيس وبكر بن وائل من ربيعة، وقبيلة تميم من مضر، وهي التي شكلت الحالة الديموغرافية للجزيرة في المدن والقرى، ونقل العاني في هذا الصدد آراء مجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين القدماء، ثم عالج في الجزء الثاني من هذا الفصل وجود بعض الجاليات الأعجمية في إقليم «بلاد البحرين» كالفرس، والزط، والسيابجة في تلك الفترة الزمنية، وتفيد كل عباراته الكثرة السكانية في جزيرة البحرين المسماة أوال.

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين ذكر القانوني البحراني الدكتور حسين محمد البحارنة في أحد مؤلفاته باسم (دول الخليج العربيَّة الحديثة) أنَّ جزيرة البحرين وتوابعها كانت كما يقول بعض

(1) عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص35.
(2) المصدر السابق، ص49.

المؤرخين: «معروفة قديماً، وقبل نحو ثلاثة آلاف سنة باسم ديلمون»[1]، وتشير العبارة السابقة المتقدمة إلى معرفة قديمة للجزيرة بهذا الاسم التاريخي من قبل المؤرخين، وأنها كما ذكروا جزيرة معمورة، ومسكونة قديماً قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام وأبعد من ذلك.

أمّا الباحث السعودي الأستاذ براك عبيد عوض المطيري، وهو كاتب معاصر فتحدَّث عن أهم جزر البحرين وأشهرها، وقد قصد هنا «جزيرة أوال»، وقال «إنها من أشهر جزر البحرين المأهولة بالسكان، ثم أشار إلى القبائل العربية التي تقطنها كعبد القيس والأزد وأياد وتميم وبكر بن وائل»[2]، وغيرها من القبائل الأصيلة التي نزحت إليها واستوطنتها منذ عصور ما قبل مجيء الإسلام.

❊ ❊ ❊

ويذكر بعد ذلك مؤلفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م)، وهو كذلك دراسة معاصرة، ما يؤكد اعتقادهما ـ كباحثين متأخرين ـ أن جزيرة البحرين (أوال) كانت عامرة بالاستيطان البشري منذ القدم، وأنها مأهولة بالسكان من مختلف الناس وأقوامهم، لهذا يقول الأستاذ محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين في كتابهما المذكور إنَّ «تاريخ الاستيطان يضرب بجذوره في جزر البحرين في أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي، وفي حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني كما في آثار قريتي باربار والدراز في القسم الشمالي من السهول الساحلية، ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات

---

(1) حسين بن محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، ص24.

(2) براّك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قيام الدولة الأموية، ص29 ـ 42.

القبائل العربية التي سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كآثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان»[1]، وقد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركز في الجزء الشمالي من الجزر»[2].

ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبني عامر وغيرها»[3]، وتعبر كثرة القرى والبلدات في البحرين عن هذه الكثرة العددية لأهالي الجزيرة، ولكن لسوء الحظ حذف مؤلفا هذا الكتاب الإشارة لعدد القرى والبلدات البحرانية من نص مستند تاريخي عن كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) الذي حدد عدد هذه القرى بثلاثمائة وستين قرية[4]،

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م) ص39.

(2) المصدر السابق، ص39.

(3) المصدر السابق، ص40.

(4) انظر مخطوط كتاب الفوائد لابن ماجد النجدي، الجزيرة الثامنة عن البحرين، =

وبالتالي شطب المؤلفان مؤشراً هاماً على عمارة الجزيرة سكانياً وازدحامها بالسكان.

***

ونقل مؤلفا كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي) عن المؤرخ ياقوت الحموي قوله بأن أوال (البحرين الحالية) كانت من الجزائر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام، وأرضها خصبة على العموم، ومياهها وفيرة، وتعتمد على المياه الجوفية، وكان في الجزيرة في صدر الإسلام مدينة كبيرة حسنة، ولها جامع، وفيها بعض القرى كالجفير في الشمال الشرقي، وقرية سترة، وقد ذكرت في شعر ابن المقرب العيوني المتوفى (629هـ)، وهي اليوم ـ على حد قول ياقوت ـ جزيرة تقع شرقي جزيرة أوال، وهي غنية بالآبار والعيون، وفيها كثير من أشجار النخيل»[1].

وذكر كثرة السكان في جزيرة أوال أو (البحرين الحاليَّة) باحث معاصر محمد محمود خليل بعد أن قال عنها كجزيرة في وسط الخليج العربي إنها جزيرة آهلة بالناس وعامرة بهم، حيث قال: «وبها قرى ومدن كثيرة أشهرها المنامة، وهي كثيرة السكان، وتقصدها المراكب التجاريَّة، وبها مياه عذبة، وهي جزيرة جيدة الهواء»[2]، ثم قال كذلك صاحب هذا النص عن محاصيلها الزراعية وجوانب ازدهار الحياة الاقتصادية ومواردها: «والجزيرة.. أي أوال.. كثيرة النخل والموز والجوز والأشجار والزرع والأنهار، واشتهرت بمصايد اللؤلؤ، كما تكثر بها أنواع الحيوانات، ويسكنها أقوام من

والمستند المقصود منشور في كتاب الدكتور محمد بن أحمد عبد الله وزميله، تاريخ البحرين الحديث، ص87.

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص312 ـ 313.

(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص47.

العرب»[1]، ثـم تحدث هذا الباحث عن كثرة سـكانها، فنقـل آراء بعض المؤرخيـن العـرب والمسـلمين المتقدمين عليـه كأبي الفـداء، وياقوت الحمـوي الرومـي وغيرهما.

* * *

وفي مدخل القسـم الثاني من دراسـته عن «القرية البحرانية» ذكر الأسـتاذ الباحث عبـاس المرشـد تحت عنـوان فرعي منهـا، وهـو (النظام السياسـي والإداري للقريـة فـي البحريـن) تقديـراً زمنيـاً لفتـرة العيـش المسـتمر في الجزيـرة، وقدَّرها بأكثـر من ثلاثة آلاف سـنة بعـد انفصال الجزيـرة جيولوجيـاً عـن أرض السـاحل الشـرقي للجزيـرة العربيـة، وفـي إشـارة لاسـتيطان الناس بجزيـرة أوال (البحريـن الحالية)، وهو ما أسـماه المرشـد بـ «فتـرة العيش المسـتمر»، قـال فـي تأكيد هـذا المعنى:

«خلافاً لمناطق جغرافيـة مجاورة فإنَّ البحريـن بالتحديد هي الأقدم من ناحية السـكان، حيـث يمكن تقدير فتـرة العيش المسـتمر فيها بأكثر مـن ثلاثـة آلاف سـنة لـم تنقطـع فيهـا الحيـاة أو تنعـدم فـي غيرهـا من المناطق التـي إمَّا انقطـع عنها النـاس أو إنهـا حديثة التوطـن»[2].

* * *

نص من كتاب لارسن «تطور المجتمع البحريني القديم»:

كتـب «لارسـن» كتابـاً عنوانـه السـابق (تطـور المجتمـع البحريني القديم)، وبدأ صديقنا الأسـتاذ حسـين محمد حسـين الجمـري البحراني بترجمة هـذا الكتـاب، ونأمـل أن يأخذ هـذا الكتـاب فرصة النشـر لاحقاً بعـد إنجـاز ترجمتـه النهائيـة، ويهمنـا مـا كتبـه المترجـم عـن مصنـف

---

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص48 نقلاً عن كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء ص48، وكتاب (معجم البلدان)، ج1، للجغرافي ياقوت الحموي، ص247.

(2) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهويَّة الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص29.

الكتاب في قوله عـن بداية الاسـتيطان في جـزر البحرين: «لقـد وُجِدت آثار للاسـتقرار علـى جـزر البحريـن يعـود أقدمها لأكثـر من 7000 سـنة مـن الآن، ولقـد تحولـت منطقـة رأس القلعـة علـى الشـاطئ الشـمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسـية للاسـتقرار، حيث يوجد بهـا خمس مدن بُنيت واحدة فـوق الأخرى، وتعـود كل مدينة لحقبة مختلفـة من الزمن، وبالإضافـة لهـذه المنطقـة الرئيسـية للاسـتقرار كانـت هنـاك محطـات مختلفـة من الاسـتقرار منتشـرة علـى الجزيـرة»[1]، واسـتكمالاً لمضمون النص عرضنـا الجزء المتبقي منه مـن الكتاب (المترجـم)، وهو كما تقدم القول مـن ترجمة الأسـتاذ حسـين الجمـري، ص35.

بداية الاستيطان في جزر البحرين

لقد وجدت آثار للاستقرار على جزر البحرين يعود أقدمها لأكثر من 7000 سنة من الآن. و لقد تحولت منطقة رأس القلعة على الشاطئ الشمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسية للاستقرار حيث يوجد بها خمس مدن بنيت واحدة فوق الأخرى، و تعود كل مدينة لحقبة مختلفة من الزمن. و بالإضافة لهذه المنطقة الرئيسية للاستقرار كانت هناك محطات مختلفة من الاستقرار منتشرة على الجزيرة.

و على مدى الحقب المختلفة التي مرت بها البحرين حدثت هناك تغيرات للأرض و مدى استغلال الإنسان لها. ففي فترات تاريخية يلاحظ أن معظم الأراضي استخدمت في الزراعة والرعي، وفي فترات أخرى يلاحظ استخدام جزء بسيط منها. وحسب المنطقة الزراعية المعينة للزراعة ومدى استغلالها وآثار الاستيطان المصاحبة في كل حقبة يمكننا التكهن بعدد السكان في تلك الحقبة.

و قد قسمت فترات الاستيطان إلى عدة فترات و كل فترة من هذه الفترات لها مميزاتها من حيث توافر المياه و استغلال الأرض و عدد السكان والظروف البيئية المختلفة. و قد قدم لارسن في دراسته عن تكوين و تطور المجتمع البحريني القديم تقديرات لمساحات الأرض المزروعة في كل حقبة من حقب التاريخ التي مرت بها جزيرة البحرين و منها نستنتج أعداد السكان في تلك الحقبة (Larsen 1983). و يوضح الجدول التالي أهم تلك الحقب و مساحة الأرض المزروعة في تلك الحقبة و عدد السكان

---

(1) لارسن، تطور المجتمع البحريني القديم، ترجمة حسين الجمري، ص36.

وقبل أن نختم كلامنا في هذه المناقشة نذكر ما قاله أحد الباحثين عن عدد الحجاج في زمن أجود بن زامل ملك البحرين من الجبور، وهي إشارة معبرة عن «كثرة سكَّانيَّة» فقال إنَّ العصامي، وهو مؤرخ: «ذكر في تاريخ مكة أنَّ أجود بن زامل حجَّ فيها.. أي في سنة (912هـ) بثلاثين ألف من أهل البحرين»[1]، وكان ذلك كما يقول في سنة (912هـ/1507م) كما تقدم القول، وهذا الرقم ليس بالتأكيد كل أنفس «شعب البحرين» آنذاك، ومن غير المنطقي أن يحج ملك البحرين بكل شعبها، وتظل الجزيرة خالية من سكانها، لذلك فهذا العدد مجرد نسبة مئوية قد لا تتجاوز في أقصى مدى لها ما بين (5 %) أو (10 %) من المجموع الكلي للساكنين في جزر البحرين، وإذا صحَّ هذا الخبر المنقول، وقدَّرنا أن هذا العدد (30 ألف) نفس يعادل تقريباً نسبة (5 %) من عدد أهالي جزر البحرين فإن مجموع عددهم الكلي حوالي (600 ألف) نفس.

أما إذا اعتبرنا هذا العدد في أقصى مداه يساوي (10%) من الأهالي فإن المجموع الكلي لسكان جزر البحرين آنذاك ثلاثمائة ألف من الأنفس، وسواء بهذا التقدير أو بذاك فإن أهل البحرين بعدد كبير، وقد توزعوا على مدن وقرى البحرين التي تزيد كما تقول الوثيقة العثمانية عن ثلاثمائة قرية بحرانية، وبالتالي فمعدل تعداد كل قرية منها في حده الأدنى، وبصورة تقديرية يتراوح بين (1000) إنسان، ومعدل (2000) فرد، وربما يزيد عن ذلك أحياناً، فتتغير النسب المئوية المقدرة لأعداد السكان، وهي في مجاميع تقديراتها تعبر عن «كثرة سكانية في جزر البحرين» بلا شك، ولها مسوغاتها المنطقية في ارتفاع معدلاتها كالتوالد البشري والغنى

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص192.

الاقتصادي للجزر واشتهارها بمصائد اللؤلؤ وجودة الدر، ووفرة مياهها، وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وهوائها الجيد، وازدهار حياتها الاقتصادية يومئذ، لهذا استقطبت كثرة سكانية من داخلها ومن محيطها الإقليمي.

* * *

كثافة الوجود في جزر البحرين:

أوضحنا في عدد من دراساتنا أن سكان «جزيرة البحرين أو جزيرة أوال» باسمها التاريخي هم في كل «قراها ومدنها وبلداتها» ممن ينتمون إلى السلالات نفسها المنحدرة من أهم القبائل العربية الأصيلة، وأنَّ «سكانها من أهم القبائل العربيَّة»[1] الأصيلة التي استوطنت جزيرة البحرين منذ القدم، وتفاعلت بإيجابية الروح العربيَّة مع مؤثراتها الطبيعية والبشرية قبل مجيء الإسلام وبعده، كما أنَّ هناك بعض «العبارات والجمل والكلمات» التي وجدت في باطن الروايات التاريخية فعبَّرت عن تفاعلها التاريخي وأصالة الإنسان العربي في الجزيرة، وقد نقلنا بعضها في مباحث متفرقة من كتابنا.

وقد أشار إليها مؤرخون وجغرافيون قدماء من العرب والمسلمين ذكرناها في طي كلامنا السابق، ويمكن التأكيد عليها كإشارات تاريخية واضحة عن تحديد «جذور الانتماء العربي» للجزيرة وأصالة انحدار السلالات العربية لأبنائها على مدار عصور تاريخية، وتحديد الهوية العربية الحضارية لسكانها، وقاطني قراها ومدنها وبلداتها البحرانية، وتأكيدهم على كثافة الوجود العربي وكثرته البشرية في جزر البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قرون متأخرة من العصر الوسيط الذي كانت

---

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص217

فيه القرى الثلاثمائة والستون قائمة، ولم تتعرض لتدمير الظالمين، وقد مررنا هنا وهناك عن استيطان القبائل العربية بخاصة العدنانية في هذه الجزيرة التي تقع في الأطراف الغربية للخليج العربي على بعد ثمانية عشر ميلاً من حدود المملكة العربية السعودية، بيد أنه يمكننا القول بأنه قد مررنا في سياق حديثنا بهذه الحلقة وفي غيرها من الحلقات على جمل واضحة من أقوال بعض هؤلاء المؤرخين وعباراتهم الدقيقة كما سيأتي ذكر بعضها في حلقات قادمة، وهي تؤكد جميعاً على الهوية العربية للجزيرة وأبنائها، وعلى عمارة الجزيرة بكثرة الساكنين فيها من جملة القبائل العربية وطوائفهم.

ونتذكر من هذه الأقوال بعض كلماتهم وجملهم.. منها قول ابن المجاور الشيباني وابن بطوطة والإدريسي عن جزيرة البحرين أو جزيرة أوال: «وتسكنها طوائف من العرب» أو قولهم: «وتسكنها العرب» أو «كثير من العرب» يقصدون جزيرة البحرين المسماة أوال، وما ذكره المسعودي قبلهم عن «وجود خلائق كثيرة من العرب» في جزيرة (أوال أو البحرين والجزر التابعة لها) بخاصة من بني عبد القيس وبكر بن وائل وتميم وبني عامر وغيرهم، أو قول الحموي الرومي البغدادي إنه كان في البحرين بما فيها جزيرة أوال: «وبها خلق كثير من عبد القيس، وبكر بن وائل، وتميم»[1].

وأيضاً ما قاله الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي، وهو من علماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين عمَّا أسماه في كتابه (الفوائد) بالجزيرة الثامنة (المسماة أوال أو جزيرة البحرين) من وصف سكانها بقوله رحمه الله: «وفيها جملة قبائل من العرب» أو قول بعض الباحثين المعاصرين أنَّ البحرين كانت في زمن سابق جزيرة: «تتألف من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب

(1) الحموي، معجم البلدان، ج2، ص74.

تشتغل بالتجارة والزراعة»[1]، وما ذكره الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعدهم بقرون وغيره من: أن الجزيرة (أوال) كانت سكناً للعبديين»[2]، وهم عرب خُلَّص ليسوا بحاجة إلى مزيد من بيان القول، وكان إلى جانبهم بالإضافة إلى ذلك وجود بعض الجاليات العرقية من الأعاجم.

والحموي الرومي البغدادي صاحب (معجم البلدان) ذكر بلاد البحرين بما فيها «جزيرة أوال» وقال: فيها خلق كثير من عبد القيس وبكر بن وائل، وتميم مقيمين في باديتها»[3]، وكرر المسعودي ما قاله الحموي عن جزيرة أوال حينما قال عن هذه الجزيرة: «فيها بنو معين، وبنو مسمار وخلائق كثيرة من العرب»[4]، سواء من بني عبد القيس أو بكر بن وائل أو تغلب بن وائل ومن القبائل العربية الأخرى، وكذلك قول الجغرافي الشريف الإدريسي بأن: «أوال جزيرة حسنة، بها مدينة كبيرة تسمى البحرين، وهي عامرة حسنة خصيبة»[5]، ويسكنها طوائف من العرب، وقد وافقه في كلامه مؤرخون لاحقون كابن بطوطة وغيرهم.

وذكر مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور في نص صريح وجود (360) قرية كلها إمامية عدا قرية واحدة في الجزيرة»[6]، وهم ـ كما قال ـ طوائف العرب، أما عبد الرحمن بن محمد بن خلدون مؤسس علم الاجتماع أو علم

---

(1) نوال حمزة الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص300 ـ 301.

(2) انظر كتاب الشيخ محمد النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة، ص12، 30، وكذلك كتابنا (دراسات في تاريخ القرية البحرانية)، الحلقة الأولى بأكملها.

(3) الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274، 365، 366.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص110،

(5) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أول الجزء السادس من الإقليم الثالث، ص169، 180.

(6) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

العمران البشـري فيرى أنَّ بلاد البحرين بما فيها جزيـرة أوال هي ديار بني عبد القيس، وبشـر كثير من بكر بـن وائل وتميـم في باديتهـا»[1].

* * *

وذكـرت الأكاديميـة البحرانيـة الأسـتاذة أنيسـة خليـل المنصـور في مقال نشـرته فـي مصـدر إلكترونـي «أن السـلالات القبليـة العربية نفسـها (الأزد وبنـي عبد القيـس وتميـم وغيرهـا) قـد سـكنت «جزيرة أوال» منـذ مـا قبـل الإسـلام، وتفاعلت هـذه السـلالات مع تاريـخ هذه الجزيـرة، وهي هنا تقصد السـلالات المنحـدرة من قبائـل عربية أصيلة كعبد القيـس وتميـم وبكر بـن وائـل وتغلب بـن وائـل، وبعـض بطون القبائـل العربية البحرانيـة»[2] الأخرى، وقـد نقلت الأسـتاذة الأكاديمية أنيسـة المنصـور لتأييـد وجهـة نظرهـا آراء مؤرخيـن سـابقين وقدمـاء كالمسـعودي والبكـري والحمـوي وغيرهم.

أمَّـا العلامـة الشـيخ إبراهيم ابـن الشـيخ ناصـر المبـارك الهجيري التوبلانـي البحرانـي، وهو من علمـاء البحرين المتأخريـن والمعاصرين، فتحـدث عـن أصالـة الانتمـاء العربـي التاريخـي لأهـل البحريـن وجذورهم العربية القبليـة الأصيلة، وقصد على وجه الخصوص سـكانها الأصلييـن التاريخيين، فقـال رحمة الله عليه في هذا الشـأن: «وسـكانها عرب مـن ربيعـة ومضـر»[3].. وهما مـن القبائـل العربية الأصيلـة التي سـكنت بـلاد البحرين الكبـرى واسـتوطن بعـض أفخاذهما جزيـرة أوال منذ زمـن بعيد.

ولهـذا قـال الشـيخ المبـارك رحمه الله فـي مـكان آخر مـن كتابه:

---

(1) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، ص359.

(2) أنيسة المنصور، مقال إلكتروني عنوانه (أهل البحرين كما عرفتهم في التاريخ)، ص7.

(3) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص23.

«فالمتيقن أن أهل البحرين من بني عبد قيس وتميم من مضر وما خالطهم من ربيعة»[1].

وأشار الباحث محمد محمود خليل إلى عدد منهم وأهمهم القبائل العربية الأصيلة التي سكنت إقليم بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال بخاصة قبائل الأزد وعبد القيس بمختلف بطونها وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبنو تميم وقضاعة وأياد بن نزار[2] وغيرها، وقال إِنّ جزيرة أوال: «يسكنها أقوام من العرب»[3].

وفي دراسة إلكترونيَّة حديثة صادرة عام (2008م) عنوانها «تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسيَّة» ذكر مؤلفها الأستاذ جلال بن خالد الهارون الأنصاري في الجزء الأول من هذا الكتاب عن «عرب البحارنة» على حدٍّ تعبيره عند تقسيمه للعرب الساكنين فيما أسماه بـ«حوض الخليج العربي» قبل عام 1100هـ حسب موقع الاستيطان، فقال جلال الأنصاري: «هم سكان جزيرة البحرين (أوال) والقطيف والأحساء من أتباع المذهب الشيعي الاثني عشري، وهم ينحدرون من أصول القبائل العربية القديمة عبد القيس وبني عامر وبني تميم»[4].

ثم تابع جلال الأنصاري قوله:

«فجزائر البحرين كانت قبل العام 1100هـ تُسكن من قبل عرب البحارنة، والجبور[5]، وهم يمثلون فيها أقدم السكان استيطاناً،

---

(1) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص25.
(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص51 ـ 56.
(3) المصدر السابق ص48.
(4) جلال بن خالد الهارون الأنصاري، تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسيَّة، ج1، ص14، نسخة إلكترونية، الأولى طبعت سنة 2008م.
(5) وهم آنذاك «أي الجبور» حكام لا وجود ملحوظ لهم بين أبناء الجزيرة، مع =

حيث إن ابن بطوطة عند زيارته لجزيرة (أوال) أي البحرين قرابة عام (750هـ) أخبر بأنَّ سكانها من الشيعة الإماميَّة»[1] وعزز رأيه بكلام الرحالة المغربي ابن بطوطة كما تقدم، واستنتج من ذلك أن ترتيب سكان جزيرة البحرين من حيث الأسبقية يكون كالتالي: (البحارنة) ثم الجبور والعماير، ثم الهولة ثم العتوب»[2].

وما ذكرناه هو مجرد عينة قليلة عن قول المؤرخين بأن جزيرة أوال كانت منذ زمن بعيد آهلة بسكانها من العرب ومن بعض الأقوام والجاليات الأعجمية، ومما لا شك فيه أنَّ لهذا الاكتظاظ البشري علاقة إيجابيَّة ومباشرة بتكاثر المدن والقرى، وبوجود عدد كبير من القرى في (جزيرة أوال) المسمَّاة اليوم بـ «جزيرة البحرين وما يتبعها من جزر» تحدث عنها جملة من المؤرخين ذكرنا بعضهم في مباحث هذا الكتاب.

***

ازدهار الحياة الاقتصادية وتزايد السكان:

استبطنت إشارات المؤرخين السابقين ورواياتهم عن كثرة السكان في جزيرة أوال، وبلاد البحرين بوجه عام، وكثافة الوجود القبلي العربي عبارات عن ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جزر البحرين، وأثر ذلك على النمو السكاني وتنوعه، وتزايد عدد قرى جزيرة البحرين والجزر البحرانيَّة الملحقة بها بصورة كبيرة واضحة.

= الإشارة أن الفارق بين وجودهم التاريخي ووجود عرب البحارنة فارق كبير تجاوز عدة قرون خلت، فالشيعة العرب (عرب البحارنة) موجودون من القرن الهجري الأول، أما «الجبور» فأتوا إلى الجزيرة في القرن التاسع الهجري أو تقدموا عليه بعقود من سنوات الثامن الهجري.

(1) جلال بن خالد الهارون الأنصاري، تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية، ج1، ص15.

(2) المصدر السابق، ج1، ص15.

وإذا ما عدنا إلى بعض النصوص السابقة لعدد من المؤرخين الذين ذكرناهم تبيَّن لنا الترابط الإيجابي، والعلاقة المنطقيَّة بين كثرة السكان في بلاد البحرين بما فيها جزر أوال وملحقاتها وبين كثرة عدد قرى هذه الجزر، ونحتاج العودة مرة أخرى لهذه النصوص لاستنطاقها في بيان العلاقة بين كثرة السكان وكثرة القرى في جزر البحرين، وهذا ما تنبَّه إليه بعض المؤرخين المعاصرين من أهل البحرين، وأثاروه في أبحاثهم وكتاباتهم، فقد تضمنت التداخل والتشابك الشديد بين كثرة سكان البحرين وعمارة جزرها الأخرى بالأنفس، وبين تزايد عدد القرى فيها.

ومن نصوصهم التي أتينا على ذكر بعضها في مواقع من مباحث هذا الكتاب ما يأتي:

1. قال عبد الرحمن عبد الكريم العاني إنَّ «جزيرة أوال» هي: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»[1]، وإن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر، ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر»[2].

2. ومرَّ الأستاذ عبد اللطيف بن ناصر الحميدان على كلام ابن المجاور في دراسته المذكورة، ووصفه لجزيرة البحرين أوال وازدهار حياتها الاقتصادية في حدود هذه الفترة، واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة بقول ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر)، وهو من علماء القرن السابع الهجري حينما قال: «ومما هو جدير بالإشارة هنا أنَّ وصف ابن المجاور لجزيرة البحرين في حدود هذه الفترة

---

(1) عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص35.

(2) المصدر السابق، ص49.

يـدل علـى ازدهـار حياتهـا الاقتصاديـة، إذ يقـول ابـن المجـاور: بـأنَّ أهلهـا «أهالـي جزيـرة أوال.. البحريـن.. شـبه البحـر فـي كرمهـم، وأنَّ جزيـرة أوال بهـا ثلاثمائـة وسـتين قريـة إماميـة مـا خـلا قريـة واحـدة، وليـس هنـاك أجـود مـن لؤلُئِهـا»[1]، ويفيـد هـذا الـكلام بشـيوع العـدد واطمئنـان الحميـدان لـه وعـدم اعتراضـه عليـه، ولـم يطعـن فيـه، وهـذا الموقـف مـن مـؤرخ كالأسـتاذ (الحميـدان) يـدل على شـيوع القـول عند بعض المؤرخيـن بـأنَّ (360) قريـة هـو عـدد قـرى وبلـدات جزيـرة أوال واطمئنـان الأسـتاذ عبد اللطيـف الحميـدان وغيـره مـن المؤرخيـن المعاصريـن فـي دراسـته (1979م ـ 1399هـ) عـن «إمـارة العصفوريين فـي البحريـن»[2]، وبذلـك فـإنَّ موقـف الحميـدان تضمـن ـ بالتحديـد ـ ثلاثـة مواقـف هـي:

أ ـ ثقـة الأسـتاذ عبـد اللطيـف الحميدان بالاسـتناد لـكلام (ابن المجـاور) فيمـا قالـه عـن الكـم الكبيـر عـن عـدد قـرى وبلـدات جزيـرة البحريـن والبالـغ (360) قريـة إماميـة مـا عـدا واحـدة لأتبـاع مذاهب دينية أخرى، وإعـادة تدوين هـذه الفكـرة وترسـيخها فـي ذهنيـة القـارئ كحقيقـة تاريخيـة فـي نظـره.

ب ـ تأكيـد الأسـتاذ الحميـدان علـى ازدهـار الحيـاة الاقتصاديـة فـي جزيـرة أوال أو البحريـن، ويسـتفاد ذلـك مـن قولـه في عبارتـه السـابقة: «وليس هناك أجود مـن لؤلُئِها»، فالجزيرة مشـهورة آنـذاك بـ «مغاصـات اللؤلـؤ فيهـا» أو «مغاصـات

---

(1) عبد اللطيف ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82، ومجلة الوثيقة، العدد الثالث، دراسة عن إمارة العصفوريين في البحرين، ص38.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها..

الدر» على حدّ تعبير العالم الجليل ابن المجاور[1] وغيره من المؤرخين[2].

ج ـ موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على المذهب الاثني عشري بين عرب سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، وقد مرَّ على هذا النص بدون اعتراض عليه، ولم يفتح نقاشاً نقدياً ضد عدد قرى البحرين (360) أو تشيع الأغلبية الساحقة من سكانها.

3. وجاء في كلام آخرين هذه الإشارة بازدهار الحياة الاقتصادية وكثرة السكّان ما لفظه: «تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركز في الجزء الشمالي من الجزر»[3]، ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا»[4].

4. وتناول بعض الباحثين واقع الازدهار في الحياة الاقتصادية والاجتماعيَّة لجزر البحرين خلال القرون من (13 ـ 16) من نشاط الأهالي في حركة الغوص وتجارته، ووجود عدد كبير من السفن التابعة لهذا المجال الاقتصادي لأن البحرين على

---

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

(2) انظر الوثيقة التاريخية في الملحق رقم 1

(3) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص39.

(4) المصدر السابق، ص40.

حدّ تعبير الرحالة البرتغالي «تومي يبرير» «هي الجزيرة الرئيسة في الخليج التي تمتاز بتوفر أفضل أنواع اللؤلؤ فيها، حيث ليس له وجود في مناطق أخرى غيرها، ويشكل جزءاً مهماً من تجارة اللؤلؤ»[1]، وعبَّر القائد البرتغالي «ألفونسو دي البوكيرك» عن «رغبته في السيطرة على هذه الجزيرة لشراء مغاصاتها باللؤلؤ وازدهار حركتها التجاريَّة»[2]، وكذلك ما أكده رحالة برتغاليون آخرين، وكذلك غربيون أيضاً مثل دوارتي باربوسا، وفارتيما وباروس.

ويقول الرحّالة البرتغالي «باروس» عن جزيرة البحرين الحالية وملحقاتها من الجزر الملحقة بها في هذا الشأن بأنها: «تمتاز بموقع فذ وسط الخليج، وتبحر إليها العديد من السفن المحملة بشتى أنواع البضائع، ومن حولها تتكاثر أصداف اللؤلؤ في البحر من الأصناف الجيدة، ويتولى تجار البحرين إدارة عمليات الغوص على اللؤلؤ، ويجنون من ذلك أرباحاً ضخمة، ويأتي إلى البحرين تجار من هرمز لشراء اللؤلؤ، ومن ثم بيعه في أسواق الهند، ومن صفات جزيرة البحرين أيضاً تعدد ما فيها من الفواكه، وينابيع المياه العميقة المالحة والتمور والصقور والقمح والشعير والخيول»[3].

وتؤيد المصادر البرتغالية كما يقول مصنفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) ما ذكره ابن ماجد من تنوع كبير في المنتجات الزراعية التي تشمل التمور والفواكه والرمان والخوخ

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص85.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص86.

والتين ومختلف أنواع الخضروات، حيث شبهتها في هذا الباب بشبه جزيرة إيبيريا التي يكثر فيها إنتاج الفواكه، معللة ذلك بأن «موضع تلك الجزيرة.. البحرين.. في حد ذاته منخفض، وهي كثيرة النخيل وشديدة الرطوبة والخضرة، حتى إنه أينما حفر السكان يجدون الماء»[1] في أراضي الجزيرة.

وعلق مصنفا الكتاب المذكور بقولهما: «ويستشف من هذه النصوص «نصوص الرحالة البرتغاليين» أن جزر البحرين كانت تتمتع باقتصاد مزدهر ومستقر، ويظهر جليّاً في تعدد أنماط الإنتاج المتمثلة في الغوص على اللؤلؤ، والزراعة والتجارة البحرية، وقد أدَّى ذلك الازدهار إلى وجود تنوع سكاني لاحظه ابن ماجد في وصفه للبحرين من خلال حديثه عن وجود عدد كبير من القرى[2]، بالإضافة إلى استيطان جملة قبائل من

---

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص86.

(2) يمكن للقارئ الكريم مراجعة قسم الملاحق بهذه الدراسة، والنظر بتأمل إلى نص ابن ماجد في تحديد عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) التي قدَّرها بثلاثمائة وستين قرية، ولكنَّ مصنفي كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) نقلا في كتابهما نص الربان والملاح الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي كمستند تاريخي عن واقع الحال لجزيرة أوال، لكنهما لسوء حظهما شطبا منه الإشارة إلى عدد قرى الجزيرة الثلاثمائة والستين التي ذكرها ابن ماجد، ويرجّح أن يكون الشطب إمَّا سهواً أو خطأ أو تعمداً، والله بحقائق الحال أعلم وأدرى، انظر كتاب: تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص87، ونحن نرجِّح أن يكون هذا البتر خطأ بشرياً ربما كان غير متعمد لإشارة المؤلفين هنا إلى العلاقة بين فكرة (ازدهار الحياة الاقتصادية والتنوع السكاني للجزيرة وكثرة قراها) في التعليق على نص ابن ماجد السعدي النجدي رحمه الله تعالى، وظهر ذلك من قول مؤلفي الكتاب المذكور: «إن جزر البحرين كانت تتمتع باقتصاد مزدهر ومستقر، ويظهر جليّاً في تعدد أنماط الإنتاج المتمثلة في الغوص على اللؤلؤ، والزراعة والتجارة البحرية، وقد أدَّى ذلك الازدهار إلى =

العرب فيها، واستقرار مجموعة من كبار تجار الخليج العربي فيهما، مما انعكس بدوره على الحركة العمرانية في البحرين، حيث وصف ابن ماجد مدنها بأنها (غاية في العمارة)[1].

ونقل المؤرخ البرتغالي «باروس» أحد الرحالة البرتغاليين في الربع الأول من القرن السادس عشر قوله في هذا المجال: «إن البحرين يعيش فيها تجار كثيرون وغيرهم من الناس وافري الثراء، ودُوْرِها «أي بيوتاتها» الجميلة مبنية من الحجارة والجير، وهي تتألف من عدة طوابق، تزينها شرفات ونوافذ كبيرة، وبالأخص منها قصور الملك التي تحاكي النمط الفارسي في البناء، وذلك لكون الجزيرة غنيَّة جدّاً»[2].

5. وقال الأستاذ الباحث محمد محمود خليل في كتابه (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية) نقلاً عن مصادر مؤرخين وجغرافيين قدماء قولهم: «وبها قرى ومدن كثيرة أشهرها المنامة، وهي كثيرة السكان، وتقصدها المراكب التجاريَّة، وبها مياه عذبة، وهي جزيرة جيدة الهواء»[3]، ثم قال كذلك صاحب هذا النص عن محاصيلها الزراعية وجوانب ازدهار الحياة الاقتصادية ومواردها: «والجزيرة.. أي أوال.. كثيرة النخل والموز والجوز والأشجار والزرع والأنهار، واشتهرت بمصايد اللؤلؤ، كما تكثر بها أنواع الحيوانات، ويسكنها أقوام

= وجود تنوع سكاني لاحظه ابن ماجد في وصفه للبحرين من خلال حديثه عن وجود عدد كبير من القرى»، انظر الكتاب ص87.

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، ص86 ـ 87.

(2) المصدر السابق ص87.

(3) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربيَّة، ص47.

من العرب»[1]، وكل هذه المظاهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية جاذبة للسكان وتجمعهم، وتكاثرهم العددي، وهو أمر يؤدي منطقياً إلى نمو قرى جديدة وظهورها، وتزايد أعداد الناس بكثافة ظاهرة في قرى قائمة وموجودة فعليّاً.

* * *

الحراك الطبيعي والتكاثر:

يشكل الحراك السكاني (بأسبابه الطبيعية والطارئة القهرية) حالة مألوفة في الحياة الاجتماعية لشعب البحرين، بل وظاهرة طبيعية في كثير من الأحيان أسوة بسائر مجتمعات الأرض وشعوبها وأممها، إذ ألف الناس لأسباب متعددة في البحرين وغيرها ظاهرة التنقل (الطبيعي والقهري) من منطقة محددة إلى منطقة أخرى، والملحوظ أن (التنقل) بأسبابه الكثيرة لا يتم دائماً من أشخاص منفردين فحسب، وإنما يعبر عن نفسه بحركة تنقل جماعي، حيث تنتقل جماعات أو مجموعة عائلات من قرية أو مدينة أو أرض معينة للعيش في قرية ثانية أو يتوزعون في عدة قرى ومناطق وينزلون أراضيها للبقاء والاستقرار فيها لمدة مؤقتة أو دائمة.

وأدَّت هذه الظاهرة ـ بمختلف مسبباتها الطبيعية والقهرية والطارئة ـ إلى تزايد أعداد سكان بعض القرى البحرانية بشكل تدريجي أو إلى تكوين ونشأة جديدة لقرى أخرى لم تكن أصلاً قائمة ولا موجودة على الأرض، إذ يؤدي الحراك السكاني لأهالي القرى إلى اختفاء قرى أو إضعافها أو إلى ظهور قرى جديدة إمَّا

---

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربيَّة، ص48 نقلاً عن كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء ص48، وكتاب (معجم البلدان)، للجغرافي والمؤرخ المسلم ياقوت الحموي، ج1، ص247.

تحت ظروف التنقل الطبيعي والهادئ والمعتاد أو تحت ضغط ظروف القهر والتشتت والظلم القاسي غير الأخلاقي، ومع أن هذا الوصف لا ينسحب دائماً على كل القرى البحرانية، بيد أن بعضها كان منشأ ظهورها يعود إلى ظاهرة الحراك السكاني بأشكاله الطبيعيَّة أو بشكله غير الطبيعي المتمثل في تكوين قرية (هنا وهناك) هرباً من ظلم معتدين مارسوا السلب والنهب أو طلباً للأمن من محاربين غزاة وخشية من سطوتهم أو رغبة في تحسين ظروف العيش الأفضل أو لأسباب خاصة ومختلفة.

وسواء كان (الحراك السكاني) في حياة الشعب البحراني ناتجاً عن ظروفه الطبيعية أو ناجماً عن أسباب القهر والتشتت فإنَّ تأثيره امتد إلى الحياة الاجتماعية، وأدى إلى تكوين قرى جديدة، ولعل هذه الظاهرة التي شهدتها بعض مناحي الحياة الاجتماعية في «جزيرة أوال وجزرها المحيطة حولها والملحقة بها» كانت سبباً في ظهور بعض القرى البحرانية، مما أدَّى بشكل تدريجي وتصاعدي إلى تكاثر عدد قرى البحرين وتزايدها، كما أنه تحت ظروف القهر والقحط والمعاناة أدى إلى عكسه في بعض الأحيان باختفاء قرية معينة، وظهور قريتين أو أكثر في منطقة أخرى من أراضي الجزيرة أو جزيرة أخرى تابعة لها مثلما حدث لاختفاء قرية الفارسية القديمة ليهيم الناس على وجوههم، وتتهيأ فرصة صعبة لتكوين قرية جديدة باسم (الفارسية الجديدة) أو تعرض أهالي قريتي عسكر وجو لظروف الشتات والخروج منهما ظلماً إلى مناطق أخرى قائمة وخالية من السكان، فنتج عن ذلك ظهور قريتين متجاورتين كـ «النويدرات والمعامير» قبل قرنين من الزمان أو أكثر قليلاً.

ولعلّ نشأة مدينة المنامة وولادتها الأولى كقرية قبل خمسة قرون بدأت من انتقال والي البحرين من قبل الفرس الشيخ ابن

ماجد البلادي البحراني إلى منطقة جديدة على الساحل الشمالي الشرقي قريبة من البلاد القديم، ثم النزول التدريجي لعدد من العائلات البحرانية، وجميعها عوائل قروية لأرض المنامة، وتكاثرت العوائل فيها حتى أصبحت قرية مهمة ثم مدينة وعاصمة تجارية كبيرة، وهكذا يكون الحراك السكاني من أسباب تكاثر عدد القرى البحرانية حتى مع اختفاء بعضها أحياناً في ظروف صعبة وقاسية يعيشها الناس، وقد أشرنا بشيء من التفصيل لأثر الحراك السكاني بأسبابه «الطبيعية والطارئة والقهرية» عند حديثنا عن مشكلة (شتات أهل البحرين)، ودور هذه المشكلة الإنسانيَّة في حدوث انتكاسة كبرى، وفاجعة سكانية أدت إلى تناقص عدد سكان البحرين بشكل عام. لكن الاتجاه البشري يميل فطرياً للتكاثر.

الاتجاه بلغة بسيطة ومحددة هي حركة داخليَّة من ذهن شخص ما أو جماعة معينة نحو شيء ما أو قضيَّة بالتأييد بـ «نعم» أو الرفض بـ «لا»، ومن القضايا التي يتحدد حولها اتجاهات الأفراد في هذا الزمان، وفي عصور سابقة قضية (التناسل والتوالد)، ورفع نسبة المواليد لديهم، وتكاثر المجتمعات البشريَّة، وهذه القضية قديمة في التاريخ البشري يصعب ضبطها اليوم فكيف بضبطها في أزمنة ماضية من تاريخ الإنسانية ؟، ويصعب في سياق ذلك تحديد عدد النسل بخاصة إذا تمّ في ظروف (ازدهار اقتصادي) تعيشها جزر البحرين أو إيمان ديني لدى أهلها بأنَّ الله سبحانه وتعالى هو مصدر أرزاق الناس، وما يخلق من كائنات حيَّة تسخيراً للإنسان وأسباب معيشته.

ومع ذلك يمكن أن تفهم هذه القضية وفق منطق السياق المألوف تاريخيّاً في ثقافات الشعوب وتفكير الناس آنذاك التي تقوم على تبني فكرة (التناسل وكثرة التوالد البشري) بلا ضبط ولا تنظيم

كما نفعله نحن اليوم في مواجهة مشكلة التكاثر السكاني، وهذا وفقاً للسياق التاريخي المذكور يؤدي إلى تزايد تدريجي في أعداد السكان، وإلى نمو أكبر في معدلات تكاثرهم، فيؤثر ذلك إيجاباً وسلباً على توالد بشري جديد قد يصحبه (تدريجياً) ظهور قرى جديدة مع وجود حراك سكاني بين أهالي البحرين حتى وإن اختفت أحياناً في ظروف صعبة قرى أخرى، أو تناقص عدد أفرادها نتيجة مشكلات اجتماعية كالشتات أو تنقلات داخلية من قبل الأفراد هرباً من غزو أو تأميناً أفضل للعيش، فالتكاثر البشري بالجزيرة الأم (جزيرة البحرين) وما يتبعها من جزر محيطة بها، وخلال فترات تاريخية سابقة هو في ظروف طبيعية مؤسسة على «توافر حياة اقتصادية مزدهرة، وكثرة سكانية» كما شهدت بذلك نصوص المؤرخين التي مررنا بعدد منها، ويسندهما إيمان ديني قوي لدى أهالي جزر البحرين بأن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق الكريم، وهو المنعم على عباده أينما كانوا، وأنه مصدر تأمين حاجاتهم بمختلف أشكالها المادية والمعنوية، وأن الخيرات آنذاك متوافرة بنحو لم نسمع فيه نحن المتأخرين عن قحط شديد أصاب الجزيرة وأهلها كما حدث في بلاد أخرى باستثناء سنوات محدودة ومتفرقة نتيجة ظروف قد لا يكون لها علاقة بكثرة النسل وتوالد الناس، وغالباً ما يؤمن هؤلاء أو كثير منهم بالزواج المتعدد أو ما نسميه بـ «تعدد الزوجات».

كما أن مساحة الأراضي بالجزيرة الأم ما تزال تغري الأهالي بمزيد من التوالد والتكاثر، وتخدمهم في ذلك نوعية تفكير الناس التي تتبنى اتجاه التكاثر، فالأراضي المسكونة هي في أربع جزر، ومع ذلك ما تزال مساحات في هذه الجزر، وجزر أخرى غير مسكونة حتى حاضرنا، وهي بحاجة يومذاك ويومنا إلى السكن والعيش فيها، لهذا فالحركة الفردية والاجتماعية نحو التكاثر أمر منطقي وطبيعي قبل قرون، وهو مما يزيد من كثرة السكان

البحرانيين وتوزعهم في مناطق ومدن وقرى بعضها (قديم)، وبعضها الآخر ظهر لاحقاً بتمركز الناس في أراضٍ جديدة غير مسكونة بخاصة إذا كانت زراعيَّة خصبة، ونحن أدركنا حجم مسألة التكاثر السكاني في فترة ظهور هذه القرى بدون تقديرات سكانية محددة بأرقام أو أعداد، ولكن حديث ابن المجاور وغيره من المؤرخين بأعداد كثيرة من القرى تبلغ (360) قرية يعبر عن الكثرة السكَّانيَّة، وتوالد الناس في ذلك الزمان بلا ضبط أو تنظيم، وعوامل أخرى نعني بذلك أن هذه الكثرة غير مقدرة بإحصائيات دقيقة في عدد الأنفس لوجود صعوبات، ولكن هذه الكثرة البشرية بين أهالي البحرين مقدرة بعدد القرى القائمة في تاريخ الجزيرة، فإحصاء عدد القرى أمر ممكن، بل وهيِّن بمجرد جمع ممثلين عنها في مكان معيَّن في حدود ساعات قليلة أو بأقصى وقت بحدود يوم أو يومين، لأن المسافات بين هذه القرى ليست متباعدة، وبالإضافة إلى ذلك قدرة البحرانيين أنفسهم على معرفة أسماء القرى في جزرهم بدون طلاسم يفتعلها باحثون يريدون التمويه على قرائهم وتضليلهم.

ولكن يتعذر عمل إحصاء وإجراؤه من جهة شخص واحد أو حتى جماعة لعدد (الأنفس في مختلف جزر البحرين) بدون دعم وتمويل مالي وجهد تنظيمي وإمكانيات كبيرة تسهِّل على القائمين على العد والإحصاء من حركة تنقلهم بين المناطق المسكونة في جزر البحرين، ولهذا يمكن القول بأنَّ العوامل السابقة تتآزر جميعها في توليد ظاهرة (كثافة سكانيَّة) تعبِّر عن نفسها في كثرة «العوائل» في المجتمع البحراني وتوزعها في أراضي جزر البحرين، ومعدلات عالية في النمو السكاني، وأعداد الأنفس، وتصب في تكوين وبروز قرى بحرانية بالجزيرة أو تكاثرها في جزر مسكونة، ولا نجد صعوبة في تقبل وجود كثافة سكانية كبيرة، وفي وجود عدد كبير من القرى بجزر البحرين، وما ذكرناه في خلاصة هذه المعالجة

لأسباب قبولنا بفكرة (وجود عدد كبير من القرى في جزر البحرين) هو في حقيقته استنتاج منطقي شهد به جملة من المؤرخين العرب القدماء والمتأخرين، ولم نجتهد فيه بعقولنا فقط.

الفصل الخامس

عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين والوثائق العثمانية

بعد أن أوضحنا في عنوان فرعي سابق (الكثرة العددية) لسكان جزيرة أوال وأقدميتها التاريخية نستكمل الخطوة السابقة بخطوة لاحقة تعزز وتؤكد أن بالجزيرة مدناً وقرى كثيرة، وقد رصدت تاريخياً حالة «الكثرة العددية في المسألة السكانية لجزيرة أوال» منذ صدر الإسلام بأقوال عامة تشير إلى أنَّ الجزيرة مأهولة بالسكان، ولكن عبارات المؤرخين القدماء من العرب والمسلمين حددت على اختلاف بينهم في تحديد رقم عدد القرى البحرانية منذ القرن السابع الهجري حتى القرن الرابع عشر الهجري، ثمَّ تقلّص هذه القرى وتناقصها بوضوح تام في القرون الثلاثة الأخيرة من القرن الثاني عشر حتى القرن الرابع عشر الهجري، حيث تراجعت الكثرة العددية لسكان قرى البحرين إلى حدود ما بين (100 ـ 120) قرية بحرانية بحسب بعض الدراسات التاريخية المحلية المعاصرة.

لكن هذا التراجع في العدد الفعلي لقرانا البحرانية، وتدهور أوضاعها الداخلية خلال عصور متأخرة كان لأسباب أمنية متعددة، وفي صدارتها الغزو الخارجي المتكرر والمستمر للجزيرة أو وقوع حالات من الصراع الداخلي لا يعني مطلقاً سقوط حقائق التاريخ أو طمسها، ولا يعني دفنها كدفن حقيقة وجود كثرة عددية قائمة لقرى جزيرة البحرين، وما ارتبط به من وقوع حالات الشتات السكاني المروع للبحرانيين داخل جزيرتهم وفي خارجها كما سيأتي توضيحه في فصل جديد وتالٍ.

إنَّ شهادة عدد من المؤرخين والجغرافيين بوجود عدد من

القرى يتراوح بين (300 ـ 360) قرية لن تسقط أبداً من قاموس التاريخ ومصادره لمجرد عملية تشكيك، أيّاً كان غرضه، لم يسنده دليل علمي، وهذا في الواقع خطأ علمي، فإذا أراد باحث معيَّن التشكيك في قضية ما، وهذا حقه في البحث والمعالجة العلمية، فعليه تقديم أدلته وإلّا أضحى تشكيكه هدفاً غير علمي، والأنكى من ذلك أن الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري لم يستقرئ وجهة نظر المؤرخين والجغرافيين السابقين على زمانه.. عرباً ومسلمين وأجانب، ولم يستنطق كتاباتهم لتحييد رأيه على الاقل، أو حسمها بالتأييد والإثبات أو النفي، واكتفى لسوء الحظ بإثارة التشكيك بدون المضي الإيجابي في خطوات المعالجة العلمية المطلوبة في مثل هذا الموقف.

ونعتقد أنَّ عدداً وافراً من المؤرخين والجغرافيين قد حددوا عدد القرى البحرانية بدون تشكيك لأنهم إمَّا زاروا الجزيرة كما فعل ابن المجاور قبل وفاته عام 690هـ في طريقه إلى مكة المكرمة، والربَّان العربي والملاح الخليجي أحمد بن ماجد النجدي وغيرهما أو عن طريق ثقة المؤرخين في بعضهم بالنقل المكتوب، ومع إيماننا بأن المصادر التاريخية يمكنها أن تساعدنا على البحث عن آراء مؤرخين يعتقدون بوجود هذا العدد الكبير من قرى البحرين إلّا أننا سنكتفي من هؤلاء المؤرخين ببعض ما أثبتوه من تسجيل شهاداتهم في مصادرهم التاريخية خلال عصور مختلفة.كما عززنا آراء هؤلاء المؤرخين والجغرافيين الذين أقروا بـ (360) قرية بحرانية بنموذج من الوثائق العثمانية، وهو بمثابة وثيقة من العهد العثماني مؤرخة منذ ما يزيد عن خمسة قرون خلت، وقبل أن تواجه القرى البحرانية تشكيكها بعددها، وهي وثيقة تم نشر مضمونها بأكثر من صيغة، وجميعها يؤكد على وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية في جزيرة أوال.

وتعتبر عبارات هؤلاء المؤرخين أو الجغرافيين أو الرسائل المستمدة من الأرشيف العثماني هي بمثابة شهادة شهود عيان على صحة القضية التي نريد إثباتها، وهي أن عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين آنذاك في الفترة الممتدة ما بين القرن السابع الهجري والثاني عشر الهجري هي وجود حقيقي قائم في تاريخ الجزيرة وليست وهماً كما يريد المشككون بلا أدلة، وكان حظنا أنَّ النموذج الأول رسالة مخطوطة باليد، وهي موجهة من قاضي الحسا (أو الأحساء) إلى أمير أمرائها العثمانيين، وتاريخها (10 صفر سنة 981هـ/1573م)، وهي رسالة محفوظة في أرشيف الوزراء العثماني باسطنبول، وسوف ننشر نصها الخطي للإفادة والتوثيق»[1][2] أمَّا النموذج الآخر للوثيقة ذاتها فهو «نص مكتوب» ومتداول بين بعض الباحثين كمعلومة تاريخية عن عدد القرى البحرانية القديمة، وقد أشار إليها بعض من يهتم بتاريخ المنطقة وجزيرة أوال، وسنشير إليها في سياق أدلتنا على صحة ما آمنّا به من وجود تاريخي حقيقي لـ (360) قرية بحرانية قبل خمسة قرون، ثم تقلص عدد هذه القرى بنحو تدريجي بعد وقوع محن وفتن اكتوى بها البحرانيون في القرون الثلاثة الأخيرة، وسببت لهم حالات من الشتات لأهالي هذه القرى داخل الجزيرة، وفي خارجها[3] كما سيأتي الإشارة إليه لاحقاً.

***

(1) نشرت مجلة الوثيقة البحرانية هذه الوثيقة العثمانية، وهي رسالة من قاضي الأحساء إلى أمير أمراء الأحساء، وتاريخها 1 من صفر سنة 681 هـ، 1573م، وتقول هذه الوثيقة بوجود أكثر من ثلاثمائة قرية في البحرين الجزيرة، انظر مجلة الوثيقة البحرانية في عددها الأول، سنة 1982م، ص147.

(2) انظر الملحقين رقم 6، 7

(3) يمكن للقارئ الكريم الاطِّلاع على كتابنا (شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري بين 1014هـ - 1286هـ)، فقد عالجنا هذه المسألة بتوسع واستفاضة.

وتنقسم هذه الشهادات إلى شهادات لمؤرخين قدماء عاشوا ما بين القرن السابع الهجري والثاني عشر الهجري، ولفترة تتجاوز خمسة قرون هجرية، ومنهم أحد أبناء الجزيرة وهو متأخر في وجوده، وباقي هؤلاء المؤرخين من أبناء المنطقة، وآخرون من زوارها الأجانب، وممن اشتغلوا ببعض المهام السياسية أو جاؤوا مع قوات بلادهم وتقلدوا مناصب سياسية أو عسكرية أو قضائية أو قاموا بجولات للتقصي والبحث عن الحقيقة.

وهم من عصور مختلفة سابقة على عصرنا.. أي من المؤرخين القدماء المتقدمين:

أ ـ بحسب ترتيب وجودهم الزمني:

1. ابن المجاور (ت 690هـ).
2. أبو الفداء (ت732هـ).
3. دراسة ابن ماجد في كتاب الفوائد (ت906هـ).
4. دراسة الرحالة الدانمركي كريستن نيبور سنة 1765م.
5. دراسة محمد إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري» (1250هـ/1833م).
6. دراسة الشيخ محمد علي العصفور صاحب الذخائر (ت1367هـ).
7. دراسة النبهاني (ت 1337هـ).

ب ـ بحسب ترتيب تاريخ إصدار الدراسات من المؤرخين المعاصرين[1]:

8. دراسة لوريمر (تاريخ صدورها 1908م).
9. دراسة فيلكس جونز.
10. حافظ وهبة في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين).

(1) عقدنا فصلاً مستقلاً لآراء المؤرخين والسياسيين الذين قال بعضهم بوجود (360) قرية بحرانية، وهو الفصل الرابع.

11. قصيدة الشاعر محسن السهلاوي (ت 1966م).
12. دراسة الشيخ محمد علي التاجر (ت 1967م).
13. دراسة الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني البحراني (ت1399هـ /1979م).
14. دراسة الأستاذ أمين الريحاني (تاريخ صدورها 1987م).
15. دراسة الملا محمد علي الناصري البحراني (صادرة في 1410هـ/1990م).
16. دراسة الملا محمد علي الناصري (تاريخ صدورها 1999م).
17. دراسة الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري (تاريخ صدورها سنة 2009م)[1].

* * *

ولدينا في هذا المجال نسختان من وثيقة تاريخية من أرشيف الدولة العثمانية، وعمر هذه الوثيقة حوالي خمسة قرون تقريباً، وهي مؤرخة في سنة (981هـ/1573م)، ولكن لاحظنا أن الوثيقة بأكثر من صيغة لفظيَّة، وربمَّا يعود ذلك إلى اختلاف الثقافة اللغوية للمترجم، بيد أنَّ مادتهما الأساسية ذات موضوع واحد، وثمة اتفاق بين نصي الترجمة للوثيقة العثمانية، وهو تأكيد نصي الترجمة على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية في تلك الفترة الزمنية.

---

(1) مجموعة الباحثين والمؤرخين الذين أوردنا ذكر أسمائهم لم يقولوا جميعاً بوجود ثلاثمائة قرية مع اعتقاد بعضهم بذلك، ولكنهم اهتموا بدراسة واقع وتاريخ بعض القرى البحرانية أو تعرضوا إلى تاريخها بنحو معين أو بشكل ما، وقد أنجز بعضهم دراسات مستقلة عن هذه القرى، ولهذا ذكرناهم في هذا المقام، وسوف نمر على آراء مجموعة المؤرخين القائلين «بثلاثمائة وستين قرية بحرانية» في الفصل القادم ومنهم فيلكس جونز وحافظ وهبة وأمين الريحاني والملا محمد علي الناصري.

ومما ينبغي التنويه إليه أنَّ إشارة نص الوثيقة العثمانية المذكورة بأكثر من صيغة متقاربة هي في حقيقتها شهادة واقعية من شهود عيان على وجود هذا الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية التي شكك في وجودها بلا أدلة ولا براهين بعض الباحثين العرب من المتأخرين ممن تجاهلوا كلام المؤرخين زار بعضهم جزيرة البحرين كابن المجاور، وما صدر بعده من أقوال للمؤرخين، ووثائق وتقارير عثمانية، ثم ما جرى على أهالي جزيرة البحرين والجزر التابعة لها من مآسٍ وشتات وتشريد قسري بخاصة في القرون الثلاثة من الحادي عشر الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري فأدى الغزو والشتات إلى تناقص حاد في عدد هذه القرى كما شهد بذلك «كريستن نيبور» الرحالة الدانمركي أثناء زيارته للجزيرة عام 1765م، ويقال إن هذه الزيارة تمت في عام (1761م)[1]، وكذلك ما قاله المؤرخ الإيراني عباس فروغي وغيرهما.

ملحوظتان:

وقبل عرض تفاصيل وجهات نظر بعض المؤرخين والجغرافيين نود بيان ما يأتي:

1. أن غالبية هؤلاء المؤرخين والجغرافيين والرحَّالة من القدماء والمعاصرين أكدوا على الوجود الفعلي لمجموعة (الثلاثمائة والستين) قرية وبلدة بحرانية بدون تحديد أسمائها، وتحدث بعضهم عن عدد أقل من الرقم المذكور بتحديد أسماء بعضها وترك بعضها بدون تحديد أسمائها.

2. أن البعض الآخر من الباحثين والمؤرخين قد اختلف مع

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص165.

آخرين من مجموعة المؤرخين والجغرافيين في تقدير عدد القرى، لكنَّ غالبهم اجتهد في البحث عن هذه القرى البحرانية بتحديد أسمائها، وذكرها بنحو واضح، وسيأتي بيانه في بعض الدراسات التي سنعرض لها لاحقاً.

***

قال في قرون خلت مجموعة من المؤرخين بوجود (360) قرية في جزيرة البحرين، وتوحي أماكن سكنهم وتوزعهم الجغرافي بأنّ هذا الكم الكبير من القرى حالة شائعة من الاعتقاد بينهم، فقد تخطى هذا الاعتقاد المنطقة الجغرافية بهذه الجزيرة أو منطقة بلاد البحرين ليشمل مناطق أبعد في إقليمنا كما في موقف أبي الفداء صاحب حماة في كتابه (تقويم البلدان)، وقد حصرنا من هؤلاء المؤرخين القدماء ثلاثة، وهم ـ آنذاك ـ أقرب إلى واقع الجزيرة وأعرف بحالها، وبخاصة أنهم آمنوا بالكثرة العددية لقرى جزيرة البحرين من زيارات ميدانية كما فعل ابن المجاور وابن ماجد النجدي ملاحنا العربي الخليجي.

***

دراسة ابن المجاور (ت 690 هـ/1291م):

المؤرخ والرحَّالة الجغرافي والعالم الجليل المشهور ابن المجاور جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني المتوفى عام (690هـ)، وهذا هو المشهور بين الباحثين، عاش تسعين عاماً ما بين (601 ـ 690هـ/1205 ـ 1291م)، وهو من أهالي دمشق، عالماً بالحديث، وله كتاب قد صنفه كما يقال قبل سنة (630هـ ـ 1233م)، واسمه كتاب (تاريخ المستبصر)،

وهو غير ابن المجاور الفارسي (الوزير يوسف بن الحسين)[1]، وقال الذهبي عن ابن المجاور الشيباني في كتابه (سير أعلام النبلاء، الجزء الثالث)[2] الترجمة القصيرة لسيرته الذاتية تحت رقم (6879) بما لفظه:

٦٨٧٩ - يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني
(ت ٦٩٠ هـ/رقم ٦٢٣٣، ٢٤/٢٠٠٩)

ابن المجاور، الشيخ العالم الجليل المعمّر المسند نجم الدين أبو الفتح يوسف بن الوزير يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني الدمشقي الكاتب.

ولد سنة إحدى وستمائة. وسمع أبا اليمن الكندي فأكثر، والخضر بن كامل السروجي، وعبد الجليل بن مندويه، وداود بن ملاعب، وهبة الله بن طاوس، وزينب بنت إبراهيم القيسيّة، وجماعة، وتفرّد بأشياء عالية، وله إجازة الحافظ عبد العزيز بن الأخضر، وحدّث.

وكان شيخاً معتبراً، حسن البزّة، أبيض الرأس واللحية، له أنسةٌ بالعلم، كان يخدم في ديوان ضمان الطعم مدة، ثم تركه وعجز.

حضرتُ مجلسه، وسمعت عليه بالمزّية، وأجاز لي مروياته، أكثر عنه الصّفديّ، والمزّي، وابن الخرّاط، والبرزالي، واليعمري، وجماعة.

مات في ذي القعدة سنة تسعين وستمائة، ووقف مكاناً وجنينة على تربته.

(معجم الشيوخ ٩٩٥، النجوم الزاهرة ٨/٣٣).

---

(1) وابن المجاور الفارسي المشار إليه أعلاه هو «نجم الدين يوسف بن الحسين بن محمد بن الحسين»، وزير أديب من الشعراء، فارسي الأصل من مدينة شيراز، ولد في دمشق ومات فيها، ونقل عن أبي سعيد الأندلسي قوله إنَّ بيت بني مجاور مشهور بدمشق، ولزمهم هذا النسب من جدهم الذي رفض جنَّة دمشق، ولزم مجاورة مكة، فعرف بـ «المجاور».. مجاورة البيت الحرام في مكة المكرمة، وكان ليوسف بن الحسين بن محمد بن الحسين بن المجاور مكتب لتعليم الصبيان بدمشق على باب الجامع الأموي، وكان معلماً للعزيز عثمان ابن السلطان صلاح الدين، وهو غير ابن المجاور المؤرخ يوسف بن يعقوب مصنف كتاب (تاريخ المستبصر).. وهذا الكتاب قسمان في مجلد واحد صغير.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص4291، تحت رقم الترجمة (6879).

ولكنـه فـي تحديـد آخـر نسـب فيـه ابـن المجـاور نفسـه فقال عن نسـبه بأنـه (....) «ابـن محمد بن مسـعود بن علي بـن علي أحمد بن المجـاور البغـدادي النيسـابوري»[1]، وقـال الأسـتاذ ممـدوح حسـن محمد فـي مدخـل تحقيـق كتـاب (تاريـخ المسـتبصر) لابـن المجاور فـي تصحيـح النسـبة الخاطئـة لنسـب ابـن المجـاور بخلاف مـا تآلف عليـه الباحثـون الآخـرون، وقـد اسـتند الأسـتاذ ممـدوح حسـن علـى نص ابـن المجاور نفسـه فـي فصل عنوانـه (شـبام) من القسـم الثاني فـي كتابـه المذكور.

حيث قال ابـن المجـاور عن نسـب أبيـه، ولـم يذكر اسـمه الأول شـخصياً بمـا لفظه:

«وكتـب والدي محمد بـن مسـعود بن علي بن أحمد بـن المجاور البغـدادي النيسـابوري لجعفر بـن عبـد الملك بـن عبد الله بـن يونـس الخزرجـي الجرجاني يهـدده ويُهيِّبـه»[2].

وعلَّـق محقق كتـاب (تاريـخ المسـتبصر) الأسـتاذ ممدوح حسـن محمـد، والنسـخة التـي اعتمدنـا عليهـا هـي نسـخة (مكتبـة الثقافـة الدينية) بالقاهـرة، طبعة (1996م) فقـال في مدخل الكتـاب ومقدمته مـا يأتي:

«ولنا هنـا وقفـة.. أي عـن نسـب ابـن المجـاور.. حيـث اختلفت المراجـع فـي نسـبة ابـن المجـاور، ولـم تتفـق لـه علـى اسـم واحـد، فغالبيـة المراجـع تذكره علـى أنه: «أبـو الفتـح يوسـف بن يعقوب بن محمد بـن المجـاور الشـيباني، وهكـذا أورده الزركلـي فـي الأعـلام، وأيضـاً ورد بنفـس الصـورة فـي «موسـوعة العلـوم الإسـلامية والعلمـاء

(1) ابـن المجـاور، كتـاب تاريـخ المسـتبصر، القسـم الثانـي، تحقيـق ممـدوح حسـن محمـد، ص281.

(2) المصدر السابق، القسم نفسه، والصفحة نفسها..

المسلمين»، وهكذا ورد على غلاف الكتاب، ط، ليدن، سنة (1951 ـ 1954م)، وهي نسبة خاطئة».

ثم قال الأستاذ ممدوح حسن:

«فقد أورد المؤلف في ص (281) من هذه الطبعة الجديدة التي بين أيدينا ما نصه: «وكتب والدي محمد بن مسعود بن علي بن أحمد بن المجاور البغدادي النيسابوري لجعفر بن عبد الملك بن عبد الله بن يونس الخزرجي الجرجاني يهدده ويُهيِّبه»[1].

وسواء كان نسبه بهذه الصورة أو تلك، فقد ذكر ابن المجاور جزيرة البحرين في نهاية كتابه (تاريخ المستبصر) تحت عنوان فرعي هو «صفة البحرين» في آخر فصل من القسم الثاني من كتابه المذكور، وانطوت إشارته للجزيرة على نص واضح الدلالة أقرّ فيه ابن المجاور بأكثر من قضية حيوية، ومنها:

أنه ـ كما يبدو ـ زار الجزيرة لقوله: «حدثني جماعة من أهل البلاد» ـ وهو يتحدث عن جزيرة البحرين وأنهم قالوا له ـ: «إذا غاص إنسان بين الماء وشرب فشرب ماء عذباً فتراه وأعلاه ماء مالحاً»، وقد تقدم قبل هذا قوله في مطلع كلامه عن الجزيرة: «ويقال إنها جزيرة في بحر مالح فوق بحر عذب»[2].

وقضية الانتماء العربي لأهل البحرين.

وقضية «الكثرة العددية» لقرى جزيرة أوال بنحو عدَّه بثلاثمائة وستين قرية.

وقضية «الغالبية الشعبية الساحقة من أهاليها بتقدير رقمي

---

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، القسم الثاني، تحقيق ممدوح حسن ص281.

(2) المصدر السابق، فصل (صفة البحرين)، ص167.

يصل (96،5%)، وهم كما ذكر في نصه من جماعة «الشيعة الإمامية» أهالي جزيرة أوال (البحرين) الأصليين والتاريخيين، وهذا ما أجمع عليه عدد من المؤرخين كشهاب الدين الحموي البغدادي، والرحالة المغربي.. ابن بطوطة، وغيرهم.

وحديثه في عبارات نصه عن اللؤلؤ الطبيعي الذي عرفت به الجزيرة ومغاصات اللؤلؤ فيها بنحو وصفه الأستاذ عبد اللطيف بن ناصر الحميدان بـ «ازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة».

وكان قول ابن مجاور في نصه التاريخي تحت عنوان «صفة البحرين» في كتابه الآنف الذكر، وأتى تصنيفه عام (630هـ/1233م) كما ذكر بعد زيارة للجزيرة، وهو في جولاته بعدد من البلدان، فوصل إلى جزيرة البحرين «أوال» في طريق رحلته إلى أداء فريضة الحج في مكة المكرمة فكانت جزيرة البحرين «أوال» في طريقه، فتوقف فيها وتعرف على قراها، وكتب عنها بعض معلوماته القليلة، ولكنها معلومات تاريخية هامة تنسف شكوك المشككين في وجود مجموعة القرى البحرانية بالعدد المذكور، وفي انتمائها العربي، وهويتها الشيعية على مذهب الأئمة الاثني عشر ﷺ.

وتحت عنوان «صفة البحرين» في الصفحات المتأخرة من كتابه المذكور (تاريخ المستبصر) قال المؤرخ ابن المجاور أنه: «ما سميت البحرين بحرين إلّا لأجل البحر، وأهلها العرب شبه البحر في كرمهم... وتسمى الجزيرة «جزيرة أوال»، وبها ثلاثمائة وستين قرية إماميَّة المذهب ما خلا قرية واحدة[1]، ومأكولهم

---

(1) يصرح النص التاريخي لابن المجاور بالفرق السكاني الكبير بين عدد سكان البحرين من الشيعة وبين سكانها من غير الشيعة، فالمكون الشيعي (359) قرية، بينما عدد غيرهم قرية واحدة، والقرية الواحدة غير الإمامية التي أشار إليها يوسف بن يعقوب بن المجاور ليست بالضرورة من مذهب ديني واحد =

التمر والسمك»[1]، ويمكن للقارئ الكريم التعرف على المفردات اللفظية للنص التاريخي لابن المجاور رحمة الله عليه في (الملحق رقم 1).

وعلّق أحد المؤرخين العرب على هذا النص: «وهذا يدلّ على ازدهار الحياة الاقتصادية» كما يقول الأستاذ عبد اللطيف ناصر الحميدان في دراسته عن إمارة العصفوريين، فقد مرَّ الأستاذ الحميدان على كلام ابن المجاور ووصفه لجزيرة البحرين أوال في حدود هذه الفترة، وهذا يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنَّ (360) قرية هو عدد قرى وبلدات جزيرة أوال واطمئنان الأستاذ عبد اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته (1979م ـ 1399هـ) عن «إمارة العصفوريين في البحرين»[2].

واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين المسمَّاة بجزيرة أوال بقول المؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) حينما قال: «إنَّ أهلها» أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وإنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئه»[3]، ويفيد هذا الكلام بشيوع العدد واطمئنان الحميدان له وعدم

= كالسُّنة أو المسيحيين أو المجوس أو من المشركين، فلا يستبعد أن تكون القرية الواحدة من طوائف دينية متعددة، وخليطاً من أقوام شتى كالمسلمين من أهل السُّنة وأقوام أخرى عقائدية كالذين مرَّ ذكرهم، ويحتمل في فرضية ثانية أن يكون أهل هذه القرية هم من المسلمين السُّنة، أو هم كما ذكر أحد الباحثين من أصدقائنا من جماعة الإسماعيليين، وفي كل الحالات عدد أفرادها أقل بكثير من عدد سكان البحرين من المذهب الإمامي.

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

(2) عبد اللطيف بن ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82.

(3) المصدر السابق، ص82.

اعتراضه عليه، ولم يطعن فيه، وبذلك فإنَّ موقف الحميدان تضمن ـ بالتحديد ـ ثلاثة مواقف هي:

1. ثقة بكلام ابن المجاور فيما قاله عن عدد قرى وبلدات جزيرة البحرين (360) قرية إمامية ما عدا واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى.
2. قول الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة، ودلَّ على ذلك قوله: «وليس هناك أجود من لؤلئها».
3. موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على مذهب الأئمة الاثني عشر بين سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، ولم يظهر من الحميدان وقد مرَّ على هذا النص اعتراض أو احتجاج، بل لم يفتح نقاشاً نقدياً لا على عدد قرى البحرين (360)، ولا على تشيع الأغلبية الساحقة منها.

* * *

وطابق حال تشيع أهالي القرى (360) في جزيرة أوال (البحرين) عدا واحدة ـ كما توحي عبارة ابن المجاور ـ مع كلام صاحب كتاب (تحفة النظّار) في القرن الثامن الهجري في تشيع مدينة «القطيف» بشرق الجزيرة العربية أثناء زيارته الميدانية لها، وهي المدينة المجاورة للبحرين الجزيرة أو القريبة منها، وذلك بعد وصف محمد بن إبراهيم بن بطوطة للبحرين مباشرة بقوله: «تسكنها.. أي مدينة القطيف.. طوائف العرب، وهم رافضية غلاة، يظهرون الرفض جهاراً لا يخافون أحداً، ويقول مؤذنهم بعد الشهادتين: أشهد أن عليّاً ولي الله»[1].

وفي القولين دلالة منطقية واضحة لا مجال فيها للشك عن

(1) محمد بن إبراهيم بن بطوطة، تحفة النظّار في غرائب الأمصار، ج1، ص250.

مدى الانتشار المكاني والكم العددي والنسبة المئوية مع غيرهم حيث يضع ابن مجاور النسبة بين (359) قرية للشيعة الإمامية، أمَّا غيرهم من أتباع الأقوام والمذاهب الدينية فيوجدون في قرية واحدة فقط من جزيرة أوال، وهناك رأي لم نتأكد منه أن هذه القرية هي إسماعيلية، وقد سمعناه من أحد أصدقائنا الباحثين الجادين بطريقة علمية، وكانت شهادة ابن مجاور قبل نهاية القرن السابع الهجري تقرر بعض الحقائق التي يريد البعض طمسها وكراهيتها، وهي كما يأتي:

1. إنَّ عدد قرى البحرين وبلداتها في زمن زيارة ابن المجاور للجزيرة خلال القرن السابع الهجري ـ الثالث عشر الميلادي، وبالتحديد قبل وفاته في سنة (690هـ) هي في مجموعها (360 قرية)، وكذلك حدد ابن المجاور في نصه التاريخي هويتها الدينية حينما قال عنها بوصفه لها بقوله إنها: «إمامية عدا واحدة»[1].. أي إن القرى الشيعية آنذاك هي (359) قرية بحرانية، وأصحاب واحدة على غير هذا المذهب.
2. وزع ابن المجاور مجموعة القرى البحرانية آنذاك بين (359) قرية يسكنها الشيعة الإمامية كما جاء في وصفه التاريخي، وقرية واحدة لغيرهم، حيث لم يذكر هوية ساكنيها، ولا نوع المذاهب الدينية التي يؤمنون بها، لكنَّ أنسل «Ancel» ادّعى ـ بدون دليل ـ كما سمعت من أحد أصدقائنا الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ البحرين أنَّ هذه القرية هي«البلاد القديم»[2]

(1) انظر الملحق رقم 1

(2) تتعرض منطقة البلاد القديم لتشويه مستمر متعمد أو نتيجة تقصير في البحث في تحديد هويتها المذهبية حتى زماننا، فعلى الرغم من كون أهالي هذه البلدة التاريخية ـ لتاريخ طويل ـ هم من أتباع أهل البيت، إلَّا أنَّ بعض الباحثين في تاريخ البحرين يلوي الحقائق، ويصنفها قرية أو بلدة سنية مع

التـي كانـت في فترة سـابقة عاصمة للبحرين، وهـي بلدة قرمطية إسـماعيلية كمـا قـال صديقنـا الأسـتاذ حسـين الجمـري، وهـذا يعـادل أقـوال مؤرخيـن فـي فتـرة زمانـه كالحموي وابـن بطوطة وغيرهمـا مـن أن سـكان الجزيـرة فـي تلك المرحلـة التاريخيـة هـم شـيعة إماميـة، أو علـى حـد تعبير بعـض المؤرخين «هـم من الروافـض السـبئيين» كمـا فـي قـول البغـدادي ياقـوت الحمـوي، أو وصـف أهالـي البحريـن بأنهـم «غـلاة رافضـة» كمـا فـي قـول الرحالـة المغربـي محمد بـن إبراهيم بـن بطوطـة.

3. إن سـكان القـرى البحرانيـة مجتمعـة.. كلهـم من العـرب الأقحاح لقـول ابـن المجـاور فـي مقطـع مـن نصهـا السـابق عـن سـكان جزيـرة أوال (البحريـن) بجملـة مكونة من سـت مفـردات لفظية وهـي قولـه فـي نصـه التاريخي عنهم: «وأهلها العرب شـبه البحر فـي كرمهـم»، وبذلـك أشـار ابـن المجـاور بوضـوح إلـى الانتمـاء العرقـي القبلـي العربـي، والهويـة العربيـة لأبناء جزيـرة البحرين أو جزيـرة أوال، وإلـى جوانـب من خصائصهـم الأخلاقية كاتصاف

أن تاريـخ هـذا التصنيـف قريـب عهـد جداً من حاضرنـا، فمنذ سـنوات كتب أحد الباحثيـن المحدثيـن رسـالة دكتـوراه جعـل بلـدة (البـلاد القديـم) مـن السـنيين فـي مقابـل أهالـي جـد حفـص الشـيعة، وتحـدث عـن صـراع مذهبي بينهـم، مع أنـه خـلاف سياسـي لأنـه بيـن أتبـاع زعيميـن سياسـيين لا شـيخين فـي الديـن، ولنقـرأ مـا كتبـه عـن طريـق الخطـأ أو بتزويـر متعمـد هـذا الباحـث واسـمه حمـدي فائـق طهبـوب، إذ يقـول: «وفـي البحريـن كان يسـكن الأهالي السـنيون فـي بلـدة «البلـد القديـم»، وكان يتزعمهـم آنـذاك الشـيخ «أحمد بـن محمـد آل ماجـد»، وكان الشـيعة مـن السـكان يقطنـون بلـدة «جـد حفـص»، ويرأسـهم «الحـاج مـدن»، وقـد سـاعد هـذا الانقسـام المذهبـي العتوب فـي «الزبـارة»، ولا بـد وأن كان لهـم أعـوان فـي البحريـن واتصـال معهم فنقلـوا لهم معلومـات هامة سـاعدتهم علـى احتـلال البحريـن»، انظر كتابه: تاريـخ البحرين السياسـي، 1783 ـ 1870م، ص48 ـ 49.

أهالـي الجزيـرة بصفـة «الكـرم»، وهـي ـ كمـا نعلـم ـ مـن أبـرز الصفـات التـي تميَّـز بهـا الإنسـان العربـي فـي تاريخـه، وتعبيـره عـن سـكَّان الجزيـرة بأنهـم كالبحـر فـي عطائهـم وكرمهم.

4. وهنـا ربـط ابـن المجـاور بيـن كـون أهـل جزيـرة أوال (البحرين حاليـاً) مـن العـرب كمـا قـال فـي نصهـا التاريخـي، وبيـن صفـة (الكـرم) التـي عـرف بهـا العـرب في حياتهـم وتاريخهـم الطويل، وشـبه كرمهـم بعطـاء البحـر الـذي لا ينقطـع، وهـو وصـف دقيق لأخلاقهـم فـي الكـرم والسـخاء وعطـاء الخيـر.

5. إنَّ القـرى البحرانيـة تمثـل مـن زمـن مـا قبـل ابـن مجـاور حتى فتـرات الغـزو العمانـي والبرتغالـي «كثـرة عدديـة» وسـكانية فـي جزيـرة البحريـن أو أوال كمـا أسـماها فـي نصـه التاريخـي المتقـدم، وهـم سـكانها الأصليـون الموجـودون منـذ زمن قديم فـي الجزيـرة، وشـهد بذلـك مؤرخـون، وعـدد مـن الوثائـق العثمانيـة كمـا سـيأتي.

6. ولتأكيـد الطابـع الحضـري لأهالـي القـرى ونـوع المهـن التـي يعملـون بهـا وردت جملـة فـي نـص ابـن المجـاور هـي قولـه عـن أهالـي جزيـرة أوال مـن الشـيعة العرب: «ومأكولهـم التمر والسـمك» فـي وصفـه لهـم، وهـي تعنـي امتهانهـم بأعمـال السـكان الحضرييـن المسـتقرين، فبلادهـم جزيـرة محاطة ببحر يرتزقـون منـه، واقتصـاد بلادهـم قائـم علـى الزراعـة وبخاصـة زراعـة أشـجار النخيـل، وذاك مـن مظاهـر النشـاط الحضـري الـدال علـى الاسـتقرار، وكان هـذا كما يظهر قـول الحميدان أنه أحـد الأسـباب الهامـة فـي ازدهـار الحيـاة الاقتصاديـة بجزيـرة أوال (البحريـن).

* * *

أبو الفداء (ت 732 هـ)...:

وبعد شهادة مصنف «تاريخ المستبصر» ابن المجاور رحمه الله نتعرف مرة أخرى على شهادة مؤرخ مسلم آخر يبدو أنه عاصر ابن المجاور السابق الذكر، وهو أبو الفداء المعروف بـ «صاحب حماة»، ومصنف كتاب (تقويم البلدان)، وقد توفاه رب العباد سبحانه وتعالى في عام (732هـ/1331م).. أي في السنة الثانية والثلاثين بعد السبعمائة من القرن الثامن الهجري، وأشار أبو الفداء إلى وجود عدد كبير من القرى المنتشرة على تراب أراضي جزيرة البحرين.. أوال، فأبو الفداء.. هو عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن أبي شاهنشاه بن أيوب عاش في القرنين السابع والثامن الهجريين، وقد توفي عليه الرحمة في عام (732هـ/1331م)، وهو صاحب كتاب (تقويم البلدان)، وهو مصدر تاريخي وجغرافي معروف بين العلماء والباحثين والمهتمين بالشأن التاريخي وغيره من المعارف والعلوم.

وكتب ابن حجر العسقلاني في سفره «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» ترجمة لسيرة أبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد عماد الدين الأيوبي، وعدَّه ابن حجر العسقلاني من أعيان المائة الثامنة وأعلامها، وقال عنه ما لفظه: «كان ـ يقصد أبا الفداء ـ جواداً شجاعاً عالماً في عدة فنون، نظم الحاوي في الفقه، وصنَّف تاريخه المشهور وتقويم البلدان، ونظم الشعر والموشحات، وفاق في معرفة علم الهيئة، واقتنى كتباً نفيسة، ولم يزل على ذلك إلى أن مات في المحرَّم سنة 732هـ، ولم يكمل الستين»[1].

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في المائة الثامنة، ج1، الترجمة رقم (941)، ص372.

وقال عنه الذهبي كما يذكر العسقلاني في درره الكامنة: «كان محبّاً للفضيلة وأهلها، له محاسن كثيرة، وكان المؤيد كريماً فاضلاً عارفاً بالفقه والطب والفلسفة، وله يد طولى في الهيئة، ومشاركة في عدة علوم، وكان يحب أهل العلم، ويقرِّبهم ويؤويهم»[1].

وقد ذكر أبو الفداء جزيرة أوال (وهي كبرى جزر البحرين الحالية العامرة) في كتابه المذكور (تقويم البلدان)، حيث جعلها عماد الدين إسماعيل بن علي بن جمال الدين ابن شاهنشاه بن أيوب ضمن خمس جزر أساسية أشار إليها، وهي (جزيرة قنبلة، وجزيرة سواكن، دهلك، جزيرة سومطرة، وجزيرة أوال).

قال أبو الفداء عن جزيرة أوال:

«إنها تقع في بحر فارس.. أي فيما نسميه نحن العرب بالخليج العربي، ثم ضبط عماد الدين إسماعيل ابن شاهنشاه اسمها بقوله: «بفتح الهمزة والواو، ثم ألِف ولام.. أي أَوَال[2]..، ثم قال: كذا قال بعض أهلها الثقات»[3]، وفي هذا القول أحد احتمالين: إمَّا أنه التقى بناس أو أفراد من أبناء جزيرة أوال فنطقوا له اسم الجزيرة كما قال «هكذا» أو أنه زار الجزيرة فسمعهم ينطقون اسم جزيرتهم «أَوَال».. باسمها التاريخي المتداول.

وذكر أبو الفداء عنها (أي عن جزيرة أوال)[4] في كتابه تقويم

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في المائة الثامنة، ج1، ص372 (بتصرف).

(2) وجاء في كلام مؤرخين آخرين كصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت 739هـ) قوله: «أُوَال ـ بالضم ـ ويروى بالفتح جزيرة بناحية البحرين، بها نخل وبساتين»، انظر كتابه (مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع)، ج1، ص128.

(3) إسماعيل بن شاهنشاه، تقويم البلدان، ص370.

(4) عرض ابن شاهنشاه في كتابه (تقويم البلدان) في إشارته لمجموعة من الجزر ◄

البلدان.. أنها جزيرة بالقرب من القطيف، وهي في البحر على مسيرة يوم للريح الطيب عن القطيف، قال وبها مغاص مفضل على غيره، وقُطْرُ هذه الجزيرة مسيرة يومين من كل جهة، وأما دورها فكان غير معلوم للناقل المذكور.

ثمَّ قال أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين) رحمه الله سبحانه وتعالى عن جزيرة أوال: «وبها تقدير ثلاثمائة ضيعة وما يزيد، ـ قال ـ: وبها كروم كثيرة إلى الغاية، ونخيل وأترج، وبها صحراء ومراعٍ، ومزارعها على عيون بها، وهي حارة جداً»[1].. أي بهذه الجزيرة ثلاثمائة قرية وما يزيد، وتعبير (ما يزيد) هو رقم مفتوح لما بعد الثلاثمائة بعشر قرى أو عشرين أو ثلاثين أو قريب من ذلك بالأكثر أو الأقل، ويلاحظ بأن أبي الفداء فصل في حديثه بين الضيعة كتجمع بشري (قرى صغيرة)، وبين الغلات الزراعية كالكروم والنخيل والأترج وغيرها[2].

ويدل هذا النص التاريخي لأبي الفداء على شيوع هذا الكم

فيما أسماه بجزائر بحر الشرق، وأشار لجزيرة أوال تحت رقم (5) في الجدول الأول، ثم قال في الجدول الثاني بعض الأوصاف والأخبار العامة عن هذه الجزائر، وكان يتكلم في هذا الجدول عن كل جزيرة في الجدول الأول بتسلسل رقمي متعاقب، فأعطى بعض الأوصاف والأخبار العامة عن جزيرة (فبدأ بجزيرة قنبلة في الخانة رقم 1 من الجدول، وجزيرة سواكن في الخانة رقم 2، وجزيرة دهلك في الخانة الثالثة من الجدول، وجزيرة سومطرة أو سوقطرة في الخانة رقم 4، أما جزيرة أوال فهي في الخانة الخامسة، وفي هذه الخانة من الجدول بدأ المؤلف ابن شاهنشاه بقوله (البلدة العامرة) وهو يعني جزيرة أوال، ونقلنا بعض المعلومات عنها من الخانة رقم (5) في الجدولين، انظر ص370 ـ 371 من كتابه (تقويم البلدان).

(1) إسماعيل بن شاهنشاه، تقويم البلدان، ص371.

(2) انظر الملحق رقم 2.

من عـدد القرى فـي جزيـرة البحريـن حتـى لمؤرخيـن يسـكنون بعيداً عنها كأبـي الفداء سـاكن مدينة(حمـاة) بالشـام، وابن مجـاور الذي زار الجزيـرة، أما ابـن ماجد فهو بحـار من أهـل المنطقة (الخليـج العربي) ولا يسـتبعد مجيئه لجزيرة أوال، فهـؤلاء العلماء الثلاثة نمـاذج لطالبي الحقيقة سـواء ممـن زاروا المنطقة أو مـن بلغهم هذا العـدد من قرى البحريـن بطريقـة النقـل والتناقـل الشـفهي، وتعرفـوا علـى الحقيقـة بأسـلوب مباشـر أو غير مباشـر، والله سـبحانه وتعالـى أعلم.

ولفـظ «ضيعة» الـوارد فـي نص أبـي الفداء شـائع الاسـتخدام على نطاق واسـع في بلاد الشـام والبلـدان القريبـة منها، وهي كلمـة معروفة القصـد فـي ثقافـة الإنسـان العربـي، وتعنـي هـذه اللفظـة فـي لفظهـا العربـي (قريـة، بلـدة)، و(أرض ذات غـلات زراعيـة يسـكنها مجموعـات مـن القروييـن أو المزارعيـن) أو مـا يشـابه ذلـك، أو هـي كما قـال أحد اللغوييـن: الضيعـة تعنـي «أرضـاً ذات غلـة»[1]، والضيعـة عنـد الحاضرة ـ كمـا يقـول محمد بـن أبـي الـرازي فـي معجمـه (مختـار الصحـاح) ـ «هـي النخـل والكـرم والأرض»[2] الزراعيـة المسـكونة بجماعات البشـر، وهـي.. جزيرة البحريـن.. كما جاء على لسـان أحد الباحثيـن المعاصرين عن قـول المـؤرخ عمـاد الدين إسـماعيل ابـن الملـك الأفضل نـور الدين علي بن جمال الدين محمـود أبي الفـداء: «كثيرة النخل والمـوز والجوز والأشـجار والزرع والأنهار، واشـتهرت بمصايـد اللؤلؤ، كما تكثر بهـا أنواع الحيوانـات، ويسـكنها أقـوام من العـرب»[3]، وهـي تعني في لفـظ عوام النّـاس وألسـنهم تجمع سـكني للنـاس فـي منطقـة زراعيـة يكـون فيها تواجدهـم علـى شـكل بلـدة أو قريـة زراعية.

---

(1) جبران مسعود، رائد الطلاب، ص593.

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، معجم الصحاح، ص162.

(3) أبـو الفـداء، تقويـم البلـدان، ص99 نقلاً عـن كتاب (تاريـخ الخليج وشـرق الجزيرة العربيـة.. إقليـم البحريـن)، ص48.

وبذلك يكون القصد من قوله بوجود «ثلاثمائة ضيعة وما يزيد» في جزيرة أوال.. يعني وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية في بلادنا أو جزيرة أوال، وإذا ذكر اسم «القرية» عرفت بأرضها الزراعية، وبسمات التجمع البشري الخاص مثل «قوة العلاقات وترابطها، وتماسكها بين أفرادها، وصغر حجم المساحة الجغرافية لأراضيها، وقلة الساكنين فيها قياساً لعدد سكان المدينة»، وعزز هذا ما جاء في كلام مؤرخين قبله وبعده، وما تضمنته الوثيقة العثمانية المؤرخة في (سنة 981هـ/1573م).

وفي سياق كلام أبي الفداء ندرك اتفاقه كمؤرخ وجغرافي مع سابقه ابن المجاور وآخرين من بعدهما على وجود كثرة عددية في عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) بما يزيد عن (300) قرية بحرانية في سنوات النصف الأول من القرن الثامن، وأهلها أقوام أو طوائف من العرب.. وفي ذلك إشارة إلى قبائلهم العربية الأصيلة والمشهورة من قبيلة ربيعة وتغلب بن وائل، وبكر بن وائل، وتميم وغيرها، ويمتهن أهالي هذه القرية البحرانية كأهالي القرى بالعالم كله أعمالاً وحرفاً ومهناً تاريخية عرفتها الجزيرة كالعمل في زراعة المحاصيل الزراعية التي ذكرت في نص أبي الفداء، والعمل بمصائد اللؤلؤ ومغاصاته، وصيد الأسماك، وتربية الحيوانات ورعي المواشي.

* * *

دراسة ابن ماجد (ت **906هـ/1500م**)[1]:

وفي السياق نفسه، وهو مناخ سائد بين بعض مؤرخي أهل

---

(1) هناك من جعل عام (906 هـ) سنة وفاته، ولكن إذا ما اعتمدنا كلام الأنصاري أن ابن ماجد مات بعد قرن يكون عام وفاته سنة (936هـ) أو ما بعدها بسنوات قليلة، وهذا يوافق عام (1532م)، ويعني هذا التاريخ أنه عاصر عهد الاحتلال البرتغالي واستفاد القادة البرتغاليون العسكريون من خبراته الملاحية، انظر ما كتبه الأنصاري ص(42 ـ 49) من كتابه: لمحات من الخليج العربي.

السُّنة والجغرافيين، وجاء القول نفسه بعدد (360 قرية بحرانية) عن الملاح العربي الخليجي «أحمد بن ماجد بن محمد بن عمر بن فضل بن دويك بن يوسف بن حسن بن حسين بن أبي معلّق السعدي بن أبي الركايب النجدي»[1]، وقد ولد ابن ماجد عام (836هـ/1432م) ببلدة جلفار في ساحل عمان، وهي ما تعرف اليوم بإمارة رأس الخيمة، وقد عمَّر طويلاً حتى قيل إنه بلغ المائة سنة أو تزيد، وعرف ابن ماجد بـ «بحار الخليج الأكبر» كما قال الأنصاري[2]، حيث نشأ في بيئة بحرية وخاض تجارب منوعة من الملاحة البحرية.

وألّف ابن ماجد كما ذكر الدكتور الأنصاري «حوالي أربعين كتاباً ورسالة وأرجوزة في علوم البحر وفنون الملاحة والمعارف الجغرافية، ومن أبرز مؤلفاته كتاب (الفوائد) تضمن معرفة طرق سير السفن في البحر بمعرفة منازل القمر ومهب الرياح ومعرفة القبلة[3]، وكتب عن حياته بعض المستشرقين كالمستشرق الفرنسي غابريل فران، وكذلك المستشرقان الروسيان (شوموفسكيو وكراتشكوفسكي) وغيرهم، كما اهتم بسيرته الذاتية والكتابة عنها باحثون عرب أمثال محمد ياسين الحموي، والدكتور عبد الهادي هاشم، والأستاذ قدري حافظ، وقدري قلعجي ومحمد رضا الشبيبي»[4].

وقد ذكر ابن ماجد عدد البلدات في البحرين وقراها في زمانه خلال سنوات متداخلة من القرنين التاسع والعاشر الهجريين قد عاشهما فيهما على رغم المعاناة التي ألمّت بجزيرة البحرين فيما بعد تلك الفترة

---

(1) أحمد بن ماجد، مخطوط كتاب: الفوائد في معرفة أصول البحر والقواعد، راجع الفائدة الأولى، ص6.

(2) محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، ص40 ـ 41.

(3) المصدر السابق ص44 ـ 45.

(4) المصدر السابق، ص46 ـ 48.

التاريخية الصعبة نتيجة سلسلة الاعتداءات الخارجية وبخاصة البرتغالية المدمرة لكيانها الاجتماعي وفي مقدمتهم تشرد سكانها وفرارهم والتي نتج عنها هجرة واسعة للسكان جعلت من البحرين التي كانت في يوم من الأيام بها 360 قرية أكد عليها ابن المجاور وأبي الفداء وابن ماجد السعدي النجدي»[1].. فماذا يقول الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي في كتابه (الفوائد)؟

ففي باب (الفائدة العاشرة) من مخطوط كتابه (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) أشار الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي لعدد من الجزر ومنها ما ذكره من معلومات عن الجزيرة الثامنة التي خصَّ اسمها بـ «جزيرة أوال» مؤكداً في نصه التاريخي على عروبة جزيرة البحرين وأهلها وانتمائهم العربي، وتأكيده على وجود (360) قرية بهذه الجزيرة في زمن حياته المخضرمة بين سنوات من القرن التاسع الهجري، وسنوات أخرى من القرن العاشر الهجري.

قال الملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد النجدي:

«الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية[2]، وفيها الماء الحالي (الحلو) من جملة

---

(1) أحمد بن ماجد، كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، ص219.

(2) شطب مؤلفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) للدكتور محمد أحمد عبد الله والدكتور بشير زين العابدين جزءاً من نص هذه الوثيقة التي نشرا محتواها في كتابهما، فالمؤلفان حذفا من نص أحمد بن ماجد النجدي قوله عن جزيرة البحرين بأنها مكونة من (360) قرية، وكان ابن ماجد تحدث آنذاك عن الجزيرة الثامنة في مخطوطه الفوائد في علم البحر والقواعد، فقال رحمه الله عن هذه الجزيرة: «وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، ولا نعلم سر هذا الحذف عن عمد أو غير قصد، وقد يكون الحذف سهواً أو كان الحذف واقعاً أساساً من المصدر الأصلي الذي حذف القول بوجود (360) =

جوانبها، وأعجب ما فيها مكان يقال له القصاصير قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[1] لأنه مختلط المالح من فوق والحالي من تحت، وهو على ثلاث قامات رجل طويل أو ثلاثة أبواع يغوص الإنسان في البحر المالح بالقربة ويملأها من الماء الحالي وهو غرقان في الماء المالح وما حواليها معدن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب»[2].

ثم ذكر ابن ماجد بعض المعلومات كقوله على سبيل المثال عن الجزيرة: «وفيها جملة قبائل من العرب، وجملة تجار، وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف والخيل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين وأترنج»[3].

ولكنَّ رأيه في الجزيرة وبعض المعلومات التي ذكرها لم تتوقف عند حدود مخطوطه، فتناولها باحثون من بعده، ويقول أحد الباحثين العرب المعاصرين في هذا الشأن نقلاً عن مخطوطة كتاب (الفوائد) نفسه للملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد وهو يتحدث عن نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز بجنوب الخليج العربي:

فذكرت الباحثة نوال حمزة الصيرفي رأي أحمد بن ماجد بعبارتها التالية:

«أما نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض القبائل، فالبحرين على سبيل المثال كانت تتكون من

= قرية، بينما نقلنا نحن ما ذكره ابن ماجد من عدد القرى في البحرين من مخطوطه مباشرة، انظر كتابهما المشار إليه في هذه الحاشية ص87.

(1) سورة فاطر، الآية: 12.

(2) انظر الملحق رقم 3.

(3) أحمد بن ماجد النجدي، مخطوطة كتاب (الفوائد في معرفة علم البحر والقواعد) الصفحة غير مرقمة، تاريخ نسخها 1001هـ، وهي نسخة إلكترونية.

ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة، بلغت أوج قوتها في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي»[1].

فالربّان الخليجي «أحمد بن ماجد النجدي» بحسب هذا النص حدد بوضوح تام لا لبس فيه عدد قرى جزيرة البحرين التي تسكنها قبائل عربية خالصة كما جاء في نصه التاريخي، ولكنه لم يحدد الكثرة العددية للسكان، ولكونه يعني الفترة القريبة من فترة الحموي وابن بطوطة وابن مجاور الدمشقي فتقديرهم قريب من تقديرات هؤلاء المؤرخين حتى وإن لم يحدد رقماً بعينه أو لم يكتب نصاً يفيد بذلك كالقول بأنهم كلهم روافض أو سبئيون أو شيعة غلاة أو رافضة غلاة، فقد خلا كلامه من هذه الكلمات لسبب ما لم نعرفه.

وما يهمنا في النص كله هو قول ابن ماجد بشأن عدد القرى الموجودة في جزيرة البحرين أو أوال خلال زمانه بالقرن السادس عشر الميلادي، حيث قال ملاحنا الخليجي في كتابه (الفوائد): «الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية» بحرانية عامرة، وهي قرى ينحدر أهاليها من القبائل العربية التي تشتغل بأعمال التجارة والزراعة، وذكر هذه الوثيقة مؤلفا كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)[2].

لكنَّ بعض الباحثين الأكاديميين المعاصرين شطبوا في دراستهما الإشارة إلى عدد القرى البحرانية كما ذكره الملاح العربي أحمد بن ماجد النجدي، وسنبين في قسم الوثائق هذا الخطأ العلمي حتى وإنْ يكن مقصوداً بغرض التمويه والتضليل والتدليس وطمس الحقيقة، ونضع النص كما قرأناه في مستند تاريخي، وسنعيد نشره

---

(1) نوال حمزة الصيرفي، تاريخ النفوذ البرتغالي في الخليج العربي خلال القرن السادس، ص300 ـ 301، نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد، ص68.

(2) للشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، ج1، ص222.

في قسم الوثائق مقارناً بالنص الأصلي المأخوذ من كتاب (الفوائد) لابن ماجد السعدي النجدي رحمه الله تعالى.

وصف شهاب الدين أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام ١٤٩٨

الجزيرة الثامنة وهي البحرين. وتسمى أوال. ... وفيها **الماء الحالي** من جملة جوانبها. وأعجب ما فيها مكان **يقال** له القصاصير يغوص الإنسان في البحر المالح **بالقربة** ويملؤها من الماء الحالي وهو غرقان في الماء المالح وما حواليها معادن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب. وفيها حملة قبائل من العرب وحملة تجار. وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف والخيل والإبل والبقر والأغنام. وفيها عيون جارية ورمان وتين وأترج وعنب. وهي في غاية العمارة. وهي في تاريخ هذا الكتاب لأجود بن [illegible] بن حصين العامري أعطاه لها [illegible]

[illegible] شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٩٩). الفوائد في [illegible] البحر والقواعد والفصول. تحقيق وتحليل إبراهيم [illegible]. مركز الدراسات والوثائق. ص ٦٩

مستند تاريخي من كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م) لمؤلفه محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين، وفيه تمَّ إسقاط كلمات خمس عن عدد قرى جزيرة البحرين بـ (360) قرية بحرانية كما أخبر أحمد بن ماجد في كتابه (الفوائد)[1].

---

(1) انظر الملحق رقم 4.

دراسة كريستن نيبور (1761م - 1178هـ):

زار منطقتنا في (الخليج وشبه الجزيرة العربية) سنة (1761م)[1] المؤرخ الأوروبي والرحالة الدانمركي كريستن نيبور (Carstan Niebuhr)، ويقال إنه وصل إلى جزيرة البحرين الحالية عام (1765م)، أي قبل وقوع الجزيرة تحت سيطرة العتوب وحكمهم، وتعرف على بعض أوضاعها الاجتماعية والسياسية والمعيشية عن قرب، وبالمعاينة الشخصية المباشرة، ودوّن نيبور مشاهداته في كتابه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية) عن الخليج وبلدانه العربية.

وقيل إنَّ مما ذكره كريستن نيبور في كتابه الآنف الذكر عن الواقع الاجتماعي للبحرين إشارته إلى عدد القرى البحرانية وما حل بها من دمار فنقل بعض الباحثين عنه قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»[2].

وذكر جوان كول، وهو باحث، ومحاضر جامعي أمريكي، هذه الفكرة التي يكرهها البعض، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أنَّه: «في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»[3].

---

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص161.

(2) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

(3) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الدوحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

وكان تاريخ هذه الزيارة الميدانية ما بعد وقوع أربع حملات من الغزو العسكري الدامي العماني لجزيرة البحرين ما بين أعوام (1127هـ/1128هـ) على التوالي، وقد فشلت منها حملتان في اقتحام الجزيرة بحسب ما جاء في بعض كتب التراجم كاللؤلؤة للعلامة الشيخ يوسف البحراني، ونجح العمانيون في حملتين هما (الثالثة) سنة (1130هـ/1717م) كما سيأتي توضيحه[1] في فصل قادم، وما ترتب عنهما من احتلال كامل للبحرين، وتسبب الغزو في إحداث عمليات وأشكال من السلب والنهب وحرق المكتبات وهدم مدارس العلم ودور العبادة، وقتل العلماء وهروبهم وفرار الناس إلى بلدان مجاورة في الإقليم، مما جعل الجزيرة تعيش نكبة بشرية مروعة واجهت البحرانيين»[2].

أما الحملة الرابعة عام 1150هـ/1737م فتمّت لسوء الحظ بعد عشرين سنة من زمن وقوع الاحتلال الأول عام 1130هـ/1717م فتحقق للعمانيين احتلال ثان للبحرين وتكرار ما حدث لأهلها من أعمال السلب والتدمير والخراب، وقد وصف بعض الباحثين ما حدث للبحرانيين من أعمال الاحتلالين السابقين ما أسموه بحالة (الشتات الأعظم) لأهل البحرين، وما ارتبط بها من تناقص واضح في عدد قرى البحرين من (360) قرية إلى ستين قرية كما قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور، وقد وصفها في كلامه بـ «القرى البائسة» لِمَا حلَّ فيها من خراب ودمار وفقر وأحزان وفواجع بعد مرور ثمانية وأربعين عاماً من حدوث الغزو الأول سنة 1717م إلى تاريخ 1765م.

والملحوظ أن هذه الزيارة الميدانية للرحالة الدانمركي (نيبور)

---

(1) يوسف بن أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص442 ـ 443.

(2) انظر كتابنا: الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على حركتها العلمية.

سمحت له التعرف على واقع الحال في حياة ما تبقى من قرى وصفها بـ (البائسة)، ودوَّن في كتابه المذكور مشاهداته وأهمها:

أ ـ حدوث انخفاض حاد وكبير في عدد القرى البحرانية وسكانها من (360) قرية إلى ستين قرية وصفها نيبور بقرى (بائسة)، وهو أمر ترك كذلك انخفاضاً في عدد القاطنين فيها، وفي الجزيرة بأسرها بعد شتاتهم في داخل الجزيرة، وفي البلدان المجاورة للبحرين كما في مدن الجنوب العراقي، ومدن إيرانية والقطيف، ومسقط ومناطق عمانية والكويت والأحساء، بل وشرق أفريقيا ومناطق في الهند.

ب ـ والشيء الآخر الذي تلمّسه كريستن هو حالة البؤس التي أصابت الجزيرة، وأن حالة اليأس هذه هي ـ بكل تأكيد ـ نتيجة لأفعال الجنود العمانيين بسكان الجزيرة وبأهالي القرى فيها، وتجسد ذلك في أعمال القتل والسلب والنهب والحرق والفرار والشتات، وفساد الحياة الاجتماعية وتشرد الناس في بلدان الإقليم والهند وإيران والعراق وشرق أفريقيا، فهذه الأعمال من الآثار التدميرية للغزو العماني المتكرر.

ج ـ إن الرحالة كريستن نيبور سجل بنفسه مشاهداته، وكتبها بقلمه بنحو مباشر.. ومنها قوله بتناقص عدد القرى وانخفاضها بعد حدوث الغزو العماني، وعن قرب وعلم بواقع الحال في مجتمعات هذه القرى، وأنه لم يكن لديه حاجة إلى التزوير ونقل سوى الواقع كما رآه.

د ـ إن أهالي هذه القرى تفرقوا في اتجاه الداخل باللجوء إلى قرى أكثر أمناً، أما الكثرة الغالبة من سكان هذه القرى وآلاف من أهاليها فاضطرتهم ظروف القهر والغزو إلى الفرار الجماعي والشتات في البلدان القريبة والنائية، وأدى ذلك إلى

انخفاض رهيب في عدد القرى البحرانية وزوال بعضها نهائياً، ونشوء نكبة مروعة أصابت أهالي البحرين في جزيرتهم وفي خارجها بعد احتلالين غاشمين، وكانت أقوال كريستن نيبور سنة 1765م شاهد عيان على هذه النكبة الإنسانية التي جثمت على الشعب البحراني المستضعف.

* * *

دراسة كازروني الملقّب بالنادري (1250هـ/ 1833م):

صاحب هذه الدراسة مؤرخ إيراني من أصل فارسي هو محمد إبراهيم كازروني الملقّب بـ «النادري»، وكتب دراسته عن الجزر والمدن الساحلية في الخليج قبل (180) سنة خلت، وكان عنوان دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي»، ولسوء الحظ لم نعثر على هذه الدراسة مكتوبة، وإنما توجد لها نسخة إلكترونية منشورة.

وتاريخ كتابة الدراسة المذكورة ونشرها ما بين أعوام (1250 ـ 1264) قمري أو هجري بإيران في عهد الملك محمد شاه كاجار، في حوالي عام 1833م، أي قبل حوالي (184) عاماً هجرياً أو (180) عاماً ميلادياً تقريباً، والنسخة الأصلية للدراسة كما جاء في مقدمتها مخطوطة توجد في المكتبة الوطنية بإيران، تحت رقم 681، وحجمها 20×13، وتتكون من 218 صفحة، صفحاتها 17.5 وعرضها 8.5 سم، وفي كل صفحة 16 سطراً، بيد أن النسخة الالكترونية مختصرة.

وقد ترجم الكتاب مختصراً من نسخته الأصلية الفارسية إلى اللغة العربية حميد الوحدي في شهر أبريل/نيسان 2004م، اعتماداً على النسخة المشار إليها أعلاه، وبمقارنتها بنسخة أخرى موجودة في

مكتبة مجلس السنات السابق، ونسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي[1] بطهران.. العاصمة الإيرانية، وفي هذا الكتاب تطرق الكاتب الإيراني إلى ذكر (98) بلدة وقرية بحرانية، وحدد أسماءها فعلياً.

إن عدد القرى البحرانية قديماً (360)، ولكنهم لم يشيروا سوى إلى عدد مائة فقط، وغالب هذه الدراسات تمت في زماننا باستثناء ما كتبه النادري وصاحب الذخائر في القرنين (13 ـ 14) الهجريين، وأعطى هذا المؤرخ بعض البيانات الأولية القائمة آنذاك كعدد العائلات فيها، وبعض عيونها الطبيعية، وهل هي اليوم عامرة في زمانه أم قد خربت، وهذه القرى والبلدات موزعة على أرض جزيرة البحرين ومنتشرة فيها من أصل (366) قرية كما قال في دراسته، وقدر في كل بلدة وقرية عدد العائلات التي تسكنها، ووصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأنهار[2].

❊ ❊ ❊

دراسة صاحب الذخائر (1319هـ / 1901م):

ومنهم على سبيل المثال ما قاله حفيد العلامة صاحب كتاب الحدائق الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني (ت1367ه) في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) الذي صنفه عام (1319ه/1901م) أنَّه رحمه الله قد نقل عن بعض مشايخه من العلماء قولهم إنه: «كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيَّام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين، ومع ذلك لم يذكر سوى حوالي (87) قرية وبلدة، حيث قال:

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص14.

(2) المصدر السابق ص3 ـ 14.

ومنها «منامة، ومحرك، والسماهيج، وجفير، وحوره، ورأس رمان، ونعيم، ومني، وكتكّان، وكرزكان، وسنابس ودي، وكرباباد، وقلعة، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريبه، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وضلع، وعالي، وبوري، وجزيرة، وحجر، وشاخورة، وأُكُل، وهجر، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، ورويس، وبربورة، أوال، وسترة وهي خمسة، قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفي، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجبيلات، وحلة الصغيرة، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، ومشهد، وأبو صيبع، ومصلى، وجبلة الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، وبستان، وقرية الخارجية والدونج، وعراد والعقير، وجور، وصدد، وسند، ولقبيط، وجنبية، وجد علي، وهلتا، وعالي حويص، وحلة الكبيرة، وحلة علي، وشويكة، وصداغة، وبنّي، وفريق المزارعة، وشهركان، وعين الدار، وسلم آباد، ومروزان، وحرنان، قريتان بالبحرين كبرى وصغرى ذكرها في القاموس، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة»[1].. أي سيذكر أسماء بعض القرى والبلدات البحرانية حين يقوم بالترجمة أو ذكر السيرة الذاتية للعلماء والأدباء.

وبتأمل النص التاريخي لصاحب الذخائر الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني، والتدقيق في بعض كلماته ومفرداته نجد تأكيده رحمه الله على بعض الأمور والقضايا الهامة بما يأتي:

1. أنَّ عدد قرى البحرين وبلداتها في الزمان السابق بعدد أيّام السنة.. أي وجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل تاريخ تأليف كتاب الذخائر ونشره في الثاني عشر من شهر شعبان عام 1319هـ/1901م.

---

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص12 ـ 13.

2. أن القـرى المعمـورة بعـد تناقـض عددهـا بسـبب مـا لقيـه أهـل البحريـن مـن ظلـم هـو الآن أزيـد مـن مائتيـن، وذلـك فـي عـام 1319هـ/1901م، ولكنـه عليـه الرحمـة ذكـر مـا يزيد عن تسـعين قريـة فقط.

3. وسـبب هـذه الانتكاسـة أو انخفـاض عـدد القـرى البحرانيـة الـذي حـدده صاحـب الذخائـر وغيـره من العلمـاء والمؤرخيـن هو ظلم الظالميـن لأهالـي هـذه القرى البحرانية، وأنَّ ما بقي الآن من هذه القـرى علـى حـد تعبيـر صاحـب الذخائـر هـو سـقوفها وفروشـها، فتلـك بيوتهـم خاويـة علـى عروشـها بسـبب مـا آلـت إليـه أحـوال هـذه القـرى مـن خـراب ودمـار وأزمـات اقتصاديـة وأمنية.

4. مـع تأكيـد صاحـب الذخائـر علـى المائتيـن مـن القـرى البحرانية المعمـورة فإنـه ذكر منها حوالي (93) قرية فقط، وليته اسـتكمل نصـه بحصـر مـا لـم يذكـره مـن القـرى العامرة فـي زمانه.

5. يبـدو مـن كلام صاحـب الذخائر أن الهجرة القسـرية شـبه الكاملة فـي بعـض القـرى البحرانيـة، وبعضهـا الآخـر بقـي فيهـا بعـض أهاليهـا أو نزحـوا نحـو مناطـق بداخـل البـلاد، وبعـض قوله يفيد بذلـك: «فبظلمهـم مـا بقي الآن سـقوفها وفروشـها، فتلـك بيوتهم خاويـة علـى عروشـها»، وقيـل هذا الـكلام ما بعد مضـي أكثر من قـرن مـن الزمان.

6. أنَّ كثيـراً مـن القـرى والبلـدات البحرانيـة التـي ذكرهـا مـا تـزال معمـورة بأهلهـا، بينمـا بعضهـا الآخـر كان نصيبـه الاندثـار مثـل مـروزان، حرنـان، فريـق المزارعـة، هلتـا، عالـي حويـص، بربورة، الدونـج، لقبيـط، صداغـة، مـري، ومويلغـة، جبيـلات والعقيـر وبسـتان وجبـل الدخـان، وجزيـرة الحسـان، وشـريبة، وضلـع ومشـهد وصداغـة وفريـق المزارعـة، وغيرهـا.

7. أن بعض هذه القرى مكونة من منطقتين أو قسمين كالسهلة تنقسم لسهلة شمالية وسهلة جنوبية، وحرنان (قريتان) «أو خمس قرى مثل سترة كما قال الشيخ محمد علي العصفور في ذخائره، وذلك في زمانه قبل (115) سنة.

8. أنَّ المؤلف صاحب الذخائر لفت نظرنا أنه سيذكر أسماء أخرى حينما يقوم بترجمة عدد من العلماء وذكر سيرتهم الذاتية، وعبَّر عن ذلك بقوله الصريح: «وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة».

9. أنَّ مصدر هذا القول هم مشايخه من العلماء الذين تتلمذ على أيديهم، ويشير هذا القول إلى شيوع فكرة عدد القرى بالرقم المذكور بين الناس قبل زمانه وبخاصة بين العلماء في البحرين وفي خارجها لأنه ذكر هذا الرقم عن مشايخه في خارج بلاده البحرين، وبالتحديد في مدينة شيراز.

***

عدد القرى البحرانية في الوثائق العثمانية

بعد أن مررنا بعدد من أقوال المؤرخين السابقين والقدماء، وكانت ما قبل عام (690هـ) وحتى عام (1319هـ)، أي في فترة من الزمن تصل سنواتها إلى (ست مائة وثلاثين عاماً)، فإننا نحاول من جديد تعزيز النصوص التاريخية للمؤرخين الخمسة القدماء بإحدى الوثائق التاريخيَّة من العهد العثماني، وهي في نظرنا وثيقة هامة مدونة في مصادر تلك الفترة الزمنية، وألحقت هذه الوثيقة بدراسات مستحدثة رسمية وغير رسميَّة[1]، وتعتبر هذه الوثيقة

(1) نشرت مجلة (الوثيقة) البحرانية الصادرة عن مركز البحرين للوثائق في عددها (الأول)، ص147 ضمن دراسة عن البرتغاليين في البحرين، ثم نشر الأستاذ

العثمانيـة مفيـدة جـداً فـي تعزيـز الاتجـاه السـائد آنـذاك، والقائـل بوجود (360) قريـة بحرانيـة أو بما يزيد عـن (ثلاثمائة قرية) بحسـب الوثيقـة العثمانيـة[1]، ونشـر كتـاب (مكانـة البحريـن فـي التاريـخ الإسـلامي)[2] نسـخة خطيَّة للوثيقـة مكتوبة بخـط اليد بلغتيـن عربية وتركية.

وبيـن أيدينـا ـ كمـا يعلـم القـارئ الكريـم ـ وثيقتيـن مـن العصـر العثماني، وكلتاهما تثبتان وجود ما يزيـد عن ثلاثمائة قرية وبلدة بحرانية في جزيرة البحريـن قبـل مجيء العتـوب «آل خليفة على وجـه التحديد» للجزيرة عام 1783م، وسـنعرض إحداهما ـ وهي وثيقة مأخوذة من دراسة منفـردة ومدونة فـي مجلـة بحرانية وثائقيـة ـ كوثيقـة تاريخية مسـتقلة، والأخـرى مثبتـة بإحـدى الكتابـات التاريخيـة لأحـد الباحثيـن البحرانييـن بمضمـون صياغته للفكـرة وليـس بتوافر نصهـا التاريخي.

انطوت الوثيقة العثمانيـة المختومة بختم أمير الأحسـاء العثماني، والمرسـلة لـدار «السـلطنة» العثمانيـة في مدينة اسـطنبول علـى إقرار واضـح وصريح بوجـود عدد كبيـر مـن «القـرى البحرانية» فـي جزيرتنا البحريـن بالتاريـخ المذكـور أعـلاه (سـنة 981هـ الموافـق 1573م)، أي قبـل خمسـة قـرون تقريباً مـن زماننـا، وقـد ورد فـي هـذه الوثيقة العثمانية تحديد عـدد قـرى البحرين بأكثر مـن ثلاثمائة قريـة بحرانية في القرن السـادس عشـر الميلادي، وهي فتـرة تصارع فيهـا العثمانيون الأتراك مـع البرتغالييـن على تعزيـز نفوذهم فـي جزيـرة البحرين.. أي

عبد الكريـم العريـض مضمـون هـذه الوثيقـة فـي كتابـه (المنامـة خـلال خمسـة قـرون) ص32، وأعـاد الأسـتاذ عباس ميزرا المرشـد نشـرها في مجلـة الوفاق ضمن دراسـته عـن القريـة البحرانيـة، ص14.

(1) عبد الله بـن خالـد آل خليفـة، وعلـي أبـا حسـين، مكانـة البحريـن فـي التاريـخ الإسـلامي، ج1، ص229.

(2) المصدر السابق، ج1، ص228.

قبل نهاية القرن العاشر الهجري بتسعة عشر عاماً، وجاءت هذه الإشارة عن القرى البحرانية في دراسة تاريخية عنوانها «صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين»، ونشرتها مجلة الوثيقة البحرانية[1] في أول عدد صدر منها في الصفحة (147).

وقال كاتب هذه الدراسة (مجهول الاسم):

«ونأتي لسنة 981هـ/1573م فنجد أن أمير أمراء الأحساء كتب رسالة إلى دار السلطنة العثمانية ذكرت في الوثيقة رقم (33) ص (43) دفتر المهمة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باسطنبول، وجاء في الرسالة أن البحرين بها أكثر من ثلاثمائة قرية، وأنَّ ربحها السنوي سيكون أربعين فلوري، وأن من السهولة فتحها، ويسأل الصدر الأعظم.. كيف يمكن فتح البحرين، ومتى وكم المدة اللازمة لفتحها، ثم يطلب تقصي الأخبار عن عساكر البحرين ومحصولها»[2].

وتداول بعض الباحثين البحرانيين نص هذه الوثيقة ومضمونها المعرفي، ومنهم الأستاذ عبد الكريم العريض حيث قال في مقطع من نصها كما جاء في كتابه (مدينة المنامة خلال خمسة قرون): «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإنَّ ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء المنامة»[3]، وأن الفلوري الوارد لفظها في نص الوثيقة العثمانية هي عملة ذهبية خاصة ضرب البندقية سنة 1284م، وعرفت في الشرق باسم بندقي كما أوضحه الأستاذ كريم

---

(1) مجلة الوثيقة، العدد الأول، صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين ص116 ـ 150، وقد وردت فيها بعض الوثائق التاريخية العثمانية كالخرائط، والرسائل، وصور نصية من مخطوطات عربية كنص ابن ماجد السعدي النجدي، وهو نص مأخوذ من مخطوط كتابه (الفوائد).

(2) المصدر السابق، ص148 ـ 150.

(3) عبد الكريم العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص32.

العريض في كتابه المذكور وبخاصة في صفحة غلافه الأخيرة[1]، وأشار للوثيقة ذاتها كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)[2] وكذلك مجلة الوثيقة البحرانيَّة في عددها الأول[3].

وتقول الدراسة التاريخية التي نشرتها مجلة الوثيقة البحرانية: «وتذكر المصادر البرتغالية أن البحرين وقتذاك كانت تضم جزيرة كبيرة غنية بالمياه والخضروات والأشجار الباسقة، وغنية بالجواهر ومغاصات اللؤلؤ ومصايد الأسماك، وأنَّ سكانها، وهم من القبائل العربية، كانوا يبيعون اللؤلؤ للتجار الذين ينقلونه بدورهم إلى بلاد الهند وفارس والبلاد العربية الأخرى، فيدر على البحرين أرباحاً طائلة»[4]، وفي ذلك إشارة إلى ازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين أيَّام الاحتلال البرتغالي الغاشم، ولعلَّ في هذا المقطع ما يشير إلى علاقة الحياة الاقتصادية المزدهرة بوجود كثافة سكانية تمثلت في وجود مجموعة القرى الثلاثمائة والستين القائمة آنذاك على أراضي الجزيرة.

* * *

وأشار لهذه الوثيقة العثمانية الهامة كذلك صديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد كما سيأتي بيانه في موضع لاحق، بقوله: «وظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من (300) في نهاية القرن السادس عشر»، ثم نقل الأستاذ المرشد متابعاً مضمون نص الوثيقة المذكورة بقوله:

---

(1) انظر الملحقين رقم 5 و6.

(2) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1 ص228 ـ 229

(3) الوثيقة البحرانية، العدد الأول ص145.

(4) المصدر السابق، العدد الأول، دراسة عن: (صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين)، ص128 ـ 129.

«ففي الوثيقة العثمانية الصادرة سنة 981هـ/1573م أن: «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وأنَّ ريعها السنوي أربعون ألف فلوري (عملة ذهبية تستخدم في البندقية) خاصة من صيد اللؤلؤ»[1]، وهذا يعني وجود كثافة سكانية عالية تقدر بأكثر من 60 ألف نسمة إذا ما كان معدل سكان القرية الواحدة بين (150 ـ 200) نسمة وفق معايير الأنثروبولوجيا، وقد أكد الرحالة ابن ماجد في الفترة نفسها أن عدد قرى البحرين يقدر بحوالي 350 قرية»[2].

ومما يلفت الانتباه في تناول مضمون هذه الوثيقة ما ورد من خطأ واضح عند صديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد، وهو خطأ وقع سهواً في نقل العدد الصحيح لقرى البحرين عند ابن ماجد النجدي الملاح الخليجي... فابن ماجد ـ كما ذكر في مخطوطه الفوائد ـ قال إن عدد قرى البحرين هو (ثلاثمائة وستين) وليس ثلاثمائة وخمسين[3].. وهو نص مأخوذ مباشرة من مخطوطه الفوائد، وتاريخ نسخه سنة 1001هـ، ولكنه صححه في مكان آخر من دراسته عن ذاكرة القرى المختفية.

* * *

أما الصيغة الثانية لنص الوثيقة العثمانية ذاتها فقد تعرفنا عليها بنصيها «التركي»، و«العربي» على صفحة واحدة، وتحمل المضمون المعرفي ذاته، وهي بكلا نصيها (العربي والتركي) نسخة خطية منشورة في مجلة الوثيقة البحرانية، وتاريخها في يوم

---

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص291 ـ 292، والأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته: ذاكرة القرية البحرانية، احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص31

(2) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص31.

(3) انظر الملحق رقم 4.

العاشر من شهر صفر عام 981هـ/1573م[1]، وهي فترة تاريخ وجود البرتغاليين وصراعهم في تلك الفترة مع قوى تحاول توسعة نفوذها في المنطقة والجزيرة كالأتراك[2] عن حملة مصطفى باشا، ووصف التقرير لأهالي جزيرة البحرين بالروافض، وأنَّ جزيرتهم في نظره جزيرة خطرة وصعبة، قد اتحدت مع الكفار على حد تعبير القائد التركي، وهذا تشويه مألوف لموقف البحرانيين (وقد عنى الروافض) من المحتلين البرتغاليين والعثمانيين على حد سواء.

ونشرت مجلة «الوثيقة»[3] البحرانية ـ كما تقدم قولنا ـ في عددها الأول الصادر في يوليو/تموز من سنة 1982م، رمضان عام 1402هـ، نص رسالة من قاضي الحسا (أي منطقة الأحساء) بشرق الجزيرة العربية أو باسمها الجديد اليوم (المملكة العربية السعودية)، وهي مجلة صادرة عن مركز الوثائق في البحرين.

وهذه الوثيقة من دفاتر المهمة، رقم (33)، ص (43)، حكم (92)، وموضوعها يدور حول مجموعة من الأسئلة التي تتطلب إجابة عن الواقع في جزيرة البحرين والاستعداد لإرسال حملة عسكرية من العثمانيين الأتراك، وغزوها، ونشرها الدكتور محمد محمود خليل في كتابيه (وثائق بحرية وإقليم بلاد البحرين شرق الجزيرة) كما نشرت بكثرة في مواقع إلكترونية[4]،وأصبحت بحمده تعالى وثيقة تاريخية متداولة بأكثر من صيغة ترجمة، وبمضمون موحد.

ولكن ما يهمنا في نص هذه الوثيقة ما يخص موضوع دراستنا، وهو انطواء محتوى هذه الوثيقة بنص قصير على تأكيد وجود عدد

---

(1) انظر الملحق رقم 6.

(2) انظر الملحق رقم 10.

(3) مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، سنة 1982م، ص147.

(4) انظر نصها الخطي في الملحق رقم 6.

كبير لقرى البحرين في تلك الفترة بما يزيد عن ثلاثمائة قرية، وكان ذلك في العقد الثامن من القرن السادس عشر الميلادي، وقبل انتهاء القرن العاشر الهجري بأقل من عقدين.

وفيما يلي ما جاء في نص الرسالة كما يأتي:

نص الوثيقة العثمانية الأولى:

هذا حكم........[1] إلى أمير أمراء الحسا

وصلت إلينا رسالة من قاضي الحسا أنه يخبر في رسالته أنَّ للبحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، ويكتب أحوال البحرين وسهولة فتحها، ولكنكم ما كتبتم في رسالتكم كيف يمكن فتحها، وفي أي وقت يسهل، وكم عدَّة يلزم لفتحها.

نأمركم أنه حين ما وصل إليكم حكمي تتبعوا الأحوال، وادعوا القاضي، واسألوا عنه... هل هذه الأخبار صحيحة، وهل عساكر الجزيرة ضعيفة، وكيف يمكن فتحها ؟ هل يجب إرسال العسكر من عندنا ؟ إذا وجب.. في أي وقت أنسب وصولهم إليكم ؟ بِكَمْ جندي يتيسر فتحها ؟ كيف يجب الاستعداد لفتحها ؟ كيف ماهية المسألة ومحصول الجزيرة ؟.

اكتبوا إلينا أجوبة هذه الأسئلة وسائر الأحوال المتعلقة للجزيرة.

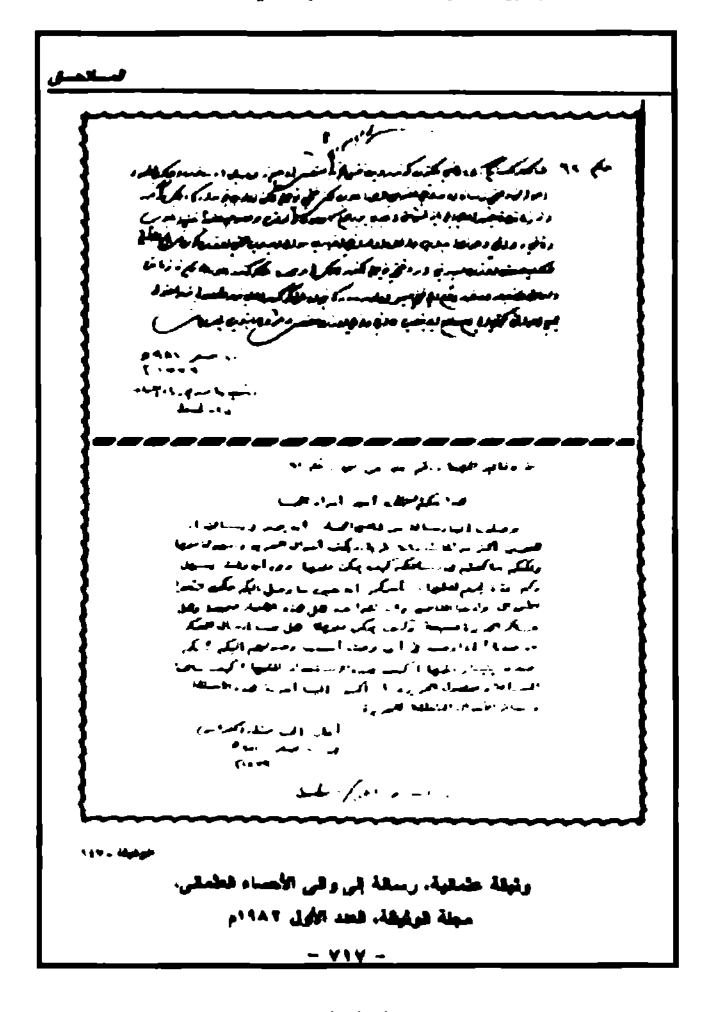
أعطي إلى ممثلة (كنخراس)
في 10 صفر 981هـ /1573م
أرشيف رئاسة الوزراء العثماني/اسطنبول

❋ ❋ ❋

---

(1) كلمة غير واضحة.

الوثيقة السابقة بنصيها المخطوطين التركي والعربي، نقلاً عن مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، ص 147، الصادرة في يوليو/تموز سنة 1982م، رمضان 1402هـ، ومنشورة في كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)، ج1، ص 288، وأيضاً كتاب (إقليم بلاد البحرين) لمؤلفه محمد محمود خليل، ص 717.


الملاحق

الوثيقة ١٤٧

وثيقة عثمانية، رسالة إلى والي الأحساء العثماني.

مجلة الوثيقة، العدد الأول ١٩٨٢م

- ٧١٧ -

***

الفصل السادس

عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين المحدثين

أشرنا في الحلقة الماضية من دراستنا التي بين يديك ـ عزيزي القارئ الكريم ـ إلى آراء وأقوال ستة مؤرخين من القدماء الذين عاشوا ما بين القرن الهجري السابع حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري، أي من عام (1291 م ـ 1901م) التي توفي فيها ابن المجاور، وهي فترة زمنية لا تقل عن ستة قرون أو تعادل ستمائة عام ميلادي، وكذلك عرضنا مضمون وثيقة تاريخية من العهد العثماني بأكثر من صيغة خطية ومطبوعة قبل مجيء عشيرة العتوب عام 1783م إلى البحرين، وهي جميعاً آراء تؤيد وتشهد بوجود عدد كبير من القرى والبلدات البحرانية القائمة حتى نكبت الغالبية الكبرى من هذه القرى في الفترة السابقة لمجيء العتوب عام 1783م على أيدي الغزاة من البرتغاليين والعثمانيين والعمانيين وهجمات بعض الغزاة من البدو وجماعات الهولة فألحقت بالشعب البحراني وقراه وبلدانه ضرراً بالغاً، ودمرت مساحة كبيرة من تراثه الحضاري[1] والثقافي والاجتماعي.

ولقد ترتب عن تلك النكبات تقلص كبير في عدد سكان جزيرة البحرين بعد أن خربت قراها وبلداتها ومدنها، وتعرضت فيها جموع

---

(1) يمكن للقارئ الكريم مراجعة كتابنا (الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على الحركة العلمية) بخاصة في الحلقات والفصول المتأخرة من دراستنا، حيث ترتّب عن هذا الاحتلال هجمات غزاة آخرين كالبرتغاليين والعثمانيين والفرس وجماعات البدو والهولة وغيرهم عمليات قتل وسلب ونهب ومطاردات وشتات في الداخل والخارج، وتدمير المساجد وحرق المكتبات، وسرقة مخطوطات ورسائل علمية، وضياع بعض الكتب والمصادر الثقافية وغير ذلك.

أهاليها للشتات والتهجير القسري المؤلم بمختلف أشكاله الداخلي والخارجي، والهجرة القاسية والشديدة إلى دول الإقليم المحيطة بالجزيرة كما سيأتي توضيحه في فصل قادم من كتابنا هذا، بيد أن الاعتقاد بهذا العدد أو الكم الكبير من القرى البحرانية والبالغ (360) قرية لم يتوقف عند معتقدات المؤرخين القدماء ممن ذكرنا أسماءهم وممن لم نوفق في ذكرهم، بل تتابعت في الإيمان به آراء بعض المؤرخين والكتّاب والباحثين في العصر الحديث، وكذلك في زماننا الحاضر الذي نعيشه.

وكما نشرنا آراء مجموعة من المؤرخين والجغرافيين والرحالة القدماء من مصادرهم مباشرة فإننا سنحاول في هذه الحلقة متابعة الطريقة ذاتها ما أمكننا، ونشر وتدوين أقوال عدد آخر من المؤرخين المحدثين والمعاصرين الذين عثرنا على آرائهم في بطون كتبهم مباشرة، أو اللجوء إلى مصادر غير مباشرة لغيرهم من العلماء والباحثين لتأكيد وجهات نظرهم في الإيمان بوجود هذا العدد الكبير من القرى والبلدات في جزيرة أوال والجزر الملحقة بها خلال فترة ما قبل وصول العتوب إليها عام 1783م.

وسنحاول تتبع هذه الآراء بحسب التتابع والترتيب الزمني لآراء مجموعة هؤلاء المؤرخين والجغرافيين والرحالة سواء كانوا من المحدثين بوجه عام أو كانوا من المتأخرين المعاصرين، وبحسب الفترات الزمنية التي عاشها هؤلاء المؤرخون، أو بحسب تاريخ كتاباتهم أو بتحديد سنوات صدور دراساتهم، وبالإضافة إلى آراء لستة مؤرخين قدماء ونصين لوثيقتين تاريخيتين من العهد العثماني نكون قد تمكنّا من جمع مجموعة أقوال عن عيّنة من المؤرخين والجغرافيين والباحثين المحدثين أو المعاصرين.

وقد بلغت هذه الأقوال (خمسة عشر) قولاً ونصاً تاريخياً أثبتناها جميعاً في صفحات هذا الفصل، وبذلك يكون مجموع عدد ما جمعناه

وعرضناه «خمسة وعشرين رأياً» في الفصلين الثالث والرابع عن عدد القرى والبلدات البحرانية التي كانت قائمة في تاريخ الشعب البحراني وجوداً فعليّاً وفق شهادات هؤلاء المؤرخين في فترة لا تقل عن خمسة قرون هجرية تقريباً، ثمَّ جار عليها الزمان بقسوة فبعثرها بوحشية وقسوة، وشتت أهلها في بقاع الأرض بلا رحمة كما شهد القاصي والداني.

ولكن ثمة بعض الصعوبات التي واجهتنا في التقيد التام بهذه المنهجية وضوابط البحث عن الحقيقة العلمية على أساسها لأننا لم نوفق في العثور المباشر على نسخ من دراسات وكتب بعض هؤلاء المؤرخين كدراسة المؤرخ الإيراني عبَّاس فروغي ومحمد بن إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري»، وكتاب (جزيرة البحرين) لفيلكس جونز، فاضطررنا ـ مع الاعتذار للقارئ ـ إلى اعتماد مصادر غير مباشرة.

وترتب عن ذلك صعوبة لدينا في الفترة التي عاشها فروغي، وصعوبة في تحديد سنة إصدار دراسته، لهذا وجدنا أنفسنا في حيرة بين وضعه ضمن المتأخرين من المؤرخين القدماء أو ضمن المتقدمين من المؤرخين المحدثين أو من المعاصرين، ونامل أن نتمكن من حسم هذه الصعوبة بكلام موثق وفاصل.

وبوجه عام فإنَّ العمر التقديري للفترة الزمنية التي ارتبط بوجودها هؤلاء العلماء والباحثون ـ باستثناء عباس فروغي ـ هي في فترة القرنين الميلاديين المتأخرين، ونقصد القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، فجميعهم عاشوا في هذه المدة، وكتب غالبهم دراساتهم في القرن العشرين، وأعادوا تكرار ما قاله عدد سابق من المؤرخين القدماء من تكوِّن جزيرة (البحرين) من حوالي (360) قرية، أو على حد تعبير بعضهم بما يزيد على ثلاثمائة قرية، وأن هذا الكم قد انتكس انتكاسة كبرى بفعل عوامل التخريب التي

حدثت لهذه القرى مـن اعتداءات وغزوات وسلسـلة هجمات مسـلحة دموية.

وبعـد متابعـة متأنية مـع عـدد مـن الكتـب التاريخيـة والمصادر الجغرافية الحديثة فـإنَّ المجموعة التـي توافر لنا معرفـة مواقفهم من هـذه القضية بطريقة مـا، وذكر أسـمائهم في هذه الحلقـة حتى لحظة إعدادهـا هم كمـا يأتي:

عباس فروغي.

محمد إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري».

محمد بن خليفة النبهاني.

فيلكس جونز.

أمين الريحاني.

حافظ وهبة.

محمد غانم الرميحي.

عبد اللطيف بن ناصر الحميدان.

فائق حمدي طهبوب.

الملا محمد علي الناصري.

نوال حمزة الصيرفي.

محمد الفهد العيسى.

عبد الكريم علي بن محمد العريض.

سعيد هاشـم.

عباس ميرزا المرشد.

عبد الله آل سيف.

***

دراسة المؤرخ الإيراني عباس فروغي:

كان فروغي ممن يعتقد بوجود كم كبير من القرى والبلدات في جزيرة البحرين والبالغ عددها (360) قرية وبلدة بحرانية، ولكننا لم نعثر مباشرة على نسخة مما كتبه المؤرخ الإيراني (فروغي) عن اعتقاده بوجود هذا الكم الكبير من القرى، ثم خربت ولم يبق منها كما قال فروغي سوى تسعين بلدة وقرية.

ولهذا نقلنا هذا الرأي عن طريق مصدر آخر للأستاذة مي محمد آل خليفة، وهي باحثة معاصرة من أهل البحرين، ففي إحدى صفحات كتابها (محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي) نقلت الباحثة الأستاذة مي الخليفة نصاً تاريخياً للمؤرخ الإيراني (عباس فروغي) يقول فيه «إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360)[1] قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلّا (90) قرية مهدمة»[2].

ونستبطن من نص «فروغي» ـ كما نقلته الباحثة مي الخليفة ـ تأكيده على بعض الحقائق، وبعض الاستنتاجات الذاتية الخاصة.. منها:

أ ـ وجود (360) قرية وبلدة تألفت منها جزيرة البحرين وتوابعها من الجزر الملحقة بها في فترة ما قبل عام 1291م حتى

---

(1) بمراجعة كتاب: القبيلة والدولة في البحرين، لمؤلفه إسحاق خوري وجدنا نصاً يحدد رقماً أقل وهو (330) قرية ومدينة وبلدة، ونعتقد أن الباحثة مي آل خليفة اعتمدت على رأي فروغي في الإيمان بهذا العدد الكبير من القرى البحرانية بغرض نقده والتشنيع عليه لا تأييده، أما الشيخ العصفور فحدد العدد بـ (360) ولكن ذكر أن القرى المعمورة الآن في زمانه سنة 1319هـ/1901م حوالي (200) قرية ومدينة وبلدة، ولم يذكر منها في سياق كلامه سوى (93) قرية وبلدة.

(2) مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، ص149 نقلاً عن مصدر آخر.

ما قبل عام 1765م، وهو العدد نفسه الذي كرره مؤرخون سابقون على زمانه، ولاحقون بعد عصره.

ب ـ أشار فروغي إلى تعرض هذه القرى والبلدات إلى الخراب، وهو في نظر فروغي ما تسبب في حدوث تناقص في عددها الكبير من (360) إلى عدد (90) قرية في زمانه، أي بزوال (270) قرية وخرابها كلياً أو جزئياً، وهذا بالتقديرات الكمية وبالمعايير القيمية عند الناس يشكل فاجعة بشرية، وخسارة للمجتمع العربي البحراني في الجزيرة بحوالي (75%) من قراه وبلداته الأساسية نتيجة هذا الخراب الذي لم يحدد شكله ونوعه، وفرار أهاليها، وبقاء (25%) من هذه البلدات.

ج ـ ربط فروغي بين الخراب الذي حلَّ بالمجتمع البحراني في جزيرة البحرين، وهو خراب أجبر أهالي (270) قرية على التبعثر والفرار القسري، وبين حدوث سلبي أدّى إلى تقلّص عدد القرى البحرانية وانخفاضها من (360) قرية إلى تسعين، وأن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360) قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلّا (90) قرية مهدمة، حيث فرَّ الأهالي باتجاه الداخل وشتاتهم، واندماجهم مع سكان قرى أخرى داخل المجتمع البحراني أو فرارهم وشتاتهم باتجاه مجتمعات الخارج لتبقى قراهم خاوية على عروشها.

د ـ لم يحدد المؤرخ الإيراني (فروغي) السبب المباشر لحالة الخراب والفجائع التي أفسدت الحياة الاجتماعية لغالبية هذه القرى، وفرضت عليهم شتاتاً لم يرغبوا فيه إمَّا بالانتقال إلى أماكن آمن في داخل الجزيرة من القرى التي لم تتعرض للخراب أو العدوان، أو بالفرار نهائياً من أرض

«جزيرة البحرين» إلى خارج أراضيها، ولكن طبيعة الربط بين العدوان وما جرى من خراب في القرى وشتات أهلها بجعل الغزو الخارجي المتكرر سبباً مباشراً في حدوث نكبة القرى وخرابها، وهذا ما ذهب إليه عدد من المؤرخين، فالغزو والعدوان بمختلف أساليبه وراء محنة شعبنا في مجموعة القرى البحرانية.

هـ - إنَّ «فروغي» أحد المؤرخين الذين ذكروا العلاقة مباشرة بين تقلص عدد قرى البحرين من (360) قرية إلى (90) قرية بخراب (270) بلدة، وقد حدد الخراب بوجه عام كسبب رئيس، ولم يذكر غزواً أو شكلاً محدداً للخراب، ولكن شهدت الجزيرة أشكالاً من الغزو والهجمات العسكرية المتكررة، ولم تعرف في تاريخها نكبات اجتماعية نتيجة زلازل أو براكين أو كوارث طبيعية، وبوجه عام استبطن نصه السابق إخباراً مجملاً بدون تفصيل عن وقوع نكبة اجتماعية بتأثير أسباب أمنية، فغالب هذا الخراب الذي جثم على الحياة الاجتماعية لأهالي القرى البحرانية هو أَمْنِي بالدرجة الأولى تمشياً مع الأقوال والأخبار التي نقلها لنا شهود عيان عاشوا بعض هذه المآسي والنكبات والفواجع كالعلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني، والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب كتاب (أنوار البدرين)، وصاحب الذخائر وغيرهم، وترتب عن هذا الخراب حدوث نكسة إنسانية كبيرة.

و - لسوء الحظ إن الباحثة مي الخليفة نقلت رأي فروغي كمثال على المبالغة في وجود عدد كبير من القرى البحرانية، وانتقدت هذه المبالغة، لكنها لم تسعَ إلى معالجتها بطريقة علمية، ولم تفتش عنها في ضوء الشهادات المدونة في بعض المصادر التاريخية وعدد من الوثائق العثمانية إمَّا لأنها لم

تـرد ذلـك أو لأنَّ إخفـاء هـذه الحقيقـة أسـهل وأيسـر وأنسـب لمقاصدهـا فـي صـرف أنظـار النـاس عنهـا.

***

دراسة الشيخ محمد بن خليفة النبهاني (ت 1337هـ):

أمَّـا المـؤرخ الشـيخ محمـد ابـن الشـيخ خليفـة النبهانـي الطائـي المكي الذي وصــل إلى جــزيرة أوال (مملكة البحرين الحالية) في غرة عـام 1332هـ، وحصـل لـه كما قال فـي مدخـل كتابـه المذكـور (الامتزاج بحكامهـا أولـي الفضـل والمجـد الرفيعيـن)[1]، وكتـب الشـيخ محمد بن خليفـة النبهاني دراسـته التاريخية عـن البحرين بعد شـهرين من مجيئه للجزيـرة في عـام الزيـارة ذاتهـا، أي فـي شـهر ربيـع الأول عـام 1332هـ، وهـو أول كتاب عـن تاريـخ البحريـن الحديـث، وقد عـرف الكتـاب بين الباحثيـن بـ (التحفـة النبهانيـة فـي تاريـخ الجزيـرة العربية)، وقـد عالج عـدة قضايـا تاريخيـة حساسـة مـرَّ علـى بعضهـا كقضيـة خـراب القـرى والبلـدات البحرانية.

ومـا يهمنـا فيـه مـا ذكـر الشـيخ محمد بـن خليفـة النبهانـي في بـاب (تقسـيمات البحريـن ونواحيهـا) فـي كتابـه السـالف الذكـر مـن اعترافٍ صريـحٍ بوجـود العدد الكبيـر من القـرى والبلـدات والمدن في جزيرة البحرين قبل عـدة قرون هجريـة، وتناقصها وزوالهـا عن خارطة الجزيرة بسـبب مـا قاله:

وقال هذا الشيخ الزائر للجزيرة:

«كانت البحــرين فـي السَّــابق تحتوي علـى (36) بلـدة و(331) قريـة، ولكـن كثـرة تـداول الحـكام عليهـا ووقـوع الحـروب بهـا وزوال الحضــــارة منهـا أزال عمرانها وخرب[2] أكثـر تلك المـدن والقرى، ولم

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص7.

(2) قـال العلامـة الشـيخ محمد بـن خليفـة النبهانـي فـي تحفتـه: «توجـد فـي شـمال =

يبق منها سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»[1] ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة لها.

إنَّ الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى ـ كما تقدم ـ من الذين ذهبوا إلى تأكيد هذه الحقيقة التاريخية التي تجاهلها بعض المؤرخين المتأخرين كفؤاد إسحاق الخوري أو غيره ممن حشروا أنوفهم في كتابة التاريخ الحديث للبحرين الذين يكتبون مقالات غير موثقة في الصحف ووسائل الإعلام تحقيقاً لغاية غير علمية، وقد جاراهم بعض الكتبة البحرانيين ممن رغبوا ـ بوعي أو بغير وعي ـ في حذف بعض حقائق التاريخ على نصاعتها في الذاكرة التاريخية الاجتماعية بدون اعتماد دليل إثبات.

وقد سجل الشيخ النبهاني مقولته المشار إليها في تأكيد هذه الحقيقة المفجعة والمؤلمة على البحرانيين في تاريخ ما قبل مجيء العتوب، وهي مقولة ـ كما لحظنا ذلك ـ تكررت على ألسن بعض المؤرخين، وإنْ أنكرها البعض كالأستاذ فؤاد إسحاق الخوري في كتابه الاجتماعي ـ التاريخي «القبيلة والدولة في البحرين»[2] بدون تقديم أدلة علمية وتاريخية معتبرة، وأدى هذا الإنكار عند البعض من الباحثين بعده إلى طعن مباشر فيها، ولم يحاول الخوري أن يعطي رأياً يحسم أمرها بالتأييد أو النفي

بيد أنَّ هذه الكثافة السكانية شهدت عبر سنين حراكاً سكانياً

غرب الرفاع أرض واسعة الفضاء تسمى (المراقيب)، وفيها آثار قبور دارسة «أي مندثرة» كأنها قرى متفرقة، وكل قسم منها يحتوي على نحو (300) قبر فأكثر، وقد نمت فوق هذه الأرض من طول ما لبثت شجر العوسج والشيح والقيصوم والجثجات والجعدة ونحوها من الأعشاب البرية»، انظر كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية)، للشيخ محمد النبهاني ص33..

(1) المصدر السابق ص42.

(2) انظر كتابه: القبيلة والدولة في البحرين، ص49 ـ 51.

بتناقص عدد هذه القرى، وتراجع أعداد سكان البحرين منذ زمن يتجاوز القرنين، ويحدد الشيخ النبهاني كالمؤرخين والعلماء الآخرين أسباب هذا التناقص السكاني ونتائجه فيقول في كلمات واضحات عن أسباب التراجع في سكان البحرين: «ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها، وزوال الحضارة منها أزال عمرانها، وخَرُب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»[1].

وبتأمل المقطع السابق نجد أمرين أساسيين هما:

أ ـ تحديد أسباب الحراك السكاني:

وهي كما تلحظ عزيزي القارئ تحديد الشيخ النبهاني بعض الأسباب التي رآها أسباباً في اتجاه التناقص في سكان البحرين وهي كما في النص ما يأتي:

تداول الحكام الذين حكموا البلد بالظلم والجور وشردوا أهلها.

حدوث الحروب الخارجية كحملات غزو العمانيين مراراً للبحرين لأكثر من أربع حملات، ومن خارجه كاعتداءات البرتغاليين والعمانيين والاحتلال الإيراني للبحرين، وكذلك مظالم بعض الولاة والحكام الداخلية، وهم ولاة لحكام كانت تحكم جزيرة البحرين من خارجها كالهرمزيين والسلغريين، وهي في نهاية الأمر حالات غير إنسانية ناجمة عن الظلم والحروب.

ب ـ معطيات ونتائج هذا الحراك:

وتتلخص كما حددها نص الشيخ النبهاني فيما يأتي:

1. زوال حضارة البحرين وانتكاستها ثقافياً وروحياً ومادياً.

---

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42.

2. زوال العمران الحضاري لشعب البحرين.
3. خراب مدن وقرى البحرين كما أوضحته المصادر التاريخية.
4. تناقص قرى ومدن وسكان البحرين ولم يبق منها كما يقول الشيخ محمد بن خليفة النبهاني «سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها» التي تمثل المحافظات الخمس بتقسيمها الإداري الحالي، وهي في حدود مائة مدينة وقرية وبلدة.

وهذا الحراك التراجعي في عدد سكان البحرين الذي أشار إليه الشيخ محمد النبهاني وغيره من المؤرخين والباحثين هو الذي دعا الأستاذ والمؤرخ البحريني ناصر الخيري إلى الإشارة إليه بأرقام شبه واقعية أو قريبة من واقعه في زمانه آنذاك قبل موته في العقد الثاني من القرن العشرين عن عدد سكان جزيرة البحرين والجزر التابعة لها، فعدد السكان كما حددها الخيري لم تتجاوز 89 ألفاً من الأنفس كما كتب في مخطوطته كما ذكرنا سابقاً بخاصة بعد حدوث بعض الفتن الداخلية نتيجة صراع داخلي بالجزيرة كما في صراع الأخوين الشيخين محمد وعلي ابني خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة .

والسؤال الهام..

أين ذهب آلاف الناس بعد سلسلة المحن والفتن التي واجهتهم أمام الطغاة، والغزاة[1]؟.

* * *

دراسة فيلكس جونز:

وذهب مؤرخون آخرون من الأجانب غير العرب، ومنهم «فيلكس

---

(1) أجبنا على هذا السؤال بإجابة مستفيضة في كتاب موسع كتبناه من قبل، وعنوانه (شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري من 1014 ـ 1286هـ).

جونـز» إلـى القـول السـابق بوجـود عـدد كبيـر مـن القـرى والبلـدات في جزيـرة البحريـن، وذلك فـي فترة زمنيـة سـابقة.. أي قبـل وقوع ما عـرف بعصر «الشـتات الأعظـم» للبحرانييـن بخاصة في عصـر الاحتلال العمانـي لبلادهـم البحريـن، ونقـل مـؤرخ معاصـر هـو الأسـتاذ فائـق حمدي طهبوب رأيـاً فقال هـذا الباحث على لسـان فيلكـس جونز إنه: «كان في البحريـن (365) قرية كمـا ذهب إلى ذلك فيلكـس جونز في كتابـه جزيرة البحريـن»[1].

واكتفى طهبوب ـ كناقـل ـ بهـذا التحديد، لكنه وضـع فيلكس جونز ضمـن القائليـن بوجـود هـذا الكـم الكبيـر مـن القـرى البحرانية، ولسـوء الحظ لـم نتمكن مـن الحصول علـى هـذا المصـدر.. أي كتـاب (Bahrain Island) بصورة مباشـرة فاضطررنا إلى الاعتماد على مـا ذكره طهبوب في كتابه (تاريـخ البحريـن السياسـي 1783 ـ 1870م)، ونقلنا عبارتـه القصيرة من هـذا المصدر بصورة غير مباشـرة باعتبـاره أحد كتـب الباحثين العرب المعاصريـن الذين ألمحـوا لفكـرة وجود قـرى بحرانيـة تبلـغ (360) قرية عرفتها جزيـرة البحريـن في تاريخهـا قبل مجـيء العتوب.

ومـع عـدم مطالعـة كتـاب (جزيـرة البحريـن) لفيلكـس جونز إلا أنـه لا يبعـد فـي إطـار الحـراك الثقافـي بيـن المؤرخيـن والسياسـيين والقـراءات المتبادلـة لـلآراء أن هـذا القـول كان منقـولاً عـن فكـر «فيلكـس جونز» مـن مصـادر تاريخيـة تعـرف عليهـا الباحـث طهبوب أو نقلهـا مـن مصـادر المؤرخيـن الذيـن عاصرهـم، والتقى بهـم، فكثير من الكتابـات التاريخية المدونـة بالعربية كانت تشـير إلى هـذا العدد الكبيـر مـن المـدن والقـرى البحرانية.



(1) انظـر كتـاب تاريـخ البحريـن السياسـي لفائـق طهبـوب، ص21 نقـلاً عـن كتـاب جزيـرة البحريـن بنصـه الأجنبـي للمـؤرخ فيلكـس جونـز ص249

دراسة أمين الريحاني (1343هـ/1924م):

سافر الريحاني إلى عدد من الدول الغربية في صغره، وبعد عودته جال مرة أخرى في عدد من البلاد العربية، وبخاصة منطقة الخليج العربي، وكتب خواطره، ومشاهداته، ودوّن المعلومات التي تعرف عليها في كتابه (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية)، وطبع هذا الكتاب مراراً، واعتمدنا على طبعته الثامنة عام 1987م في نقل ما دوّناه في هذا المبحث عن عدد قرى جزيرة البحرين وبلداتها.

ولقد كرر المرحوم الأستاذ أمين الريحاني رحمه الله أقوال بعض المؤرخين السابقين عليه في عدد مدن وقرى جزيرة البحرين، ودلَّ ترديد الريحاني لأقوال المؤرخين السابقين عليه شيوع فكرة هذا العدد كحقيقة تاريخية متغلغلة في المصادر التاريخية، وأعاد تكرارها في كتابه (ملوك العرب) لإيمانه بصحتها كما يوحي نصه التالي:

قال الأستاذ أمين الريحاني في كتابه (ملوك العرب):

«جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى.. ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغوصون، ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون يتاجرون»[1].

وانطوى نص الريحاني ـ بكلماته الواضحة ـ على حقائق تاريخية نلخصها كما يأتي:

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية، ج2، ص722.

1. إنَّ هـذه الجزيـرة.. البحريـن.. كانـت عامـرة بالسـكان فـي قديـم الزمـان.

2. قـد كان فـي هـذه الجزيـرة «ثلاثـون مدينـة، ومعهـا ثلاثمائـة مـن القـرى»، أي اعتقـاده بوجـود عـدد (330 مدينـة وقرية) في جزيرة البحريـن والجـزر الملحقـة بهـا، ومفـردة «قد» الـواردة في مدخل هـذه الجملـة تفيـد زمناً مضى وانقضى، والمقطع السـابق من نص الريحانـي يؤكـد بصـورة مباشـرة، وغير مباشـرة على اعتقـاد جازم عنـد الريحانـي بعـدد قـرى الجزيرة بهـذا الكم الكبيـر، وهو يكتب فـي كتابـه هـذا جـزءاً من تاريخهـا بعد زيارتـه لها.

3. إن أميـن الريحانـي أسـند ـ كمـا يلحـظ القـارئ الكريـم ـ تراجـع عـدد هـذه القـرى وتناقصهـا إلـى عامليـن أساسـيين همـا:

أ ـ أطماع الفاتحين والمستعمرين.

ب ـ وإلـى الفتـن والحـروب، وكلاهمـا يعـززان تأثيـر القـوة الأمنيـة بطريقـة سـلبية علـى أمـن المواطـن فـي مجموعـة القـرى البحرانيـة.

4. وتضمّـن كلامـه نتيجـة طبيعيـة ترتبـت بالضـرورة عنهـا، وهي ما حـدده فـي عبـارة من نصـه التاريخي بقوله: إنه بسـبب العاملين السـابقين «تداعـى قسـم مـن عمرانهـا واضمحـل، ولـم يبـق فيها اليـوم فـي أوائـل الثلاثينـات.. سـوى ثمـان مـدن، وبعـض القـرى التابعة».

5. إن الريحانـي ومـن تبعـه مـن المؤرخيـن الذيـن كتبـوا هـذه المعلومـة كالنبهانـي وفـؤاد إسـحاق الخـوري لـم يبذلـوا جهـداً كافيـاً فـي إحصـاء القـرى البحرانية التـي كانت موجـودة بتحديد أسـمائها كمـا فعلـت دراسـات أخـرى.

❊ ❊ ❊

حافظ وهبة[1] في دراسته عام (1354هـ/1935م):

أشار حافظ وهبة في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين) في أحد نصوصه التاريخية التي نشرناها في الحلقة الثامنة أو قسم «ملاحق الدراسة» رقم (3) إلى عدد من المعلومات الخاصة بجزيرة البحرين أو أوال كما كان يسميها العرب في عدد كبير من كتبهم الجغرافية ومصادرهم التاريخية، ومن هذه المعلومات التاريخية تسمية الجزيرة باسمها، وخصوبة تربتها وكثرة مياهها، وما يزرع فيها عدا النخيل من محاصيل زراعية كالليمون والرمان، والتوت والتين، والبطيخ، والأترج وأنواع الخضروات، وكلها يؤكد قابليتها للنمو والتقدم، وذكر طولها بـ (30) ميلاً من الشمال باتجاه جنوبها.

ثم قال الأستاذ حافظ وهبة فيما يعني موضوع كتابنا:

«ويقال إنَّه كان بالبحرين ثلاثمائة قرية، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه فإنّ قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة، وهي أشبه بالأكواخ»[2]، ونشرنا النص الكامل لقوله في قسم وثائق هذه الدراسة[3].

وبمقتضى النص التاريخي يستفاد من كلام المؤرخ العربي المعاصر الأستاذ حافظ وهبة رحمه الله سبحانه وتعالى تذكيره للقارئ الكريم في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين) بحجم العدد الكبير لقرى البحرين وبلداتها، لهذا قال أحد الناقلين عنه بأنَّ

---

(1) كان حافظ وهبة سفيراً للمملكة العربية السعودية في العاصمة البريطانية (لندن) حينما كتب دراسته عن جزيرة العرب، وظهرت طبعته الأولى كما جاء في مقدمته في عام (1935م ـ 1354هـ) وأعيد طبع الكتاب ثلاث مرات حتى ظهور طبعته الثالثة في عام (1956م ـ 1375هـ)، وقد نقلنا ما اعتمدنا عليه من طبعة الكتاب الثالثة في التاريخ الأخير والمذكور.

(2) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص92

(3) انظر الملحق رقم 7.

«عدد قـرى البحريـن وبلداتهـا (300)[1]، ولكـنَّ جملـة وردت في نصه تقـول: «ويقـال: «إنَّـه كان بالبحريـن ثلاثمائـة قريـة»، وهـذه جملـة توحـي لنا بسـماع حافـظ وهبـة لهـذه المعلومـة أو إنـه قـد قرأها في مصـادر تاريخيـة، أو هـي ـ فـي نظـره ـ فكـرة متداولـة وشـائعة بيـن بعـض المؤرخيـن فأشـار إليهـا بالصيغـة اللغوية السـابقة التـي لا تؤكد وجودهـا، ولا تنفيها تمامـاً، بيد أن الإشـارة إليهـا توحي بقوة انتشـارها بيـن المؤرخيـن والجغرافييـن والملاحيـن.

بيـد أنَّ هـذه العبـارة أثـارت انتبـاه بعـض الباحثيـن مـنْ تقـدم منهـم ومـن تأخـر بوجـود كـم كبيـر مـن القـرى فـي جزيـرة البحريـن خلال قرون مضت، وذكرتهم بشـيوعها بيـن الناس وثقافتهـم في الفترة السـالفة مـن زماننا.

* * *

دراسة الدكتور محمد غانم الرميحي (1975م):

ونقل رأي أميـن الريحاني فـي الاعتقـاد بوجـود (360) قرية وبلدة أكاديمي متأخر عنه هـو الدكتور محمد غانم الرميحي ـ وهـو من أهالي البحريـن قبـل مغادرتـه لبلـده والعيـش كمواطـن فـي الكويـت، وقـد عمل كأسـتاذ لعلم الاجتمـاع بجامعة الكويـت ـ وقد نقل هـذا المعنى من خـلال النص السـابق فـي كتابـه (البتـرول والتغيـر الاجتماعـي) مع تعديل في بعـض كلماته، وقد أعـاد الرميحـي بطريقتـه التعبيرية ثقته بقـول أميـن الريحاني ذاتـه بوجـود (360) قرية.

يقـول الرميحـي نقلاً عـن قـول الريحاني بشـيء مـن التصرف في مفـردات النص:

---

(1) طهبـوب، تاريـخ البحريـن السياسـي، ص21 نقـلاً عـن كتـاب جزيـرة العـرب فـي القـرن العشـرين ص90.

«جاء في التاريخ أن هذه الجزيرة ـ البحرين ـ كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى... ولم يبق منها اليوم في أوائل العشرينات سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»[1].

ويوحي استخدام نص الريحاني بموافقة خفية من الرميحي على كون الجزيرة عامرة قديماً، وأنها مكونة من (330) مدينة وقرية، وقد تقلص هذا العدد لأسباب سياسية، وحدثت حركة مد وجزر في عدد السكان بسبب الهجرة القسرية، فاقتباس النص المذكور استخدمه الرميحي لتأييد الفكرة وليس لنقضها.

وأضاف الرميحي على ذلك قوله: «بالطبع كان هناك مد وجزر بالنسبة لعدد السكان في الجزيرة نتيجة لأسباب سياسية ألزمت العديد من أبنائها، على الرغم منهم بالرحيل عنها إلى البلدان المجاورة، إلّا أنَّ مراكز العمران ـ القرى خاصة ـ استمرت كمناطق سكنية بسبب كونها تقوم على أطراف البساتين والأراضي القابلة للزراعة»[2].

فقول الرميحي بالمد والجزر في عدد السكان لأسباب سياسية، وإلزام العديد من أبنائها على الرحيل عنها إلى البلدان المجاورة هو إشارة إلى الهجرة القسرية للناس من الجزيرة، وهو أمر يؤدي منطقياً إلى تناقص عدد القرى، وتراجع نسبة السكان.

* * *

دراسة الحميدان (1399هـ / 1979م):

كتب الأستاذ الدكتور عبد اللطيف بن ناصر الحميدان دراسة عن «إمارة العصفوريين في البحرين» عام (1399هـ/1979م)، وذكر

---

(1) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي، ص73 ـ 74.

(2) المصدر السابق، والصفحات نفسها.

الحميـدان ظـروف ازدهـار الحيـاة الاقتصاديـة ودلالاتهـا بجزيـرة أوال «البحريـن»، ومـا فـي هـذه الجزيـرة مـن القـرى والبلـدات متأثـراً في ذلـك بـكلام جمـال الديـن يوسـف بن يعقوب بـن محمد بـن المجاور في كتابـه (تاريـخ المسـتبصر) عـن جزيـرة البحريـن أو أوال.

لقد مرَّ الأسـتاذ عبـد اللطيف بـن ناصر الحميـدان علـى كلام ابن المجاور في دراسـته المذكورة، ووصفـه لجزيرة البحريـن أوال وازدهار حياتهـا الاقتصادية في حـدود هذه الفترة، واسـتدل الحميـدان بازدهار الحيـاة الاقتصاديـة فـي الجزيرة بقـول ابـن المجاور فـي كتابـه (تاريخ المسـتبصر) حينما قـال: «ومما هـو جدير بالإشـارة هنـا أنَّ وصف ابن المجـاور لجزيـرة البحريـن فـي حدود هـذه الفتـرة يـدل علـى ازدهار حياتهـا الاقتصادية».

إذ يقول ابـن المجاور: بأنَّ أهلهـا «أهالي جزيـرة أوال.. البحرين.. شـبه البحـر فـي كرمهـم، وأنَّ جزيـرة أوال بهـا ثلاثمائـة وسـتين قريـة إمامية مـا خلا قريـة واحدة، وليـس هناك أجود مـن لؤلئهـا»[1]، ويفيد هـذا الـكلام بشـيوع العـدد واطمئنـان الحميـدان لـه وعـدم اعتراضـه عليـه، ولم يطعـن فيـه، وهـذا الموقف مـن مـؤرخ كالأسـتاذ الحميدان يـدل علـى شـيوع القـول عنـد بعـض المؤرخيـن بـأنَّ (360) قريـة هـو عـدد قـرى وبلـدات ومناطـق جزيـرة أوال واطمئنـان الأسـتاذ عبد اللطيـف الحميـدان وغيـره مـن المؤرخيـن المعاصريـن فـي دراسـته (1979م ـ 1399هـ) عـن إمـارة العصفورييـن فـي البحريـن»[2].

وبذلك فـإنَّ موقف الحميـدان تضمـن ـ بالتحديد ـ ثلاثـة مواقف هي:

---

(1) عبد اللطيـف ناصـر الحميـدان، إمـارة العصفورييـن فـي البحريـن، ص82، ومجلـة الوثيقـة، العـدد الثالـث، دراسـة عـن إمـارة العصفورييـن فـي البحريـن، ص38.

(2) انظر المصدرين السابقين.

أ ـ ثقة الأستاذ عبد اللطيف الحميدان بكلام المؤرخ (ابن المجاور) فيما قاله عن الكم الكبير عن عدد قرى وبلدات جزيرة البحرين والبالغ (360) قرية إمامية ما عدا واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى، وإعادة تدوين هذه الفكرة في ذهنية القارئ كحقيقة تاريخية في نظره.

ب ـ قول الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة، ودلَّ على ذلك قوله في عبارته السابقة: «وليس هناك أجود من لؤلئها»، فالجزيرة مشهورة آنذاك بـ «مغاصات اللؤلؤ فيها» أو «مغاصات الدر» على حدٍّ تعبير المؤرخ والعالم الجليل ابن المجاور[1] وغيره من المؤرخين[2].

ج ـ موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على مذهب الأئمة الاثني عشر بين سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، ولم يظهر من الحميدان وقد مرَّ على هذا النص اعتراض أو احتجاج، بل لم يفتح نقاشاً نقدياً لا على فكرة عدد قرى البحرين (360)، ولا على الاعتقاد السائد بوجود حركة تشيع للأغلبية الساحقة من سكانها.

❊ ❊ ❊

دراسة نوال حمزة الصيرفي (1403هـ/1983م):

وربما رصد بعض الباحثين المتأخرين ممن آمن بهذا الكم الكبير من القرى في جزيرة أوال أو البحرين، وهم من بعض المهتمين المعاصرين بدراسة التاريخ أو من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة آراء جغرافيين سابقين كالملاح العربي أحمد بن

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

(2) انظر وثيقة النص التاريخي في الملحق رقم 1.

ماجد النجدي الجغرافي والملّاح العربي، ومال إلى ترديد القول بهذا الكم الكبير من عدد قرى البحرين وبلداتها بعض الباحثين المتأخرين ممن تأثروا بمعتقداتهم، ومن هؤلاء الباحثة السعودية نوال حمزة الصيرفي ومحمد فهد العيسى، وسنعرض لرأيهما بإيجاز.

ولقد صدر للباحثة نوال حمزة يوسف الصيرفي كتابها (النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي) عام 1403هـ ـ 1983م كرسالة علمية لنيل الماجستير، وهذا الكتاب من إصدارات دار الملك عبد العزيز في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وقد قالت الأستاذة نوال الصيرفي ـ كباحثة في علم التاريخ ـ ما نصه أو لفظه: «أما البحرين في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض القبائل، فالبحرين على سبيل المثال كانت تتكون من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة[1].

وبتأمل مفردات «النص» نجد:

1. إنَّ البحرين، ونقصد هنا بالجزيرة «أوال أو مملكة البحرين الحالية» كانت في أيدي بعض القبائل العربية.
2. أكدت على وجود (360) قرية بحرانية، واستفادت من مخطوطة كتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي (ت 906هـ) في تقرير هذه الحقيقة.
3. إن سكان البحرين الجزيرة هم أهالي القرى البالغة (360) قرية بحرانية، ويسكن هذه القرى قبائل من العرب.

---

(1) انظر كتابها: النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص300 ـ 301، نقلاً عن كتاب الفوائد.

4. حدد المقطع اللفظي السابق بعض الأنماط المعيشية السائدة في البيئة الخليجية وفي بيئات عالمية أخرى، وذكرت الباحثة أعمال التجارة والزراعة، ويستبطن ذلك أنماطاً مزدهرة من الحياة الاقتصادية.

* * *

دراسة بول كونيتش:

بخلاف ما اعتقده كثير من المؤرخين لم يذهب إليه العالم الألماني (بول كونيتش) إلى الاعتقاد بوجود (300 أو 360) قرية في جزيرة البحرين، حيث قال هذا العالم:

«والأمر الذي يدهشنا هو ما ذكر عن تواجد 360 قرية على الجزيرة، إذ لا يمكن لأي قائد بحري زار موانئ الخليج أن يحصي هذا العدد بنفسه أو عن طريق الرجال الذين يتصل بهم هناك أثناء زياراته، وإذا نظرنا في كتب الجغرافيا التي يذكرها ابن ماجد في مؤلفه (كتاب الفوائد) نجد أنَّ بعضها يتضمن هذه المعلومات، فيذكر أبو الفداء (732هـ/1231م) أنه توجد 300 من الممتلكات الريفية أو أكثر على الجزيرة تقدر بثلاثمائة ضيعة أو أكثر، وحتى قبل أن يذكرها أبو الفداء سبق لابن المجاور (توفي 690هـ/1291م) أن ذكرها في مؤلفه «تاريخ المستبصر» لم يذكره ابن ماجد، فقال ابن المجاور بأنه توجد (360 قرية) سوى واحدة، وتتبع التقاليد الإمامية، ويبدو أن هذا العدد الكبير من القرى على الجزيرة (أي 300 أو 360) أمر مبالغ فيه، ولا يقبله العقل[1] كما ذكر في مكان آخر من هذا المقال»[2].

---

(1) بول كونيتش، دراسة بعنوان: وصف البحرين لأحمد بن ماجد 1490م، ص164.

(2) أما المكان الآخر من مقاله فقصد الهامش رقم (18) وقال فيه: «لقد تمَّ =

ثم قال بول كونيتش استكمالاً لموقفه الرافض:

«لكن يمكن تفسيره على شكل آخر يرجع إلى وجود خلاف حول مدلول كلمة «البحرين» في المصادر العربية القديمة، إذ نجدها تشير إلى جزيرة البحرين كما نعرفها اليوم باسم (أوال)، بينما يطلق اسم البحرين على كافة الأراضي في شرق الجزيرة العربية والواقعة بين البصرة وعمان»[1]، ثم خطّأ بول كونيتش المؤرخين بدون أدلة راجحة حينما قال:

«فمن الواضح بأن المؤلفين ـ كالحموي وغيره ـ الذين جاؤوا بعدهم بمن فيهم ابن ماجد أخطؤوا في نسبة (300) أو (360) قرية التي كانت على أراضي البحرين وعلى امتداد الساحل الشرقي للجزيرة العربية إلى الجزيرة التي كانت معروفة باسم (أوال) والتي اجتذبت اسم البحرين حينئذ»[2]، وهذا الرأي لم يقل به إلّا هو والملا محمد علي الناصري، كما أن هؤلاء المؤرخين لم يذهبوا إلى القول بوجود (360) على أراضي شرق الجزيرة العربية، بل على أراضي جزيرة أوال سوى ابن المجاور وأبي الفداء وابن ماجد وبعض الوثائق العثمانية.

وهكذا قَبِلَ «بول كونيتش» بالعدد الكبير من القرى (300 أو 360) على أراضي البحرين في شرق الجزيرة العربية لا على أراضي جزيرة أوال، ولم يعط سوى مدلول لفظي لا أدلة عليه،

= استعراض موضوع 360 قرية، وتقرر بأنه مناف للعقل»، انظر المقال (ابن المجاور) لـ «جي ـ ريتش» في موسوعة الإسلام، الطبعة الجديدة، المجلد 3، وانظر مجلة الوثيقة، العدد الرابع، ص168

(1) بول كونيتش، مجلة الوثيقة، العدد الرابع، دراسة بعنوان: وصف البحرين، أحمد بن ماجد 1490م، ص164 ـ 165.

(2) المصدر السابق، ص165.

فالعقل يقبل أو لا يقبل ليس بالضرورة دليلاً دامغاً ينفي أقوال المؤرخين، والمساحة الجغرافية هي الأخرى ليست سبباً منطقياً لوجود هذا العدد الكبير من القرى أو عدم وجوده، وكلامه ظني أكثر منه تحقيق تاريخي مشفوع بالبراهين والحجج، فأرض البحرين اليوم يقطنها أكثر من مليون في مدن وقرى أقل من 300 قرية، ولكن كل قرية اليوم أكبر من عشر قرى في فترة سابقة.

***

دراسة الملّا محمد علي الناصري (1410هـ/1990م):

في دراسة بعنوان (من تراث شعب البحرين) ذكر المرحوم الملا والخطيب والشاعر محمد علي الناصري البحراني على خطى المؤرخين السابقين عليه أن عدد القرى البحرانية قديماً ثلاثمائة وستون قرية، ولكنه لم يحصر عدد هذه القرى في جزيرة أوال وحدها كما في بعض المصادر التاريخية القديمة، وسبقه إلى هذا التفسير البروفيسور الألماني (بول كونيتش) في عام 1984م

وأن هذا العدد ـ في رأيه وكما قال ـ لا يخص (جزر البحرين الحالية)، وإنّما اشتمل هذا العدد كما أكد في أحد مصادره على حدود «البحرين القديمة التي تمتد من فوهة البصرة شمالاً إلى الخرج غرباً، إلى البريمي جنوباً، وقاعدتها هجر، وجزيرة أوال من ضمنها»[1]، وافترض أن هذا العدد من القرى قد توزّع على مساحة أراضي هذا الإقليم التاريخي الكبير، وخالف آراء المؤرخين القدماء والمعاصرين الذين نسبوا وجود هذا العدد الكبير من القرى إلى البحرين.. الجزيرة.

(1) محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، ص156.

وهـذا بخـلاف مـا ذكـره فـي القـرن السـابع الهجـري مؤرخـون سـابقون على زمـان الناصـري كابـن المجـاور جمـال الدين يوسـف بن يعقـوب الدمشـقي الـذي ذكر عـدد قـرى جزيـرة البحريـن أو أوال في كتابـه (تاريـخ الاسـتبصار) قبـل حوالـي سـبعة قـرون هجريـة، وحـدد ابـن مجـاور عدد هـذه القـرى فـي الجزيـرة بـ «ثلاثمائـة وسـتين قرية إمامية عـدا قرية واحـدة»[1]، وكذلـك آراء أبي الفـداء والربَّـان العربي أحمد بـن ماجـد النجـدي وغيرهـم مـن المؤرخيـن والجغرافييـن.

أما عدد قرى البحرين فـي حاضرنا فقد تناقص كثيراً لأسـباب كثيرة منها مـا تعرضت لـه جزيـرة أوال فـي قـرون متعـددة من عمليـات غزو خارجي ضد البحرانيين وترتب عليه شـتاتهم، وتشـريدهم فـي كل مكان بخاصة فـي القـرن الثامـن عشـر الميلادي الـذي وصـف بقرن «الشـتات الأعظـم»، وكذلك لظروف سياسـية أخـرى كوقـوع بعض الفتـن الداخلية كمظالـم الـولاة الداخليين المعينيـن من قبل حـكام الجزيـرة خارجها.

وذكـر المـلا محمـد علـي الناصـري البحريني فـي كتابـه (مـن تـراث شـعب البحريـن) اسـم (94) قريـة بعضها مـا كان قـرى وبلدات قديمة ولهـا وجـود بعيـد فـي تاريـخ، وامتدادهـا كان تاريخيـاً، وبعض هـذه القـرى كان مسـتحدثاً لا يتجـاوز عمـره ثلاثـة قـرون، وعمرهـا بيـن مائتيـن وثلاثمائـة عـام أو أكثـر قليـلاً[2]، وذكـر الملا محمـد علي الناصري ـ بالإضافـة إلى ما تقـدم ـ حوالـي (32) قرية تاريخيـة وبائدة ومندثـرة[3]، وفـي معجمـه التاريخـي ـ الجغرافـي ذكـر الناصـري عـدد القـرى البائـدة بــ (35) قرية مندثـرة[4].

---

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

(2) الناصري، من تراث شعب البحرين، ص156 ـ 157.

(3) المصدر السابق، ص157 ـ 158.

(4) الناصـري، مقـال مسـميات قـرى جزيـرة أوال، مجلـة دلمـون، جمعيـة تاريـخ وآثار البحريـن، العـدد 18، ص63 ـ 64.

دراسة محمود قمر (1417هـ/1997م):

تأثر بعض الباحثين المعاصرين في مجال البحث التاريخي بآراء السابقين في الاعتقاد بوجود (360) قرية ومدينة في جزيرة البحرين الحالية المسماة بجزيرة أوال على حد تعبير الربان الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي وغيره من المؤرخين، وقد تقدمت إشارتنا السابقة إلى أقوال (نوال حمزة الصيرفي) وإشارتنا اللاحقة بعدها (لدراسة محمد فهد العيسى) في هذا الموضوع تأسياً بكلام ابن ماجد.

وممن خطا على رأي ابن ماجد كذلك الباحث (محمود قمر في دراسته 1997م) وعنوانها: «دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العبَّاسية»، حيث قال في هذا الصدد عن جزيرة البحرين الحالية (أوال) ما لفظه: «عدَّها ابن ماجد ثلاثمائة وستين»[1]، وأسند محمود قمر قوله هذا بشأن عدد قرى البحرين ومدنها إلى الكتاب المشهور «الفوائد» للملاح الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي.

ويبدو أن هذا الباحث حاول أن يكون حيادياً في تعبيره، فاكتفى بنقل الفكرة المقصودة بعبارة تظهره محايداً، بيد أنه مرَّ عليها بسلام، ولم يظهر حولها نزعة نقدية، ولم يناقشها، فأوحى موقفه هذا بعدم الاعتراض العلني على قبول شهادة ابن ماجد كمؤرخ سابق ومقتدر وبمشاهدة فعلية، ولم يكثر محمود قمر من الكلام، فتحدث عن العدد الكلّي لقرى البحرين ومدنها بما قل ودلَّ من الكلام.

***

---

(1) محمود قمر، دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العبَّاسية، ص11 نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد..

دراسة محمد فهد العيسى (بدون تاريخ):

أمر منطقي أن تكون المصادر التاريخية ـ بخاصة القديمة ـ مرجعاً علمياً يستعان بها في إعداد الدراسات المعاصرة وتوثيقها سواء في مجال «البحث التاريخي» أو في مجالات معرفية أخرى، فالباحثون ـ كما في دراستي نوال الصيرفي ومحمد فهد العيسى ـ اعتادوا اللجوء إلى هذه المصادر لإثراء كتاباتهم وتوثيقها، وتأكيد الحقائق التي يرغبون في نشرها على الملأ، وقد اعتمد كثير من الباحثين المتأخرين ـ كالسابقين عليهم واللاحقين بعدهم ـ هذه الآلية في أبحاثهم ودراساتهم.

وإذا ما استعان أحد الباحثين بمصدر تاريخي ونقل عنه «نصاً محدداً» إنَّما قصد إمَّا تبني مضمونه ومحتواه حتى لو لم يكن موضوع هذا النص محور دراسته أو قصد الاعتراض عليه ورغبته في نقده بأية طريقة ممكنة.

وهذا الحال تكرر مراراً مع عدد كبير من الباحثين في عصور مختلفة، حيث نقلوا نصوصاً استعانوا بمادتها الثقافية بغرض نقدها علمياً أو تبني محتواها الفكري تأييداً لحقيقة معينة، وما قام به الأستاذ محمد فهد العيسى من نقل نص ابن ماجد النجدي عن «جزيرة البحرين.. أو أوال»، وما جاء فيه من تأكيده على وجود (360) قرية بحرانية دون محاولة منه في نقد الفكرة علمياً أو تسجيل اعتراض عليها إنَّما يعني ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ قبول الفكرة، وتأييده الواضح لمضمون النص المنقول وما استبطن بين مفرداته اللفظية من معانٍ ذات دلالة في تقرير الكثرة العددية لهذه القرى كحقيقة تاريخية.

فهذا الباحث (محمد فهد العيسى) مرّ على ذكر جزيرة أوال في سياق دراسته (من تاريخ الأحساء.. عن الدولة الجبرية) فنقل عنها من

كتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي نصاً أيَّد فيه معلوماته عن جزيرة البحرين المسماة أوال ومنها ما قاله عن وجود (360) قرية بحرانية في هذه الجزيرة، وقد ذكرناه في دراستنا هذه لا بغرض الإضافة ولا بقصد الحاجة، وإنما لإثبات شيوع هذه الفكرة في أذهان بعض المؤرخين القدماء، والباحثين المعاصرين المتأخرين، وهذا في حد ذاته يغنينا عن اللغط الذي يحاول البعض إثارته لغاية في أنفسهم.

ففي دراسة عنوانها (من تاريخ الأحساء.. الدولة الجبرية في الأحساء) تطرَّق الباحث المذكور أثناء معالجته لتولي أجود بن زامل الحكم بعد وفاة أخيه سيف، وثناء السمهودي عليه ووصفه بـ «رئيس أهل نجد وسلطان البحرين».

قال الأستاذ (محمد فهد العيسى) في إحدى الحواشي السفلية في دراسته عن جزيرة البحرين، وهو بالتأكيد موقف عابر:

«يحسن أن نورد هنا وصفاً للجزيرة في ذلك العهد، عهد أجود، لكاتب معاصر هو أحمد بن ماجد النجدي، الربان العربي المعروف، ثم اقتبس النص فقال عن الجزيرة الثامنة كما يقول ابن ماجد النجدي من كتابه: «الفوائد في أصول البحر والقواعد» نصاً ذكر فيه رأي هذا الربَّان العربي الخليجي بالجزيرة الثامنة بقوله: «الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية»[1]، ولم يتعرض إلى نقد مضمونها، بل لوحظ اقتناعه بمعلومات ابن ماجد النجدي المعاصر للأمير أجود بن زامل الجبري، وكان ذلك في سنوات متداخلة من القرنين التاسع والعاشر الهجريين.

***

(1) محمَّد الفهد العيسى، من تاريخ الأحساء.. الدولة الجبرية في الأحساء، ص603 ـ 604، نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد النجدي، ص69.

دراسة العريض (2006م):

لم تكن (الثلاثمائة قرية بحرانية وأكثر) التي أشارت إليها بعض المصادر التاريخية والجغرافية وبعض الوثائق موضوعاً رئيسياً في كتاب(مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للأستاذ عبد الكريم علي محمد العريض، وهو من أبناء البحرين المخلصين، وكتابه هذا هو العدد (الثالث عشر) ضمن سلسلة كتاب مجلة البحرين الثقافية التي تصدرها وزارة الإعلام في مملكة البحرين، ولكنَّ مؤلف هذا الكتاب مرَّ على ذكر هذه القرى والإشارة إليها مرتين في وثيقة عثمانية، كان المرور الأول في الفصل الثاني، حيث تعرض الأستاذ العريِّض تحت عنوان «مدينة المنامة» لمضمون نص وثيقة عثمانية في معرض كلامه عن هذه المدينة العامرة.

وقال العريض في إشارته لها بما لفظه:

«وقد جاء ذكر «المنامة» في وثيقة عثمانية مختومة بختم أمير الأحساء العثماني مرسلة لدار السلطنة، ومؤرخة في سنة 981هـ الموافق سنة 1573م، ورد فيها: في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإنَّ ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء مدينة المنامة»[1].

وكانت إشارته الثانية في صفحة الغلاف بآخر كتابه من الجانب الأيسر، حيث نشر الأستاذ عبد الكريم العريض «نص مضمون هذه الوثيقة العثمانية ذاتها» بالألفاظ نفسها التي جاء بها المؤلف في باطن كتابه بالصفحة (الثانية والثلاثين) تحت عنوان (مدينة المنامة) في الفصل الثاني من كتابه.

ويلحظ من صفحة الغلاف الأخيرة تأكيدها على ناشر الكتاب

(1) عبد الكريم بن علي بن محمد العُرَيِّض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص32.

وهو وزارة الإعلام في مملكة البحرين ـ قسم الثقافة والتراث الوطني ـ وهي كما يعلم القارئ جهة رسمية، ومع أن هذه الجهة ليست بالتأكيد مسؤولة عمّا كتبه المؤلف، إلّا أنَّ وزارة الإعلام لم تعترض على هذه المعلومة بوجود أكثر من ثلاثمائة قرية، واعتبرتها جزءاً من تاريخ الشعب البحراني.

***

دراسة سعيد هاشم (2008م):

أعد الأستاذ سعيد هاشم دراسته عن «مسجد الخميس وتاريخه» مع مجموعة باحثين، وتطرق في تضاعيف هذه الدراسة إلى رأي الرحالة الدانمركي «نيبور» الذي زار دول الشرق وأقاليم شبه الجزيرة العربيَّة بما فيها (أوال والقطيف والأحساء) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فيذكر (أي نيبور الرحالة الدانمركي) أنَّ أوال كانت تضم ثلاثمائة وستين قرية ومدينة، أمَّا في الوقت الحاضر فإنَّها تضم إلى جانب العاصمة (البلاد القديم).. ستين قرية»[1].

***

دراسة عباس المرشد (2010م):

أشار عباس المرشد في موضوع التوسّع العمراني «للقرية البحرانية» وتنظيمها الإداري في نهاية القرن السادس عشر الميلادي ونهاية القرن العاشر الهجري فقال: «إلّا أن الأثر الأكثر أهمية بالنسبة إلى تاريخ القرية البحرانية.. يقصد في الفترة السابقة.. هو التوسع العمراني الذي لحق بالمجتمع البحراني، وبالأخص بناء الأنفاق

(1) سعيد هاشم، مسجد الخميس وتاريخه ضمن أبحاث كتاب: المشهد ذو المنارتين، الفصل الثاني، ص56، نقلاً عن النسخة الأجنبية للرحالة نيبور، انظر ص152.

الأرضية، ويعد النفق الذي يربط مقبرة أبو عنبرة بمقبرة مسجد الخميس الذي كشفت عنه بعثة الآثار الفرنسية من أهم الأنفاق التاريخية، إلَّا أنَّ الحكومة قامت بردمه وتحطيمه لأن جدرانه كانت مزينة بعبارات التوسل بأهل البيت ﴿ع﴾، وظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من 300 قرية في نهاية القرن السادس عشر.

ففي الوثيقة العثمانية الصادرة سنة 1573م أن «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وأن ريعها السنوي أربعون ألف فلوري (عملة ذهبية تستخدم في البندقية) خاصة من صيد اللؤلؤ»، وهذا يعني وجود كثافة سكانية عالية تقدر بأكثر من 60 ألف نسمة إذا ما كان معدل سكان القرية الواحدة بين 150 و200 نسمة وفق معايير الأنثروبولوجيا، وقد أكد الرحالة ابن ماجد في الفترة نفسها أن عدد قرى البحرين يقدر بنحو 350 قرية»[1].

ويلحظ أن عباس المرشد ربما قد أخطأ عن غير قصد في نقل الرقم الذي حدد عدد القرى البحرانية، فأشار إلى رقم (350) قرية بحرانية، بينما الصحيح أنَّ ما ذكره ابن ماجد النجدي هو (360) قرية وبلدة بحرانية كما في كتابه (الفوائد)، وكما أثبتنا ذلك في قسم الملاحق بهذه الدراسة، فابن ماجد النجدي ذكر ـ كما تقدمت الإشارة ـ عدد القرى والبلدات في جزيرة البحرين «أوال» بثلاثمائة وستين قرية وبلدة، وبنص واضح مكتوب، ومدوَّن في مخطوطه بالأحرف العربية.

ولكنَّ المرشد ذكر في موقع آخر من دراسته العدد الصحيح

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ذاكرة القرية البحرانية، ص31، ونشر هذا الجزء من كتابه في مجلة الوفاق، ملف العدد ـ بتاريخ 2009/11/06م.

المُقدَّر بـ (360) قرية بحرانية، وهذا ما يعزز اعتقادنا بأن ما قاله المرشد سابقاً عن عدد القرى في جزيرة البحرين بـ (350) إنَّما هو خطأ قد وقع سهواً، وصححه في النص التالي، فقال الأستاذ عباس المرشد: «إنَّ غياب أكثر من نصف القرى عن خريطة البحرين يدفع بالسؤال عن الأسباب التي أدت إلى تلاشي تلك القرى وتغيُّب تاريخها وعن مصير أهلها وخيراتها». ثمَّ قال المرشد في السياق العام للإجابة على سؤاله: «مع الأسف الشديد لا تسعفنا المصادر التاريخية في تحديد أسماء كل القرى الـ (360)».

وهي مع ذلك تذكر لنا أسماء بعض القرى التي كانت موجودة في فترة زمنية معينة، ولا نجد لها ذكراً اليوم في جغرافيا البحرين، وهذا يقربنا من الدور الذي تلعبه بعض المناطق الرسمية في تغيير أسماء المناطق التاريخية أو دمج بعض المناطق في اسم واحد، وتغييب أسماء المناطق الأخرى تحت حجة التنظيم المدني والبلدي.

من ضمن التفسيرات التي أعطيت لاختفاء العدد الأكبر من القرى أن العدد المشار إليه يشمل كل من البحرين والقطيف وجزء من الأحساء، على اعتبار أن اسم البحرين كان يعني إقليماً أوسع من الجزيرة الحالية، إلّا أن الوثيقة العثمانية التي أشرنا إليها من قبل كانت صادرة من والي الأحساء، وكانت تشير بالتحديد إلى الجزيرة الحالية، وبالتالي فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين سنة صدور الوثيقة 1573 ونهاية سنة 1867 تعتبر الفترة التي شهدت اختفاء القرى البحرانية وتضاؤل عددها إلى أقل من النصف بحلول بداية 1900»[1].

واجتهد الأستاذ عباس المرشد في تفسير اختفاء العدد الأكبر

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص33.

من قرى جزيـرة البحريـن، وقـدم رؤيتـه بربط هـذا الاختفـاء بحوادث الغـزو الخارجـي للجزيـرة وكثرته كالغـزو العمانـي مـراراً، وكذلك وقوع حوادث الفتـن والصراعات والحـروب الداخلية بيـن القبلييـن الوافدين إليهـا واعتداءاتهـم علـى قـرى الجزيـرة[1] تحـت عناويـن فرعيـة مـن دراسـته، وهـو منطـق كل المؤرخيـن والرحالـة الذيـن لامسـوا هـذه النكبـة الإنسـانية فـي تاريـخ البحرانييـن، ووقـوع مـا أسـماه البعـض بحالات «الشـتات الأعظم» في القرن الثامن عشـر الميلادي أو سـنوات مـن القرنيـن الحـادي والثانـي عشـر الهجري.

****

دراسة عبد الله آل سيف (2012م):

مضـى الأسـتاذ عبـد الله آل سـيف فـي كتابـه (مـدن وقـرى مـن بـلادي) علـى منحـى القائليـن بـأن فـي جـزر البحريـن قديمـاً (360) مدينة وقرية، وكـرر إيمانه مـراراً بهذا الكـم الكبير في بـلاده البحرين، واسـتند كباحـث ومؤرخ فـي تعزيـز اعتقـاده التاريخـي هذا علـى كلام مؤرخين سـابقين كابـن المجاور يوسـف بن يعقـوب في كتابـه (تاريخ المسـتبصر)، وكلام الربـان الخليجي أحمد بـن ماجد النجـدي في كتابه (الفوائد)، وما ذكـره المـؤرخ الإيراني عبـاس فروغي في كتابـه (جزيرة البحرين).

ففي مدخـل حديثـه عـن «مدينـة المنامـة» قـال آل سـيف كانت البحرين: «في سـالف الأزمان تتكون من 360 قرية كما يقـول الجغرافي الرحالـة العربـي يوسـف بن يعقوب بـن محمد بـن علـي الشـيباني الدمشـقي (601 ـ 690 هـ / 1205 ـ 1291م) المعـروف بابـن المجاور، وكما قـال المـؤرخ الإيراني عبـاس فروغي فـي كتابـه (جزائـر البحرين،

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص33 ـ 36.

ص9): «إنَّ البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها 360 قرية ومدينة، لم يبق منها بعد ذلك الغزو إلّا (90) قرية مهدَّمة»[1].

وقال الجغرافي الرحالة العربي ابن ماجد الذي عاش في نهاية القرن الخامس عشر عندما تحدث عن جزر البحرين: «إنَّ ثامن جزرها تسمى أوال، وبها 360 قرية، كما توجد بها المياه العذبة، ومغاصات اللؤلؤ»[2].

وعندما تحدث آل سيف عن قرية بوري التاريخية في موضع لاحق من كتابه المذكور تسللت بين كتابته عن هذه القرية جملة قصيرة ودالة هي قوله: «بوري هي إحدى قرى البحرين القديمة والتي ما زالت باقية حتى اليوم، وكان عدد هذه القرى 364 قرية»[3].

وعاد الأستاذ المحامي عبد الله آل سيف في صفحتين متقابلتين من الفصل السادس وعنوانه (قرى سادت ثم بادت) للتأكيد على تكون جزر البحرين تاريخيّاً من (360) قرية ومدينة، حيث قال في هذا الشأن: «وكانت مدن وقرى أوال التي تعرف اليوم بمملكة البحرين 360 مدينة وقرية، والتي قال عنها ابن المجاور كلها شيعية ما عدا واحدة، وقد اندثرت العديد من هذه المدن والقرى بسبب الغزوات الخارجية والحروب الداخلية والتعديات والمنازعات وعمليات التهجير والطرد»[4]، ثم قال الأستاذ عبد الله آل سيف في دراسة محلية عن قرى ومدن البحرين عن تاريخ قرية الغريفة القديمة، وهي قرية قد اندثرت: «في مواضيع سابقة أشرنا إلى أن جزيرة أوال (جزيرة المنامة وجزيرة سماهيج) كانت تتكون من 360

---

(1) عبد الله آل سيف، مدن وقرى من بلادي، ص16.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص199.

(4) المصدر السابق، ص412.

قرية، ولـو أردنا الدقـة لقلنـا (360) مدينة وقريـة، أمـا الآن فقد تقلص هذا العـدد إلى ما لا يقـل عن (100) مدينـة وقرية بعـد أن اختفت أو اندثـرت العديـد من المـدن والقـرى القديمـة»[1].

وقال الأسـتاذ عبد الله آل سـيف عند حديثـه بآخر كتابـه المذكور عـن تاريـخ إحـدى القـرى البحرانيـة القديمـة، وهـي قريـة «سبسـب» الواقعـة جنوبي غربـي قريـة دار كليـب التاريخيـة، وقد اندثـرت هذه القريـة الآن، وقـال آل سـيف فـي مطلـع كلامـه بكتابـه المذكـور عـن عدد القـرى بجزيرة بـلاده البحريـن: «نعم صمـدت العديد مـن المدن والقـرى التـي كان عددهـا عـدد أيـام السـنَّة، أي 360 قريـة كمـا قـال ابـن المجاور فـي كتابـه (تاريخ المسـتبصر) فـي العـام 630هـ الموافق 1232م، ما نصه: «وتسـمى الجزيرة جزيـرة أوال، وبها ثلاثمائة وسـتون قريـة إماميـة المذهـب مـا خلا قريـة واحـدة»[2].

* * *

رأي الدكتور محمد حميد السلمان:

صاحـب هـذا الـرأي مؤلـف وكاتـب صحفـي وأكاديمـي جامعي، ومتخصـص في علـم التاريخ ومادتـه، وبخاصـة الاهتمام بدراسـة تاريخ الاحتـلال البرتغالـي للخليـج والبحريـن، كتـب رؤيتـه الناقـدة لبعـض المؤرخيـن البتربيـن الذيـن يكتبـون تاريـخ البحريـن بـ «طريقـة البتـر والانتقائيـة والقطـع للمعلومـات التاريخيـة» بمـا يتفـق وأهواءهـم ومصالحهـم ومنافعهـم لا بنقـل النصـوص التاريخيـة، ولقـد تعـرض (د. محمد السـلمان) فـي مقال تاريخـي له عنوانه (أسـد البحـار وقرى البحرين)، ونشـره فـي صحيفة الوسـط البحرانيـة (العـدد 4189، تاريخ النشـر 2014/2/25م)، وعنـى بأسـد البحـار الربَّـان الخليجـي أحمد بن

---

(1) عبد الله آل سيف، مدن وقرى من بلادي، ص413.

(2) المصدر السابق، ص425.

ماجد السعدي النجدي وما كتبه في كتابه (الفوائد) عن الجزيرة الثامنة وهي (جزيرة البحرين المسماة أوال)، وما ضمَّنه من قول بوجود كثرة عددية لقرى البحرين تبلغ (الثلاثمائة وستين قرية) بجزيرة البحرين أو أوال.

ولاحظ ـ كما لاحظنا من قبل ـ جرأة بعض مؤلفي أحد الكتب الدراسية التي تُدَرَّس في جامعة البحرين[1]، وهو مجرد مثال، على بتر النصوص التاريخية، وانتقاء ما أراده المؤلفان من معلومات وحذف ما كرهاه من معلومات تاريخية، ومنها شطبهما في هذا الكتاب ما قاله ابن ماجد عن وجود ثلاثمائة وستين قرية في جزر البحرين قبل (500 عام) من الآن، وأبعد زمناً حتى القرن الثالث عشر الميلادي، أي حتى زمن ابن المجاور الذي زار جزيرة أوال ما بين عامي (625 ـ 626هـ)[2] ودوَّن هذا الزائر عدد القرى في كتابه (تاريخ المستبصر)[3] بثلاثمائة وستين، وانتقد السلمان عملية بتر النص التاريخي لابن ماجد فيما يخص هذه الحقيقة وإعادة كتابته بدون ذكر هذا العدد الكبير من القرى تمويهاً على القراء والطلبة والدارسين للكتاب وتشويهاً لتاريخ البحرين وتزوير قول ابن ماجد رحمه الله تعالى.

---

(1) أظن، وهذا اجتهاد منَّا ـ لا من الدكتور السلمان ـ بأن الكتاب المقصود هو كتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 ـ 2002م) لمؤلفيه محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين الصادر عن مركز الدراسات التاريخية بجامعة البحرين عام 2009م، وقد وقع القطع وبتر نص ابن ماجد في المستند التاريخي المنشور في ص87 من هذا الكتاب.

(2) حسن الحسيني، مسند البحرين، ص39.

(3) ابن المجاور، كتاب: تاريخ المستبصر، باب صفة البحرين، آخر صفحة من هذا الكتاب، ص167 في بعض النسخ، وفي نسخ أخرى ص109، وصفحات أخرى بطبعات مختلفة ومنها كتاب: صفة بلاد اليمن ومكة وبلاد الحجاز المسماة كتاب تاريخ المستبصر، ج2، ص331.

كان عنوان المقال كما تقدم (أسد البحار وقرى البحرين)، وأقرّ فيه الدكتور السلمان بما ذكره ابن ماجد من وجود (360) قرية بجزر البحرين وتأييده لهذه الكثرة بلا مبالغة ولا حساسية، ولكن تضمَّن تنبيهاً للمغالطة التي جاءت في الكتاب المذكور من قطع النص التاريخي لابن ماجد وبتر معلومته الرئيسية القائلة بوجود (360) قرية بالبحرين في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، وردَّ الدكتور محمد السلمان عملية الحذف لهذا العدد من نص ابن ماجد إلى ما أسماه بعدسة الحساسية ومَنْ لبس (نظارة الطائفية).

قال السلمان في مقاله:

«بعض من استخدم النظَّارة والعدسة الطائفيَّة يقوم بمهمة تدمير عقول وأفكار الناس عن طريق القطع واللصق لبعض المعلومات التاريخيَّة بهدف تشويه التاريخ المكتوب أساساً، وهذا ما ابتليت به بعض كتبنا الدراسية للأسف، ونضرب مثلاً بسيطاً هنا من عشرات غيره، ففي كتاب للربَّان أسد البحر الزاخر شهاب الدين أحمد بن ماجد الموسوم بـ «الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول»، وبالمناسبة هو من إصدار مركز الدراسات التاريخية والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، وليس من جهة المعارضة، وبه وصف لجزر أوال، وتحديداً في الفائدة العاشرة من هذا الكتاب، إذ يقول: «الجزيرة الثامنة، وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها (ثلاثمائة وستون قرية)، ويعيد كتابة الفقرة السابقة بدونها مدَّعياً أنه كاتب موضوعي في التاريخ، وكأنه يشارك ابن ماجد فيما كتب، فيا سبحان الله في بعض خلقه».

ويعلق (د. السلمان) بقوله:

«حقيقة لا نعلم ما سر هذا العداء لمن يذكر بأن جزر البحرين في القرن الخامس عشر للميلاد زاخرة بالقرى وبأهلها،

وبمياهها العذبة ؟، ولا أدري ما سبب هذه الحساسية المبالغ فيها من كلمة (قرى) ما دمنا ندّعي حبّ الوطن، ومن وصف قرى البحرين وعددها؟.

وتابع كلامه: «فالدول الخليجية الأخرى تفاخر بالحديث عن أقدم مستوطنة أو قرية على أراضيها، بل وتحاول البحث عن زيادة أعداد القرى والمناطق المأهولة بالسكّان وبالحضارة التي كانت تحويها منذ القدم؟ وهنا يكره البعض حتى مجرد سماع أن مؤرخاً وملّاحاً مثل أسد البحار ابن ماجد يتحدث عن وجود قرى قبل حوالي 500 عام من الآن، بل وكم تمنى هؤلاء لو أن ابن ماجد لم يولد في هذه الدنيا، ولم يذكرها أساساً ؟، ثم تحدَّث الدكتور محمد حميد السلمان عن خطورة وأثر عمليَّة البتر والحذف، وقطع المعلومات التاريخية على الأجيال وتجهيلهم من الناشئة وبخاصة الصغار والشباب.

***

جدولة أسماء المؤرخين والجغرافيين والرحالة

وبعد سرد أهم ما جمعناه من البيانات المعرفية الأولية عن مجموعة القائلين ـ من المؤرخين والجغرافيين والرحالة ـ بعدد القرى والبلدات بجزيرة البحرين والبالغة (360) قرية، نود في نهاية هذا الفصل تلخيص أفكار المؤرخين «قديمهم وحديثهم ومعاصرهم» في جداول ليس غرضها مجرد تقديم «تغذية راجعة» لأفكار الفصل وغرس الحقيقة وتكريسها فحسب، بل هو بقصد الطلب من القارئ الكريم مساعدتنا على تحديد آراء جديدة تزيد من البحث عن أسماء المؤرخين والجغرافيين والرحالة والباحثين وممن كان يعتقد بوجود القرى الأكثر من ثلاثمائة قرية وما آلت إليه من خراب ودمار وتغييب مقصود.

ونحن نعتقد بقدرة بعض القرَّاء ـ بخاصة التخصصيين ـ على إغناء هذا المبحث وإثرائه وتخصيبه، وإمدادنا بما يرونه من أدلة إثبات ومستندات، ووثائق تاريخية، ومصادر المؤرخين والجغرافيين والرحالة الذين زاروا المنطقة، وسجلوا مشاهداتهم، ومدوناتهم وانطباعاتهم الشخصية والعلمية.

ومع نهاية هذا المبحث ستكون مجموعة الجداول المقترحة هي على النحو التالي:

- جدول بأسماء المؤرخين القدماء القائلين بوجود (360) قرية بحرانية.
- الوثائق والرسائل العثمانية.
- جدول بأسماء عدد من المؤرخين المحدثين والمعاصرين القائلين بوجود (360) قرية بحرانية.

***

جدول بأسماء المؤرخين
القائلين بوجود (360) قرية بحرانية

أولاً: الـمؤرخون القدماء:

اسم المؤرخ	النص	تاريخ النص	المصدر
جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني (ت690هـ).	جزيرة أوال وبها ثلاثمائة وستون قرية إمامية المذهب ما خلا قرية واحدة	القرن السابع الهجري وبالتحديد ما قبل عام (690هـ ـ 1291م)	كتابه (تاريخ المستبصر)، ص167
أبو الفداء. عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن أبي شاهنشاه بن أيوب	وبهـا.. جزيرة البـحـريـن(أوال) تقدير ثلاثمائة ضيعة وما يزيد	القرن الثامن الهجري (732هـ/ 1331م)	كتابه (تقويم لبلدان) ص370 ـ 371
الربان العربي الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد النجدي (ت 906هـ)	قوله عن الجزيرة الثامنة.. البحرين (وفيها ثلاثمائة وستون قرية	القرن العاشر الهجري	كتابه (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) (مخطوط)
الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) الذي زار منطقة الخليج سنة 1765م	إنَّ الحروب خفضت عدد قرى البحرين من 360 مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة	القرن الثامن عشر الميلادي، والقرن الثاني عشر الهجري	كتابه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية)، ص 290، وكتاب نجاح الربيعي (قبيلة ربيعة) ص137

محمد إبراهيم كازروني..الملقب بـ (نادري)	ذكر (98) قرية، وحدد أسماءها، ووضع بيانات عن عدد العائلات في كل منها، وأسماء بعض عيونها، وكونها عامرة في زمانه أم قد خربت، وهي قرى موزعة على أرض جزيرة البحرين ومنتشرة فيها من أصل (366) قرية، وقدر في كل بلدة وقرية، ووصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأنهار	1833م تاريخ هذه الدراسة.. أي في العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي	دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي».. نسخة إلكترونية.
محمد علي آل عصفور الدرازي البحراني (ت1267هـ)	كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيَّام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين	القرن التاسع عشر الميلادي، والقرن الثالث عشر الهجري	كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) للشيخ محمد علي العصفور البحراني، ص15

❊ ❊ ❊

ثانياً: وثائق قديمة: (من الأرشيف العثماني):

اسم المؤرخ	النص	تاريخ النص	المصدر
رسالة مختومة بختم أمير الأحساء العثماني مرسلة لدار «السلطنة» في اسطنبول	تقول الوثيقة: «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإنَّ ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء المنامة»، وأن الفلوري الواردة لفظها في نص الوثيقة العثمانية هي عملة ذهبية خاصة ضرب البندقية سنة 1284م، وعرفت في الشرق باسم (بندقي)	مؤرخة في سنة 981هـ الموافق 1573م.	كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، ص 32، وكتاب (ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية)، القسم الثاني، ص31
رسالة قاضي الأحساء إلى أمير أمراء الحسا (بدون اسم) كما في نص الوثيقة العثمانية	رسالة قاضي الأحساء المذكور تقول: «إن للبحرين أكثر من ثلاثمائة قرية»	تاريخها العاشر من صفر عام 981هـ/1573م	مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، سنة 1982م، ص147، من أرشيف الدولة العثمانية

* * *

ثالثاً: الـمؤرخون الـمحدثون والباحثون الـمعاصرون:

أ ـ أقوال الـمحدثين:

اسم المؤرخ	النص أو مضمونه	تاريخ النص	المصدر
المؤرخ الإيراني عباس فروغي	نقلت الباحثة الأستاذة مي محمد آل خليفة نصاً تاريخياً للمؤرخ الإيراني عباس فروغي يقول فيه إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360) قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلّا (90) قرية مهدمة».	-	مي محمد الخليفة، كتاب محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ الموازي، ص149.
الشيخ محمد خليفة النبهاني (ت 1370هـ)	«كانت البحرين في السَّابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليهـا ووقوع الحروب بهـا وزوال الحضـــارة منها أزال عمرانها وخرب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منهـا سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة لها».	سنة 1332هـ تاريخ كتابة مسودة كتابه	ذكر ذلك في كتابه المعروف (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية)، ص42
أمين الريحاني	قال: جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى	1924م	كتابه (ملوك العرب)، ج2، ص 722
حافظ وهبة	ويقال إنَّه كان بالبحرين ثلاثمائة قرية، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه فإنّ قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة، وهي أشبه بالأكواخ	1935م	جزيرة العرب في القرن العشرين، ص 92

اسم المؤرخ	النص أو مضمونه	تاريخ النص	المصدر
فيلكس جونز	نقل مؤرخ معاصر هو فائق حمدي طهبوب رأيه فقال على لسان فيلكس جونز إنه: «كان في البحـــرين (365) قرية كما ذهب إلى ذلك فيلكس جونز في كتابه جزيرة البحرين»	سنة 1983م	تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص 21 نقلاً عن كتاب جزيرة البحرين لفيلكس جونز، ص 249

***

ب ـ أقوال المعاصرين: (من السبعينيات إلى العقد الأول من الألفية الثالثة):

اسم المؤرخ	النص أو مضمونه	تاريخ النص	المصدر
محمد غانم الرميحي	نقل الرميحي كلام الريحاني: جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى	1975م	كتابه (البترول والتغير الاجتماعي)، ص 73 ـ 74.
عبد اللطيف الحميدان	نقل الحميدان عن ابن المجاور قوله عن جزيرة أوال: «أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وأنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئها»	1979م / 1399هـ	دراسته عن «إمارة العصفوريين في البحرين» ص 82.
فائق حمدي طهبوب	نقل رأي المؤرخ الراحل (حافظ وهبة)، ولم يزد على نصه، وكذلك رأي «فيلكس جونز»	تاريخه 1983م	تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص21

نوال حمزة الصيرفي	استعانت بقول الملاح الخليجي ابن ماجد، ونقلت كلماته في كتابها (النفوذ البرتغالي في الخليج العربي)	سنة 1983م	النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، والقرن السادس الميلادي
محمد علي الناصري (ت1999م)	عدد القرى البحرانية قديماً ثلاثمائة وستين قرية، ولكنه اشتمل على حدود «البحرين القديمة التي تمتد من فوهة البصرة شمالاً إلى الخرج غرباً، إلى البريمي جنوباً، وقاعدتها هجر، وجزيرة أوال من ضمنها» وليس حصراً حدود جزيرة أوال وحدها.	تاريخه 1410هـ/1990م.	من تراث شعب البحرين، ص156
محمود قمر	قوله في جزيرة البحرين عن ابن ماجد السعدي النجدي: «عدها ابن ماجد ثلاثمائة قرية»	1997م	دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العبّاسية، ص11
محمد الفهد العيسى	نقل نص ابن ماجد النجدي عن وجود (360) قرية بحرانية في جزيرة البحرين	بدون تاريخ	من تاريخ الأحساء (الدولة الجبرية في الأحساء)
عبد الكريم علي بن محمد العريض	وقد جاء ذكر «المنامة» في وثيقة عثمانية مختومة بختم أمير الأحساء العثماني مرسلة لدار السلطنة، ومؤرخة في سنة 981هـ الموافق سنة 1573م، ورد فيها «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية».	عام 2006م	كتاب «مدينة المنامة خلال خمسة قرون»، ص32

سعيد هاشم	إنَّ أوال كانت تضم ثلاثمائة وستين قرية ومدينة، أمَّا في الوقت الحاضر فإنَّها تضم إلى جانب العاصمة (البلاد القديم).. ستين قرية.	عام 2008م	دراسته عن مسجد الخميس وتاريخه نقلاً عن كتاب الرحالة الدانمركي نيبور
عبَّاس ميرزا المرشد	ظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من (300) قرية في نهاية القرن السادس عشر، وفي نص حدد العدد بـ (350) قرية بحرانية، وفي نص ذكر عدد القرى بـ (360) قرية بحرانية	السادس من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009م	مجلة الوفاق البحرانية، ملف العدد، ذاكرة القرية البحرانية، ص 31، 33
عبد الله آل سيف	مضمون نصوصه الأربعة بحسب روايات بعض المؤرخين أن جزر البحرين تاريخياً تتكون من (360) مدينة وقرية.	2012م	كتابه (مدن وقرى من بلادي) ص16، 199، 412،413، 425.
د.محمد حميد السلمان	دافع عن فكرة وجود (360) قرية التي أشار إليها ابن ماجد وانتقد حذفها من النص التاريخي المدون في كتاب الفوائد لابن ماجد	25 / 2 / 2014م	مقال نشره بصحيفة الوسط / العدد 4189، تاريخ نشره 25 فبراير/تشرين الثاني 2014

الفصل السابع

الدراسات التي حصرت القرى البحرانية

تعددت في السنوات الأخيرة مجموعة الدراسات المعاصرة التي اهتمت بالقرى البحرانية، وكان من اهتمامها قيام بعض الباحثين البحرانيين وغيرهم بعملية حصر مجموع القرى «قديماً وحديثاً»، وهذا أحد ردودهم المباشرة على المزاعم التي تشكك في وجود هذه القرى وفي مجموع عددها بخاصة الدراسات التي تجاوزت في حصر أعداد هذه القرى بما يقارب مائتين أو يتجاوزها في بعضها كما سنرى في طي هذا الفصل.

وما ذكرناه في الحلقة السابقة من اتفاق بين عدد من المؤرخين والجغرافيين العرب والأجانب على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل حملات الغزو العماني، وقبل مجيء قبيلة «آل خليفة» من العتوب إلى جزيرة البحرين هو أحد أبرز الاتجاهات الواضحة في كتابات فريق من المؤرخين والجغرافيين، وهم جميعاً من القائلين بفكرة «وجود هذا الكم الكبير من قرى البحرين وبلداتها» قبل خضوعها لحكم وسيطرة «قبيلة آل خليفة من العتوب» وبالتحديد في الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثاني عشر والموافق للقرن الثامن عشر الميلادي.

ولكن لم يتوقف المؤرخون المحدثون ومن أتى بعدهم من المعاصرين عن الإشارة إلى «الكثرة العددية» في جزيرة البحرين «أوال»، وإلى قراها ومدنها في الفترة السابقة المذكورة حتَّى بأرقام أقل عدداً مع محاولات منهم لعملية حصر هذه القرى ما أمكن، وتأكيد اعتقاد السابقين عليهم بوجود (360) قرية بحرانية كانت أساساً سائدة وقائمة في عدد من الدراسات التاريخية القديمة،

وكذلك في دراسات متأخرة، ومنها تاريخ الاستبصار لابن مجاور وتقويم البلدان لأبي الفداء وكتاب (الفوائد) لابن ماجد، وما كتبه لاحقاً بعض العلماء والمؤرخين كصاحب الذخائر والشيخ إبراهيم المبارك وسالم النويدري.

فقد كانت إشاراتهم ـ هنا وهناك ـ موضوعاً للدراسة التي بين يديك بنحو مجمل حيناً أو بنحو أكثر تفصيلياً حيناً آخر، ويمكننا الإشارة إلى بعض الدراسات المتأخرة التي ذكرت جزيرة أوال، وهي متفاوتة في تاريخ كتابتها، ولكن يمكن التنبيه إلى أن بعض الباحثين المعاصرين ممن حصر فقط عدد القرى بأقل من (300) قرية لا يعني أنهم لا يؤمنون بحقيقة وجود (الثلاثمائة والستين قرية)، وإنما لأنهم حاولوا حصر هذه القرى بأسمائها بطريقة واقعية، فتمكن بعضهم من عبور خط المائتين وأكثر في العد والحصر والإحصاء، ونفر أقل من الباحثين لم يستطيعوا تجاوز المائتين في حصرهم عدد القرى، بل عجز عدد منهم ـ إنْ أخلصوا الجهد عن تجاوز حتى المائة الأولى، وبقي الاعتقاد السائد بينهم بأن العدد ما بين (300 ـ 360) قرية وبلدة بحرانية، إلّا أن جهود الباحثين الذين قاموا بحصر عدد القرى بتحديد فعلي لأسمائها حصرت العدد ما بين (100 ـ 225) سوف يستمر ويتجدد، ويصل إلى نتائج معقولة.

تصدّت بعض الدراسات التاريخية المعاصرة إلى دراسة قرانا وبلداتنا البحرانية وحصرها وذكر أسمائها، وكان أسلوب بعض الباحثين مجملاً عاماً، وبعضها كان تفصيلاً، وإننا في هذه المبحث سنحاول تقسيم هذه الدراسات، وغالبها تؤمن بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية، إلى ثلاثة أنواع:

1. قسم حصر القرى بأكثر من (200) قرية.
2. وقسم آخر بأقل من مائتين قرية بحرانية.
3. والقسم الثالث يحصر عدد القرى بمائة أو أقل قليلاً.

وسنأخذ من هذه الاتجاهات عينة ممثلة لكل اتجاه على حدة، وهي مجرد نماذج تمثيلية لا على سبيل الحصر بصرف النظر عن مجموع كل عينة وعدد مفرداتها، وجميعها دراسات دونت في القرنين الأخيرين أو تدخل في حدود الفترة الزمنية المعاصرة، ومع ذلك فهي تمثل فترة متداخلة.

* * *

الاتجاه الأول: أكثر من مائتين:

اخترنا لهذا الاتجاه دراسة من القرن الرابع عشر الهجري، وأخرى صنفها باحثها في القرن الخامس عشر الهجري، ومن هذه الدراسات ما كتبه حفيد العلامة الشيخ يوسف العصفور صاحب موسوعة الحدائق، وهو الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني صاحب كتاب (الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر)، والدراسة الثانية هي للأستاذ الدكتور سالم بن عبد الله النويدري في كتابه (مناطق البحرين أو معجمه الجغرافي لقرى البحرين).

1. دراسة النويدري عن القرى البحرانية (2009م):

كتب الأستاذ والمؤرخ البحراني الكبير سالم بن عبد الله النويدري مجموعة دراسات عن تاريخ بلاده البحرين، ومن بين كتاباته ما نشره مؤخراً دراسته التاريخية ـ الجغرافية المهمة عن (مناطق البحرين)، وذلك في الفصل الخامس ضمن المجلد الثاني من كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، وهو عمل ثقافي موسوعي مشترك تمَّ إنجازه بجهد مجموعة من الباحثين، وقد تمّ نشره بالبحرين في عام 2009م.

وقد ذكر الأستاذ النويدري في مطلع دراسته عن «مناطق البحرين» أن مملكة البحرين، وهو اسمها الجديد منذ فترة صدور ميثاق العمل الوطني عام 2002م وما بعده، وحدد أنَّ مملكة البحرين هي بالمفهوم الجغرافي: «أرخبيل يحتوي على 40 جزيرة،

مساحتها الإجمالية (711,9) كيلو متراً مربعاً، وفيها عدد كبير من المدن والقرى، ولكنَّ الأستاذ النويدري لم يحدد برقم معين عدد المدن والقرى، فلم يذكر أنه حصر (200) قرية على سبيل المثال، وترك العدد بدون إشارة إليه، بيد أنه في مقابل ذلك تتبع بالتسلسل أسماء هذه القرى والبلدات وفق طريقة التوزيع الأبجدي السائدة في ثقافتنا العربية، وتنقل في عملية التوزيع وتسلسل ذكر أسماء القرى البحرانية من حرف «الألف» إلى حرف «الياء» وتداخلت في هذا التسلسل القرى المأهولة، والقرى البائدة أو البلدات غير المأهولة، وما دوّنته هذه الدراسة هي محاولة اجتهادية لحصر أكبر عدد من البلدات والقرى البحرانية بأسمائها.

وقد أحصى النويدري (227) مدينة وقرية مأهولة بالسكان وبائدة، وقد نكون في إحصاء القرى التي ذكرها غير دقيقين، هذا بالإضافة إلى مجموعة قرى بحرانية صغيرة كانت جزءاً من قرى كبيرة كجزيرة سترة، وقرى صغيرة تابعة للبلاد القديم، وعالي التاريخية، وتوبلي، والماحوز، وسماهيج، ولكن لم تذكر في سياق هذه الدراسة سوى بعض القرى الصغيرة منها، بينما أشارت إليها دراسات بحرانية أخرى»[1].

ويمكن توضيح ما يأتي:

أ ـ أن الأستاذ سالم النويدري أدخل بعض الجزر في تعداده للقرى والبلدات البحرانية ـ بخاصة الجزر التاريخية ـ كمناطق آهلة بالسكان كجزر سترة والنبي صالح والمحرق.

ب ـ أنه قد أشار إلى بعض القرى الصغيرة كتجمعات صغيرة كانت تنتمي في مرحلة سابقة لقرى كبيرة، وقد تضمنت دراساته ذكر نماذج لذلك كقرى جزيرة سترة، وقرى البلاد القديم وغيرها.

---

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مجلد 2، ص17 ـ 164.

ج - أنه أدرج أسماء بعض المدن الجديدة المستحدثة كمدينة عيسى ومدينة حمد ومدينة زايد، ولم يدرج عدداً من الأحياء السكنية الجديدة كإسكان سترة، اسكان جد حفص، اسكان عالي، اسكان النويدرات، اسكان كرزكان أو اللوزي، واسكان الرفاع وغير ذلك باعتبار أنَّ هذه الأحياء هي تاريخياً جزء من أراضي القرية القديمة أو المدينة السابقة.

جدول بعدد القرى
والمدن مرتبة وفق الحروف الأبجدية

الحرف	عدد القرى	الحرف	عدد القرى	الحرف	عدد القرى
أ	23	ش	7	ل	1
ب	13	ص	6	م	24
ت	1	ض	2	ن	7
ج	25	ط	1	هـ	4
ح	18	ظ	1	و	1
خ	3	ع	13	ي	1
د	10	غ	3	-	-
ر	13	ف	5	-	-
ز	3	ق	15	-	-
س	20	ك	8	المجموع[1]	227

* * *

(1) كان العدد الكامل حوالي 232 قرية ومدينة ولكن حذفنا بعض التجمعات السكانية المستحدثة بعد مجيء العتوب آل خليفة.

2. أزيد من مائتي قرية في رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة:

ليست هذه الرسالة الهامة التي وجهها شيخ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة للمعتمد البريطاني في البحرين غرة شهر رمضان المبارك سنة (1355هـ/1936م) دراسة تاريخية وعلمية مفصلة وأكاديمية، ولكنها في اعتقادنا ـ بمثابة وثيقة تاريخية هامة ـ يستفاد منها بالتأكيد في دعم الحقيقة، لا لكونها تحمل فحسب معرفة واقعية عن عدد القرى البحرانية في عهده، وإنما لأنها كذلك وثيقة هامة صادرة عن المسؤول الأول في الجزيرة، وأعلى سلطة في البلاد آنذاك هو شيخها حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، بالإضافة إلى ذلك العدد.. مدينتا المنامة والمحرق، وليس مستحسناً قبول التشكيك في كلامه كحاكم للبلاد، وكمسؤول أول عن إدارتها والسلطة فيها، وتستوجب هذه المهمة السياسية والإدارية العلم بعدد قرى البحرين ومدنها في فترة منتصف الخمسينات من القرن العشرين المنصرم.

فالرسالة في مضمونها العام تطالب بتشييد مستشفى جديد خدمة للناس، وتحدثت الرسالة عن بعض الإنجازات والخدمات، كما طوت بين جنبيها مسوغات ذلك الطلب المشروع كتعداد سكّان الجزيرة آنذاك البالغ (150,000) نسمة، ولا يخدمهم سوى مستشفيين في البلاد، وهما غير كافيين في نظره، لذلك استوجب التفاهم مع المعتمد من أجل بناء وتشييد مستشفى ثالث يلبي حاجة المواطنين في فترة الثلاثينات من القرن العشرين المنصرم.

وتضمنت رسالة الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني قوله:

«إننا لا نريد أن ننقص عمل المستشفيين الموجودين، وإنما

الذي نتوقعه هو التمهل على رعايانا بحصولهم على المساعدة الطبية أكثر من الآن، ويحصل في الوقت الحاضر للناس الذين يسكنون في الريف (القرى) مساعدة طبية قليلة، مع أنه يوجد ما يزيد على المائتي قرية غير المنامة والمحرَّق»[1].

ولمَّا كانت رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها آنذاك مجرد رسالة لإنجاز وتشييد مستشفى جديد وثالث يلبي الاحتياجات الطبية للمواطنين والساكنين في الجزيرة، وهذا لا يستوجب سوى ذكر عدد القرى البحرانية، وعدد تعداد سكانها، أما تحديد أسماء هذه القرى فأمر لا تتكفل الرسالة بتوضيحه لأنها مجرد مناشدة وطلب لبناء وتشييد مستشفى، كي يُقدِّم خدمة طبية للمواطنين، لهذا اكتفى حاكم البحرين بالإشارة إلى عدد قرى البحرين في عهده لا إلى ذكر أسمائها.

ومما لا شك فيه أن المنامة والمحرق مدينتان كبيرتان نسبياً، ويلحق بهما ـ في العادة ـ عدد آخر من القرى القريبة منهما، كما تتوزع في داخل أراضيهما بعض الأحياء السكنية أو ما يسمى عند بعض المواطنين بالفرقان، وعند آخرين بالفرجان[2]، وكل واحد

---

(1) انظر الملحق رقم 8.

(2) «الفرجان»، ومفرد هذه الكلمة (فريج)، وهو تعبير شعبي سائد لدى جماعة كبيرة من المواطنين، فيقال على سبيل المثال (فريج الفاضل) بالمنامة أو (فريج الحيَّاك) في مدينة المحرق، أما قسم آخر من المواطنين فينطق ـ في مقابل اللفظ السابق ـ كلمة (فريج) بلفظ (فريق) وجمعها فرقان، أي تغيير حرف (الجيم بحرف القاف)، ويقصد بكلمتي «فريج أو فريق».. حي سكني بالمدينة سواء (في المنامة والمحرق أو في مدن أخرى) أو بعدد من القرى البحرانية الكبيرة كالفريق العالي أو الشمالي بقرية النويدرات، وهكذا فالفريق أو الفريج أشبه في مساحته الجغرافية، وفي كثافته السكانية بقرية صغيرة مدرجة ضمن حدود مدينة صغيرة أو قرية كبيرة من قرى البحرين، وقد حلت تسمية الأحياء السكنية اليوم في وجودها محل أسماء قرى صغيرة في زمن =

منها يماثل قرية أو ما أشبه ذلك، وبالتالي فإن مجموع عدد القرى آنذاك سيكون أكثر من مائتي قرية، وما جاء في نص رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين من قوله للمعتمد بأن في البحرين (ما يزيد على المائتي قرية) إنَّما قصد أن قرى المنامة[1] والمحرق[2] ليست محسوبة في تعداد القرى البحرانية، باعتباره أن هذه القرى ملحقة بالمدينتين، وقد استثناها الحاكم من عملية العد.. أي أخرجها من تعداد القرى المائتين، والله أعلم بالحقيقة.

وإذا أضفنا عدد القرى المندثرة[3] التي ذكر اسمها علماء

= غابر ضمن قرى كبيرة كقرى البلاد القديم وجزيرة سترة وتوبلي وعالي الكبيرة، وغيرها.

(1) وبالإضافة إلى وجود الفرقان أو الفرجان بمدينة المنامة والبالغ عددها (تسعة) هناك أحياء تجارية، ومجموعة قرى في المحيط الجغرافي للعاصمة، وأطراف مدينة المنامة، ومن هذه قرى البلاد القديم، الماحوز، رأس رمان، الحورة أو الحورتين، الغروبات، والقضيبية، حالة ابن سوار، وحالة ابن أنس، السقية، والسويفية.

(2) قبل نزول المحرق في عام 1225هـ من قبل بعض القبائل الوافدة من الزبارة وشبه جزيرة قطر كان هناك من القرى التاريخية الأصيلة في المحرق ثلاث قرى قبل تشييد المدينة، وهي قرى (سماهيج، عراد، والدير)، انظر كتاب تاريخ العتوب لمنى غزال، الفصل الثاني ص89 ـ 91.

(3) من القرى البحرانية الكثيرة التي اندثرت في فترة سابقة، وهجرها سكانها لأسباب متعددة، وخربت مبانيها، وبقيت أشباحاً أو مجرد مزارع وحقول وبساتين: قرى بربورة ومري وقزقز وحالة ابن سوار، وحالة ابن أنس والشريبة، وهلتا أو هرتى، والدونج وشبات وأبو عشيرة، وأبو خفير، وحلة السوق، والمويلغة، وأبو زيدان، وحزيَّان، والسويفية، وأبو غزال، والصمان، وبربري وفاران والمزروعية، أبو زيدان، أبو محارة، أبو بهام، بربورة، بريغي، برْدَج، بويرد، جُبُور، خرباباد، خُصيفة، دونج، دار، رُويس، روزكان، سبْسبْ، سلباء، شباثى، شريبة، شراكي، الصمَّان، صرفاء، ظهران، عالي مَعْن، عالي حُصْ، عالي حُوَيص، عالي ثمود، غُريفة القريبة من الشاخورة لا القريبة من ميناء سلمان، كَتَكَّان، كويثر، محاري، محَّاري، مَرِيْ، ناصفة، ناصرية، نور جرفت، هداروه وصداغة، وكتكان ولقبيط والعقير وغيرها من القرى.

التراجم، وبخاصة ما جاء في دراسة النويدري (2009م) وآخرون من الباحثين على (ما يزيد على المائتي قرية) في رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كان مجموع القرى البحرانية قد اقترب من عدد الثلاثمائة قرية أو أكثر، أو قاب قوسين أو أدنى من رقم يتراوح ما بين (330 ـ 360) قرية بحرانية إذا ما أسقطنا أسماء القرى التي نشأت حديثاً، ولكل عاقل ـ حينئذ ـ أن يتدبر القول ويتبصر فيه، فتلك شهادة لمن تأمل وأبصر.

***

الاتجاه الثاني: مائتان وأقل:

كتبت بعض الدراسات التاريخية كمحاولات لحصر أسماء القرى البحرانية خلال فترات متباعدة حيناً ومتقاربة حيناً تبلغ (نصف قرن) في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، ومن هذه الدراسات المعاصرة ما أشار إليه:

دراسة العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني..

دراسة العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني.

قصيدة الشاعر والخطيب الملا محسن بن الملا سلمان السهلاوي البحراني.

ودراسة الملا والخطيب محمد علي الناصري البحراني.

1. دراسة الشيخ محمد علي التاجر البحراني عن القرى البحرانية (1967م):

كتب العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال) قبل وفاته سنة 1967م، ويقال إن تاريخ كتابة هذه الدراسة كان في الأربعينات، وترك مادة كتابه التاريخي المذكور مخطوطاً حتى طبعت مخطوطة هذا الكتاب لأول مرة

مؤسسة الأيام البحرانية عام 1994م بعد مضي (27) عاماً من وفاته رحمة الله عليه.

وتعرض فيه هذا المؤرخ لجانب تفصيلي إلى حدّ ما من تاريخ البحرين القديم والحديث، ومما ذكره في أحد فصول كتابه مجموعة القرى والمدن والجزر البحرانية المنتشرة في جزيرة أوال والجزر التابعة لها.. منها ما كان حتى يومنا الحاضر ما يزال بحمده تعالى قائماً وعامراً حتى يومنا هذا، ومنها ما اندثر منذ زمن وبقي ذكرى.

وقد قسم الشيخ محمد علي التاجر البحراني دراسته لمجموعة القرى والمدن على أساس وقاعدة «توزيع الجزر الرئيسية» التي تتكون منها جزر البحرين، وبخاصة الجزر المأهولة بالسكان والعامرة بالناس، فمثلاً أفرد الشيخ التاجر لجزيرة البحرين الأم المسماة لدى المؤرخين بجزيرة (أوال) عنواناً خاصاً بها في دراسته، فبعد أن أشار لمدينة المنامة كعاصمة للبلاد ذكر مجموعة كبيرة من القرى البحرانية الداخلة في محيطها الجغرافي، وتقترب من عدد مائة قرية ومنطقة سكنية، ثم أفرد الشيخ محمد علي التاجر فصلاً مستقلاً لجزيرة المحرق وقراها السبع عشرة مع جزرها الصغيرة وحالاتها القريبة منها.

وبعد ذلك خص الشيخ محمد علي التاجر «جزيرة سترة وقراها العشر» بإشارات عنها، ومن قراها واديان، الخارجية، مركوبان، مهزة، إسْفاله، حالة أبو البيض، القُرْيَة وغيرها، وانتقل لجزيرة النبي صالح المسماة قديماً في مصادر التراث الثقافي البحراني بجزيرة «الأُكل» التي كانت جزيرة العلم وأنجبت العلماء، وذكر ثلاث قرى في محيطها المائي، لكنه لم يأتِ على ذكر الأحياء السكنية الجديدة وهي أشبه بقرى لأنها بنيت منازلها ومرافقها بعد وفاته عليه الرحمة في عام 1967م، وبعد ذلك ذكر الشيخ التاجر البحراني رحمة الله عليه جزيرة أم النعسان، وهي جزيرة على أهميتها غير

مأهولة بالسكان في زمانه، وما تزال كذلك حتى يومنا الحاضر، أما جزر حوار فقال عنها: «مهمة ليس بها أحد من السكان إلّا من كان ينتابها من صيادي السمك». وبالتالي يكون مجموع المدن والقرى والحالات التابعة لهذه الجزر التي ذكرها (130) قرية ومدينة وحالة سكنية[1] إنْ صحت تقديراتنا في إحصاء ما ذكره التاجر من قرى وبلدات، ويلحظ أنه لم يستخدم الترتيب الأبجدي في الإشارة لمجموعة القرى والبلدات.

* * *

2. دراسة الشيخ المبارك (1399هـ ـ 1979م):

كتب العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك التوبلاني البحراني في صفحات متصلة من كتابه التاريخي.. (حاضر البحرين)، وذكر تحت عنوان (بلدان البحرين على حروف المعجم) اسم حوالي (200) أو أقل قليلاً من القرى والمدن والجزر البحرانية العامرة والمأهولة السكان، وأسماء قرى بائدة قد اندثرت منذ زمن أو هي الآن خراب على حد تعبيره، واستخدم العلامة الشيخ إبراهيم المبارك الطريقة السائدة وهي «الأبجدية العربية» التي جعلته يبدأ من حرف الألف ثم حرف الباء، ثم باقي حروف اللغة العربية حتى انتهى إلى حرف «الهاء»، لأنه لم يذكر اسم قرية تبدأ بحرف «الياء»، حيث تمَّ توزيع أسماء القرى والمدن المأهولة والبائدة على حد سواء على طريقة «الأبجدية العربية»[2]، واستغرقت عملية الحصر حوالي عشرين صفحة من كتابه المذكور (حاضر البحرين).

وذكر الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر آل المبارك التوبلاني البحراني أثناء عملية الحصر مجموعة أخرى من القرى البائدة

---

(1) محمد علي التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، ص27 ـ 48

(2) إبراهيم بن ناصر المبارك، حاضر البحرين، ص32 ـ 53.

والمنتهية التي آل مصيرها إلى الخراب والزوال والاندثار، ومنها على سبيل المثال قرى وبلدات: «أبو غزال، أبو زيدان، أبو محارة، أبو بهام، بربورة[1]، بريغي، بـرْدَج، بويرد، جُبُور، خرباباد، خُصيفة، دونج، دار، رُويس، روزكان، سبْسبْ، سلباء، سويفية، شباثى، شريبة، شراكي، الصمَّان، صرفاء، ظهران، عالي مَعْن، عالي حُصْ، عالي حُوَيص، عالي ثمود، غُريفة القريبة من الشاخورة لا القريبة من ميناء سلمان، فاران، كَتَكَّان، كويثر، محَّاري، مَرِيْ، ناصفة، ناصرية، نور جرفت، هداروه وغيرها»[2].

وهناك قرى بحرانية أخرى قد خربت، وقد ذكرت في مصادر أخرى كالتي ذكرها الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) أو ما يعرف أحياناً لدى بعض الباحثين بكتاب (تاريخ البحرين أو عيون المحاسن)، حيث ذكر بعض القرى التي ما تزال في زمنه معمورة[3] في الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري مثل «كتكان، ورويس، وبربورة، ومشهد، وهلتا، والدونج، وعالي حويص، ولقبيط، والعقير، وصدَّاغة وغيرها»[4] ثم خربت واندثرت بهجرة سكانها لها، وتذكر بعض هذه القرى والبلدات في مصادر البحرانيين ككتب التراجم البحرانية وغيرها.

***

---

(1) كانت «بربورة» قرية معمورة على حد تعبير بعض المؤرخين البحارنة كما في كتاب الذخائر للشيخ محمد علي آل عصفور الذي كتبه سنة 1319هجرية، كما أشار إلى جزء من وجودها العامر بمطلع القرن العشرين المؤرخ البريطاني لوريمر، ثم آلت فيما بعد إلى الخراب، لقول الشيخ إبراهيم إن خرابها إلى عهد قريب.

(2) إبراهيم بن ناصر المبارك، حاضر البحرين، ص32 ـ 53.

(3) محمد علي آل عصفور، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص248.

(4) المصدر السابق، ص12 ـ 13.

3. قرى البحرين وبلداتها في قصيدة السهلاوي (1966م):

اعتاد الباحثون على اعتماد مصادر ثقافية معتادة ومألوفة كالخرائط الجغرافية والدراسات التاريخية وبعض المخطوطات والرسائل التي يستعان بها في معرفة عدد القرى والبلدات لبلد معين كالبحرين الحالية، ولكن بعض الشعراء استخدم قصائد الشعر في ذكر بعض هذه البلدات، وهذه التجربة ليست مستحدثة، بل هي قديمة، فابن المقرب العيوني ذكر بعض القرى البحرانية كسترة في شعره، وأبو البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي البحراني ذكر أكثر من خمس وعشرين قرية بحرانية من قرى جزيرة أوال المحروسة حينما كان نزيلاً بها لأكثر من عشر سنوات متتالية، وقد تعرفنا على عدد من قرى هذه الجزيرة العريقة من خلال إشارات بعض الشعراء لها في أبيات من قصائدهم.

والمألوف في تجربة الشعراء أن تكون الإشارة لبعض القرى في بلد معين كالبحرين محدودة بعدد منها، واحدة، اثنتان أو ثلاث في بعض قصائد الشعر التي ينظمها بعض الشعراء، ولكن بعض شعراء البحرين تجاوز هذه المحدودية لينظموا ـ بطريقة إبداعية ـ قصيدة كاملة تُعَرِّف الناس بعدد كل القرى والمدن في بلادنا البحرين الحالية كما لحظنا ذلك في قصيدتي السيد الغريفي البحراني. ومن القصائد الوطنية المميزة بالنسبة لنا ـ كباحثين في التاريخ الوطني للبحرين ـ قصيدة الشاعر الملا محسن بن سلمان السهلاوي البحراني المشهورة تحت عنوان «نظام في عدد بلدان البحرين» التي ذكر فيها هذا الشاعر أسماء بلدات البحرين من مدن وقرى عامرة في زماننا، وبعضها الآخر قد اندثرت، فقد تداول عدد من المهتمين بتراثنا الثقافي والوطني هذه القصيدة على ألسنتهم وبخاصة ممن يهتم بالشعر الرثائي من الخطباء.

إنَّ عملية الرصد وحصر القرى لم تقف في تاريخ الإنسان فحسب على نمطية الكتابة التاريخية وحدها سواء كان ذلك في كتاب أو بحث أو مقال، وقد أظهر بعض شعراء البحرين طريقة أخرى في الرصد والحصر، فاتخذ السيد الغريفي والملا محسن السهلاوي البحراني من الشعر طريقة في حصر القرى الموجودة في نظره بطريقة نظم قصيدة من الشعر، حيث أشار إلى هذه القرى وعددها الملا محسن بن الملا سلمان آل سليم السهلاوي البحراني، وكان أصل هذا الشاعر من جزيرة سترة، ولكنه ولد في السهلة الجنوبية، وسكن مع أهله في هذه القرية بعد أن استوطنت عائلته موطنها الجديد وتفاعلت مع أهاليها، وعُرِف بعد ذلك بالملا محسن آل سليم السهلاوي البحراني.

وقد نظم الملا محسن بن الملا سلمان السهلاوي البحراني رحمه الله قصيدة في (الشعر الشعبي) أحصى فيها بعض المناطق والقرى البحرانية، وهذه القصيدة مكونة من (19) بيتاً ذكر فيها (105) قرى بحرانية، وإليكم نص القصيدة كاملة من ديوانه «شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان» تحت عنوان (نظم في عدد بلدان البحرين)[1].

هذا شعر منظوم في حسبة البلدان

جملة عددهم في شعر حسبوا يلْخوان

سماهيج لمحرق قلالي الحد والدير

والمنامة أو ماحوز أو لغريفة ولجفير

اميلغة أو بني أو صّداغة وبو اخفير

ونعيم والحورة أو معاهم رأس رمَّان

(1) ملا محسن السهلاوي، شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان، ص315 ـ 316.

بلـدة عـراد أو حالتـه ويـا الجزيـرة
وأم الشـجر ويالبسـيتين أو لشـجيره
ديـه أو سـنابس مـع منـي ويـا الجزيـرة
جدحفـص كربابـاد لمصّلـى أو طشّـان
والقـدم والحلَّـة مـع ابْـلاد القريَّـة
اجبلـة حبشـي أو بـلاد الجنبيـه
غريفـه أو سـلما بـاد وبْـلاد لسـقية
وازنـج ويّـا مـروزان مـع أخريـان
مقشـاع كرانّـة وبواصيبـع معاميـر
لقبيـط وبقـوة أو حجـر شـاخورة لهجير
جسـرة ولبديـع مـع الـزلاق وصخيـر
سـار أو مقابـا ادراز باربـار أو جنوسـان
والهملـة والكـورة أو بربـورة تذكـر
أو بلـدة سـنَّد ونويـدرات أو بلـد لعكـر
مع حالة أم البيض أو جو أو دور أو عسكر
امهـزة مـع اسْـفالة أو مركوبـان يخـوان
والقُريـة أو يـا واديَّـان أو فارسـيَّة
جـرداب ويـا جـد علـي والخّارجيـه
دار كليـب أو صـدد ويـا المالكيّـه
عالـي أو سـلماباد بـوري مـع دمسـتان
وبـلاد كـرزكان أو شـهركان ثنتيـن
وفريـق ابـو كـوَّارة أو يـاهْ الرفاعيـن
مـع توبلـي وجبيلتـه ويـا السَّـهلتين
جـد حـاج وجبيلـة منـي ويَّـا أبـو إبهان

مـرخ أو بنـي جمـرة عقـب كل البلادين

وأم الحصــم ويَّــا القضيبيــة التاليين

واللــي عقــب القــرى قلعــة البحريــن

أو آخــر بلــد يخْـوان مدينــة الإســكان

وألف الصلاة اعْلى النبي أحمد المختار

أو حيدر وصي المصطفى وآله الأطهار

والزاكيــة فاطــم أو ابناهــا الأخيــار

هـذا ختـام الشـعر فـي حسـبة البلـدان

* * *

4. دراسة أخرى للملَّا محمد علي الناصري (1999م):

تحـت عنـوان مـن كتـاب (مسـميات قـرى البحريـن) نشـر المـلا الخطيب والشـاعر محمد علي الناصـري رحمه الله مقالاً قصيـراً بإحدى المجلات المحلية فـي البحرين تعريفـاً بكتابه الكبير الذي يحمل اسـم (معجم قـرى جزيـرة أوال.. البحريـن حاليـاً وتوابعهـا)، وهـو معجم ما يـزال مخطوطـاً لم ينشـر بعد فـي كتـاب مكون مـن جزأين.

وذكـر المرحـوم المـلا محمـد علـي الناصري فـي هـذا المقـال أنه سـجَّل فـي كتابه المذكـور عـدداً مـن القـرى المأهولة التـي أحصاها بأسـمائها الفعلية ابتـداءً من (حـرف الألف إلى حـرف الهـاء)، وكان عدد هذه القرى ما مقـداره مائة وعشـرين قرية مـن قرى البحريـن وبلداتها.

كمـا أشـار المـلَّا محمـد علـي الناصـري البحراني فـي مقالـه إلى عـدد مـن البلـدات والقـرى غيـر المأهولـة أو القـرى البائـدة، وهـي حوالـي خمـس وثلاثيـن قريـة منهـا الكبيـرة، ومنهـا الصغيـرة حسـب آثارها، وحسـب المنتسـب إليها، وهـذه القرى هـي..: «العقاريـة، حلة السـيف، الفارسـية، شـباثة، الرمشـة، كحلـة العيـن، سـلبة، الشـريبة،

الرويس، البجوية، عالـي معن، عالي حويـص، المزروعية، الرقعـة، مروزان، سـبب حيَّـان، بربـورة، خـاران، كتكتـان، المحاربـة، مـري»[1] إلـخ.

وكذلـك عالـج بحاثـة البحريـن فـي تراثهـا الشـعبي المـلا محمـد علي الناصـري فـي كتابه (مـن تـراث شـعب البحريـن) القـرى والمدن البحرانية، وتـم توزيع هـذه القرى سـواء (العامـرة أو البائـدة) بطريقة الترتيـب الأبجـدي للحـروف العربيـة، وقـد بلـغ عددهـا (165) قريـة مندثرة وعامـرة من بيـن (360) قريـة وبلدة منتشـرة في نظـره بإقليم بـلاد البحريـن وليـس جزيـرة أوال كمـا أوضحنا ذلـك في فصل سـابق.

وفي دراسـة أشـرنا إلى عنوانهـا (من تراث شـعب البحريـن) ذكر المرحـوم المـلا والخطيـب والشـاعر محمـد علـي الناصـري البحرانـي رحمـه الله تعالـى أنـه علـى خطـى المؤرخيـن السـابقين عليـه بالقـول بأن عدد القـرى البحرانيـة قديمـاً ثلاثمائة وسـتين قريـة، ولكنه خالف الباحثيـن في حصـر وجـود هـذه القـرى بجزيـرة أوال فقـط، حيث لم يحصر المـلا الناصري عدد هـذه القرى فـي الجزيرة المذكـورة، وذهـب إلـى القـول بـأن هـذا العـدد مـن القـرى والبلـدات لا يخـص (جـزر البحريـن الحاليـة.. أوال وتوابعهـا)، وإنَّمـا اشـتمل هـذا العـدد (360) قريـة ـ فـي نظـره ـ علـى كل الحـدود الجغرافيـة الواسـعة «للبحريـن القديمـة التـي تمتـد مـن فوهة البصـرة شـمالاً إلـى الخـرج غربـاً، إلى البريمـي جنوبـاً، وقاعدتهـا هجـر، وجزيـرة أوال مـن ضمنهـا»[2].

ويلحـظ أنَّ كل من تقـدّم على حيـاة شـاعرنا الأسـتاذ محمد علي الناصـري وعصـره أو عاصـره أو مـن أتـى بعـده لـم ينسـب هـذا الكم الكبير مـن القـرى والبلدات إلـى بـلاد البحريـن (الإقليـم) الممتد على

(1) محمـد علـي الناصـري، دلمـون. مجلـة تاريـخ وآثـار جمعيـة دلمـون، العـدد 18، ص63.

(2) محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، ص156.

طول الساحل الغربي للخليج العربي من مدينة البصرة شمالاً إلى حدود عمان جنوباً، بينما أقوالهم في جزيرة البحرين (أوال) شديدة الوضوح، ولا لبس فيها، كما أنه لم يشاركه أحد من المؤرخين والباحثين في قوله.

ويلحظ أن الملّا محمد علي الناصري رحمه الله لم يسند رأيه لمصدر يمكن الرجوع إليه أو إلى دليل يمكن مناقشته، فبقي الملا محمد علي الناصري وحده الذي ينفرد بهذه المقولة، وهي مقولة أن القرى والبلدات البحرانية (360) كانت منتشرة في أراضي بلاد البحرين الإقليم، وليست منتشرة أو قائمة فقط في أراضي «جزيرة أوال» وحدها، وقد يكون الناصري أقرب إلى الحقيقة لو كان رأيه مسنداً بأدلة من التاريخ ومصادره.

* * *

الاتجاه الثالث: مائة قرية:

ثمة مجموعة من الدراسات التاريخية التي حصرت عدد القرى في حدود المائة مع قول بعضهم بأن عدد القرى البحرانية قديماً (360)، ولكنهم لم يشيروا سوى إلى عدد مائة فقط، وغالب هذه الدراسات تمت في زماننا باستثناء ما كتبه النادري وصاحب الذخائر في القرنين (13 ـ 14) الهجريين.

ومن هذه الدراسات:

1. دراسة محمد إبراهيم كازروني الملقّب بـ النادري (1250هـ، 1833م):

صاحب هذه الدراسة مؤرخ إيراني من أصل فارسي كتب دراسته عن الجزر والمدن الساحلية في الخليج قبل (180) سنة خلت، وكان عنوان دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي»، ولسوء الحظ لم نعثر على دراسة مكتوبة، وإنما توجد لها نسخة إلكترونية منشورة في مواقع الشبكة العنكبوتية.

وتاريخ كتابة الدراسة المذكورة ونشرها ما بين أعوام (1250 ـ 1264) قمري أو هجري بإيران في عهد الملك محمد شاه كاجار، في حوالي عام 1833م، أي قبل حوالي (184) عاماً هجرياً أو (180) عاماً ميلادياً تقريباً، والنسخة الأصلية للدراسة كما جاء في مقدمتها مخطوطة توجد في المكتبة الوطنية بإيران، تحت رقم 681، وحجمها 20×13، وتتكوّن من 218 صفحة، صفحاتها 17.5 وعرضها 8.5 سم، وفي كل صفحة 16 سطراً، بيد أن النسخة الالكترونية مختصرة.

وقد ترجم الكتاب مختصراً من نسخته الأصلية الفارسية إلى اللغة العربية حميد الوحدي في شهر أبريل/نيسان 2004م، اعتماداً على النسخة المشار إليها أعلاه، وبمقارنتها بنسخة أخرى موجودة في مكتبة مجلس السنات السابق، ونسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي[1] بطهران.. العاصمة الإيرانية، وفي هذا الكتاب تطرق الكاتب الإيراني إلى ذكر (98) بلدة وقرية بحرانية، وحدد أسماءها فعلياً.

وأعطى هذا المؤرخ بعض البيانات الأولية القائمة آنذاك كعدد العائلات فيها، وبعض عيونها، وهل هي اليوم عامرة في زمانه أم قد خربت، وهذه القرى والبلدات موزعة على أرض جزيرة البحرين ومنتشرة فيها من أصل (366) قرية كما قال في دراسته، وقدر في كل بلدة وقرية عدد العائلات التي تسكنها، ووصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأنهار»[2].

* * *

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص14.

(2) المصدر السابق، ص 3 ـ 14.

2. دراسة صاحب الذخائر (ت 1367هـ):

ومنهم على سبيل المثال ما قاله حفيد العلامة صاحب كتاب الحدائق الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) سنة (1319هـ/1901م) أنَّه رحمه الله قد نقل عن بعض مشايخه من العلماء قولهم أنه: «كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيَّام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين»، ومع ذلك لم يذكر سوى حوالي (87) قرية وبلدة، حيث قال:

ومنها «منامة، ومحرك، والسماهيج، وجفير، وحوره، ورأس رمان، ونعيم، ومني، وكّتَكَان، وكرزكان، وسنابس ودي، وكرباباد، وقلعة، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريبه، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وضلع، وعالي، وبوري، وجزيره (أي النبي صالح)، وحجر، وشاخورة، وأُكُل، وهجر، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، ورويس، وبربورة، أوال، وسترة وهي خمسة، قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفى، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجبيلات، وحلة الصغيرة، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، ومشهد، وأبو صيبع، ومصلى، وجبلة الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، وبستان، وقرية الخارجية والدونج، وعراد والعقير، وجور، وصدد، وسند، ولقبيط، وجنبية، وجدعلي، وهلتا، وعالي حويص، وحلة الكبيرة، وحلة علي، وشويكة، وصداغة، وبنِّى، وفريق المزارعة، وشهركان، وعين الدار، وسلم آباد، ومروزان، وحرنان، قريتان بالبحرين كبرى وصغرى ذكرها في القاموس، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة»[1].. أي سيذكر

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص12 - 13

أسـماء بعض القـرى والبلـدات البحرانيـة حين يقـوم بالترجمـة أو ذكر السـيرة الذاتيـة للعلمـاء والأدباء.

وبتأمـل بعـض الكلمـات فـي نـص الشـيخ محمـد علـي العصفور البحرانـي صاحـب الذخائر نجد تأكيـده على بعـض الحقائق بمـا يأتي:

أ ـ أنَّ عـدد قـرى البحريـن وبلداتهـا فـي الزمـان السـابق بعـدد أيَّـام السـنة.. أي وجـود (360) قريـة وبلـدة بحرانية قبـل تاريخ تأليف كتـاب الذخائـر ونشـره فـي الثانـي عشـر مـن شـهر شـعبان عـام 1319هـ/1901م.

ب ـ أن القـرى المعمـورة بعـد تناقـص عددهـا بسـبب مـا لقيـه أهـل البحريـن مـن ظلـم هـو الآن أزيـد مـن مائتيـن، وذلـك فـي عـام 1319هـ/1901م، ولكنـه عليـه الرحمـة ذكـر مـا يزيد عن تسـعين قريـة فقط.

ج ـ وسـبب هـذه الانتكاسـة أو انخفـاض عـدد القـرى البحرانيـة الـذي حـدده صاحـب الذخائـر وغيـره من العلمـاء والمؤرخيـن هو ظلم الظالميـن لأهالـي هـذه القرى البحرانية، وأنَّ ما بقي الآن من هذه القـرى علـى حـد تعبيـر صاحـب الذخائـر هـو سـقوفها وفروشـها، فتلـك بيوتهـم خاويـة علـى عروشـها بسـبب مـا آلـت إليـه أحـوال هـذه القـرى مـن خـراب ودمـار وأزمـات اقتصاديـة وأمنية.

د ـ مـع تأكيـد صاحـب الذخائـر علـى المائتيـن مـن القـرى البحرانية المعمـورة فإنـه ذكر منها حوالي (93) قرية فقط، وليته اسـتكمل نصـه بحصـر مـا لـم يذكـره مـن القـرى العامرة فـي زمانه.

هـ ـ يبـدو مـن كلام صاحـب الذخائر أن الهجرة القسـرية شـبه الكاملة فـي بعـض القـرى البحرانيـة، وبعضهـا الآخـر بقـي فيهـا بعـض أهاليهـا أو نزحـوا نحـو مناطـق بداخـل البـلاد، وبعـض قوله يفيد

بذلك: «فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها»، وقيل هذا الكلام ما بعد مضي أكثر من قرن من الزمان.

و ـ أنَّ كثيراً من القرى والبلدات البحرانية التي ذكرها ما تزال معمورة بأهلها، بينما بعضها الآخر كان نصيبه الاندثار مثل مروزان، حرنان، فريق المزارعة، هلتا، عالي حويص، بربورة، الدونج، لقبيط، صداغة، مري، ومويلغة، جبيلات والعقير وبستان وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريبه، وضلع ومشهد وصداغة وفريق المزارعة، وغيرها.

ز ـ أن بعض هذه القرى مكونة من منطقتين أو قسمين كالسهلة تنقسم لسهلة شمالية وسهلة جنوبية، وحرنان (قريتان) «أو خمس قرى» مثل سترة كما قال الشيخ محمد علي العصفور في ذخائره، وذلك في زمانه قبل (115) سنة.

ح ـ أنَّ المؤلف صاحب الذخائر لفت نظرنا أنه سيذكر أسماء أخرى حينما يقوم بترجمة عدد من العلماء وذكر سيرتهم الذاتية، وعبَّر عن ذلك بقوله الصريح: «وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة».

* * *

3. دراسة لوريمر (1908م):

صاحب هذه الدراسة التاريخية ـ الجغرافية الضخمة المؤرخ والجغرافي البريطاني المعروف «جون جوردن لوريمر» الذي زار البحرين وبلدان دول الخليج العربي في عام 1904م وجمع مادة سفره من زيارات ميدانية وبأدوات ثقافية أخرى.

وكان عنوان دراسته الموسوعية هو «دليل الخليج في تاريخ

عمان ووسط الجزيرة العربية»، وهي في حقيقتها موسوعة ثقافية ضخمة عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها وثقافتها الاجتماعية.

وقد ابتدأ «لوريمر» جمع معلوماته لهذه الدراسة سنة 1904م حينما زار البحرين وجزرها وقراها ومدنها ضمن زياراته المتعددة لمنطقة الخليج وعمان ومناطق من شبه الجزيرة العربية في العام المذكور، وقام من أجل إنجاز هذه الدراسة بزيارات ميدانية كثيرة لمدن البحرين وقراها المختلفة، ثم أكمل دراسته المذكورة، ونشرت سنة 1908م وبقيت مرجعاً لكل من تطرق إلى تاريخ قرى وبلدات البحرين، وذكر أكثر من(100) قرية وبلدة بحرانية[1] بعضها جزر، وأخرى قرى مندثرة أو كانت بلدات قائمة في زمن لوريمر مطلع العام 1904م، ثم اندثرت فيما بعد وفاته مثل قرى بربورة ونورجرفت، المويلغة، شريبة وغيرها، كما أنه أهمل عدداً من القرى الصغيرة المندرجة ضمن القرى الكبيرة كما في سترة والبلاد القديم، وقرى أخرى كالماحوز فضاعت بعض القرى لأنها ذُكرت ضمن التسمية الكبرى للمنطقة التي تنتمي إليها.

ومن القرى والبلدات البحرانية المختلفة التي ذكرها (لوريمر) قرى عدايم، عين الدار، قلعة العجاج، عالي، الحالة، ابن أنس، العكر، عسكر، بدعة، أبو بهام، بجوية، قلعة البقشيشي، باربار، بربورة، البلاد القديم، البديع، بو قوة، بوري، الدراز، دمستان، الفلاة، فارسية، الغريفة، جبلة حبشي، الحجر، حليتان، الهملة، الهريدية، الهجير، الحورة، حالة ابن سوار، الجبيلات، الجبلة، بني جمرة، الجنبية، جنوسان، الجسيرة، الجسرة، جو، بلاج الجزائر، جدعلي، جدحفص، جد الحاج، الجبيلات، الجفير، جرداب، كرباباد، كرانة، كرزكان، كورة،

---

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المجلد الأول، وكتاب البحرين في دليل الخليج، تلخيص وتجميع عباس المرشد، ص330 ـ 350.

أبو خفير، خريـان، دار كليب، المعامير، الماحوز، المخـروق، المالكية، المنامة، منـي، مقابـة، المرخ، مـروزان.

ومنهـا كذلـك قـرى المقشـع، المصلـى، المويلغـة، نورجرفـت، النويـدرات، قلعـة البرتغـال (قلعـة البحريـن حاليـاً)، القـدم، القلعـة، القُرْيَّـة، الرفـاع الغربـي، الرفـاع الشـرقي، رأس رمـان، الرقعـة، روزكان، صدد، أبو صيبـع، السـهلة الجنوبية، السـهلة الشـمالية، الصخير، سـلبة، حالة عبد الصالح، سـلماباد، سـنابس، سـند، سـار، شـهركان، الشـاخورة، الشـريبة، سـوق الخميـس، السـقية، طشـان، توبلـي، مراقيـب توبلـي، الـزلاق، الزنـج، وكذلـك بجزيـرة المحـرق توجـد قـرى الديـر، وعـراد، البسـيتين، قلالـي، وسـماهيج، وتوجـد بجزيـرة سـترة (ثمـان قـرى)[1] هـي واديـان، الخارجيـة، مرقوبـان، مهـزة، سـفالة، القُرْيـة، أبـو العيش، الحمريـة، وكذلـك جزيـرة النبـي صالـح.

***

4. فائق حمدي طهبوب:

كتـب فائـق حمـدي طهبـوب رسـالته العلميـة عـن البحريـن الحاليـة، ودوَّن فـي مدخـل الفصـل الأول مـن كتابـه (تاريـخ البحريـن السياسـي 1783 ـ 1870م) معلوماتـه الأوليـة عـن جزيـرة البحريـن، وقـال عنهـا إنها اليـوم مكونـة مـن مجموعة جـزر منهـا.. جـزر المنامة والمحـرق وأم نعسـان وسـترة والنبـي صالـح مـع عـدد مـن الجـزر الصغيـرة الصخريـة كمـا قـال نقـلاً عـن حافـظ وهبـة التـي لا أهميـة لهـا»[2].

وقـال: «ويقال إنـه كان فـي جزيـرة البحريـن أو أوال (365) قرية»

---

(1) عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، ص330 ـ 347.

(2) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص21.

نقلاً عن كتاب (جزيرة البحرين) لـ (فيلكس جونز)، ثم قال وهو ما يتبناه عن عدد القرى والبلدات البحرانية حالياً فقال في هذا الشأن: «وسواء صح هذا الكلام أم كان مبالغاً فيه فإن عدد قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة»[1]، ولم يدخل طهبوب في تفاصيل أسماء هذه القرى، ولا أسباب تدهورها واندثارها، ولكنه في طي صفحات كتابه ذكر بعض القرى التاريخية بمعلومات تاريخية خاطئة مثل البلاد القديم وجد حفص يستهجنها كل من له أدنى ثقافة من البحرانيين عن بلاده، وقد ذكرهما كطرفين رئيسيين في صراع محلي وداخلي.

قال المؤرخ المصري فائق حمدي طهبوب: «قد اهتم العتوب بالصراع المذهبي العنيف بين طائفتي السُّنة والشيعة سواء بين سكان البحرين أنفسهم، أم بين سكان البحرين وأهالي «الزبارة»[2]، واعتمد على وجهة نظر النبهاني من كتابه التحفة حينما نقل عبارته مفسراً حالة الصراع المذهبي بقوله: «فنظر كل منهما للآخر نظرة حسد وطمع».

ثم قال بخطأ اجتماعي وتاريخي:

«وفي البحرين كان يسكن الأهالي السنيون في بلدة «البلد القديم»، وكان يتزعمهم آنذاك الشيخ «أحمد بن محمد آل ماجد»، وكان الشيعة من السكان يقطنون بلدة «جد حفص»، ويرأسهم «الحاج مدن»، وقد ساعد هذا الانقسام المذهبي العتوب في «الزبارة»، ولا بد وأن كان لهم أعوان في البحرين واتصال معهم فنقلوا لهم معلومات هامة ساعدتهم على احتلال البحرين»[3].

ومع أنه لا يعنينا في هذا المبحث قضية (الصراع المذهبي)

---

(1) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م، ص21.

(2) المصدر السابق، ص48.

(3) المصدر السابق، ص48 ـ 49.

لا بيـن سـكّان البحريـن أنفسـهم ولا بينهـم وبيـن أهالـي قطـر»[1]، إلّا أنـه علـى هـذا الأسـاس يمكـن القـول بأنـه لـم يكـن هنـاك ـ بوجه عـام ـ صـراع مذهبـي إطلاقـاً بيـن أهـل البحريـن وسـكانها أنفسـهم داخـل بلادهـم إلّا بعـد مجـيء القبائـل السـنية أو بسـبب اعتداءاتهـم المتكررة، ومـا قبل مجيئهـم كان أهل البحريـن في أغلبيتهم السـاحقة من الشـيعة، وكل صـراع يتـمّ بينهم هو صـراع سياسـي أو بسـبب آخر كالصراعـات الشـخصية التـي لا علاقـة لـه بالمذهبيـة الدينيـة.

لهذا فـإن الصـراع المذهبي بيـن أهل البـلاد وجد حفـص لم يكن مذهبيـاً قـط، فجميـع أهالـي القريتين هـم من الشـيعة السـاكنين في بلادهـم، وأنَّ مـا زعمـه طهبـوب مـن صـراع بيـن أهـل البـلاد القديـم السُّـنة، والشـيعة من أهالـي جد حفـص هو نمـوذج لعـدم تدقيقه في

---

(1) أمـا الصـراع بيـن أهـل البحرين وأهـل الزبارة من شـبه جزيـرة قطر فيمكـن قبوله وإنْ كنّـا لا نملـك وقائـع تاريخيـة واضحـة كأدلـة عليـه، وهنـاك حـالات فرديـة قد تفتـرض وقـوع مواجهـة مذهبيـة، وربمـا فـي حالـة مواجهـة جماعيـة محـدودة كمـا جـاء فـي رسـالة أبـي القاسـم بن عبـاس المعتمـد البريطانـي فـي البحريـن فـي رسـالة إلـى الحاكـم البريطانـي فـي أبـو شـهر عـام 1873م، حيـث قـال أبـو القاسـم بن عبَّـاس فـي مقطـع مـن رسـالته للحاكـم البريطانـي: «أنـه صـارت.. أي وقعـت.. فتنـة بيـن الغواويص فـي البحر بين أهـل قطر والبحرين، حيـث إنه أهل قطـر مـن الزبـارة إلـى عديـد.. كلهـم مذهبهـم سنَّة، وأهـل البحرين شـيعة انقتل مـن غواويـص البحريـن بحـار عبـد»، تلـك مجـرد واقعـة إنْ صحـت يمكـن القـول حينئـذ بـأن مواجهـة مذهبيـة واحـدة قـد وقعـت، ولكنها ليسـت بالضـرورة تمثل صراعـاً مذهبيـاً غالبـاً بيـن أهالـي قطـر والبحريـن كمـا يريـد طهبـوب وغيـره من المؤرخيـن الإيحـاء بذلـك، فقـد تكـون دوافـع هـذه المواجهـة مـع صحـة وقوعها هـي معيشـية بالدرجـة الأولـى، وأنها فـي طابعها الاقتصـادي المعيشـي أقوى منها مذهبيـة النزعـة، وربما تفاعلت فيها المشـاعر المذهبية والمصلحة المعيشـية مع النزعـة القبليـة وحساسـيتها العصبيـة فـأدَّت إلـى مواجهـة وصفهـا أبو القاسـم بن عبـاس مذهبيـة فـي ظاهرها، وقد يكـون التفاعل آنيـاً مرتبطاً بالموقـف الذي كان عليـه الغواويـص مـن الفريقين.

الأخبار والمعلومات التي لديه، فهذا الصراع المذهبي مفتعل، وهي فرية كان يجب عليه التأكد منها أولاً، وبالتالي ما كان بينهم من صراع بين عوائل من القريتين فهو صراع بين فريقين سياسيين على السلطة وحطامها، كما أن الصراع السياسي لم يكن بين آل ماجد والحاج مدن أو الأمير مدن، بل هو بين آل رقية عن أهالي البلاد القديم والأمير مدن الجد حفصي ممثلاً عن فريقه في جد حفص المتعاون مع الشيخ نصر آل مذكور وأسرته وجماعته السياسية.

***

5. المؤرخ والجغرافي البريطاني روبرت جيرمان (ت 1996م):

روبرت جيرمان مؤرخ وجغرافي في آن واحد كما يظهر من عنوان دراسته التي كان عنوانها (الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 ـ 1970م)، وقد كشف هذا المؤلف عن هذا التداخل الدقيق في تخصصه العلمي بين علمي الجغرافيا والتاريخ، ومن هنا يكتسب أهميته العلمية، ويلحظ أن كتابه موثق ومكون من (ثلاثة أجزاء) ضم عدداً وافراً من الخرائط الطبيعية والسياسية والتاريخية المتنوعة، بالإضافة إلى مدخل كتابي تمهيدي لها مطبوع في كتيب مستقل، أمّا طبعة الكتاب التي رجعنا إليها فهي طبعة حديثة باللغة الإنجليزية، وتاريخها هو عام (1996م).

وقد جمع هذا المؤرخ والجغرافي الأوروبي مجموعة من الخرائط التاريخية للبحرين حدد عددها في الصفحات الأولى من كتابه بـ (69) خريطة بعضها خرائط جوية وكبيرة، وتضمنت هذه الخرائط بيانات هامة ودقيقة ومعلومات مفصلة عن تاريخ البحرين وجغرافيتها، وأسماء مدن وقرى البحرين وجزرها، وعيونها الطبيعية والرؤوس المتناثرة في بلادنا، ومواقعها الطبيعية، وما نلحظه كذلك من عنوان الكتاب أن المؤلف ركّز في دراسته على الخرائط

التاريخية والجغرافية للبحرين على فترة طويلة نسبياً تتجاوز «قرناً ونصف العام من تاريخ البحرين الحديث»، وتمتد هذه الفترة الزمنية من عام (1817م إلى 1970م) وهي ما بعد مجيء آل خليفة للبحرين بحوالي (35) عاماً ميلادياً.

وقد ذكر في خرائطه المتعددة عدداً كبيراً من المدن والقرى والبلدات البحرانية، ولم نستطع بسبب ضعف الخط الذي كتبت به البيانات المتوافرة على سطح الخريطة وتشابك خيوطها حصر عددها حصراً دقيقاً، ولكنها لا تقل عن مائة قرية وبلدة، ومما ذكره روبرت جيرمان من أسماء جزر ومدن وقرى: المنامة والمحرق والرفاع، وجزر سترة والنبي صالح وجدة، وأم النعسان، والنويدرات والعكر وبربورة، وسند وعسكر، وجو، وغيرها من القرى البحرانية.



الفصل الثامن

القرى البحرانية في كتب التراجم والدراسات المعاصرة

بعـد إهمـال طويـل، وغيـاب شـبه تـام مـن المهتميـن بالشـأن الثقافـي، وعقب سـباتهم العميـق عـن الكتابة عـن تاريخ بعـض القرى البحرانيـة القديمـة أو العامـرة الحاضرة ودراسـتها في زماننـا بدأت في السـنوات المتأخرة بـوادر اتجاه جديد بيـن بعض المثقفيـن البحرانيين للاهتمام بجوانـب من هـذا التاريخ المغيَّـب، والبدء ـ رغـم الصعوبات الكثيـرة ـ بدراسـته بغـرض الكشـف العلمـي عـن جوانـب مـن هـذا التاريـخ المدفـون عـن عمـد أو سـهو، والعمـل من جديـد علـى إعادة توثيقـه، وربـط حاضـر هـذه القـرى بماضيهـا التليـد أو بغـرض إعـادة كتابتـه مـن جديد.

وكانـت دوافـع الكتابـة عـن تاريـخ القـرى والبلـدات البحرانية في غالبها ذات طبيعة علمية لـدى الباحثين الجاديـن، أو هي بهدف البحث عن نوع مـن تحقيـق الإمتـاع العقلي لـدى البعض الآخـر مـن الباحثين، أو من قبيـل تحقيق الرغبة في إشـباع شـكل نشـط من الحمـاس الذاتي المتقـد فـي النفـس الإنسـانية لإثبـات القـدرات الذاتيَّـة أو مـن أجـل تطويرهـا وتفعيلها، والمشـاركة فـي عمليـات النشـاط الثقافـي الوطني، وبالرغم مـن تعدد دوافـع الاهتمـام بالبحث في هـذا المجـال التاريخي فإنه لا يهـم بالتأكيد ـ بعـد هذا ـ التمييز بيـن دوافع الكتابـة لدى هؤلاء الباحثيـن طالمـا أنها فـي النهاية عمـل ثقافـي وطنـي ذو طابع إنسـاني نبيـل، ويصبّ فـي تحقيق أهـداف الخير، والسـمو بهـذا العمـل الوطني وتنمية قيمـه خدمـة للتاريـخ والمجتمع الحالـي على حد سـواء.

ولكن الكتابـة التاريخيـة، وهـي أداة ثقافية لدى النـاس قد بدأت

السير ـ كما ذكرنا في دراسة سابقة ـ تضع رجلها الأولى في الاتجاه الصحيح، وذلك حينما تحولت بعض الكتابات التاريخية التي كتبها بعض المهتمين بالتراث الثقافي التاريخي إلى جهد علمي وثقافي كشف عن غوامض من ماضينا الثقافي والحضاري وجوانبه، وهي.. أي هذه الكتابات.. عمل ثقافي يقوم به بعض الباحثين البحرانيين ممن يمتلك القدرة على أداء هذه المهمة العلمية، وهذا ما انسحب على الكتابة التاريخية عن تاريخ البحرين ـ بكل أشكالها ـ بخاصة عن قراها ومدنها وسائر إنجازاتها وتراثها في عصور مختلفة من تاريخنا بخاصة في فترة النهضة العلمية التي صنعها علماء البحرين في القرون الهجرية الأربعة من القرن العاشر إلى الثالث عشر.

وقد نشطت ـ بجهود ذاتية في غالبها ـ حركة التأليف التاريخي بين مجموعة من المثقفين ـ بخاصة مثقفي أهالي القرى البحرانية ـ بعد أن شعروا بوجود هوة واضحة تستهدف تاريخ بلادهم، وجوانب نقص كبير في الدراسات التاريخية التي توثق تاريخ قراهم القريب والبعيد على حد سواء، وبدأت جهودهم في الظهور التدريجي، وعلى فترات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينات إلى يومنا هذا، واستمرت أنشطتهم في السنوات الأولى من الألفية الثالثة الجديدة، ومع ذلك كله فعمر هذا التوجه الثقافي النبيل لا يتجاوز في أقصاه أربعين عاماً.

ويلحظ أن أغلب المثقفين والباحثين البحرانيين ممن كتب تاريخ بعض القرى البحرانية حتى اللحظة الراهنة أو (الحاضرة) سواء بعمليات التراجم أو الكتابات القصيرة أو البحوث عن تاريخ القرى الأصيلة هم في أغلبهم من المثقفين الذين ينحدرون من أبناء القرى ومن السكان الأصليين القاطنين في مدن البلاد، فهؤلاء أقدر الناس على معرفة تاريخ بلداتهم وكتابته سواء بالمعايشة

المباشرة، أو طريق النقل الشفهي عن كبار السن أو تلمس بعض الحقائق التاريخية المغيبة عنهم وعن الأجيال الحاضرة في مصادر تراثية وتاريخية متناثرة ومهملة، بعضها منسيّاً في حوزة المآتم، أو مدفوناً في بعض المصادر التاريخية التي كتبها البحرانيون والعرب والأجانب.

ونحن على يقين أن بعض الباحثين والمثقفين البحرانيين من غير أبناء القرى موضوع الدراسة يمكنهم الاشتراك في كتابة هذا التاريخ والمساهمة في كشف بعض جوانبه المضيئة، وقد وجدنا بعض إشاراتهم المتفرقة عن تاريخ بعض القرى البحرانية[1] وكتابته بشيء من الجدية والإخلاص.

***

اتجاهات حركة الكتابة:

نشأت في الفترة القصيرة من عمر تجربة الكتابة عن تاريخ القرية البحرانية اتجاهات متعددة، وقد وضحت هذه الاتجاهات في الكتابات القليلة المتعددة عن القرية البحرانية، ويمكن تحديد هذه الاتجاهات على النحو التالي:

1. اتجاه الكتابة الانفرادية بين الباحثين البحرانيين عن تاريخ قرية بحرانية محددة أو أكثر من قرية بجهود ثقافية ذاتية وباستفاضة علمية نسبية، ونعني قيام باحث من البحرانيين بمفرده بدراسة تاريخ قرية بحرانية أو جانب منه في فترة زمنية محددة، وقد تمتد دراسته إلى جوانب من حاضرها، وهذا الاتجاه الثقافي ـ كما نرى ـ هو أقدم وأوسع اتجاهات الكتابة التاريخية المعاصرة عند المؤلفين البحرانيين عن تاريخ

---

(1) يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرى البحرانية، الحلقة الرابعة من الكتاب (دراسة غير منشورة).

بعض القرى البحرانية سواء كانت من القرى المندثرة أو ما تزال حتى يومنا الحاضر قرى قائمة وعامرة، فيوسع الباحثون من دراسة حاضرها الجديد، ومن أمثلة ما كتب عن بعض القرى البحرانية في هذا المجال كتاب (العقد النظيم في تاريخ أوال والبلاد القديم) لمؤلفه المرحوم حسن إبراهيم السعيد، وكذلك كتاب (ذاكرة البديع) للباحث الأستاذ إبراهيم راشد الدوسري، وكتاب (كرزكان.. إضاءات على ماضيها وحاضرها) للباحث الأستاذ جعفر محمد يوسف، وأيضاً كتاب (جزيرة سترة بين الماضي والحاضر) لأستاذنا الدكتور عبد علي محمد حبيل، وكتاب آخر عنوانه (البلدة المأهولة) للباحث جعفر حبيب عبد الله يتيم، وهو يشير هنا لبلدة سماهيج، ومن الكتب التي تناولت تاريخ بعض القرى البحرانية المندثرة كتاب (بربورة.. قرية مندثرة)[1]، وهناك مجموعة من هذه الدراسات المنفردة عن بعض القرى البحرانية[2] كالماحوز والقدم وجدحفص وغيرها.

2. واتجاه آخر نشأ بين جملة الكتابات البحرانية القليلة والمعاصرة عن تاريخ القرية البحرانية المختفية أو الحاضرة يحمل بين طياته اتجاه «النزعة الجماعية» في البحث التاريخي، وما يزال هذا الاتجاه ـ حتى الآن ـ مع أهميته في خطواته الأولى محدوداً، وبطيئاً في حركته، والصيغة الواضحة لهذا الاتجاه كما ذكرنا هو «الكتابة الجماعية عن تاريخ قرية أو أكثر»، حيث يتكون فريق عمل من الباحثين ـ تطوعاً أو بدوافع أخرى ـ وبخاصة من أبناء قرية بحرانية معينة لكتابة تاريخ قرية بحرانية اختار الفريق دراسة تاريخها كما في كتابة تاريخ

---

(1) يوسف مدن، بربورة قرية مندثرة، دار الوسط البحرانية، 13 يوليو/تموز 2009م.

(2) يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرى البحرانية، الحلقة الرابعة.

(قرية النويدرات) بمشاركة فريق مؤلف من مجموعة باحثين من أبنائها المهتمين بالبحث التاريخي، أو يقوم بهذا العمل جهة مؤسساتية فاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي، وتقوم فلسفة هذا الاتجاه على البحث التكاملي بين أعضاء الفريق وجماعته، وتوزّع عملهم الثقافي في الكتابة والبحث والتنظيم، وتبادل الخبرات في عملهم الثقافي ليكون نشاطهم «علمياً»، وأقرب واقعية وأكثر نضجاً، وأقل خطأً.

3. ونشأ بين الدراسات البحرانية عن تاريخ قرى البحرين اتجاه جديد وثالث ـ هو الآخر ـ محدوداً، وما يزال هذا الاتجاه في بداياته، وفي نطاق دوائره الأولى، ويركز هذا الاتجاه على دراسة أحداث معينة ذات طابع تاريخي مميز أو ظاهرة بارزة من تاريخ قرية أو حوادث ذات وقع انفعالي في تاريخ البحرين بوجه عام كما فعل الدكتور عبد العزيز يوسف حمزة في دراسته لحادثة «طبعة البلاد القديم»، أو كتاب «محطات في ذاكرة المعامير»، وهو من إعداد صديقنا الباحث جاسم حسين آل عباس، وقد تناول بعض الأحداث الخاصة بهذه القرية، ومن ذلك تاريخ بناء وتأسيس شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) لجسر يربط اليابسة بين قرية المعامير وجزيرة سترة في وسط الساحل الشرقي من جزيرة البحرين.. الجزيرة الأم، أو الاهتمام بدراسة وتحديد مواقع المساجد والمزارات الروحية القديمة في البحرين أو العناية بدراسة ظاهرة الحرف التاريخية والصناعات المهنية الشعبية وغير ذلك من الأحداث والظواهر ذات الوقع الاجتماعي ـ النفسي، وما تزال صورتها عالقة في أذهان الناس أو يراد للأجيال الحاضرة منهم الارتباط بهذه الحوادث وتذكرها.

4. واتجاه ثقافي رابع برز بين مجموعة دراسات لعدد من

الباحثين البحرانيين عن قرى بلادهم وبلداتهم البحرانية المختلفة، وقد ركز هذا الاتجاه على دراسة ظواهر ثقافية واضحة في تاريخ القرية البحرانية وحياتها الاجتماعية والثقافية والروحية كدراسة ظاهرة النهضة العلمية البحرانية في تاريخ القرية البحرانية أو دراسة «الفكر التربوي عند علماء البحرين» خلال عصور سابقة امتدت من القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر الهجري، أو دراسة حركة الكتابة في المجال الأخلاقي في مصنفات ومؤلفات ورسائل علماء القرية البحرانية أو دراسة موسوعة شعر علماء وأدباء البحرين في فترة سابقة أو الاهتمام بحركة الفقه في التراث العلمي والثقافي لعلماء القرى البحرانية، وهكذا دواليك، فالنهضات الفكرية وبروز التخصصات العلمية المختلفة بين أهالي القرى بحاجة لدراسات ضمن الاهتمام العام بتاريخ البحرين الثقافي العام، وما لحظناه حتى الآن أن هذا الاتجاه هو أقل اتجاهات الكتابة البحرانية بروزاً ووضوحاً، فالدراسات المنشورة عنه قليلة جداً، وما تزال محدودة، ولكنه كسائر الاتجاهات السابقة سينمو تدريجياً ويأخذ مكانته فيما بعد.

5. وأخيراً تتجه بعض الدراسات البحرانية في مسار تاريخي لافت، وهي بوجه عام مجموعة من الدراسات أو الكتب التي ظهرت متأخرة في الحياة الثقافية للمجتمع البحراني المعاصر، وتهتم هذه الدراسات بعملية حصر أسماء القرى البحرانية بأدوات ثقافية متعددة ومتاحة، ولكنها شائعة بين الناس وثقافاتهم المحلية كما في استخدام بعض الباحثين والعلماء للشعر ونظم قصائده في حصر القرى البحرانية حاضرها وماضيها كما في قصيدتي الغريفي والسهلاوي، أو عن طريق بناء وتصميم معاجم جغرافية أو خرائط تحدد أسماء بعض هذه

القـرى أو اللجـوء لكتـب علـم التراجـم البحرانيـة التـي نشـطت مؤخـراً فـي الكتابـات التاريخيـة البحرانيـة عـن السـيرة الذاتيـة لعلمـاء البحريـن خـلال عصـور التاريـخ الإسـلامي المتعاقبـة، أو عـن طريـق قـراءة بعـض الوثائـق التاريخيـة المؤرخـة مـن قرون أو باسـتخدام الخرائـط الجغرافيـة للتعـرف ـ ما أمكـن ـ كما فعل الأسـتاذ حسـين محمـد حسـين الجمـري البحرانـي، فهـذا الاتجاه أراد تجـاوز العموميـات، والـكلام المرسـل ليحدد هـذه القرية أو تلـك باسـمها سـواء فـي زماننـا أو فـي عصـور سـابقة مـن حياتنـا.

* * *

وكما تقـدم القول أعـلاه فإن الباحثين فـي هذا الاتجاه قـد اختلفوا فـي اجتهاداتهـم بالاعتقـاد بوجـود عـدد كبير مـن القـرى والبلـدات في جزيـرة البحريـن (أوال التاريخيـة) قبـل مجـيء آل خليفـة إلـى جزيـرة البحريـن، وتحديـد هـذا العـدد بوجـود (360) بلدة تعـرض الكثيـر منها للدمـار والخـراب كمـا يقـول كريسـتن نيبـور وفروغـي وفيلكـس جونـز والشـيخ محمـد النبهاني وأميـن الريحانـي وغيرهم، فجميعهم قـد يرون وجود هذا الكـم الكبير من القـرى البحرانيـة قديماً، لكنَّ منهـم من قال بهذا العدد (360) قرية وبلـدة، ومنهم من قام بدراسـات تاريخية لحصر أسـماء ما يمكـن حصـره من أعـداد هـذه القرى.

وهذا واضـح في كتابـات بعـض المؤرخين ممـن كتب فـي تاريخ البحرين وذكر هذا الكم من أسـماء قراهـا العامرة والمندثـرة على حد سـواء، ولكن لم يسـتطع ذكر سـوى عدد أقل مـن هذه القرى كالشـيخ محمـد علـي العصفـور صاحـب الذخائـر الـذي قـال بوجـود مائتيـن من القـرى المعمـورة ومـع ذلك لـم يذكر سـوى ثـلاث وتسـعين قرية، وبعضهـم مـن ذكـر بعـض القـرى لارتباطهـا بذكـر علمـاء ينتمـون لهـا كالذي فعله علمـاء التراجـم البحرانيون مثـل المحقق البحراني الشـيخ

سليمان بن عبد الله الماحوزي صاحب فهرست علماء البحرين، وعملاق البحرين الفقيه والعالم الجليل العلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه المعروف بـ (لؤلؤة البحرين)، وكذلك في كتاب «أنوار البدرين» للعلامة الكبير الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني، فقد ذكرت أسماء بعض القرى البحرانية في هذه الكتب والمصادر لارتباطها بأسماء بعض العلماء الذين ترجمت سيرتهم الذاتية، وما جاء في دراسات متأخرة.

ومنهم من ترك الموضوع دون مناقشة أو حتى ذكر تفاصيل، ومنهم من ذكر بعض الأسماء على وجه السرعة التي تخلو من تفصيل، ومنهم من اجتهد في حصر أسماء قرى بحرانية بقدر ما أتيح له، ولكن بعض الباحثين ـ بحمد الله سبحانه ـ وغالبيتهم من المؤرخين البحرانيين الذين ينتمون لهذه القرى، وقليل من غير البحرانيين لم يتوقفوا عند حدود الاعتقاد بهذا الرقم من عدد القرى البحرانية، وإنما سعوا إلى العناية الممكنة في دراساتهم بعملية عد وحصر ـ بصورة فعلية ـ لهذه القرى والبلدات بأسمائها الفعلية سواء كانت موجودة في زمن قديم، وبعضها قد اندثرت اليوم أو ما تزال بحمده تعالى موجودة وعامرة في حاضرنا، وقائمة في النسيج الاجتماعي للشعب البحراني، وهي في النهاية، وكما نعتقد محاولات اجتهادية للوصول إلى تحديد أقرب رقم من أسماء هذه القرى.

وبالرغم من العمر القصير لأغلب هذه الدراسات خصوصاً البحرانية في تحديد القرى والبلدات البحرانية بأسمائها الفعلية معتمدة على مصادر متعددة كمصادر دراسة التراث الثقافي والروحي والسياسي لعلماء البحرين وغيرهم مثل كتب التراجم والسيرة الذاتية للرجال والعلماء، وبعض المصنفات والمخطوطات البحرانية التي كتبها علماء البحرين وفلاسفتهم وشعراؤهم وأدباؤهم في عصور مختلفة بخاصة في فترة نهضتهم العلمية خلال القرون الهجرية الخمسة

المتأخرة بدءاً من القرن العاشر الهجري حتى القرن الخامس عشر الذي نعيش فيه حاضرنا فإنها بدأت ـ بحمد الله تعالى ـ المسير في الاتجاه الصحيح، أو بالاعتماد على الخرائط الجغرافية التي صممها جغرافيون، وأملنا معقود بتتابع الجهود للوصول إلى أوسع تحديد وذكر هذه القرى والبلدات بأسمائها كما كانت في تاريخها.

وبالإضافة إلى دراسات المثقفين والعلماء البحرانيين المعاصرين هناك قليل من الدراسات غير البحرانية حصرت بالعد التقديري مجموعة (القرى والبلدات البحرانية)، وذكرتها بأسمائها الفعلية كما كانت مدونة في وثائق وأدوات مصادر التاريخ أو في مصادر حاضرنا اليوم، ومن هذه الدراسات الأجنبية ما كتبه المؤرخ الإيراني محمد بن إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري» قبل أكثر من مائتي عام مع قوله بوجه عام بأن عدد هذه القرى (360) قرية وبلدة بحرانية، وكذلك المؤرخ والجغرافي البريطاني (جون جوردن لوريمر) صاحب موسوعة «دليل الخليج في تاريخ عمان ووسط الجزيرة العربية» التي صنفها بمشاهدات ميدانية قبل مائة وخمس سنوات، وصدر عام 1908م.

ومن الدراسات الأجنبية ـ كذلك ـ في هذا المجال كتاب (روبرت جيرمان) عن الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 ـ 1970م، وهو كتاب مليء بمجموعة كبيرة من الخرائط المنوعة التي تضمنت أسماء عدد كبير من القرى البحرانية لا تقل عن مائة، وقد صدر هذا الكتاب عام 1996م، وما ذكرناه من دراسات بحرانية أو غيرها هي في حدود ما علمناه من دراسات وأبحاث في هذا الشأن.

* * *

قرى بحرانية في كتب التراجم:

تشكل القرية أساساً لكل اجتماع إنساني على امتداد التاريخ،

فالقرية في المجتمع البحراني وسائر المجتمعات البشرية هي ـ تجمع بشري أولي ـ تكوَّن من شبكة عوائل صغيرة تنمو تدريجياً لتشكل بأنواعها المتعددة مجتمع قرية، ثم تتابع الاجتماع الإنساني في تنظيمات بشرية أكبر حجماً كمجتمع العشيرة والقبيلة، ولم يخلُ المجتمع البحراني ـ كسائر المجتمعات ـ من هذه الوحدات البشرية الاجتماعية الأولى التي تدرجت في تكونه التاريخي لتجتمع في كيان اجتماعي أكبر يعرف بمجتمع القرية.

ومما يلحظ من بعض المصادر البحرانية أن القرية (بحجم كبير أو صغير) كانت الثقل السكاني البارز لها بخاصة في القرون الهجرية الأربعة الممتدة من القرن العاشر حتى الثالث عشر وما بعدها، حيث نشأت في هذه القرى نهضة ثقافية كبرى ومتألقة، واحتضنت هذه القرى مراكز العلم ودور العبادة والمزارات الروحية المنتشرة اليوم في أرجاء البلاد حتى من قرون متعاقبة قديمة تمتد في عمود الزمان إلى العصر الهجري الأول.

وأخذت القرى البحرانية اهتمام العلماء والشعراء والأدباء لارتباط ذكرها بذكرهم في كتب التراجم ودواوين الشعراء وعدد من المصادر التاريخية والمخطوطات الثقافية التي كتبها مؤرخون بحرانيون أو من المؤرخين غير البحرانيين، إما لوصف حوادث معينة وقعت في تاريخ هذه القرى أو لارتباط ذكرها بأسماء علماء بحرانيين مشهورين ذاع صيتهم في الأوساط العلمية، وأصبح لهم صيت بين الناس، فحملت أرباب التراجم وعلمائه على ذكرها دون غيرها بالرغم من وجودها أو لهجرة العلماء إليها والسكن المؤقت أو الدائم فيها، أو لاهتمام باحث معين بدراسة تاريخ البحرين فيجد نفسه أمام ذكر قراها مندثرة وعامرة على حدٍّ سواء ليدوّن وجودها ويوثق بعض الأحداث السياسية أو غيرها من الوقائع ذات الطابع المميَّز.

إن علم التراجم أحد مصادر توثيق أسماء القرى البحرانية وبيان بعض أدوارها الحضارية في النهضة الروحية والثقافية والاجتماعية التي شهدتها البحرين «ونقصد جزيرتنا الهادئة الوادعة.. أوال» في مراحل من تطورها التاريخي، بيد أن الغرض من ذكر أسماء هذه القرى ليس وصفها للناس أو الحديث عنها بشكل مباشر، وإنما التعرض لها للأسباب المتقدمة التي أوردناها، فأصبح علم التراجم وكتبه أحد مصادرنا التاريخية في التعرف على قرانا وما جرى فيها من بعض الحوادث أو الوقائع، وإدراك جوانب من حالتها الثقافية وظروفها الاجتماعية، وكذلك معرفة التشكيلات الاجتماعية الصغيرة التي تتكون منها بعض القرى الكبيرة التي أصبحت كالمدن في اتساعها ورقعتها الجغرافية وحجمها البشري والسكاني.

إن بعض القرى البحرانية هي في أساسها قد تكونت ـ كما تقول بعض المصادر التاريخية البحرانية ـ من مجموعة قرى صغيرة تسمى جميعاً باسم قرية كبيرة أو منطقة ممتدة، فعلى سبيل المثال تكونت قرية «توبلي البحرانية الكبرى» من مجموعة قرى صغيرة تضم خمس قرى متجاورة وهي «كتكان، الهجير، الجبيلات، الكورة، مري»، وكذلك قرية عالي قد تكونت ـ كمنطقة سكنية كبيرة ـ من مجموعة قرى صغيرة متصلة مع بعضها، فهناك عالي معن، وعالي ثمود، وعالي حويص، ومنطقة الشراكي، وشكلت هذه القرى الصغيرة ما عرف بمنطقة (عالي)، وأيضاً منطقة الماحوز فهي قرية كبيرة مكونة كما يقول المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني في كتابه (فهرست علماء البحرين) من ثلاث قرى متداخلة هي.. الدونج، وهلتا، والغريفة التي ما تزال عامرة، وقد أشار الماحوزي إلى ذلك في كتابه المذكور.

ومن القرى الكبيرة ذات العمق التاريخي البعيد قرية البلاد القديم التي كانت قبل قرون خلت عاصمة سياسية وثقافية للبلاد

في مرحلة تاريخية سابقة، فهذه القرية التاريخية تشمل قرى صغيرة داخلة في حدودها حتى اليوم أو قريبة منها كالزنج، والخميس، وأبو خفير، وطشان وأبو بهام، والمويلغة والصالحية، وكانت لكبر حجمها تسمى مدينة في بعض الكتابات التاريخية القديمة كما في كتاب (نزهة المشتاق) للرحالة المغربي الشريف الإدريسي.

أما سترة بشرق البحرين فهي جزيرة تحتوي على عدد من القرى الصغيرة المترامية في وسط الجزيرة وأطرافها بخاصة الشمالية والشرقية والغربية، وتبلغ هذه القرى ثمان وهي (الخارجية.. سترة الأصلية القديمة، ثم قرى واديان التي أصبحت أكبر قرى جزيرة سترة، وأيضاً مركوبان ومهزة وسفالة والقُرْيَة، وحالة أبو العيش، وكذلك مظاعن الحمرية الواقعة في شمال غرب الجزيرة باتجاه ساحلها الغربي المقابل لجزيرة النبي صالح، وقد اندثرت واختفى جمالها الطبيعي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين)، وموقعها أطراف سترة الشمالية الغربية، وتعتبر هذه القرية المدخل الفعلي اليوم لجسر سترة ـ جزيرة النبي صالح بعد أن كانت أرضها «غابة خضراء» تمتلئ بالأشجار بخاصة أشجار النخيل، ومليئة بجداول المياه وترعاتها الموزعة على أراضي الحمرية وغيرها من قرى سترة بخاصة الخارجية ومهزة.

إن هذه البلدات أو القرى الكبيرة (وهي مجرد نماذج وأمثلة) تعد في نظر بعض المؤرخين غير البحرانيين وبخاصة ممن لا خبرة لهم بتاريخ البحرين وتكوينها السكاني مجرد منطقة واحدة أو بالتحديد (قرية واحدة)، فجزيرة سترة ـ على حجمها الكبير ـ هي في نظرهم قرية واحدة دون النظر إلى مجموعة قراها الصغيرة التي تتفرق على مساحتها الجغرافية، وكذلك توبلي والماحوز وبلاد القديم، فهي قرى كبيرة، ومستقلة لا ينظر في عدِّها الكمي سوى

كونها قرية واحدة، وهذا يسقط القرى الصغيرة من العد ويقلل من عدد قرى البحرين بوجه عام.

كتب المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني في بيت الشيخ سالم البحراني الكائن بقرية عالي سنة 1118هـ رسالته في تراجم بعض علماء البحرين[1] تحت عنوان (فهرست علماء البحرين) وذكر فيها مجموعة من القرى البحرانية لارتباط ذكرها بذكر أسماء علماء بحرانيين، وكانت دراسته التي استهدفت السيرة الذاتية لبعض العلماء بنصوص قصيرة وليس هدفها ذكر قرى بحرانية، ولكن عملية التراجم اقتضت ذكر بعض البلدات والقرى والمناطق التي ينتمي إليها من ترجم لهم من العلماء والشعراء والأدباء.

وبعده بحوالي (64 سنة) من كتابة رسالة الشيخ الماحوزي وبالتحديد في سنة 1182هـ كتب صاحب الحدائق فقيه البحرين الكبير العلامة الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني (ت1186هـ)في مدينة كربلاء المقدسة كتابه الموسوم (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) واستدعت عملية التراجم وذكر السيرة الذاتية لبعض العلماء الإشارة إلى أسماء عدد من القرى والبلدات البحرانية التي عاش فيها العلماء ممن ترجم لهم في الكتابين (الفهرست واللؤلؤة).

ثم أتى بعدهما العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني (ت 1340هـ)، ومضى على منوالهما مع توسعته في عملية التراجم كمّاً وكيفاً، وقد ارتبطت هذه العملية أيضاً بذكر مجموعة

---

(1) هناك رسالة باسم (مشايخ الشيعة) كتبها الشيخ يحيى بن الحسين آل عشيرة السلمابادي البحراني، ولكنها لم تذكر القرى البحرانية لكونها ذكرت عدداً قليلاً من علماء البحرين، كما أنها خلت من ذكر اسم قرية محددة.

من القرى والبلدات البحرانية ذات صلة بالعلماء الذين يتم ذكر سيرتهم الذاتية، واتسع ذكر أسماء هذه القرى البحرانية في كتاب (منتظم الدرين) للشيخ محمد علي التاجر البحراني، وهو من علماء القرن الرابع عشر الهجري، وقد ذكر أكثر من مائة وثلاثين قرية وبلدة وجزيرة بحرانية في كتابيه (عقد اللآل في تاريخ أوال) وكتاب (منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين).

ويلحظ أنه مع عدم تركيز علماء التراجم السابقين على ذكر أسماء القرى البحرانية أو الاهتمام بالمعلومات الأولية عنها إلّا أنَّ المرور بأسماء بعض القرى قد ساعد بعض الباحثين على معرفة جوانب من التطور الكمي في عدد القرى المذكورة في كتب التراجم كعلم ومصادره عند بعض العلماء البحرانيين من ذكر (17) قرية بحرانية ذكرها الشيخ سليمان الماحوزي في كتابه (الفهرست) إلى ذكر (33) قرية بحرانية مرَّ بذكرها العلامة صاحب الحدائق الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين)، ثم بلغ الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في كتابه (أنوار البحرين) بعددها إلى مستوى (40) قرية وبلدة بحرانية، ومضى على هذا المنوال كل من اشتغل بدراسات التراجم بعدهم بخاصة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين.

بيد أن تلك الكتب في مجال «تراجم العلماء» ليست دراسات لمناطق البحرين وقراها لا تاريخاً ولا جغرافيا، فالتفاصيل فيها سواء كانت (موجزة أو موسعة) قد دارت حول السيرة الذاتية لبعض العلماء ممن كتب عنهم علماء التراجم خلال الثلاثة قرون الأخيرة ما بين (12 ـ 15)، ومع ذلك فلا يمكن في نظرنا تجاوز الاستفادة العلمية الممكنة من محتويات هذه الدراسات (أي كتب التراجم

ومصنفاتها) عند الحديث عن تاريخ القرى البحرانية وتحديد أسماء بعضها لأنَّ التلازم وثيق بين ذكر العلماء وأسماء قراهم التي عاشوا فيها.

فما كتبه علماء التراجم عن السيرة الذاتية لبعض العلماء هو في الواقع جهد ثقافي يلامس جانباً من تاريخ القرى البحرانية حتى لو كان ذلك بمحدودية، لذلك اقتضى التنبيه بأنَّ ذكر بعض القرى والبلدات في كتب التراجم السابقة هو في حقيقته يمثل حلقة مفيدة من دراسة تاريخ القرى البحرانية، ثم أصبحت دراستها فيما بعد (ببعد تاريخي أو جغرافي) أشبه بحلقات تراكمية مع كونها دراسات انفرادية، فقد بنى المتأخرون في عملية التراجم والدراسات التاريخية للقرى على اجتهادات ثقافية متعددة منها الخبرة العلمية الشخصية، وكتب التراجم السابقة، والخرائط المتاحة، ووجود بعض الدراسات التاريخية المختلفة وغيرها.

وقدمت كتب التراجم البحرانية ومصادر علمائنا في هذا المجال الثقافي نماذج عديدة لأسماء عدد من القرى الواردة فيها بغرض تدوين ترجمة السير الذاتية للعلماء البحرانيين الذين أثروا الحياة الثقافية، فسعى علماء التراجم إلى توثيق تاريخهم الثقافي وفقاً لما توافر لدى علماء التراجم من معلومات، ومن ذلك ما جاء في كتب «فهرست علماء البحرين، ولؤلؤة البحرين، وأنوار البدرين» التي نعتبرها اليوم من أمهات كتب التراجم وليست كلها.

وسنحاول الوقوف عند هذه المصادر بالنحو التالي:

1. فهرست علماء البحرين:

صنف المحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني وأصله من جزيرة سترة أكثر من رسالة في تراجم علماء

البحريـن، وجمعها المحققـون فـي كتابـه (فهرسـت علمـاء البحرين)، وترجم فيـه لحيـاة (33) عالماً بحرانيـاً ممـن عاصرهـم أو تقدموا على وجـوده، وكان هو أحدهـم، وذكر فيه عـدداً مـن القـرى البحرانية التي أنجبـت هـؤلاء العلمـاء الأفـذاذ، وذكـر أسـماء قـرى أخـرى في رسـالته الثانيـة «جواهـر البحريـن فـي علمـاء البحريـن» حينمـا ترجم لـسيرة «13» عالمـاً بحرانياً.

وقد تعرضت أسـماء بعـض القـرى للتصحيف، حيث لم يسـتطع بعـض المحققيـن غيـر البحرانييـن إدراكهـا وتصحيحهـا، وقـد تـدارك محققـون بحرانيـون لاحقون هـذه الأخطـاء بسـبب معرفتهم بأسـماء قـرى بلادهـم، ومـن القـرى المذكـورة فـي كتابـه الفهرسـت (سـترة التـي وصفها بأنهـا قريـة كبيرة مـن قـرى البحريـن، والماحـوز بقراها الثـلاث الكبـرى الدونـج وهلتـا والغريفـة (أثنـاء ترجمـة سـيرة وحياة عـدد مـن علمائهـا)، وجزيـرة النبـي صالـح، وأيضـاً قريـة سـلماباد عندمـا تحـدث عـن الشـيخ مفلح بـن راشـد الصيمـري وابنـه الشـيخ نصيـر الدين، وكذلك اسـم عسـكر عندمـا ذكر بعـض علمائها كالشـيخ علي بـن حسـين الشـاطري العسـكري وولـده الشـيخ حـرز، وذكـر الحجر والشـاخورة وجزيـرة النبي صالـح ومقابة والرويـس وأبو صيبع وكرانة.

وأشـار لذكـر قريـة جـد حفـص وبعـض علمائهـا كالشـيخ داود بن شافيز والعلامة السـيد ماجد بن هاشـم الصادقي العريضي الجدحفصي، والخطيـب الشـيخ أحمد بـن عبـد السـلام البحرانـي الجدحفصـي، وذكر نسـب «الغريفـي» نسـبة لقريـة الغريفـة، وكذلـك قريـة «كرانـة» عند حديثـه عـن العلامة السـيد عبـد الله ابـن السـيد سـليمان الكراني.

وذكـر الماحـوزي قريتيـن همـا «مقابـة وأبـو رويـس» لشـخصية علمائيـة واحـدة هـي الشـيخ محمد بـن رجـب المقابـي البحرانـي

والشيخ محمد بن يوسف الخطي، وكذلك أشار لاسم قريتي أبوصيبع والشاخورة، وذكر اسم قرية كتكان بلدة العالم الجليل السيد أبو المكارم السيد هاشم ابن السيد سليمان الكتكاني نسبة إلى قرية كتكان من قرى توبلي.

ويلحظ أن عدد القرى المذكورة أقل من عدد العلماء المذكورين في رسالته، فقد ذكر من أسماء القرى البحرانية حوالي (17) قرية فقط مع إخفاء أسماء بعضها حين يترجم لحياة بعض العلماء كما فعل مع علماء من كرزكان والقدم، بينما بلغ عدد من ترجم لهم في رسالته الأولى (33) وحوالي (13) في الرسالة الثانية.

2. لؤلؤة البحرين:

فرغ العلامة الفقيه والمحدث الكبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني المعروف بـ «صاحب الحدائق» من كتابه (لؤلؤة البحرين) سنة 1186هـ، وقد ارتبط ذكر بعض القرى البحرانية في هذا الكتاب بذكر تراجم بعض العلماء البحرانيين الذين وردت أسماؤهم في متن كتابه (لؤلؤة البحرين).

ومن قراءتنا لكتاب اللؤلؤة أحصينا «ثلاثين قرية وبلدة» بحرانية مقرونة بذكر علمائها، ومن هذه القرية.. قرية المصلى التي سكنها المهاجر إليها العاملي اللبناني (والد الشيخ البهائي الحسين ابن الشيخ عبد الصمد الهمداني الجبعي)[1]، ومنها كذلك قرية «الدراز» منطقة السكن الأصلي للشيخ يوسف وعائلته آل عصفور، وتناثرت القرى المذكورة في صفحات كتابه كبني جمرة، وقرية غزارا بالقرب من سماهيج، وقرية المقشاع، وقرى أخرى كالنعيم وسماهيج، وعالي معن إحدى قرى عالي، وقرية بلاد القديم،

---

(1) الشيخ يوسف الدرازي البحراني، لؤلؤة البحرين، ص26.

وجزيرة سترة بخاصة قرية الخارجية إحدى قرى سترة، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة، وقرية أبوصيبع، والشاخورة، ومنطقة جدحفص، وقرى القدم وكرزكان ومقابة، وقريتي توبلي وكتكان، وقرية جد الحاج، وقرية الحجر، وجزيرة أكل أو التي تعرف اليوم بجزيرة النبي صالح.

وفي كشكوله ذكر رحمة الله عليه أسماء قرى لم يرد ذكرها في كتابه (اللؤلؤة) مثل ذكره لقرية بربورة، وهي قرية قريبة من الساحل الشرقي لجزيرة البحرين، والواقعة قريباً من قرية النويدرات وملتصقة بها من جهتيها الشمالية ـ الغربية، وذكر قرية «عسكر» التاريخية عند ذكره الجماعة المؤمنة من خواص الإمام علي وصحبه أمثال صعصعة بن صوحان العبدي، وعمير المعلم وسهلان بن علي وغيرهم.

3. أنوار البدرين:

توسع «صاحب الأنوار» العلامة الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني في ذكر أسماء القرى البحرانية، فجاء عددها في مصنفه «أنوار البدرين» أكثر لكونه متأخراً عما سبقوه، كما أنه قد ترجم فعلياً لحياة عدد أكبر من علماء البحرين الذين وردت أسماؤهم في كتب التراجم السابقة على زمانه ومنها مصادر بحرانية، وجاء من بعدهم فأضاف صاحب الأنوار رحمه الله ترجمة عدد آخر من علماء البحرين في القرن الثالث عشر الهجري قبل مولده وبعده أو ممن عاصرهم في سني حياته وعرفهم بخبرته الشخصية، وكذلك ذكر بعض علمائها المهاجرين إلى القطيف والإحساء وقصباتها، فكان اللقب «البحراني» شائعاً، ويتكرر دائماً خلال عملية الترجمة وبيان السيرة الذاتية للعالم مهاجراً أو مستقراً ببلده مع ذكر اسم قريته أو منطقة سكناه.

ولقد ترجم الشيخ علي البلادي في «أنوار البدرين» لعدد من علماء البحرين بلغوا (122) عالماً من مشاهيرهم الذين عرف عنهم شيئاً، فإنه كسابقيه المحقق الماحوزي البحراني صاحب الفهرست والشيخ يوسف آل عصفور البحراني صاحب اللؤلؤة لم يشر لبعض العلماء في قرى بحرانية كانت عامرة في زمانه كعلماء بربورة والعكر وبوري ومقابا وجدحفص وفاران باستثناء إشارته للشيخ أحمد ابن الحاج محمد بن سرحان مع إغفال غير مقصود لاسم قريته العكر، نقول ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وفي عملية ترجمته لهؤلاء العلماء الذين ذكرهم تطلب الأمر أن يذكر أسماء قراهم أو إما يذكرهم في سياق حادثة تاريخية.

ويلحظ أن الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله قد ذكر ما يقارب (40) قرية وبلدة بحرانية عامرة ومندثرة إما لتحديد نسب الهوية لمن ترجم لهم أو تطلب السياق التاريخي لحادثة معينة وردت في الدراسة أو عملية الترجمة ذاتها.

وبمتابعة مادة كتابه (الأنوار) نجد أنه ذكر بعض القرى التاريخية مثل المصلى، والبلاد القديم، مقابة، سماهيج، الماحوز، جزيرة النبي صالح، سترة، الدونج، هلتا، ويذكرها صاحب الأنوار هكذا (هرتى)، سلماباد، عسكر، الغريفة، جد حفص، كتكان، أبو صيبع، الشاخورة النعيم، الرويس أبو رويس، مني، الزنج، توبلي، الدراز، قرية القدم، كرزكان، والمشهد ذو المنارتين، بني جمرة، معن أو عالي معن، (نسبة إلى معن بفتح الميم وسكون العين ثم النون أخيراً قرية من قرى البحرين)، جد الحاج، جد علي، المقشاع، عراد، الحجر، الدمستان، شويكة، فاران، بوري، وذكر المنامة عاصمة البحرين أكثر من مرة.

***

عدد القرى البحرانية في الدراسات المتأخرة:

وبعد أن مررنا في سياق عرض الدراسات المتعددة التي أشارت لعدد (360) بلدة في البحرين، بل والدراسات التي حصرت قرى البحرين بعدد تراوح ما بين (100 ـ 200)، وهي في مجملها دراسات معاصرة قامت بجهد كبير غايتها حصر أسماء القرى والبلدات ـ بطريقة مباشرة ـ سواء كانت المندثرة أو التي ما تزال حتى يومنا الحاضر عامرة بالنسيج الاجتماعي للمجتمع البحراني.

ويمكننا الآن وضع بعض نتائج عملية الحصر وتحديد فعلي لأسماء هذه القرى والبلدات في بعض الدراسات التاريخية البحرانية التي اطلعنا عليها، وهي عملية تقديرية تحتمل الخطأ والصواب، في جدول كما يأتي:

جداول بدراسات حصر القرى والبلدات
بأسمائها الفعلية في جزيرة البحرين

أ ـ جدول بحصر ما بين (200 ـ 300) قرية بحرانية:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	مناطق البحرين (معجم جغرافي ـ تاريخي لقرى البحرين)	سالم بن عبد الله النويدري	227
2	حاضر البحرين	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك	200

❋ ❋ ❋

ب ـ جدول بحصر ما بين (100 ـ 200) قرية وبلدة:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	المعجم الجغرافي لقرى البحرين أو معجم أسماء قرى جزيرة أوال	الملا محمد علي الناصري أكد على وجود 360 قرية في إقليم بلاد البحرين	165
2	عقد اللآل في تاريخ أوال	الشيخ محمد علي التاجر	130
3	دليل الخليج في تاريخ عمان ووسط الجزيرة العربية	جون، جوردن، لوريمر	115
4	ديوان شعلات الأحزان	الملا محسن السهلاوي	105
5	القرى والمدن والجزر في البلاد الفارسية	محمد بن إبراهيم كازروني الملقب نادري	100
6	تاريخ البحرين السياسي 1783 ـ 1870م	فائق حمدي طهبوب	(100)قرية بحرانية، وذكر بالتحديد أسماء سبع قرى ومناطق، وأشار لوجود (360) قرية نقلاً عن فيلكس جونز
7	الخرائط التاريخية بين 1817 ـ 1970م	روبرت جيرمان (وضع أسماء عدد كبير من القرى والبلدات على خرائطه)	لم نحصر عدد ما ذكره من قرى وبلدات بسبب كبر حجم الخريطة وتشابك خطوطها، وعددها لا يقل عن مائة قرية وبلدة
8	الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر	الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور	93

9	النسائم العطرة في القرى المندثرة	الشيخ بشار العالي	لم نستطع معرفة ما ذكره من أسماء، ويقال إنه ذكر 15 قرية مندثرة فقط مع إعطاء نبذة من تاريخها

❊ ❊ ❊

ج ـ جدول بحصر القرى الأقل من مائة:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	قلائد النحرين تاريخ البحرين	ناصر بن جوهر الخيري	67 مع المدن
2	الدولة والقبيلة في البحرين	فؤاد إسحاق الخوري	61
3	التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية	الشيخ محمد خليفة النبهاني	35

❊ ❊ ❊

الفصل التاسع

القرى المندثرة في جزر البحرين

اعتـاد البحرانيـون، كلٌّ فـي منطقتـه السـكنية، وكسـائر شـعوب العالـم على تذكـر أسـماء القـرى التي اندثـرت فـي تاريخ سـابق، وكان لهـم فيهـا أو مـع أهلهـا ذكريـات وشـجون، وهـي تجـارب تراكميـة تسـربت منها أخبارهـا إليهم عـن طريـق آبائهـم وأجدادهم وأسـلافهم الماضيـن، وظلت الأجيـال الحاضـرة تسـتحضر جوانب مـن تاريخ هذه القـرى وتتذكرها بحنين وشـوق، وتردد أسـماءها وبعـض معالمها وجزء مـن تاريخها، ومـا تبقـى مـن آثـار أدبائهـا وشـعرائها وعلمائها.

بيد أن هـذا التناقـل الشـفهي لزمـن طويل واجـه تحديـاً مزدوجاً مصـدره «تجاهـل المؤرخيـن لتاريـخ هـذه وإغفالـه تمامـاً»، وكذلـك «التشـكيك» فـي وجـود هـذه القـرى المندثـرة والعامـرة وفـي عددها بكمهـا الكبيـر (360) قريـة عامـرة ومندثـرة كمـا رأينـا ذلـك فـي طـي مباحث هـذا الكتـاب وحلقاته، فاضطـر عدد مـن الباحثيـن البحرانيين تحت ضغط هـذا التحـدي أو بدوافع البحـث عن الحقيقـة إلى البحث والتقصي فـي مصادر دراسـة تاريـخ بلادهم (البحريـن) للـردّ على هذا التغييـب المتعمّد، وعلـى جوانب من هـذه التشـكيكات العلمية منها، وغير العلمية علـى حد سـواء، وكان هدف هـؤلاء الباحثيـن البحرانيين توثيق مـا أمكنهم من أسـماء هـذه القرى وجمـع بيانات معرفيـة أولية عنها لا لكسـر التغييب أو دفع عمليات التشـكيك ومواجهتها فحسـب، وإنمـا كذلـك لكتابـة تاريـخ جديـد قـد غيّبـه الظالمـون وأعوانهـم عن عمـد لزمـن طويـل، والسـعي إلـى تعريـة أهـداف هـذا التشـكيك غير الموضوعـي أحيانـاً، والتصدي لمـآرب أصحابـه بخاصـة إن نضحـت نفوسـهم لؤمـاً وخبثاً.

وكانت القرى المندثرة إحدى تحديات البحث التاريخي عند علماء البحرين والمؤرخين وبعض المثقفين ممن اهتموا بمصادر التراث الثقافي البحراني ودراسته، فالإشارات المجملة في عدد من المصادر والكتابات التاريخية تؤكد وجود هذا العدد الكبير من القرى التي ناهزت (360) قرية بحرانية، وأن اغلبها قد غيَّبه الزمان بظلم أهله وقهرهم لأهالي هذه القرى، وتشتيتهم بالقوة، وبعسف الظالمين وجورهم، وتهجير أهالي القرى البحرانية قسرياً إلى كل بلد قريب من جزيرة البحرين، ولم تكن عملية تغييب الناس عن الواقع التاريخي لهذه القرى وحدها فحسب، وإنما استهدف هذه القرى بطمس آثارها، وطال كل ذِكْرٍ لها حتى في المصادر التاريخية إلّا ما رحم الله، ولولا التناقل الشفهي بين الناس لما كان ثمة مخزون اجتماعي بتاريخ هذه القرى وغابت تماماً ذاكرة البحرانيين عن الارتباط بقراهم المندثرة والعامرة على حد سواء.

بيد أن موت كثير من الآباء والأجداد قلل من مساحة الذاكرة الشعبية الجماعية عند البحرانيين عن طريق النقل الشفهي، فأصبح البحث البديل عن هذا الطريق المتآكل ضرورة علمية وتاريخية لإبقاء هذه الذاكرة الجماعية الشعبية حيَّة ومتجددة وفاعلة عند البحرانيين واستحضارها دائماً عند أجيالهم الحاضرة والمستقبلية، لهذا تحركت جهود بعض الباحثين والعلماء والمؤرخين لتحطيم عمليات تغييب ذاكرة البحرانيين عن قراهم بخاصة المندثرة، وإطلاع جموع الجماهير البحرانية المتجددة وغيرهم بما توافر لديهم من معلومات ووثائق ومستندات ومصادر عن تاريخ هذه القرى وحراك أهلها، وتنشيط تفاعلهم معها وإبقائه قائماً ـ كتاريخ حي متجدد ـ في عقول السكان الأصليين وقلوبهم وذاكرتهم الشعبية.

إن عدد القرى المتداول ذِكْره في بعض المصادر (360) قرية

وبلدة بحرانية، وعددها في زماننا الحاضر أقل بكثير، وبيَّن حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في رسالته للمعتمد البريطاني غرة رمضان عام (1355هـ/ 1936م) أنه توجد بالبحرين ما يزيد عن مائتي قرية، بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق كما جاء في وثيقة رسمية سننشرها في قسم وثائق هذه الدراسة، وهناك حوالي مائة قرية مجهولة تم التعرف عليها بعد إعداد البحرانيين دراسات متأخرة عن عدد قراهم تكون أقل بكثير، ومن المؤكد أن الدراسات التاريخية للعلماء والباحثين البحرانيين قد قللت من الفارق بين معرفتنا بعدد قرانا في الماضي وبين معرفتنا بعددها في الحاضر، لكن بقي عدد القرى المجهولة تحدياً قائماً ومستمراً، فالقرى المندثرة والعامرة المعروفة حالياً بأسمائها حوالي (230) قرية ومنطقة سكنية بحرانية كشفت عنها دراسة النويدري سنة 2009م، وهي آخر دراسة لعلماء البحرين، وبقيت مهمة المؤرخين البحرانيين ضرورة علمية للكشف عن أسماء القرى المندثرة، وإناطة اللثام عن بيانات معرفية، ولهذا نتوقع منهم ـ بكل تأكيد ـ أن لا تتوقف جهودهم حتى يستكملوا هذه المهمة العلمية المجهدة بالكشف عن مزيد من القرى المندثرة المجهولة، وقد تعددت محاولات بعض الباحثين البحرانيين من مثقفين ومؤرخين وعلماء في دراساتهم التاريخية (المجملة والتفصيلية) عن هذه القرى المندثرة، وما تزال جهودهم العلمية متتابعة حتى يكون العدد كاملاً أو قريباً من (360)، ونعتقد أن حركة البدء من الخطوة الأولى قد انطلقت، وستصل بالبحث والتقصي إلى خطوات أبعد، ولقد كان البحث عن عدد قرى بلادنا المندثرة والمدمرة في فترة ماضية ضعيفاً، وشبه ميت بين البحوث التاريخية عند البحرانيين، ولكنهم اليوم تحركوا بهمة وعزم، وكتبوا بعض الدراسات التاريخية المعاصرة التي استهدفت الكشف عن القرى المغيَّبة.

ويلحظ من مجموعة الكتابات التاريخية الثلاث، وهي دراسات معاصرة، عند عدد من الباحثين البحرانيين تزايد قدراتهم على الكشف التدريجي التصاعدي لمزيد من معرفة أسماء القرى البحرانية المندثرة وتزايد عددها، فالبداية انطلقت من جهد العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني بكشف ما يزيد عن (60) قرية مندثرة، ثم بلغت في مدونة كتاب (حاضر البحرين) للعلامة الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني البحراني حوالي (77) قرية بحرانية مندثرة تم معرفتها وتحديد أسمائها، أما عند الأستاذ النويدري فوضع معجماً جغرافياً ـ تاريخيّاً رصد فيه (مائة قرية مندثرة بحرانية) كما سيأتي توضيحه، وننتظر في هذا المبحث أن نصل لرقم جديد يتجاوز ما توصل إليه الأستاذ النويدري من معرفة أكثر من مائة قرية مندثرة لأنه يحتمل عدم ذكر الأستاذ النويدري بعض القرى المندثرة التي أشار إليها علماء البحرين الماضون، ولم تدرج ضمن معجمه، وهو آخر دراسة في هذا المجال، ومن ذلك قرى غزارا، وعجاج،وبستان، وسنابس ودي، وقلعة، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجُوْر، وحرنان الكبرى، وحرنان الصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة.

❋ ❋ ❋

دراسات حصر القرى المندثرة:

وسنشير الآن ـ بإيجاز ـ إلى أهم ثلاث دراسات معاصرة في هذا الشأن أسهمت في إحصاء عدد القرى البحرانية التي اندثرت، والقرى العامرة الموجودة الآن، وسنركز فقط في هذا المبحث على عدد القرى المندثرة التي خربت في تاريخ البحرين فاندثرت وغابت عن خريطتها السياسية والجغرافية، لأن ما هو عامر يشهد بوجوده الآن أكثر من دليل، وهذه الدراسات أسست لجهد كل باحث في هذا المجال، وهي كما يأتي:

الدراسة الأولى للشيخ التاجر:

وكان العلامة الشيخ محمد علي التاجر أول هؤلاء العلماء، حيث كتب عليه الرحمة مؤلفاً باسم (عقد اللآل في تاريخ أوال) في عقد الأربعينات من القرن العشرين، وكشف باجتهاده الشخصي عن حوالي (60) قرية مندثرة بحرانية لا تعلم الأجيال الحاضرة من البحرانيين بها، ولا يملكون معلومات كافية عنها، وقد توزعت عمليات الكشف على أهم الجزر في بلادنا البحرين، ونالت الجزيرة الأم (جزيرة البحرين) النصيب الأكبر من هذه القرى، حيث أشار عليه رحمة الله تعالى إلى أسماء (49) قرية مندثرة من قرى جزيرة البحرين أو أوال.

ثم أضاف التاجر (ست قرى أو أماكن مندثرة) أو تداخلت معالمها مع التوسع العمراني المستمر في الجزيرة الثانية «المحرَّق»، وأشار إلى ثلاث قرى أو مناطق مندثرة ومندرجة مع قرى أخريات في جزيرة سترة ثالث جزر البحرين، وانتهى بحثه كذلك إلى الكشف عن وجود ثلاث قرى اندثرت في جزيرة النبي صالح واندمجت جميعاً في قرية موحدة بجزيرة النبي صالح، حيث اندثرت قرى كافلان والقرية والجزيرة الصغيرة ضمن قرية واحدة كبيرة بجزيرة النبي صالح، وبذلك بلغ ما أشار إليه الشيخ محمد علي التاجر البحراني من قرى مندثرة في الجزر الأربع (البحرين ـ المحرق ـ سترة ـ النبي صالح) حوالي ستين قرية مندثرة، ومنطقة مدمرة غابت عن خريطة البحرين، ونسي بعض الناس ذكرها.

الدراسة الثانية للعلامة إبراهيم المبارك:

وجاء بعد الشيخ محمد علي التاجر البحراني مؤرخ آخر هو الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني رحمه الله، وكان التاجر والمبارك معاصرين لبعضهما، وقد ذكر الشيخ

إبراهيم المبارك في كتابه (حاضر البحرين) مجموعة من القرى البحرانية العامرة والمندثرة، واتفق التوبلاني مع العلامة التاجر في تحديد أسماء بعض القرى البحرانية المندثرة، وأضاف أسماء قرى أخرى استفاد منها النويدري في وضع وإعداد معجمه الجغرافي ـ التاريخي، وتبين من دراسة الشيخ المبارك تحديد (77) قرية بحرانية مندثرة وآل مصيرها إلى الخراب، وسنذكرها في موضع لاحق من هذه الدراسة، بالإضافة إلى عدد من القرى الحاضرة الحالية.

الدراسة الثالثة للأستاذ سالم النويدري:

ثم استكمل الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة هذا الجهد العلمي الشاق بدراسته الجديدة عام (2009م) عن مناطق البحرين ومجموعة القرى البحرانية «العامرة والمندثرة» على حد سواء، وقد وضع النويدري باجتهاده الشخصي في هذا المجال (معجماً جغرافياً ـ تاريخياً) تفصيلياً في دراسته بعنوان (مناطق البحرين)، ونشر النويدري هذا البحث في المجلد الثاني من كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، وكانت دراسته عن هذه القرى مدونة بصفحات متعاقبة تصل إلى حوالي (170) صفحة، وقد امتدت هذه الدراسة من صفحة (17) إلى صفحة (187)، وإذا ما تأمل القارئ الكريم في المادة الثقافية لهذه الدراسة أمكنه توزيعها في اتجاهين أساسيين متداخلين، بارزين.. وهما:

1. ذكر في الاتجاه الأول حوالي (127) قرية ومنطقة عامرة، وجزيرة قائمة حتى يومنا الحاضر، وسنمر على بعض التفاصيل في موقع آتٍ، وأتاح له حضورها الفعلي فرصة الكتابة بنحو أكثر توسعاً وتفصيلاً.

2. وأشار النويدري في مقابل ذلك إلى (100) قرية بحرانية مندثرة ومنطقة سكنية قد خربت، وزال وجودها عن خريطة

البحريـن، وتـرك غيابهـا أثره السـلبي في الكتابة عنهـا بمعلومات أقـل، أو حتـى غيـاب الإشـارة إليهـا، فمسـاحة الكتابـة عـن القرى المندثـرة كانـت محـدودة إلـى حـد مـا.

وتطـورت عمليـات حصـر أسـماء القـرى المندثـرة مـن عالـم إلى آخـر، ومـن مـؤرخ سـابق إلـى مـؤرخ لاحـق بـدءاً مـن عصـر المحقـق سـليمان بن عبـد الله الماحـوزي البحرانـي (ت 1121هـ/1709م) الـذي ذكـر قريتيـن مندثرتيـن همـا الرويـس والغريفـة القديمـة بمقتضـى حاجتـه فـي عمليـة الترجمـة لبعـض العلمـاء، إلـى ذكـر قـرى مندثـرة في دراسـات صاحب الحدائـق، والأنوار، والذخائر، ثم دراسـات الشـيخ محمد علي التاجـر، والشـيخ إبراهيم المبارك التوبلاني، والشـيخ بشـار العالـي، والأسـتاذ عبد الكريـم العريـض، ثـم دراسـة الأسـتاذ سـالم بن عبـد الله النويـدري عـن مناطـق البحريـن فـي عـام (2009م)، وذكـرت هذه الدراسـة أسـماء بعـض القـرى المندثرة عنـد بعض هـؤلاء العلماء والمؤرخيـن، ومن مصادرهم مباشـرة، وانفـرد بعضهم بذكر أسـماء قرى مندثرة أخرى وجديـدة وإضافية وغير مكـررة في قائمة القـرى الواردة فـي معجـم النويـدري، وذلـك بعـد تتابـع الزمـان، وظهـور دراسـات جديدة في السـنوات المتأخـرة، وبجمع مجموعـة القـرى المندثرة في هذه الدراسـات التاريخية بخاصة (الدراسـات الثلاث السـابقة ودراستنا التوثيقية) يكون عددهـا التقديـري (173) قرية مندثـرة بحرانية، وهذا مـا توصلنـا إليـه فـي دراسـتنا التـي بيـن يديـك، ولكننـا نكـرر احتمـال الخطـأ البشـري سـواء فـي العـد الدقيـق لهـذه القـرى أو لسـبب آخـر كالاشـتباه فـي التمييـز بيـن أسـماء القـرى وأسـماء أماكـن أخـرى كمـا سـيأتي بسـبب التصحيف أو الأخطاء المطبعية، واحتمـال تراجع العدد عن هـذا الرقـم أمـر وارد بعـد التدقيق فـي مجمـوع القـرى المندثرة.

* * *

أسماء القرى المندثرة في الدراسات البحرانية

توزّعت خلال المدة من عصر المحقق الماحوزي الذي كتب رسالته في تراجم علماء البحرين بقرية عالي (1118هـ) إلى عصرنا بدراسة النويدري عام (2009م / 1430هـ) مجموعة من الدراسات في تراجم الرجال، وبعضها تناول تاريخ بعض القرى في البحرين، وذكرت مجموعة من القرى مكنت بعض الباحثين المتأخرين من وضع معجم جغرافي ـ تاريخي لقرى البحرين وبلدانها سواء كانت من العامرة أو المندثرة، وسنمر بترتيب زمني على عدد منها نعتقد أنها مضت في طريق الكشف التدريجي التصاعدي لأسماء هذه القرى، وما يهمنا من استنتاجات هذه الدراسات هو ما حددته ـ بجهود المخلصين من القائمين بها ـ من عمليات كشف متتابعة لأسماء وعدد القرى البحرانية المندثرة، والتي ضيعها ظلم الظالمين وعسف المؤرخين من تغييب لتاريخ هذه القرى وظلامتها، ولولا جهود هؤلاء العلماء والباحثين البحرانيين لبقي التغييب ثقيلاً بالرغم أنه ما يزال يلقي بثقله على عدد آخر من القرى المغيَّبة.

1. فهرست الماحوزي (1118هـ):

ذكر الماحوزي في رسالتيه عن علماء البحرين اثنتين وعشرين قرية، كلها موجودة في زماننا عدا اثنتين الآن، فقريتا «الرويس أو أبو رويس، الغريفة القديمة» اندثرتا، وهما بالقرب من حدود قريتي الشاخورة وأبي صيبع، وغير موجودتين الآن، وقد دخلت هاتان القريتان ضمن معجم الشيخ التاجر والشيخ المبارك، والنويدري.

2. القرى المندثرة في كتاب لؤلؤة البحرين (1182هـ):

فرغ العلامة الفقيه والمحدث الكبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني المعروف بـ «صاحب الحدائق» من كتابه (لؤلؤة البحرين

في الإجازات وتراجم رجال الحديث) سنة 1182هـ، وقد ترجم لعدد من علماء البحرين وغيرهم، وارتبطت عملية الترجمة بذكر بعض القرى البحرانية، حيث دار موضوعه حول تراجم مجموعة من العلماء البحرانيين وغير البحرانيين، فاقتضى ذكر تراجم بعض العلماء البحرانيين الذين وردت أسماؤهم في متن الكتاب وفي باطن صفحاته.

وعادة ما كان أصحاب التراجم ينسبون العلماء لقراهم مربوطة باسم بلدهم الكبير البحرين أو أوال، فيقال في ألفاظ علماء التراجم ومصادره ألقاب.. السماهيجي البحراني، والدرازي البحراني، والماحوزي البحراني، والستري البحراني، والمقابي البحراني، والبربوري البحراني، والبلادي البحراني، والجدحفصي البحراني، أو يذكر اسم القرية أو المنطقة التي يسكنها العالم المترجم لسيرته وحياته، ثم تنسب هوية الشخص بلقب «الأوالي» بدلاً من استخدام لقب «البحراني» أو بكليهما، ولم ينفرد العلامة الشيخ يوسف البحراني صاحب اللؤلؤة بهذا التقليد في عملية الترجمة لسيرة العلماء، بل كان منهج علماء التراجم وأرباب هذا الفن من علماء بحرانيين ومن غيرهم أنهم يستخدمون هذا الوصل بين اسم القرية التي ينتسب إليها العالم ونسبه العام «البحراني أو الأوالي» لتحديد هوية الشخص المقصود، وقد سار على هذه الطريقة علماء تراجم قبله، وكتاب بعده في علم التراجم وفي دراسات غيره.

ومن قراءتنا لكتاب اللؤلؤة أحصينا «ثلاثين قرية وبلدة» بحرانية ذكرها الشيخ يوسف العصفور البحراني رحمه الله، وربما اختفت بعض الأسماء خطأً منا أو سهواً أو عداً غير دقيق، وبعض هذه القرى عامرة حتى اليوم، ونلحظ غالب هذه القرى متمركزة في القسم الشمالي من البلاد، ومنها «قرية المصلى»[1] التي سكنها المهاجر

---

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص27.

إليها العاملي اللبناني (والد الشيخ البهائي الحسين ابن الشيخ عبد الصمد الهمداني الجبعي)[1]، وقرية «الدراز» قريته الأصلية وسكن عائلته آل عصفور، وتناثر ذكر بعض القرى البحرانية المذكورة في صفحات كتابه (لؤلؤة البحرين)، وذكر بعضها أكثر من مرة، وبعض القرى ذكرت مرة واحدة كبني جمرة[2]، وقرية غزارا[3]، وقرية المقشاع[4]، وقرى أخرى تكرر ذكرها مراراً في مواضع منه، فاسم قريته الدراز[5]، ومنطقة النعيم[6]، وقرية سماهيج[7] التاريخية، وعالي معن إحدى قرى عالي[8]، وقرية بلاد القديم[9]، وجزيرة سترة[10]، وقرية الخارجية إحدى قرى سترة[11]، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة[12]، وقرية أبوصيبع[13]، والشاخورة[14] سكنه الآخر، ومنطقة جد حفص[15]، وقرى القدم وكرزكان ومقابة[16]، وقريتي

---

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص26.
(2) المصدر السابق، ص87.
(3) المصدر السابق ص97.
(4) المصدر السابق ص13، 138
(5) المصدر السابق ص3، 71، 72، 74، 75، 87
(6) المصدر السابق ص64، 109.
(7) المصدر السابق ص 7، 97.
(8) المصدر السابق ص75.
(9) المصدر السابق ص7، 9، 72
(10) المصدر السابق ص7.
(11) المصدر السابق ص7، 253، 275
(12) المصدر السابق ص6، 61.
(13) المصدر السابق ص13، 93، 97
(14) المصدر السابق ص 13، 38، 97، 443.
(15) المصدر السابق ص10، 26، 136
(16) المصدر السابق ص10، 14، 27، 39، 68، 138

توبلي وكتكان[1]، وكذلك ذكر أسماء بعض القرى البحرانية أثناء ترجمة سيرة بعض علمائها من أهل البحرين مثل إشارته لقرية جد الحاج[2]، وقرية الحجر[3]، وجزيرة أكل أو التي تعرف اليوم بجزيرة النبي صالح»[4].

وفي كشكوله ذكر رحمة الله عليه أسماء قرى بحرانية لم يرد ذكرها في كتابه (اللؤلؤة) مثل ذكره لقرية بربورة[5]، وهي قرية قريبة من الساحل الشرقي لجزيرة البحرين، والواقعة قريباً من قرية النويدرات وملتصقة بها من جهتيها الشمالية والغربية، وهي على بعد كيلومترين من الرفاع الشرقي كما قال المؤرخ البريطاني لوريمر في دليل الخليج[6]، ويلحظ من كلامه إشارته أثناء تراجمه لعدد من العلماء والرجال إلى (قرى عامرة، وقرى اندثرت)، وخربت في زماننا، ولكنَّ بعضها كانت عامرة في زمانه في القرن الثاني عشر الهجري أو القرن الثامن عشر الميلادي.

أ ـ القرى العامرة:

مثل قرى المصلى، وقرية «الدراز»، وبني جمرة، وقرية غزارا[7] وقرية المقشاع، ومنطقة النعيم، وسماهيج، وعالي معن إحدى قرى عالي، وقرية بلاد القديم، وجزيرة سترة، وقرية الخارجية إحدى قرى سترة، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة، وقرية أبوصيبع، والشاخورة، ومنطقة جد حفص، وقرى القدم

---

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين ص63

(2) المصدر السابق، ص 140

(3) المصدر السابق ص140 ـ 141

(4) المصدر السابق ص180، 308.

(5) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور، الكشكول، ج1، ص87.

(6) لوريمر، دليل الخليج، مجلد 1 ص273.

(7) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، كتاب اللؤلؤة، ص97.

وكـرزكان ومقابـة، وقـرى توبلـي وكتـكان، وقريـة جـد الحـاج، وقريـة الحجـر، وجزيـرة أكل أو جزيـرة النبـي صالح، وعسـكر.

ب ـ القرى المندثرة:

لسـوء الحظ لم نعثر فـي كتـاب (اللؤلؤة) سـوى على ثـلاث قرى مندثـرة.. وقـد يكـون تقصيـراً منّـا فـي البحـث، اثنتـان منهمـا ذكرهما البحرانـي فـي كتابـه (لؤلـؤة البحريـن)، وهمـا كتـكان، وقريـة غـزارا، أمـا القريـة البحرانيـة الثالثـة التي خربت فـي العقـد الثاني مـن القرن العشـرين، وبقيت بعد عصـره أكثر مـن قرنيـن متتاليين قريـة بحرانية قائمة حتـى اندثـرت الآن، وكانت عامـرة في زمانـه وذكرها آنـذاك في كتابـه (الكشـكول) فهـي قرية «بربـورة».

ولحظنـا أنَّ قرية «غزارا» التي أشـار إليها الشـيخ يوسـف بن أحمد آل عصفـور الـدرازي البحرانـي فـي كتابـه (لؤلـؤة البحريـن) لـم يذكرها معجـم النويـدري، ولـم يذكرها باحـث آخـر بحسـب اطلاعنـا المحدود، وبالتالـي فهـذه القريـة البحرانية هـي التـي نـرى أن تضاف علـى قائمة «معجمـه» عن طريـق هـذا العالم الجليـل الذي تقـدم عليه فـي الزمن، وذكرهـا عليه رحمـة الله وشـآبيبها بإشـارة عابرة فـي كتابـه المذكور.

***

قرية «غزارا» كمثال على قرية مندثرة في كتاب (اللؤلؤة):

بحسـب مـا ذكـره مصنـف كتـاب (اللؤلـؤة) قريـة «غـزارا» كانت معمـورة موجـودة فـي الخريطـة السياسـية والاجتماعيـة للبحرين قبل ثلاثـة قـرون، وهـي بـكل تأكيد قـد أضحـت قريـة مندثـرة بعـد تقادم الزمان، ولا نعرفها فـي زماننا الحاضر، فالإشـارة إلى وجودهـا الجغرافي كان فـي عـام (1182هـ)، وهـو زمـن تأليـف الشـيخ يوسـف بن أحمـد آل عصفور الـدرازي البحراني كتابـه (لؤلؤة البحريـن)، لكنها بعد مضي

أكثر من ثلاثة قرون لم يعد لها وجود قائم في زماننا المعاصر، وقد وردت الإشارة إليها في أحد أهم مصادر كتب التراجم البحرانية ونعني بذلك كتاب (لؤلؤة البحرين)، حيث كانت هذه القرية في عصر صاحب الحدائق العلامة الكبير الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور كياناً بشرياً قائماً، وقرية معمورة، ومع ذلك أغفلت بعض الدراسات التاريخية، ولم ترد الإشارة إليها في المعجم الجغرافي ـ التاريخي للنويدري الصادر في المجلد الثاني من موسوعة تاريخ البحرين.

إنَّ الشيخ يوسف آل عصفور البحراني ذكر هذه القرية حينما كان يكتب ترجمة لسيرة معاصره العلامة الكبير الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح بن جمعة السماهيجي رحمه الله تعالى بفيوضات لطفه وعطفه، وجاء ذكر هذه القرية مترافقاً مع ذكر قرية «سماهيج التَّاريخية» التي أنجبت العلامة السماهيجي، حيث وُلِدَ فيها، إذ قال الشيخ يوسف العصفور في لؤلؤته عن السماهيجي وقريته «سماهيج» ما لفظه: «وهي قرية في جزيرة صغيرة بجنب جزيرة أوال من طرف المشرق»[1]، ويقصد بالتأكيد جزيرة المحرَّق التي تقع في الشمال الشرقي من جزيرة أوال أو جزيرة البحرين الأم، وتقع في جزيرة المحرق قرية «سماهيج» الموطن الأول للشيخ عبد الله السماهيجي، ثمَّ قال العلامة الشيخ يوسف البحراني طيَّب الله ثراه عن جزيرة المحرَّق ما لفظه: «وفيها أيضاً قرية أخرى تسمى غزارا»[2].

وتدل كلماته السابقة على وجود هذه القرية تاريخيّاً التي لا نسمع باسمها اليوم، ولكنها قرية معمورة في عصره، وأشار إليها بوجه السرعة بمقتضيات كلامه عن سماهيج وجزيرة المحرق خلال

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص97.
(2) المصدر السابق، ص97.

ترجمة الشيخ السماهيجي، بيد أنه من سوء حظنا كباحثين أن يتوقف الشيخ يوسف البحراني عن إعطاء المزيد من المعلومات عنها مجملة ومفصلة، ولولا ورودها في سياق كلامه لخسرنا حتى العلم بوجودها في زمانه، وأدى توقف الشيخ العصفور عن الكلام عن هذه القرية إلى خسارتنا في الحديث عنها كتحديد موقعها الجغرافي بنحو دقيق، ولم نوفق من كلامه سوى قوله عليه الرحمة بأنها قرية «أي غـــزارا» موجودة في جزيرة المحرق بالقرب من قرية سماهيج، فالعلامة العصفور لم يترجم لسيرة أحد من أعلام «قرية غزارا»، وربما يعود ذلك ـ والله أعلم ـ إلى عدم علمه رضوان الله عليه بأحد رجالات القرية وأعلامها أو إلى عدم اشتهارهم بالعلم، أو قصور معرفته بنبوغ واحد من رجالها، أو بسبب الحاجة إلى كلام مفصل عنها، لهذا مرَّ العلامة البحراني بسرعة خاطفة، وبكلمات قليلة عن القرية بخاصة وأن موضوع دراسته «تراجم» لسيرة الرجال والعلماء لا حديث عن تاريخ قرى.

* * *

3. دراسة كازروني (1853م):

كتب المؤرخ الإيراني الملقب بـ «نادري» دراسته عن «القرى والمدن والجزر الساحلية في الخليج الفارسي»، وأكد فيها:

أ ـ وجود (366) قرية مسكونة ومعمورة في جزر البحرين.

ب ـ ذكر ما بقي منها الآن من هذه الجزيرة المعمورة والمسكونة بالعدد والاسم كما قال في رسالته سوى مائة قرية ومدينة.

ج ـ ذكر «محمد بن إبراهيم كازروني» المدن والقرى والجزر في جزر البحرين (المنامة والمحرق وسترة والنبي صالح) وعدَّد في دراسته أكثر من مائة منطقة سكنية.

د ـ أما القرى التي كانت موجودة في زمان كازروني، ثم اندثرت

الآن بعد مضي أكثر من (160) سنة، وذكرها في رسالته فهي قرى (مأمورة ـ قزقز ـ خفير ـ حويزة ـ سعيد ـ بازار الجمعة ـ بلد سيد سباح ـ رية ـ وزكان ـ هليَّة ـ حلة سمردة ـ كرا ـ قناة القرية ـ كواج أو كوارج ـ حربا ـ سبسب ـ عالي حويص ـ شاء ـ شاعر ـ مروزان ـ سيتامرة ـ حلة الجبشي أو حلة الجشي ـ هجرة ـ حلة العال ـ أبو الحارة ـ وربيان ـ حلة الفيدوم أو القيدوم ـ جفور ـ سمرآباد ـ كتكان ـ بربورة ـ عماز ـ منزلة ـ ميشة ـ جُفْرَة ـ حلة عراد).

هـ ـ القرى المندثرة التي لم يذكرها النويدري في معجمه (28) قرية كانت قائمة في زمان كازروني، وهي الآن غير موجودة ومنها: (مأمورة ـ حويزة ـ سعيد ـ بازار الجمعة ـ بلد سيد سباح ـ وزكان ـ هليَّة ـ حلة سمردة ـ كرا ـ قناة القرية ـ كواج أو كوارج ـ حربا ـ شاء ـ شاعر ـ سيتامرة ـ حلة الجبشي أو حلة الجشي ـ هجرة ـ حلة العال ـ أبو الحارة ـ وربيان ـ حلة الفيدوم أو القيدوم ـ جفور ـ سمرآباد ـ عماز ـ منزلة ـ ميشة ـ جفرة ـ حلة عراد).

قرية جُفُوْر «لُجْفُور» البحرانية عند كازروني:

لم يذكرها معجم الأستاذ سالم النويدري، ولم تشر إليها الدراسات التاريخية[1] كذلك، ولكنها شائعة في ذكريات بعض كبار السن في المنطقة الغربية من البحرين بخاصة أهالي المالكية وشهركان، وهناك اسم مقارب لاسم هذه القرية بحسب الاستخدام التاريخي له، وهو اسم ذكره المؤرخ الإيراني محمد بن إبراهيم

(1) للملّا محمد علي الناصري دراسة عن القرى والمدن في البحرين لم تُنشر بعد كما ذكر بنفسه، وهي معجم (تاريخي ـ جغرافي) جمع فيها مادة ثقافية وعلمية عن (120) قرية ومدينة، وخمس وثلاثين مندثرة، ويحتمل أنه أشار إلى قرية «لجفور» أو «جفور» على تعبير نادري، لأنَّ مخطوط دراسته أو كتابه لم ينشر بعد.

كازروني الملقب بـ «نادري» في دراسته (1853م)، فاسمها قريب من اسم «عين جاربة» في كمال العذوبة، وفي أطرافها أشجار تعرف باسم «جُفْرَة»[1]، ويعني هذا اللفظ بالتعبير الشعبي السائد بين البحرانيين «أرض منخفضة»، ولعلّ هذه التسمية توحي باسم القرية التي توجد فيها وهي قرية «لجفور» أو «جفور» بتعبير محمد بن إبراهيم كازروني الملقب بـ (نادري).

وذكر كازروني هذه القرية باسمها أثناء كلامه في رسالته عن تاريخ المدن والقرى والجزر الساحلية في الخليج العربي، حيث أفرد لها ضمن حديثه عن جزيرة البحرين إشارة مباشرة قال فيها: «جفور، قرية صغيرة، وتستوطنها 30 عائلة»[2]، وبشأن قرية «لجفور» بلفظ البحرانيين يقول بعض العارفين من كبار السن في قرية المالكية المجاورة لهذه القرية بأنها قرية قديمة مندثرة، وهي قرية تمتد أراضيها من مسجد تاريخي يعرف بمسجد (مُرْشِد) من جهة الشرق لقرية المالكية حتى جنوب قرية شهركان، ويقول هؤلاء العارفون بأنه ما تزال لهذه القرية المندثرة آثار بقايا تاريخية لقبور ومساجد منها مسجد مرشد الذي تم اليوم تجديده وتكبير مساحته، وأضحى هذا المسجد جاهزاً لصلاة المؤمنين فيه، وقد خربت هذه القرية، وهجرها أهلها، وخلَّفوا وراءهم بقايا وآثار كالقبور وبعض المساجد، وقد أعاد النَّاس في زمن متأخر بناء هذا المسجد بعد أن شعروا بوصول ذوي النفوذ إلى أراضي هذه القرية وتملكها، كما تمت إعادة تشييد المنطقة من جديد.

* * *

---

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن السواحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص15.

(2) المصدر السابق، ص14.

4. أسماء القرى الـمندثرة في أنوار البدرين:

وكان الشيخ البلادي مصنف كتاب أنوار البدرين كالمحقق الماحوزي والشيخ يوسف في اللؤلؤة مشغولين بتراجم الرجال والعلماء لا عملية حصر القرى وتحديد أسمائها، ولكن مع ذلك قد توسع «صاحب الأنوار» العلامة الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني في تراجمه، فتوسع على أثره ذكر أسماء القرى البحرانية التي كانت عامرة أو مندثرة، كبيرة أو صغيرة، ولقد ترجم البلادي البحراني في «أنوار البدرين» لعدد من علماء البحرين وأدبائها بلغوا (122) عالماً من مشاهيرهم، لكن عدد التي ذكرها كانت أقل بكثير لأن مدار بحثه تراجم الرجال لا حصر القرى وتحديد أسمائها، وقد يتكرر ذكر القرية الواحدة بتكرار عدد علمائها في عملية الترجمة، فيؤدي ذلك إلى ذكر أقل للقرى، ويلحظ أن الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله قد ذكر ما يقارب (40) قرية وبلدة بحرانية عامرة ومندثرة، وذلك مثل القرى العامرة التالية:

أ ـ القرى العامرة:

ذكر العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في مؤلفه كتاب (أنوار البدرين) عدداً من القرى التاريخية سواء كانت مندثرة أو عامرة، وذلك أثناء عملية الترجمة لعدد من الرجال والعلماء..

مثل قرى المصلى[1]، والبلاد القديم[2]، مقابة[3]، سماهيج[4]،

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص45.

(2) المصدر السابق، ص 46، 116، 221.

(3) المصدر السابق، ص50، 117، 125.

(4) المصدر السابق، ص55.

الماحوز[1]، جزيرة النبي صالح[2]، جزيرة سترة[3]، العكر[4]، قرية سلماباد[5]، وقرية عسكر[6]، الغريفة[7]، جدحفص[8]، أبو صيبع[9]، الشاخورة» [10] حرسها الله جميعاً من غوائل الشر، ومنها كذلك قرى النعيم[11]، وبني جمرة[12]، وقرية الزنج[13] البحرانية، توبلي[14]، والدراز[15]، قرية القدم[16]، وكذلك قرى كرزكان[17]، جد الحاج[18]، جد علي[19]، المقشاع[20]، عراد[21] التاريخية، ومن هذه القرى كذلك قرى الحجر[22]،

---

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص66.

(2) المصدر السابق، ص59، 186.

(3) المصدر السابق، ص61، 229، 233.

(4) المصدر السابق، ص233.

(5) المصدر السابق، 75.

(6) المصدر السابق، ص79، 113، 114.

(7) المصدر السابق، ص80، 82، 97، 241، 243.

(8) المصدر السابق، ص81، 102، 251، 227.

(9) المصدر السابق، ص82، 117، 119، 120.

(10) المصدر السابق، ص82، 127، 211، 212، 216، 232، 239.

(11) المصدر السابق، ص83، 136، 180.

(12) المصدر السابق، ص158.

(13) المصدر السابق، 97، 232، 239.

(14) المصدر السابق، ص106، 231، 245.

(15) المصدر السابق، ص111، 131، 194، 207.

(16) المصدر السابق، ص118، 120.

(17) المصدر السابق، ص127، 131.

(18) المصدر السابق، ص 158.

(19) المصدر السابق، ص158.

(20) المصدر السابق، ص158، 223.

(21) المصدر السابق، ص170.

(22) المصدر السابق، ص181.

الدمستان[1] التي نسب إليها شاعرنا علامة البحرين الفقيه والشاعر الكبير الشيخ حسن بن محمد بن خلف بن ضيف الدمستاني البحراني نسبة إلى قرية دمستان البحرانية[2] التي سكنها، وكذلك قرية بوري[3] التاريخية، المنامة عاصمة البحرين في إشارة شاعرنا الكبير أبي البحر جعفر بن محمد الخطي البحراني لها، وذكر المنامة عاصمة جزر البحرين في زماننا الحاضر الشيخ علي البلادي في كتابه (أنوار البدرين)[4].

ب ـ القرى المندثرة:

أشار لعدد منها كقرية (هرتى أو هلتا)[5]، ويذكر صاحب الأنوار قرى «كتكان[6]، والرويس أبو رويس[7]، مني[8]، فاران[9]، والمشهد ذي المنارتين[10]، عالي مَعْن[11]، (نسبة إلى معن بفتح الميم وسكون العين ثم النون أخيراً قرية من قرى البحرين)، والدونج[12]، وشويكة[13]

---

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص205، 217.

(2) المصدر السابق ص217، والدمستان قريته التي سكنها الشيخ حسن، وأصل قريته اسمها «عالي حويص»، وهي الآن قرية خراب، وهو تعبير عن اندثارها.

(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص297.

(4) المصدر السابق، ص227 ـ 253، 303.

(5) المصدر السابق، ص64، 132

(6) المصدر السابق، ص84، 106، 115، 136

(7) المصدر السابق، ص86، 117، 119

(8) المصدر السابق، ص97، 179

(9) المصدر السابق، ص220

(10) المصدر السابق، ص134

(11) المصدر السابق، ص 147، 230

(12) المصدر السابق، ص 64

(13) المصدر السابق، ص208، 211.

إحدى قرى القطيف كما يقول البلادي في أنواره، وإحدى قرى جزيرة البحرين كما يقول صاحب الذخائر.

5. دراسة صاحب الذخائر (سنة 1901م):

صنف الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي ابن الشيخ موسى آل عصفور صاحب الذخائر (سنة 1901م) كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر). وذكر (93) قرية عامرة ومندثرة من مجموع أكثر من مائتي قرية بحرانية، أما القرى العامرة فهي كما ذكر قرى وبلدات ومناطق «منامة، ومنها محرك، والسماهيج، وجفير، وحورة، ورأس رمان، ونعيم، ومني، وكرزكان، وكرباباد، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وعالي، وبوري، وجزيرة (أي النبي صالح)، وحجر، وشاخورة، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، وسترة وهي خمسة: قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفى، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، وأبو صيبع، ومصلى، وجبلة الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، والخارجية، وعراد، وصدد، وسند، وجنبية، وجدعلي، وشهركان، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة»[1].. أي سيذكر أسماء بعض القرى والبلدات البحرانية حين يقوم بالترجمة أو ذكر السيرة الذاتية للعلماء والأدباء والشعراء والحكماء.

وأسماء القرى المندثرة الواردة في كتابه (الذخائر في جغرافية البنادر والجزائر)، فهي قرى(بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، وحرنان الصغرى وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة[2]، والدونج،

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص12 ـ 13.

(2) القرى التي تحتها خط هي القرى الإضافية التي أضافها صاحب الذخائر، ولم

وشـريبه،وضلع، وأُكُل[1]، وهجـر، ورويـس، وبربـورة، أوال، وجبيـلات، وحلـة الصغيـرة، ولقبيـط، وهلتـا، وعالـي حويـص، وحلـة الكبيـرة، وصداغـة، وبنّـى، وفريـق المزارعـة، وعيـن الـدار، ومـروزان، الغريفـة القديمـة، مـري، وكتـكان وهمـا مـن قـرى توبلـي).

❋ ❋ ❋

6. دراسة الشيخ النبهاني سنة 1918م:

ذكر مجموعـة قرى فـي كتابـه (التحفـة النبهانيـة تاريـخ الجزيرة العربية)، ودوّن أسـماء ثماني مدن أساسـية وبعض القـرى التابعة، ولم يهتـم الشـيخ النبهانـي كثيـراً بتفاصيـل موسـعة عنها، بيـد أنه قـد ذكر بعض القـرى التي اندثـر وجودهـا، ومما ذكره مـن قرى مندثـرة «قرية جبل حيـان ـ قريـة المراقيب ـ المشـهد».

❋ ❋ ❋

7. دراسة الشيخ التاجر سنة 1940م:

قـام الشـيخ محمـد علـي التاجـر بزيـارات ميدانيـة فـي مناطـق البحريـن وقراها، وجمـع معلوماته عـن طريق هـذه الزيارات ومـا توافر لديه مـن مصـادر وكتـب تاريخيـة، وتسـنى لـه بعـد زياراتـه ومطالعاته تأليف كتابه (عقد اللآل في تاريـخ أوال) في عقد الأربعينـات من القرن العشـرين المنصرم، وذلك ضمن حديثه العام والتفصيلـي عن أهم الجزر فـي البحريـن وبخاصـة الجـزر الأساسـية (البحريـن أو أوال ـ المحـرق ـ سـترة ـ النبي صالح)، وأمكننا تقسـيم مـا كتبه الشـيخ التاجر عـن القرى البحرانية إلى قسـمين (مندثـرة، وأخرى عامـرة)، ومضى حديثـه عن كل جزيرة وفق هذا التقسـيم، وسنكتفي بما ذكر من أسـماء القرى المندثرة

= يذكرهـا النويـدري فـي معجمـه، لذلـك وضعنـا تحتهـا خطـاً لتنبيـه القـارئ إلـى ذلـك.

(1) أُكُل اسم قديم لجزيرة النبي صالح.

بحسب الجزر الرئيسية التي مرَّ على ذكرها عدا الجزر التي تخلو من السكان كحوار وأم النعسان وجدا وأم الصبان.

أ ـ القرى المندثرة في جزيرة البحرين (الجزيرة الأم)

ذكر الشيخ التاجر رحمه الله حوالي (49) قرية مندثرة لا وجود لها اليوم وهي «حالة ابن سوار، حالة ابن أنس، هلتا ـ الدونج ـ شبات ـ قزقز ـ أبو خفير ـ حلة السوق ـ المويلغة ـ سوق الخميس ـ المشهد ـ قلعة دقيانوس ـ عين أبو زيدان ـ أبو بهام ـ مري ـ جبيلات توبلي ـ الهجير ـ بربورة ـ سابية ـ شبافة ـ سيبة ـ فارسية ـ رأس حيان ـ دار المناديل ـ الجسيرة ـ الصويفية أو السويفية ـ قرية الجبلة ـ مني ـ البجوية ـ الفلاه ـ مروزان ـ عين الدار ـ القبيط ـ الغريفة القديمة ـ قرية الجارم ـ المزروعية ـ قرية جبيلات غرب القلعة ـ روزكان ـ الرقعة ـ الهربدية ـ كحلة العين ـ نواجرفت ـ فاران ـ مغزال ـ عدايم ـ مملحة الممطلة ـ المراقيب ـ فاران»، أما القرى البحرانية التي ذكرها الشيخ محمد علي التاجر، ولم تدخل في معجم النويدري في دراسته (2009م) فهما قريتا (الخويص ـ قرية عجاج)[1].

ب ـ القرى المندثرة في جزيرة المحرق:

وهي «قرية الجنمة ـ قرية رية ـ الحلة ـ أم شجيرة ـ حالة الخليفات ـ أم الشجر»، ويبدو لنا أن هذه القرى والجزر قد تداخلت أراضيها مع أراضي جزيرة المحرق وقراها العامرة الآن، واختفت أسماؤها القديمة وأصبحت جزءاً من القرى القريبة منها، فدخلت قرى الجنمة ورية والحلة ضمن حدود سماهيج أو الدير.

---

(1) انفرد الشيخ التاجر بذكر هاتين القريتين، ولم يذكرهما النويدري في معجمه، فلفتنا نظر القارئ إليهما.

ج ـ القرى الـمندثرة في جزيرة سترة:

وذكر العلَّامة الشيخ التاجر القرى التالية وقال إنها اندثرت في جزيرة سترة، وبعض هذه القرى قريب العهد بخرابها، وتعميرها من جديد، واختفاء أسمائها القديمة، وهي: «حالة أم البيض ـ قلعة الشيخ خالد ـ الحمرية (مطعن صيفي).

د ـ القرى المندثرة في جزيرة النبي صالح:

وأهمها قرى «كافلان بالجزيرة الأم» ـ القربة أو القرية ـ الجزيرة، وهي الجزيرة المنفردة التي تقع في شمال الجزيرة الأم.

* * *

8. قصيدة[1] الـملَّا محسن آل سليم السهلاوي (1966م):

بطريقة غير مألوفة كثيراً نظم أحد شعراء البحرين المعاصرين وهو الملا محسن ابن الملا سلمان آل سليم السهلاوي البحراني قصيدة من تسعة عشر بيتاً من الشعر ذكر فيها قرى البحرين ومدنها البالغة (104) مدينة وقرية، وأغلبها عامرة إلى يومنا الحاضر، ولم ينس كذلك المرور بأسماء قرى قد اندثرت فيما مضى من زمن، وبعضها كان حديث عهد بالزوال والاندثار كقرية بربورة في الشمال الغربي من قرية النويدرات، وبعض اندثر من زمن أبعد، وبقيت في ذاكرته كشاعر وطني، وقد سبقه العلامة السيد شبر الغريفي في نظم قصيدة ذكر فيها عدداً من قرى البلاد، وابتدأ الغريفي قصيدته بقوله:

الفارسـيَّة فالسـهلان فالسـند
فسبسـب فنقـا الصمَّـان فالصـدد

(1) نشرنا هذه القصيدة في موضع سابق من دراستنا انظر ص266 ـ 268.

فالمَعْـن فالبـوري فالجمـرى فـذات أضا
فالســـهلتين فعيـــن الـــدار فالبلـــد
فالمـــروزان فحجـــر فالفـــلا فرويـــس
فالغريفــــة فالماحـــــوز فالجـــــدد
فالحورتيـــن فديـــر فالعـــراد فظهرانـــي
ســـــماهيج فالسَّـــاجات فالحـــــدد

وهي قصيـدة طويلـة إلى حـد مـا، ومكونـة مـن (34) بيتـاً من الشـعر العربـي، ذكـر فيهـا مجموعـة مـن القـرى البحرانيـة عامـرة ومندثـرة بلغـت سـبع وعشـرين قريـة ومنطقـة، وفتـح للشـعراء بـاب التوثيـق «للقـرى والمناطق السـكنية» من طريـق نظم الشـعر، والقرى المندثـرة المذكـورة في الأبيـات الأربعة الأولـى في القصيـدة هي قرى (الفارسـية ـ الصمان ـ معن عالي ـ الفلاة ـ الرويس ـ مـروزان ـ ظهراني سـماهيج ـ والغريفـة القديمـة) لا الغريفـة القريبـة من ميناء سـلمان، وهي التـي عاصرهـا السيد شبر الغريفي.

وقصيـدة السـهلاوي رحمـه الله تعالـى منشـورة فـي ديوانـه (شـعلات الأحزان في رثـــاء النبـي وآله سـادات الزمان)، وكانـت القرى التي ما تـزال معمـورة حتى يومنـا الحاضر حوالـي (85) قريـة ومدينة، أما القرى المندثرة فبلغت حوالي تسـع عشـرة، كـرر المؤرخون وبعض الكتابـات التاريخية ذكرها، وهـي كما يأتـي: «إميلغة ـ بُنِّـي ـ صدَّاغة ـ بوخفيـر ـ حالـة عـراد ـ وأم الشـجر ـ لشـجيرة ـ أفريقـه ـ زلمـاد ـ مروزان ـ لقبيط ـ الهجير ـ بربـورة ـ حالة أم البيض ـ فارسـية ـ جبيلات توبلـي ـ جبلـة منـي ـ أبو إبهـام»[1].

وتعتبـر بعض هـذه القرى اليـوم جزءاً مـن أراضي قـرى أكبر بعد

---

(1) محســن بن آل سـليم السـهلاوي، شـعلات الأحزان ورثاء النبي وآله سـادات الزمان، ص315 ـ 316.

عملية التوسع العمراني كما جرى لأبي خفير واميلغة واندماجهما ضمن البلاد القديم كقرية كبيرة، وجبيلات بقرية توبلي، ويلحظ من أبيات هذه القصيدة أن شاعرنا«الملّا السهلاوي» رحمه الله أهمل ذكر بعض القرى البحرانية العامرة أو نسيها سهواً أو لسبب ما مثل قرى «الصالحية والعدلية والقفول والسلمانية»، وهي قرى بمنطقة المنامة كالسلمانية والقفول أو ملحقة بأراضٍ محيطة بها وقريبة منها كالعدلية والصالحية، وجميع هذه القرى «عامرة ومندثرة» ذكرتها الدراسات التاريخية للعلماء البحرانيين، وذكرها كذلك معجم النويدري، بيد أن الملا السهلاوي انفرد بذكر قريتين مندثرتين في قصيدته لم يذكرهما معجم النويدري، وهما قريتا «افريقه ـ وقرية زلماد»، وذلك في مدخل البيت السابع من قصيدته المثبتة في ديوان (شعلات الأحزان).

***

9. دراسة الشيخ إبراهيم المبارك (1979م):

«حاضر البحرين» مُؤَلَّف تاريخي للعلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني رحمه الله تعالى، وقد صنف هذا العالم الجليل قبل وفاته عام (1979م) هذا الكتاب، وضمنه مجموعة فصول كان «بلدان البحرين» أحد هذه الفصول، ونظّمه ورتبه على طريقة الحروف الأبجدية العربية المألوفة عند العرب من حرف «الألف فالباء حتى الحرف الأخير الياء»، وأخذ فصل «بلدان البحرين» من مساحة الكتاب حوالي (22) صفحة ما بين (32 ـ 53)، ويعتبر هذا الفصل المهم بمثابة معجم جغرافي ـ تاريخي موجز لبلدان البحرين وقراها، وغطى هذا الفصل كل المناطق والقرى والبلدات المسكونة ما كان عامراً حتى الآن، وما خرب واندثر، وأحصى العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك

التوبلانـي البحرانـي، مـع احتمـال الخطـأ فـي العـد الدقيـق مـا يقارب (177) قريـة وبلـدة بحرانيـة، وكان العامـر منهـا أكثـر مـن (100) قريـة[1]، أمَّا مـا اندثر منها بحسـب مـا دوّنـه الشـيخ إبراهيـم المبارك حوالـي (77) قرية قـد خربـت وآل مصيرهـا إلى الـزوال، وقـد توزعت في جـزر البحرين المسـكونة الأربع بخاصـة جزيرة البحريـن أو جزيرة المنامة التي تعـرف بالجزيرة الأم، وكذلـك جزر المحرق وسـترة والنبي صالـح القريبـة مـن الجزيـرة الأخيرة.

ومن هـذه القـرى المندثـرة: «أوال علـى اسـم جزيـرة أوال خربت ثم عمرت باسـم عوالي ـ أبـو خفير ـ أبـو ابهام ـ أبـو غزال ـ أبـو زيدان ـ أبـو محـارة ـ بديعـة ـ بربـورة ـ بربغـي ـ بـردج ـ بويـرد ـ جابـور ـ جبلة مني ـ جبيـلات توبلي ـ جُفُـون ـ جنمة ـ جمَّالـة ـ جبل الدخـان ـ جزيرة الشـيخ، وهي غير مسـكونة ـ جبور ـ جارم ـ حالة أم المبيـض ـ حالة ابن أنـس ـ حالة سـترة أو حالـة ابن فائـز ـ حُمريـة أو قلعة الشـيخ خالد بن علـي آل خليفـة ـ خربابـاد ـ خصيفـة ـ دونـج ـ دار ـ الرقعـة ـ مُـرِّي ـ رويـس ـ روزكان ـ سـلماباد العجـم، وهـي قريبـة من السـلمانية بمنطقة المنامة ـ الحلَّة ـ سبسـب ـ سلباء ـ سـويفية ـ شباثة ـ شـريبة ـ صدَّاغة ـ صرفاء ـ صفافير ـ ظهـران ـ الضلـع ـ ظلم آبـاد ـ عَروْسَـوه ـ العَمْر ـ عين الدار الشـمالية ـ عين الـدار الجنوبيـة ـ عالي مَعْـن ـ عالي حُـص ـ عالي حُويـص ـ عالـي ثمـود ـ عالـي الشـراكي ـ الغريفـة القديمـة ـ الفارسـية القديمة ـ الفارسـية الجديـدة ـ الصمَّان ـ فـاران ـ مُرِّي ـ كتْـكان ـ قبيط ـ بُنِّـي ـ قزقز ـ كافلان ـ كويثـر ـ المزروعية ـ مـروزان ـ مُويْلغـة ـ مُمَطَّلة ـ محـاري ـ الناصفـة ـ الناصرية ـ نورجرفـت ـ هلتـا أو هرتى ـ هَـدَارُوه».

والقـرى التـي ذكرهـا الشـيخ إبراهيم ولـم يذكرهـا النويـدري في

---

(1) شطبنا من هذا الرقم الأماكن التي يسكنها العمال والمهنيون، وبعض المحلات المهنية، وبعض الحالات أو الجزر غير المسكونة كجزيرة «حوار» وجدا وغيرهما.

معجمه خمس عشرة قرية مندثرة وهي: «أوال أو عوالي اليوم ـ جابور ـ جُفُون ـ جبل الدخان ـ جُبُور ـ بويرد ـ خرباباد ـ دار ـ سلمان العجم ـ صفافير ـ ظلم آباد ـ عروسوه ـ العَمْر ـ عالي الشراكي أو شراكي ـ هَدَاروه».

* * *

10. دراسة الملا محمد علي الناصري (1999م):

عالج بحاثة البحرين في تراثه الشعبي الملا محمد علي الناصري في كتابه (من تراث شعب البحرين) القرى والمدن البحرانية وذكر أسماءها التاريخية، وتم توزيع هذه القرى سواء (العامرة أو البائدة) بطريقة الترتيب الأبجدي للحروف العربية، وقد بلغ عددها كما قال الناصري (165) قرية مندثرة وعامرة في جزيرة أوال المسماة بالبحرين.

وتحت عنوان بارز (من كتاب مسميات قرى البحرين) نشر الملا الخطيب الحسيني والشاعر الشعبي الأستاذ محمد علي الناصري رحمه الله مقالاً قصيراً بإحدى المجلات المحلية في البحرين تعريفاً بكتابه الكبير الذي يحمل اسم (معجم قرى جزيرة أوال.. البحرين حالياً وتوابعها)، وهو كما قال يمثل «معجماً تاريخياً وجغرافياً» ما يزال مخطوطاً لم ينشر بعد في كتاب مكون من جزأين كما قال أحد أبنائه.

وذكر المرحوم الملا محمد علي الناصري في هذا المقال أنه سجَّل في كتابه المذكور عدداً من القرى المأهولة التي أحصاها بأسمائها الفعلية ابتداءً من (حرف الألف إلى حرف الهاء)، وكان عدد هذه القرى كما ذكر ما مقداره مائة وعشرين قرية من قرى البحرين وبلداتها ومدنها، كما أشار الملا الناصري البحراني طيَّب الله ثراه في مقاله إلى مجموعة من البلدات والقرى غير المأهولة أو

القرى البائدة، وهي«حوالي خمس وثلاثين قرية منها الكبيرة، ومنها الصغيرة» حسب آثارها، وحسب المنتسب إليها، وهذه القرى هي.. العقارية، حلة السيف، الفارسية، شباثة، الرمشة، كحلة العين، سلبة، الشريبة، الرويس، البجوية، عالي معن، عالي حويص، المزروعية، الرقعة، مروزان، سيب حيَّان، بربورة، خاران، كتكتان، المحاربة، مري[1] إلخ، ومما نلحظه أنه عليه الرحمة لم يكتب في هذا المقال أسماء كل القرى المندثرة الخمس والثلاثين قرية، بل دوَّن أسماء إحدى وعشرين قرية فقط ذكرتها الدراسات التاريخية قبله وبعده عدا خمس، وترك (14) بدون تحديد وذكر في مقاله، والقرى المندثرة التي لم يذكرها معجم النويدري هي: «حلة السيف، الرمشة، سيب حيَّان، المحارية أو المحاربة، خاران أو خريَّان، ولو أنه ذكر الأربع عشرة القرية الباقية لربما عرفنا قرى أخرى لم يذكرها المعجم المذكور.



11. دراسة عبد الكريم العريض (2006م):

مؤرخ معاصر لم تكن غايته الكتابة عن القرى المندثرة، ولم يعنيه عددها ولا مكان وجودها، ولم يتبعها في بحثه، ولكن لطبيعة البحث والتقصي ومقتضياته، مر الأستاذ عبد الكريم العريض على ذكر بعض القرى البحرانية العامرة، وما اندثر منها قريباً أو بعيداً فدوّن اسمها في إشارات عابرة أو في بحث مقصود ودقيق كذكر البلاد القديم، وبعد تتبع ما ذكره من قرى في كتابه (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) نقول إنه ذكر (52) قرية عامرة ومندثرة في سياق كلامه، وإن كان هذا الكتاب ليس معداً للكتابة عن تاريخ

(1) محمد علي الناصري، دلمون، مجلة تاريخ وآثار جمعية دلمون، العدد 18، ص63.

القـرى البحرانيـة، ومـع ذلـك وزعنـا القـرى التـي ذكرهـا إلـى عامـرة ومندثـرة.

أ ـ القرى العامرة في كتابه:

فأمـا ما ذكـره عـن القـرى العامـرة فهـي البـلاد القديـم ـ توبلي ـ عـذاري ـ الخميـس ـ جزيـرة سـترة ـ مركوبـان ـ جزيـرة النبـي صالـح ـ الـدراز ـ مقابـة ـ الماحـوز ـ جدحفـص ـ كـرزكان ـ جـرداب ـ سـند ـ كرانـة ـ الزنـج ـ طشـان ـ الشـاخورة ـ الكـورة ـ الجفيـر ـ المنامـة ـ المحـرق ـ النعيـم ـ قلعـة البحريـن ـ الحـورة ـ رأس رمـان ـ القضيبية ـ السـقية ـ أم الحصـم ـ الغريفة الجديـدة ـ عالـي ـ بني جمـرة ـ الرفاع.

ب ـ والقرى المندثرة:

هـي (المشـهد ذو المنارتيـن ـ قلعـة دقيانـوس ـ أبـو زيـدان ـ منـي ـ مـري ـ حالة ابـن سـوار ـ حالـة ابـن انـس ـ الحورتيـن ـ هلتا أو هرتـى ـ الدونـج ـ قزقـز ـ أبـو عشـيرة ـ أبـو خفيـر ـ حلـة السـوق ـ المويلغة ـ السـويفية ـ أبو غـزال)، ومن القـرى البحرانية التـي ذكرهما العريض كقرى مندثـرة (الغروبـات أو الغرويات ـ وقريـة حزبان، وربما حرنـان)[1]، ولم يـأت النويدري علـى ذكرهما فـي معجمـه الجغرافي ـ التاريخـي.

* * *

12. دراسة سالم النويدري (2009م):

أعـد الأسـتاذ سـالم بن عبـد الله النويـدري، وهـو مـؤرخ بحرانـي معاصـر، دراسـته الهامة عـن مناطـق البحريـن عـام 2009م، وهـو كما

---

(1) وقـع خلـط فـي بعـض حروفهما فشـاب تحديد اسـميهما بعـض الشـوائب، وأصبح تمييزهمـا أمـراً صعباً.

قال منهج معجمي«تاريخي ـ جغرافي» عن مجموعة قرى البحرين ومدنها وجزائرها ومناطقها، وحدد النويدري في هذه المعجم أسماء القرى والمدن العامرة والمندثرة، ومجموعة الجزر التي تشكل أرخبيلاً، وتناولها الباحث بإيجاز وبطريقة الأبجدية العربية، وتركز حديثه في هذا المعجم على النقاط التالية:

- الطبيعة والموقع الجغرافي.
- العيون والآبار والينابيع.
- الآثار والمعالم التاريخية القديمة.
- القبائل والعشائر التي استوطنت هذه المنطقة.
- أعلام التراث الفكري والثقافي والأدبي.
- المنشآت والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة.
- اسم المنطقة ودلالته اللغوية.

وهذا التعريف الوجيز ـ كما يقول النويدري ـ لم يقتصر في معجمه الجغرافي ـ التاريخي على العامر من مناطق البحرين، بل تعداه إلى القرى والمدن التي كان لها وجود تاريخي، وإن دُرست معالمها تخليداً لأمجاد الوطن واعتزازاً بأسلاف هذه الأمة الذين كان لهم إسهام مميز في بناء الحضارة على هذه الأرض الطيبة المعطاء[1].

وأشار الأستاذ سالم النويدري في معجمه لحوالي (227) منطقة سكنية، وجزيرة ومواقع جغرافية مختلفة، وتجمعاً بشرياً بين «قرى عامرة» ما تزال موجودة، وقائمة في وجود كيانها الجغرافي حتى يومنا الحاضر، وبين «قرى مندثرة» خربت فَدُرِسَت لأسباب متعددة،

---

(1) سالم بن عبد الله النويدري، مناطق البحرين (معجم تاريخي ـ جغرافي)، موسوعة تاريخ البحرين، المجلد الثاني، ص17 ـ 18.

وأصبحت أثراً في غابر الأيام، ولكنها حية في الذاكرة الشعبية للبحرانيين، وتوزع كلامه في معجمه عن (127) منطقة عامرة بالحياة وبأهلها، وعن مائة قرية ومنطقة بحرانية مندثرة إنْ أصبنا (العد) الدقيق[1]، وما يهمنا في هذه الحلقة من مباحث كتابنا الذي بين يديك (عزيزي القارئ) ما حدده الأستاذ سالم النويدري من ذكر واضح لـ «مائة منطقة سكنية وقرية مندثرة » وتحديد أسمائها ومواقعها الجغرافية، ومعالمها الأثرية، وأسماء بعض أعلامها في الفكر والثقافة والأدب والشعر، وبعض عيونها وينابيع المياه فيها، وظروف خرابها.

وأسماء القرى البحرانية التي اندثرت أو تداخلت مع أراضي قرية أو منطقة قريبة، وذكرها في معجمه هي كما يأتي:

«أبو إبهام ـ أبو خفير ـ أبو زيدان ـ أبو عشيرة ـ أبو غزال ـ أبو محارة ـ حالة أم البيض (أو حالة السعود) ـ هرتى أو هلتا ـ أم الشجر ـ أم شجيرة ـ أوال ـ البجوية ـ البدعة (مظعن صيفي مؤقت)[2] ـ بديعة ـ بربغي ـ بربورة ـ بردج ـ المويلغة ـ بني ـ حلة السوق ـ سوق الخميس ـ قلعة دقيانوس بالبلاد القديم ـ البينة الكبيرة أو العالية ـ البينة الصغيرة أو السفلية ـ قرية الجارم ـ قرية جبل الحيَّان ـ الجبلة ـ السويفية أو الصويفية ـ مني ـ جبيلات توبلي ـ جبيلات قلعة البحرين ـ مري ـ جردي ـ الجزيرة (شمال النبي صالح) ـ كافلان ـ أوكلان ـ القرية ـ الجسيرة ـ قزقز ـ الجنمة ـ الحالات ـ حالة ابن سوار ـ حالة ابن أنس ـ

(1) يمكن للقارئ مطالعة بحث النويدري المذكور وقراءته لمعرفة بعض التفاصيل المجملة عن هذه المناطق العامرة منها والمندثرة، انظر معجمه المنشور في كتاب (موسوعة تاريخ البحرين) مجلد 2، ص17 ـ 187.

(2) هناك مظاعن صيفية مؤقتة كثيرة لم يذكرها الأستاذ النويدري، بل ذكر أسماء القرى التي تنتمي إليها كما في مظاعن قرية بربورة وغيرها، ويبدو أنه ركّز على ما اشتهر من هذه المظاعن أو ما يعرفها.

حالـة الخليفـات ـ حالـة سـترة (حالـة ابـن فائـز)[1] ـ حالـة السَّـلطة ـ الحلَّـة بسـماهيج ـ الحمريـة أو قلعـة[2] الشـيخ خالد بـن علـي آل خليفة وهي مصيـف ـ الزُّمة ـ عالي حويـص ـ عالي مَعَـن ـ عالي حُص ـ خصيفة ـ دار المناديـل ـ ددان ـ الدونج ـ الرقعة ـ رفيـن ـ روزكان ـ رية ـ الرويس ـ سبسب ـ سلبة ـ القبيط ـ السيبة ـ شـبافة ـ الفارسية القديمة ـ الفارسـية الجديـدة ـ شـبات ـ شـراكي ـ الشـريبة ـ الصداغـة ـ صرفـاء ـ الصمـان ـ الضلـع ـ الظهـران ـ عدايـم ـ العقاريـة ـ عيـد الـدار ـ الغريفة القديمة[3]بين قريتي الشـاخورة وأبـي صيبع ـ فاران ـ الفـلاة ـ قصارين ـ قصار طريف ـ قنطـور ـ كتـكان.. قرية العلامة السـيد هاشـم التوبلاني ـ وقرية كحلة العين ـ كويثر بالقـرب من العكر والناصفـة ـ قرية محاري ـ المخـروق ـ المراقيـب[4] ـ مراقيـب توبلـي (مظعـن صيفي) ـ مـروزان ـ المزروعيـة ـ مغـزال ـ نـار بـرد ـ الناصريـة ـ نـور جرفـت ـ الناصفـة ـ الهجيـر ـ الهربذيـة ـ جزيـرة يعصوف).

بعـض هـذه القـرى ظلـت حتـى اندثارهـا منفصلـة، ومسـتقلة

(1) نسبة إلى اسم الشاعر والخطيب والملا علي بن فائز رحمه الله.

(2) بنـى الشـيخ خالد بـن علـي آل خليفـة فـي الحمريـة، وهـو مصيـف جميـل، قلعة عـام 1342هـ، وقـد اندثـرت هـذه المنطقـة، وأصبحـت أراضيها طريقاً لربط جسـر سـترة ـ جزيـرة النبـي صالح.

(3) وهناك قرية جديدة باسم الغريفة بالقرب من القليعة أو ميناء سلمان حالياً.

(4) ذكرهـا الشـيخ محمـد النبهانـي فـي كتابـه (التحفة) بعنـوان بارز، وقـال رحمه الله عنهـا إنهـا «توجـد في شـمال غرب الرفـاع، وإنها أرض واسـعة تسـمى (المراقيب)، وفيهـا آثـار قبـور قديمـة دارسـة كأنهـا قرى متفرقـة، وكل قسـم منها يحتـوي على نحـو (300) قبـر فأكثـر، وقـد نبـت فـوق هـذه الأرض مـن طـول مـا لبثـت شـجر العوسـج والشـيح والقيصـوم والجثجـاث والجعـدة ونحوهـا من الأعشـاب البرية»، انظـر التحفـة النبهانيـة فـي تاريخ الجزيـرة العربية، ص33، وكنا نتمنى أن يكشـف الشـيخ النبهانـي أسـماء بعـض القـرى المتفرقـة كمـا قـال، والتـي انتشـرت علـى مقابـر، لعرفنـا أسـماء بعـض القـرى المندثرة.

بكيانها، وبعض اندمج مع أراضي القرى والمناطق السكنية والقائمة في يومنا الحاضر مع التوسع العمراني والجغرافي كمناطق رية والجنمة[1]والحلَّة، والتحامها الكامل مع قريتي الدير وسماهيج التاريخيتين، وكتكان ومري مع قريتي الكورة وتوبلي، ومثل أبي خفير، وأبي زيدان، مع قرية البلاد القديم، ومثل قرية أبي عشيرة المندثرة واندماجها مع أراضي قرية الماحوز بعد اتصالها بها، وغير ذلك من القرى المندثرة الأخرى، ويلحظ أن بعض هذه القرى اندثرت قبل مجيء العتوب (آل خليفة) عام 1783م، وكان بعضها قد اندثر في عهدهم كقرى بربورة، والحمرية أو قلعة الشيخ خالد بن علي آل خليفة في الشمال الغربي من جزيرة سترة، وقد التحمت أرضها الزراعية مع أراضي قرية الخارجية التاريخية غرب جزيرة سترة بعد التوسع العمراني، وتشييد مؤسسات اقتصادية ومحلات تجارية بالمنطقة.

***

قرى لم ترد في معجم النويدري

ذكر النويدري في معجمه مائة قرية مندثرة، لكنه لسبب ما لم يذكر في معجمه بعض القرى التي ورد ذكرها في المصادر البحرانية ككتب التراجم، والدراسات التاريخية المعاصرة، وسنحاول جمعها مع عدد قرى معجم النويدري مع احتمال الخطأ البشري في العد الدقيق وعدم التمييز أحياناً بين المناطق المتشابهة التي ذكرها العلماء والباحثون.

فالمحقق سليمان الماحوزي البحراني لم يضف قرية جديدة على المعجم، وأضاف الشيخ يوسف البحراني قرية واحدة هي

(1) ذكر الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني في لؤلؤة البحرين اسم قرية قرية باسم (غزارا) بالقرب من قرية سماهيج التاريخية والكبرى.

قرية (غـزارا)[1]، أما صاحـب الأنـوار فذكر قريـة إضافية في «المشـهد ذو المئذنتيـن»، وأضـاف الشـيخ محمـد علـي آل عصفـور حفيـد الشـيخ يوسـف البحرانـي اثنتـي عشـرة قرية هـي: «بسـتان، وسـنابس ودي، وقلعـة وجبـل الدخـان، وجزيـرة الحسـان، ومشـهد، والعقيـر، وجـور، وحرنـان الكبـرى، وحرنـان الصغـرى وسـلم آبـاد، وحلـة علـي، وشـويكة»[2]، أمَّـا القريتـان اللتـان ذكرهمـا الشـيخ محمد علـي التاجر البحرانـي، ولـم يـأت علـى ذكرهمـا معجـم النويـدري فهمـا «الخويص وقريـة عجـاج».

وذكر الشـيخ إبراهيـم المبـارك التوبلانـي البحرانـي مجموعة من القـرى المندثـرة، ولم يذكـر النويـدري في معجمـه خمس عشـرة قرية أتـى المبـارك علـى ذكرهـا فـي كتابـه (حاضـر البحريـن) وهـي: (أوال أو عوالـي اليـوم ـ جابـور ـ جفـون ـ جبـل الدخـان ـ جُبُـور ـ بويـرد ـ خرباباد ـ دار ـ سـلمان العجـم ـ صفافيـر ـ ظلـم آبـاد ـ عروسـوه ـ العَمْـر ـ عالـي الشـراكي أو شـراكي ـ هَـدَاروه)، أمـا الشـاعر الشـعبي الملا محسـن بن الملا سـلمان آل سـليم السـهلاوي البحرانـي فذكر في قصيدته قريتيـن لم يذكرهمـا المعجم وهمـا (أفريقه ـ وزلمـاد)، وذكر المـلا الخطيـب محمـد علـي الناصـري رحمـه الله (35) قريـة بحرانيـة مندثـرة، ولـم يـرد ذكرهـا فـي معجـم النويـدري الـذي ذكـر حوالـي (خمـس قـرى) مندثـرة وهـي (حلـة السـيف، الرمشـة، سـيب حيَّـان، خـاران، المحاربـة).

ويمكـن كذلـك إضافـة قريتيـن مندثرتيـن ذكرهمـا الأسـتاذ عبد الكريم بـن علـي محمـد العريـض فـي كتابـه (مدينـة المنامـة

---

(1) الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين ص97.

(2) القرى التي تحتها خط هي القرى الإضافية التي أضافها صاحب الذخائر، ولم يذكرها النويدري في معجمه، لذلك وضعنا تحتها خطاً لتنبيه القارئ إلى ذلك.

خلال خمسة قرون) المنشور في عام (2006م)، ولم يأتِ معجم النويدري على ذكرهما، وهما قرية (الغروبات أو الغرويات ـ وقرية حزبان، وربما حرنان)،أما ما ذكره كازروني من قرى مندثرة لم يذكرها النويدري في معجمه فلا يقل عن خمس وعشرين قرية كانت موجودة في عصره، ولكنها اليوم قد انتهت في زماننا.

أما القرى المندثرة عند الناصري فكثيرة بلغت خمس وثلاثين في معجمه غير المنشور حتى الآن، ولكن عددها «خمس قرى» لم يأت معجم النويدري على ذكرها، وهناك أيضاً قريتان مندثرتان ذكرهما الأستاذ عباس المرشد في دراسته عن القرى البحرانية المختفية، فقد أشار هذا الباحث عن لوريمر المؤرخ والجغرافي البريطاني لوريمر إلى قريتي (زرقان[1] أو روزكان، والغازية[2] (من دراسته، وكذلك قرية (المخروق)، وهذه القرية ذكرها لوريمر في دليل الخليج، وتقع في شرق معسكر قوة دفاع البحرين بالرفاع الشرقي، وشمال مصنع ألبا أو قرية عسكر، وتعيش عائلات هذه القرية على الزراعة وصيد الأسماك، كما ذكر موقع إلكتروني بحراني (سنوات الجريش) ربَّما نقلاً عن لوريمر أو غيره.

يقول لوريمر: «على بعد ميل واحد جنوب شرق الرفاع الشرقي، وهي مجموعة صغيرة من الأكواخ، والآن مهجورة (في سنة 1904م)، وهي للبحارنة الذين يعملون بالزراعة، وتوجد حقول البرسيم التي تروى بمياه الينابيع، والزراعة هنا آخذة في الضعف، وبها حقول للبرسيم، وتروى من أحد الينابيع»[3].

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية المختفية، ص35.

(2) المصدر السابق، ص43.

(3) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، تعديل عباس ميرزا المرشد، ص339.

ونقل بريدو في تقريره الرئيسي عن القبور المقببة في البحرين أسماء الأماكن التي وردت في معجم البلدان لياقوت الحموي، وكان غالب هذه القرى تاريخية وبعيدة العمق زمانياً، ويلحظ ـ بمقاييس عصرنا ـ أن بعض ما ذكره من أسماء بلدات هي بلدات عامرة مثل جزيرة أوال والمحرق وسماهيج والجفير والسهلة، فهذه بلدات عامرة بأسمائها حتى حاضرنا، أما القرى التي كانت موجودة ثم اندثرت في زماننا فهما قريتا (جبَلَة[1] وجبيلة) لأنَّ أسماء هاتين القريتين غير معروفة في زماننا كما كانت في زمن ياقوت الحموي بحسب تقرير بريدو، وبالتالي فالجبلة والجبيلة قريتان بحرانيتان في جزيرة البحرين (أوال) قد اندثرتا، ولم يذكر عنهما سوى قوله بأنَّ كليهما (قريتان في جزيرة البحرين)[2].

وبهذا يكون ما جمعناه من مجموع القرى البحرانية المندثرة هو (173) قرية بحرانية مندثرة نضيفها على المائة قرية الواردة في معجم النويدري، وبذلك يكون العدد تقريباً مع احتمالات الخطأ البشري والتداخل في أسماء القرى وتشابهها هو (273) قرية بحرانية قد اندثرت، ذكرها بعض المؤرخين البحرانيين وغير البحرانيين.

وخلاصة ما انتهينا إليه (جمع مائة قرية) بحرانية مندثرة أشار إليها الأستاذ النويدري باعتبار دراسته آخر دراسة (2009م) وأوسعها في إحصاء عدد القرى المندثرة وحصر أسمائها، مع عدد القرى المندثرة التي ذكرها باحثون وعلماء ومؤرخون قبله، ولم يذكرها النويدري في معجمه كالقرى التي ذكرها صاحب الذخائر الشيخ

---

(1) ذكرها لوريمر في دليل الخليج، والمرشد في كتاب البحرين في دليل الخليج، ص16.

(2) بريدو، التقرير الرئيسي عن القبور المقببة في البحرين، مجلة الوثيقة، العدد الثالث، ص155.

محمد علي آل عصفور البحراني، ويكون عددها كما يأتي في الجدول التالي:

1. المحقق الماحوزي: لم يتضمن فهرسه قرية مندثرة لم يذكرها المعجم.
2. الشيخ يوسف العصفور ذكر قرية غزارا كقرية مندثرة ولم يذكرها معجم النويدري.
3. محمد إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري» ذكر (25) قرية مندثرة لم يذكرها المعجم وهي: «مأمورة ـ حويزة ـ سعيد ـ بازار الجمعة ـ بلد سيد سباح ـ وزكان ـ هليَّة ـ حلة سمردة ـ كرا ـ قناة القرية ـ كواج أو كوارج ـ حربا ـ شاء ـ شاعر ـ سيتامرة ـ حلة الجبشي أو حلة الجشي ـ هجرة ـ حلة العال ـ أبو الحارة ـ وربيان ـ حلة الفيدوم أو القيدوم ـ جفور ـ سمرآباد ـ عماز ـ منزلة ـ ميشة ـ جفرة ـ حلة عراد».
4. الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني والشيخ محمد خليفة النبهاني ذكر قرية واحدة هي قرية (المشهد ذو المئذنتين)، ولم يذكرها المعجم.
5. صاحب الذخائر الشيخ محمد علي العصفور أتى على ذكر (12) قرية مندثرة، ولم يوردها النويدري في معجمه، وأسماء القرى كما يأتي: «بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، والصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة».
6. وجاء في قصيدة السهلاوي ذكر لمجموعة قرى قد اندثرت، لكن معجم النويدري لم يذكر قريتي (أفريقه ـ وزلماد).
7. ولم يذكر معجم النويدري قريتي (الخويص ـ وقرية عجاج)

اللتين ذكرهما الشيخ التاجر في كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال).

8. · وبلغ عدد القرى المندثرة التي لم يذكرها المعجم، وأتى على ذكرها الشيخ إبراهيم المبارك خمس عشرة قرية وهي: «أوال (عوالي اليوم) ـ جابور ـ جُفُون ـ جبل الدخان ـ جُبُور ـ بويرد ـ خرباباد ـ دار ـ سلمان العجم ـ صفافير ـ ظلم آباد ـ عروسوه ـ العَمْر ـ عالي الشراكي أو شراكي ـ هَدَاروه».

9. أورد الملا محمد علي الناصري (165) قرية بحرانية منها (35) قرية مندثرة، وكان منها خمس قرى لم تذكر في معجم النويدري وهي: «حلة السيف، الرمشة، سيب حيَّان، خاران، المحاربة».

10. وذكر الأستاذ عبد الكريم العريض عدداً من القرى التي اندثرت، منها قريتان لم يذكرهما معجم النويدري وهما (الغروبات أو الغرويات ـ وقرية حزبان، أو حرنان).

11. الأستاذ سالم النويدري ذكر في معجمه أكثر من مائة قرية مندثرة، واتخذناه مقياساً للقرى التي لم تذكر فيه كقرى إضافية ذكرها مؤرخون وباحثون آخرون.

ويمكن تنظيم عدد القرى البحرانية المندثرة التي وردت أسماؤها في عدد من الدراسات التاريخية لمؤرخين بحرانيين ومن غيرهم في الجدول التالي ليسهل على القارئ الكريم مقابلتها بأسماء القرى التي جمعها الأستاذ النويدري في معجمه، وهي كما يأتي:

* * *

جدول القرى المندثرة المستخلصة من الدراسات التاريخية البحرانية والتي أضيفت إلى معجم النويدري

الرقم	المؤرخ	القرى الإضافية التي لم يذكرها معجم النويدري	عدد القرى الجديدة
1	الشيخ يوسف العصفور البحراني (ت 1186هـ)	قرية غزارا	1
2	المؤرخ الفارسي محمد إبراهيم كازروني (تاريخ دراسته 1853م)	مأمورة ـ حويزة ـ سعيد ـ بازار الجمعة ـ بلد سيد سباح ـ وزكان ـ هليّة ـ حلة سمردة ـ كرا ـ قناة القرية ـ كواج أو كوارج ـ حربا ـ شاء ـ شاعر ـ سيتامرة ـ حلة الجبشي أو حلة الجشي ـ هجرة ـ حلة العال ـ أبو الحارة ـ وربيان ـ حلة الفيدوم أو القيدوم ـ جفور ـ سمرآباد ـ عماز ـ منزلة ـ ميشة ـ جفرة ـ حلة عراد	25
3	البلادي والنبهاني	المشهد ذو المئذنتين	1
4	الشيخ محمد علي بن محمد تقي العصفور البحراني (1319هـ/1901م)	بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، والصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة»	12
5	الملا محسن السهلاوي البحراني (ت1966م)	(أفريقه ـ وزلماد)	2
6	الشيخ محمد علي التاجر البحراني (ت1967م)	الخويص ـ قرية عجاج	2
7	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك البحراني (ت1979م)	أوال (عوالي اليوم) ـ جابور ـ جُفُون ـ جبل الدخان ـ جُبُور ـ بويرد ـ خرباباد ـ دار ـ سلمان العجم ـ صفافير ـ ظلم آباد ـ عروسوه ـ العَمْر ـ عالي الشراكي أو شراكي ـ هَدَاروه	15
8	الملا محمد علي الناصري (ت1999م)	حلة السيف، الرمشة، سيب حيّان، خاران، المحاربة	5

9	الأستاذ عبد الكريم العريض (تاريخ دراسته 2006م).	الغروبات أو الغرويات ـ وقرية حزبان، أوحرنان	2
10	لوريمر	رزقان أو روزكان، بدعة، المخروق	3
11	عباس المرشد	الغازية	1
12	بريدو عن ياقوت الحموى	جبلة، جبيلة	2
		المجموع	71

❊ ❊ ❊

جدول القرى الـمندثرة التي أضيفت على معجم النويدري

الرقم	**المؤرخ / الباحث**	**تاريخ دراسته**	**عدد قرى مندثرة لم يذكرها معجم النويدري**
1	الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني	1182هـ	1
2	محمد بن إبراهيم كازروني الملقّب بـ(نادري)	1269هـ/1853م	25
3	الشيخ علي بن حسن البلادي والشيخ النبهاني	ت1340هـ	1
4	الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني	1319هـ/1901م	12
5	الشاعر الملا محسن آل سليم السهلاوي البحراني	1966م	2
6	الشيخ محمد علي التاجر البحراني	1967م	2
7	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني	1979م	15
8	الخطيب والملا محمد علي الناصري	1999م	5

9	الأستاذ عبد الكريم العريض	2006م	2
10	الأستاذ سالم النويدري	2009م	102
11	ما ذكره بعض الباحثين (لوريمر والمرشد)	1908م	6
	المجموع النهائي لعدد القرى المندثرة في الدراسات السابقة بعد الإضافة	**65 + 100 =**	**173**

الفصل العاشر

خراب القرى البحرانية والشتات

عرفت جزيرة البحرين وجزرها الملحقة بها سلسلة هجمات عسكرية آتية من خارجها أو من داخلها نتيجة صراعات داخلية، وتسبب ذلك في خراب قراها، وشتات أهالي جزيرة البحرين ـ بمختلف أشكاله ـ أثناء عمليات الغزو الخارجي كالحملات العثمانية والبرتغالية والعمانية المتكررة وهيامهم في أرض الله مظلومين، ومشردين كما تعودوا تاريخياً من الطغاة وما ينتج عن صراعاتهم الداخلية مع المواطنين، وهذا قاد إلى انتكاسة في عدد القرى والبلدات البحرانية خلال الثلاثة القرون الأخيرة (11 ـ 13)، بيد أن هذه المشكلة الإنسانية لم تنمُ من فراغ في واقع القرى والبلدات البحرانية وتقلص عددها كما كانت حتى بداية القرن الحادي عشر الهجري، بل زرعها الظلم بمختلف أشكاله.

وقد أشار علماء التراجم لمسألة الجور والعدوان والظلم الذي أوجد هذه المحنة في حياة الشيعة البحرانيين لأكثر من قرنين ونصف هجريين، وهم أهلها المحليون وسكانها الأصليون قبل مجيء مكونات اجتماعية أخرى في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، ونهاية القرن (18) الميلادي، وعبرت كلمات بعض المؤرخين والرحالة عن محنة هذه القرى وأهل البحرين وتشتت وجودهم الاجتماعي، مما أدى بسبب الحروب، وخراب ديارهم نتيجة الغزو الخارجي من جماعات الهولة وهجمات دول من الإقليم كالعمانيين والغزاة من خارجه كالبرتغاليين إلى تهجيرهم القسري، وشتاتهم في بقاع شتى من الأرض بخاصة في أماكن مجاورة لبلدهم وشرق أفريقيا والهند وغيرها، وقد ربط عدد من المؤرخين البحرانيين وغير

البحرانيين القدماء منهم والمحدثين أو المعاصرين بين عمليات الغزو والحروب وما وقع على أهالي البحرين من شتات في الأرض، وزوال الحضارة على حد تعبير النبهاني، وتقلص كبير في قرى جزيرة البحرين من (360) إلى تسعين قرية، بل إلى ستين قرية كما ذهب إلى ذلك كريستن نيبور، وتراجع أعداد القاطنين فيها.

فالشيخ يوسف العصفور البحراني والشيخ علي بن حسن البلادي، وصاحب الذخائر الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي العصفور البحراني والشيخ محمد علي التاجر والشيخ إبراهيم المبارك، والنويدري وغيرهم من العلماء البحرانيين أشاروا إلى نكبة الشتات التي واجهت أهالي البحرين، ثم درسها بعض الباحثين البحرانيين بدراسات مستقلة، كما أن بعض المؤرخين والعلماء غير البحرانيين كالرحالة كريستن نيبور، والشيخ النبهاني والرحالة اللبناني أمين الريحاني والمؤرخ الفارسي فروغي قد أوضحوا العلاقة بين حوادث الحرب والغزو الخارجي بخاصة في القرون الثلاثة وبين ما ترتب عليه من شتات أهل البحرين حتى شهدت البحرين في القرن الثاني عشر الهجري ما سمي بعصر «الشتات الأعظم».

وهذا أحد أهم وأبرز أسباب النكبة التي أدت إلى محنة القرى البحرانية قبل أكثر من قرنين وتناقص عددها، وتناقص عدد الساكنين بأرضها وشتاتهم في تلك الفترة والفترة اللاحقة عليها، ونقل بعض الباحثين العرب والأجانب عبارة الرحالة الدانمركي كريستن نيبور في القرن الثامن عشر الميلادي قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»[1]، وتوفر نصّ ثانٍ فقد ذكر جوان كول، وهو باحث،

---

(1) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية، ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

ومحاضر جامعي أمريكي، الربط بين تقلص عدد مدن وقرى جزيرة البحرين وما أصابها من محن وأزمات اقتصادية، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أنَّه:

«في عام 1763م وجد كريستن نيبور **(Carstan Niebuhr)** أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»[1].

وقال صاحب كتاب (التحفة) بعد زيارته للجزيرة:

«كانت البحرين في السَّابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرب[2] أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة له»[3].

ونقلت الأستاذة مي محمد آل خليفة، وهي باحثة معاصرة من أهل البحرين في إحدى صفحات كتابها (محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي) نصاً تاريخياً للمؤرخ الفارسي (عباس فروغي) قال

---

(1) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 ـ 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الدوحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

(2) قال العلامة الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في تحفته: «توجد في شمال غرب الرفاع أرض واسعة الفضاء تسمى (المراقيب)، وفيها آثار قبور دارسة «أي مندثرة» كأنها قرى متفرقة، وكل قسم منها يحتوي على نحو (300) قبر فأكثر، وقد نمت فوق هذه الأرض من طول ما لبث شجر العوسج والشيح والقيصوم والجثجات والجعدة ونحوها من الأعشاب البرية»، انظر كتابه: التحفة النبهانية، ص33.

(3) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص42.

فيـه: «إن البحريـن تعرضـت للخراب حتـى قيل إنـه كان بهـا (360)[1] قرية ومدينة لـم يبق منهـا بعـد ذلـك إلَّا (90) قرية مهدمـة»[2].

أما صاحب الذخائـر فقوله فـي المقطـع التالي يؤكد ذلـك: «كان عدد قـرى البحريـن فـي الزمـان السـابق بعـدد أيَّـام السـنة، فبظلمهم مـا بقـي الآن سـقوفها وفروشـها، فتلـك بيوتهـم خاويـة علـى عروشـها، والقـرى المعمـورة الآن أزيد مـن مائتيـن»[3].

وجاء فـي كتـاب ملـوك العـرب للرحالـة اللبنانـي أميـن الريحاني هذا الربط بيـن الحـروب والمحن ودمار القـرى البحرانيـة بقوله: «جاء فـي التاريـخ أنَّ هـذه الجزيـرة.. البحريـن.. كانت عامـرة بالسـكان في قديم الزمان، فقـد كان فيها ثلاثون مدينـة، ومعها ثلاثمائـة من القرى.. ولكنهـا وهـي دائمـاً مطمـح الفاتحيـن والمسـتعمرين، ابتليـت بمـا يتقدمهـم ويرافقهـم ويتبعهم مـن الفتن والحـروب، فتداعى قسـم من عمرانهـا واضمحـل، ولم يبـق فيهـا اليوم (فـي أوائـل الثلاثينات) سـوى ثمان مـدن، وبعـض القـرى التابعـة»[4]، وهكذا شـهد بعـض المؤرخين بخراب قرانـا الآمنـة على أيـدي الغـزاة، وفتـن الداخل.

ويقول تشـارلز بلجريف مستشـار حكومة البحرين الذي اشـتغل في الفترة من عـام (1925م) إلى عـام (1957م):

(1) بمراجعـة كتـاب (القبيلـة والدولـة فـي البحريـن) لمؤلفـه إسـحاق خـوري وجدنـا نصـاً يحـدد رقمـاً أقـل وهـو (330) قريـة ومدينـة وبلـدة، ونعتقـد أن الباحثـة مي اعتمـدت علـى رأي فروغـي، أمـا الشـيخ العصفـور فحـدد العـدد بـ (360) ولكـن ذكـر أن القـرى المعمـورة الآن فـي زمانـه سـنة 1319 هجريـة حوالـي (200) قرية ومدينـة وبلدة.

(2) مـي محمـد الخليفـة، محمد بـن خليفة الأسـطورة والتاريـخ المـوازي، ص149 نقلاً عـن مصـدر آخر.

(3) محمد علي العصفور، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص12، 15.

(4) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722.

«خرج شيعة البحرين في جماعات كبيرة إلى مسقط والقطيف تحاشياً للصدام الداخلي، ولذا تنازل التعداد السكاني في البحرين»[1]، وكان يشير إلى صراع الشيخين، وانتشرت في هذين البلدين وغيرهما من دول بلاد الجوار لجزيرة البحرين عوائل بحرانية ما تزال تحمل أسماءها البحرانية وانتماءها وحبها الوطني في هذه البلدان، وكان ذلك إثر معارك الصراع الداخلي العنيف والشديد بين قوات الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وأنصار ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة، وهذا ما أدّى إلى تدمير المنامة عام 1841م، ونهب أموال أهاليها المحليين، ورعايا الإنجليز (الهنود)[2].

لقد كانت القرى البحرانية الثلاثمائة قائمة حتى نهاية القرن الهجري العاشر بحسب ما جاء في بعض المخطوطات ككتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي، وكذلك في بعض الوثائق العثمانية التي شهدت بوجود هذا الكم الكبير من قرى جزيرة البحرين، وقد استمرت هذه القرى في أعدادها التي قدرها بعض المؤرخين بالعدد المذكور، ولكن حدثت نكسة سكانية بشتات أهالي البحرين بسبب الهجمات الخارجية ومظالم بعض الولاة في الداخل.

وتمثل هذا الخراب كما أوضحت نصوص المؤرخين في أشكال من المآسي والنكبات كالقتل والسلب والنهب وفرار الناس وتهجيرهم قسراً، وحرق المكتبات وسرقة المخطوطات والفقر والأزمات الاقتصادية، وغير ذلك من المحن والنكبات المختلفة، وهذا الوضع الأمني الصعب والشديد أدَّى إلى خراب القرى البحرانية، ثم ما أسماهم بعض الباحثين بـ «الشتات الأعظم» بين أهاليها وهيامهم على وجوههم في بقاع الأرض وأماكن محيطة

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص217.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

بجزيرتهم في الإقليم كمدن الجنوب الغربي لإيران، ومدن العراق وقصباته، والقطيف والأحساء وعمان ولنجة وشرق أفريقيا، بل وحمل البعض أنفسهم إلى بعض مدن الهند.

وسنمر بإيجاز في هذا الموضع من دراستنا على مسألتين، وهما:

الأولى.. عوامل نشأة مشكلة الشتات في حياة الشيعة البحرانيين.

والإشارة بإيجاز في المسألة الثانية لقضية «أشكال الشتات» وحالاته وأنواعه.

* * *

عوامل نشأة مشكلة الشتات:

ونقصد عوامل وأسباب ظهور حالات شتات «الشيعة البحرانيين» الذين يسكنون هذه القرى، وتحول الشتات لمأساة حقيقية في تاريخ البحرين الحديث، وحالة إنسانية ناشئة عن مظالم متداخلة التأثير وشديدة الانفعال منها تقلص أعداد القرى والبلدات البحرانية، وهذا بالطبع لن توثقه السجلات الرسمية، لكن وثقته مصادر أخرى ككتب التراجم، فحوادث الغزو الخارجي وصراعات القوى في الداخل تركت بصماتها على نفسيات المستضعفين من أبناء الشعب البحراني فدمرت نفسياتهم، وروَّعتهم، وأثارت الخوف في داخلهم وجعلتهم وجهاً لوجه أمام المحن، ومن ثمة حملتهم على التشرد هنا وهناك، وحملتهم كذلك على الفرار من أرضهم في اتجاه الداخل حيناً طلباً للأمن، أو على الفرار الأصعب، ونعني به الفرار من أرضهم في اتجاه خارج وطنهم، وكلهم روع وخوف وشعور بالبعد عن الأهل والوطن والأملاك المختطفة المغصوبة من أيديهم بالقوة والجور.

ونوجّه السؤال التالي لتفسير تأثير العوامل في حدوث مشكلة شتات البحرانيين:

مَن صنع مأساة (الشتات الجماعي) في تاريخ أهالي الجزيرة وبخاصة من الشيعة البحرانيين على امتداد ثلاثة قرون من سنة 1014هـ إلى سنة 1284هـ؟.

ونستنطق في أخبار هذا الشتات ما ورد في مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين من نصوص تاريخية متفرقة حيناً أو متداخلة حيناً آخر، فعن طريق هذه الأدوات يمكن أن نجد ما يساعدنا على تفسير ارتباط ظاهرة الشتات بحوادث الغزو والمظالم السياسية التي كانت تصدر من طغاة مستكبرين على عباد الله سبحانه، وبالفتن والصراعات الداخلية.

فالمبحث الأول: ويدور حول تأثير عاملين أساسيين هما:

- الغزو الخارجي.
- ومظالم الولاة الداخليين.

ومع هذا التحديد نقول إنه ربَّما حدثت حالة (الشتات) بتأثير عوامل عديدة لم ترصدها مصادر تاريخية وتراجم سير الرجال التي اهتمت بتاريخ البحرين كمصادر دراسة التراث الثقافي والروحي لعلماء البحرين أو مصادر أخرى دوّنت جانباً من تاريخ البحرين، ولكننا آثرنا الاقتصار على تأثير العاملين السابقين المحددين في هذه الدراسة، فالملحوظ في بعض كتب التراجم كأهم مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين ـ كما رأينا ـ أنَّها ربطت هذه الفاجعة والمعاناة الإنسانية التي جثمت على الشيعة العرب من البحرانيين بالعاملين الأساسيين المذكورين سلفاً، وفي المبحث الثاني سنبحث في الحلقة ذاتها (أشكال الشتات وحالاته المتعددة) التي وجدت نفسها في مأساة البحرانيين.

* * *

الغزو الخارجي:

ويندرج في سياق هذا العامل الأبرز الاعتداءات الخارجية التي تعرضت له جزيرة البحرين الوادعة من كل قوة عسكرية جاءت إلى الجزيرة من خارجه، وتعاملت مع أهلها بالحراب والسيف سواء كانت من جماعة تقع في إقليمنا الخليجي أو من بعض الجماعات القبلية البدوية كجماعات الهولة أو غزو من إمبراطورية كما هو حال الغزو العماني المتكرر أو من قوة عسكرية أجنبية وغير عربية أتت غازية للجزيرة من مناطق بعيدة كالبرتغاليين أو من قوة قريبة بمحيطنا الإقليمي كالوجود الفارسي.

ولقد تشابكت في تاريخ هذه الجزيرة الخضراء غزوات ظالمة وغاشمة ومتكررة من البرتغاليين، والفرس، والعمانيين، وجماعات الهولة، وحملات متكررة من العتوب، والوهابيين، واعتداءات متكررة للقبائل البدوية الطامعة في خيرات هذه الجزيرة، وأدت جميعها إلى بروز حالات كارثية ومأساوية من الشتات عاشها البحرانيون، وهم كما ذكرنا من الشيعة العرب، بمرارة وقسوة تخلو من الروح الإنسانية ومعاييرها الأخلاقية، وقد رصدت مصادر دراسة التراث الثقافي والروحي لعلماء البحرين وبخاصة كتب التراجم الصادرة خلال فترة القرون الهجرية الثلاثة المتأخرة العلاقة المباشرة بين أشكال الغزو الخارجي أو الإقليمي وحالات الشتات التي عانى منها البحرانيون الشيعة، بالإضافة إلى آثار تدميرية على جوانب الحياة الاجتماعية والمعيشية والسياسية والعلمية، وغير ذلك من العوامل المتشابكة المؤثرة في نسيج المجتمع البحراني آنذاك.

وقد رصد بعض مؤرخي الحركة العلمية لعلماء البحرين كالشيخ يوسف بن أحمد العصفور الدرازي البحراني والشيخ ياسين البلادي البحراني والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب

الأنـوار هـذه الحالـة وتأثيرهـا علـى البحرانييـن الشـيعة، وعلـى تقلص أعـداد قراهـم، وعلـى إحـداث انتكاسـة علميـة، بالإضافة إلـى حوادث وعمليات النهب والسـلب والقتل والتشـريد وكل مظاهـر الخراب الذي ألحقهـا الغـزاة بالجزيرة.

ومن نمـاذج ما تعرضت لـه جزيـرة البحرين الهادئة مـن عمليات غزو واعتـداءات منظمة ضـد أهاليها الطيبيـن ما يأتي:

- غزو البرتغاليين للجزيرة.
- عدوان القبيلة المعتدية.
- اعتداءات العمانيين على فترات متصلة أو متباعدة من القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين والتي تسببت في تراجع الحركة الثقافية والعلمية لدى علماء البحرين وتدمير نهضتهم.
- اعتداءات بعض الجماعات كالهولة[1]، وقبائل بدوية من الأعراب.

***

1 ـ العدوان البرتغالي:

عرفـت جزيرتنـا تجربـة احتـلال قاسـية مـن البرتغاليين اسـتمرت حوالـي قـرن واحـد إلّا عقديـن حتـى طـردوا منهـا عـام 1602م، وقـد شـهدت بعض كتـب التراجم ومصادر دراسـة التـراث الثقافـي البحراني بأثـر هـذه التجربـة القاسـية علـى البحرانيين.

فالشـيخ محمد علي آل عصفور الدرازي البحراني ذكـر في ذخائره شـتات أهل البحرين فـي عهـد البرتغالييـن دون تحديد مسـاره باتجاه الداخل أو الخارج، فنشـر هـذا العالم الجليل نص رسـالة أحد المشـايخ

---

(1) لقـد ناقشـنا نمـوذج الغـزو الخارجـي الذي قامـت به جماعـات الهولة فـي الفصل الخـاص بـ «صـراع القـوى وآثـاره علـى حالة الشـتات الجماعـي للبحرانيين» سـواء كان باتجـاه الداخـل أو صـوب أماكـن خـارج جزيـرة البحريـن.

للشاه عباس الصفوي سنة 1014هـ، فقال: «ومما قال فيه كيف رضيت همته العالية وشيمته القدسية بالجلوس في دار الأصبهان.. أصفهان.. والإغضاء عن جميع ما تشتت من أهل الإيمان»[1]، وقال في مقطع من الرسالة ذاتها: «فحسبك من تشتت شملها، وتفرق كلمة أهلها، واضمحلال آثارها واندراس أعلامها، ما لو تأمله الشاب لشاب أو حمل بعض همٍّ هذا الأمر رضوى لساخ وذاب»[2].

***

2. مجيء القبيلة المعتدية إلى جزيرة البحرين وعدوانها على أهلها:

وهذا تعبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني في لؤلؤته، يراد بذلك هنا هجوم العتوب على جزيرة أوال في سنة 1112هـ ـ 1701م، قال رحمه الله تعالى:

«وكان مولد أخي الشيخ محمد ـ مُدَّ في بقائه ـ سنة 1112هـ في قرية الماحوز، حيث إن الوالد كان ساكناً هناك لملازمة الدرس عند شيخه الشيخ سليمان المتقدم ذكره.. يقصد سليمان الماحوزي.. وأنا ابن خمس سنين تقريباً، وفي هذه السنة سارت الواقعة بين الهولة والعتوب، حيث إن العتوب عاثوا في البحرين بالفساد، ويد الحاكم قاصرة عنهم، فكاتب شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد الهولة ليأتوا على العتوب، وجاءت طائفة من الهولة ووقعت الحرب، وانكسرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسر الله العتوب، وللوالد رحمه الله أبيات في ذكر هذه الواقعة وتاريخها، لم يحضرني منها إلّا البيت الأخير المشتمل على التاريخ، وهو قوله:

---

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص43

(2) المصدر السابق، ص43.

قضيـــــة القبيلـــــة المعتديـــــة[1]

وعـــام تلـــك شـــتتوها فاحســـبه»[2]

إن النـص تحـدث عـن حـرب بيـن فريقيـن همـا العتـوب والهولـة، ومسـرح المعركـة هـي أرض جزيـرة البحريـن، وإنَّ لهذه الحـرب أثرها في شتات البحرانيين تجاه الداخل كما يفهم من أحد مقاطع النص، حيث قال صاحـب اللؤلـؤة: «وجـاءت طائفـة مـن الهولة ووقعت الحرب، وانكسـرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسـر الله العتوب»، ويسـتفاد من هذا المقطـع أن الحـرب بيـن الطرفيـن (الهولـة والعتـوب) تركـت بصماتها في الحيـاة الاجتماعيـة للنـاس، فقـد هزمت قبيلـة العتوب من جهة، وانكسـر أهـل البلـد بيـن أكابـر وأصاغـر إلى القلعة، ويسـتفاد من انكسـار البلد ما حصـل للنـاس مـن قتل ونهب وسـلب وفرارهـم باتجاه الداخـل إلى أماكن تخلو من أعمال الشـغب، وهذا الفرار شـكل من الشـتات الداخلي عصف بحيـاة أهالـي البحرين وزلزل كيانهـم الاجتماعي[3].

وقـد اسـتدلّ مؤلفـا كتـاب (البحريـن عبـر التاريـخ) علـى تواجـد العتـوب فـي البحريـن سـنة 1700م أو 1701م بنـص وثيقـة عثمانيـة، وبمـا جـاء فـي نسـخة خطيـة لكتـاب «لؤلـؤة البحريـن فـي الإجـازات وتراجـم رجـال الحديـث» للشـيخ يوسـف بن أحمـد آل عصفـور البحرانـي، وقـد ناقشـنا ذلـك فـي أكثـر مـن دراسـة لنـا»[4].

* * *

---

(1) انظـر نـص هذه الإشـارة لعـدوان العتوب مـن المخطوطـة باليد في الفصـل الثاني مـن هـذا الكتـاب، وتسـميها بالقبيلـة المعتديـة لا «القبيلـة المعذبـة»، كذلك ورد ذلـك فـي الوثيقـة العثمانيـة بأكثر مـن ترجمة.

(2) يوسف آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص442.

(3) انظر الملحقين رقم 13و14 في قسم الوثائق.

(4) انظـر مثـلاً كتابنا عن التشـيع فـي جزيـرة أوال، وكتابنا بعنـوان (شـتات البحرانيين وتهجيرهـم القسـري).

3. الغزو العماني:

وقع الغزو العماني بعد سنوات قليلة من هجوم العتوب وعدوانهم على جزيرة البحرين وأهاليها، وتكررت حالاته وحملاته الدموية، وناقشناه في كتاب مفصل عنوانه «الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على الحركة العلمية»، وتمّ في فتراته وقوع «الشتات الأكبر» للشيعة البحرانيين، وأشار إليه عدد من علماء التراجم البحرانيين، كما أشارت إليه مصادر تاريخية متعددة.

يقول الشيخ يوسف آل عصفور ﵁ عن غزوة سنة **1130**هـ:

«اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلزال بالتأهب لحرب أولئك الأنذال، وفي أول مرة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة، حتى أضعفوا أهلها وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظمى، وداهية دهماء، لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدم، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس ـ سيما أكابر البلد ـ منها إلى القطيف وإلى غيرها من الأقطار ومن جملتهم الوالد رحمه الله مع جملة من العيال والأولاد فإنه سافر بهم إلى القطيف وتركني في البحرين في البيت الذي لنا في قرية الشاخورة، حيث إن في البيت بعض الخزائن المربوط فيها على بعض الأسباب من كتب وصفر وثياب فإنه نقل معه جملة إلى القلعة التي قصدوا فيها وأبقى بعضاً في البيت مربوطاً عليه في أماكن خفية، فأما ما نقل إلى القلعة[1] فإنه ذهب بعد أخذهم

---

(1) لم يحدد الشيخ يوسف آل عصفور ـ مع الأسف ـ اسم القلعة ومكان وجودها، ولكن يبدو أنه عنى رضوان الله عليه قلعة الملك (دقيانوس).

القلعة قهراً، وخرجنا جميعاً بمجرد الثياب التي علينا، ولما سافر إلى القطيف بقيت أنا في البلد، وقد أمرني بالتقاط ما يوجد من الكتب التي انتهبت في القلعة واستنقاذها من أيدي الشراة، فاستنقذت جملة مما وجدته وأرسلت به إليه مع جملة ما في البيت شيئاً فشيئاً»[1].

ويلحظ أن النص أشار لأساليب استخدمت في الغزو العماني منها:

الاستعانة بتحالفات قبلية مع الأعراب والنواصب، والحصار البحري للبلد، والفتك بالناس وسفك الدم، وعمليات النهب والسلب، وتهجير العلماء وتشريد الناس قسراً، وطمأنة الناس للانقضاض عليهم فيما بعد غدراً، والاعتداء على مصادر أرزاق الناس واغتصاب أموالهم، والاعتداء على مؤسسات المجتمع البحراني كالمدارس والمكتبات والجوامع، والوقيعة بين الناس والسلطات الحاكمة لهم كالوشاية، وهذا كله أدى إلى فرار الناس عن موطنهم وترك بلداتهم وقراهم.

وفي نص آخر للشيخ يوسف الدرازي البحراني في ترجمة السيرة الذاتية وحياة العالم الجليل الفقيه الشيخ عبد الله بن صالح بن جمعة السماهيجي البحراني، قال العلامة الشيخ يوسف البحراني في كتابه المذكور:

«توفي رحمه الله تعالى في بلدة بهبهان، حيث إنه استوطنها لمَّا أخذت الخوارج بلاد البحرين، وكان قد خرج من البحرين في الواقعة الثانية من وقائع قدوم الخوارج إليها، وقد كانوا قدموا أول

(1) الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، ص443.

مرة في غراب واحد وانضمت إليهم الأعراب من أعداء الدين، فرد الله تعالى كيدهم في نحورهم، ولم يتمكنوا من أخذها، ثم من بعد سنة قدموا في سبع برش، وانضمت إليهم الأعراب، وكان قد أرسل الشاه سلطان حسين خان من أهل الرشت مع جملة من العسكر قبل وصولهم، وانحدروا عليها أيضاً في جم غفير، وقد كان أهل البحرين قد استعدوا بالأسلحة للحرب، وساعدهم العسكر المذكور، فوقعت الحرب وهم في السفن فقتل منهم جمع ورجعوا بالخيبة أيضاً، وبعد رجوعهم سافر الشيخ عبد الله المذكور «السماهيجي» إلى أصفهان للسعي في مقدمة البلدة المذكورة عند الشاه، وقد كان شيخ الإسلام أيضاً في أصفهان، إلّا أنه كانت دولة الشاه المزبور مدبرة رجع الشيخ بالخيبة، مما أمله وتوطن في بلدة بهبهان لظنه برجوع الخوارج إليها، فاتفق مجيء الخوارج مرة ثالثة، واتفق رأيهم على حصار البلد ومنع من فيها من الخروج والدخول، وانضمت إلى إعانتهم أيضاً أعداء الدين من الأعراب، والشيخ لما سمع ذلك توطن في بلدة بهبهان وأخذوها بعد الحصار مدة مديدة»[1].

ويؤكّد مؤرخ بحراني آخر وعالم جليل هو الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب أنوار البدرين رحمه الله بأنه: «قد عصفت الأيام ولعبت بأهلها حوادث الدهور والأعوام التي لا تنيم ولا تنام فشتتت شمل أهاليها وبددت نظم قاطنيها وفرقتهم في كل مكان، وفرقتهم أيدي سبأ من أهل الجور والعدوان، وأقفرت من أهلها الربوع والمساجد ودرست من أهلها المدارس والمعابد فتجد أكثر قراها رسوماً داثرة والقليل بآثارها تحكي نضارة أهلها خراباً غير عامرة، وقد عمرت أهلها الأطراف والبلدان، ونشروا فيها شعائر

(1) يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، ص102 ـ 103.

الإسلام والإيمان، فأكثر العلماء الموجودين ومن سلف في البلدان القريبة كالقطيف وأبي شهر وأطراف فارس ولنجة ومسقط وميناء المحمرة وأطرافها والبصرة وشيراز وكثير من أطراف العراق والعجم منهم حديثون ومنهم قديمون»[1].

وعبّر صاحب أنوار البدرين الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله عن ذلك بأقوال مماثلة لخص فيها مظاهر هذه الانتكاسة ـ كتحدٍّ حضاري كبير ـ بإثارة هذا السؤال: «كم من علماء فضلاء أتقياء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين، ولاندراس الآثار ومشايخنا وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»[2].. أي من الأجانب إقليميين وغير إقليميين، وقال وهو يتحدث عن تشتت علماء بلده البحرين: «وما يدخل في هذا الشأن ويحوم حول هذا الميدان، مما بلغني علمه، وأحاط به اطلاعي وفهمي، وإن كان قليلاً من كثير، ونقطة من غدير لتشتت أهلها في البلدان بما لعبت بهم أيدي الزمان، وما نالوه من البلاء والهوان من أهل الجور والعدوان، والحوادث والوقائع التي أخلت منهم الأوطان، وبددت شملهم في كل مكان.

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس، ولم يسمر بمكة سامر

حتى بلغ الحال أنَّ كثيراً من الأولاد لم يعلموا بآثار آبائهم، ولم يدروا بأنسابهم وأقربائهم»[3] كما قال الشيخ علي البلادي.

وقد كرر العمانيون حملتهم في سنة 1150هـ، وأشار لشتات

---

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص50

(2) المصدر السابق، ص113

(3) المصدر السابق، ص17

أهل البحرين في عهد اليعاربة العمانيين الشيخ محمد علي العصفور البحراني، وذكر صاحب الذخائر عن الغزو العماني في هذه السنة للبحرين، وترك غزوهم حالة انفعالية شديدة وصعبة أدت إلى شتات الأهالي إلى الفرار الجماعي خارج البلد، وأشار صاحب الذخائر لهذا الغزو وأثره على سكان الجزيرة من الشيعة، فقال في نص قصير معبر: «أتى سيف ابن الإمام سلطان المسقط مع جماعة الإباضية والخوارج، وتملكوا البحرين، وقتلوا من الشيعة ما لا يحصى»[1]، ووصف انتهاكات الإباضيين لحقوق أهالي البحرين فقال صاحب الذخائر نقلاً عن مقطع من رسالة الشيخ غيث آل مذكور للوزير المهدي خان: «إن إمام المسقط منع الناس الجمعة والجماعات، وأمرهم بإطاعة عبد من عبيده إذلالاً للشيعة وإخماداً للشريعة»[2].

ومر حفيد صاحب الحدائق الشيخ محمد علي العصفور على مآسي هذا الغزو من إتلاف متعمد لكتب علماء البحرين وخراب ديارهم وشتات أهل البحرين وما واجههم من القتل والسلب والنهب والاعتداء على المساجد ودور العلم وحرق المكتبات، وذلك في ترجمة عدد من علماء البحرين كجده الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني[3] صاحب الحدائق الناضرة والشيخ ياسين البلادي البحراني»[4].

وفي هذا الصدد قال الشيخ التاجر: «وفي سنة 1151هـ غزا البحرين الأمير سيف بن سلطان بن سيف بن مالك بن يعرب النبهاني حاكم مسقط وإمام عمان في عدة من سفنه الحربية

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص29

(2) المصدر السابق، ص41.

(3) المصدر السابق، ص170

(4) المصدر السابق ص137

مملوءة بالجنود والذخائر والعدة الكاملة، وحين وصوله البحرين أشغل القتل والنهب في البلاد مدة ستة أيام ثم ضبطها بعد ذلك، وتصرف في شؤونها وحكمها، فمنهم من قتله، ومنهم من فرّ إلى جهات الأحساء والقطيف وبوشهر، ومنهم من أسره وأودعه السجون، فكان من جملة الأسرى الشيخ ناصر بن سيف مع عدة من المشايخ والعلماء، ولم يتحمل الشيخ ناصر ما عاناه من ذل فمات في محبسه»[1].

ويقول المرحوم الأستاذ ناصر بن جوهر الخيري عن إحدى حملات الغزو العماني سنة 1151هـ: «ولما آلت سلطنة مسقط وعمان إلى سيف بن سلطان في سنة 1140هـ، وفرغ من ضمّ أطراف بلاده والقضاء على المناوئين له فيها دار في خلده إعادة البحرين إلى حضيرة[2] سلطنته والانتقام من أهلها الذين تجاسروا على القيام في وجه عساكره وطردهم لهم منها، وفعلاً جهز عساكره وقواته وغزاهم في سنة 1151هـ، وحين وصوله البحرين حارب أهلها وتقلب عليهم وأمر بالقتل والنهب العام مدة ستة أيام كاد في أثنائها أن يجعل البحرين خالية على عروشها «(هنا يشير ناصر الخيري لحالة الشتات والتهجير القسري[3] للبحرانيين).

ثم يقول ناصر الخيري: «وقد انتقم من الأهالي شر انتقام وأذاقهم من العذاب والاضطهاد أشكالاً وألواناً، وقتل كثير[4] من

---

(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، ص98 ـ 99.

(2) ورد لفظ (حضيرة سلطنته) بحرف الضاد في أصل مخطوط مؤرخنا الأستاذ ناصر خيري وليس حرف الظاء، وهو خطأ إملائي، والصحيح كتابتها هكذا.. حظيرة سلطنته، وهو واحد من الأخطاء اللغوية العديدة التي تناثرت في المخطوط سواء في هذا النص أو في نصوص تاريخية أخرى.

(3) ما بين القوسين أو ما يسمى بالهلالين خارج نص الأستاذ ناصر الخيري.

(4) الصحيح «وقتل كثيراً من مشايخهم وعلمائهم وكبرائهم».

مشايخهم وعلمائهم وكبرائهم، ودمر البلاد أشد تدمير، ولما قضى ما بنفسه ضبط البحرين وتولى شؤونها، وولى عليها رجلاً من خاصته لتدبير أمورها على ما يحب، ثم أبحر إلى بلاده، وقد بلغت نفسه كل[1] تتمناه»[2].

وتابع المرحوم ناصر بن جوهر الخيري قوله:

«ولما بلغت مسامع الشاه نادر الأفشاري الذي كان قد اتصلت إليه سلطة بلاد إيران، وتوج بتاج الصفويين ونزع الملك من الأمير تهماسب نجل الشاه سلطان حسين في سنة 1149هـ خبرَ تعديات سيف بن سلطان على الخليج وجزائر البحرين أمر محمد تقي خان مأمور الخليج الفارسي بالذهاب كلبعلي خان في قوة عظيمة للنظر في أمور الدين ومجازات[3] المعتدي السفاح على سوء أعماله واسترجاع جزائر البحرين إلى أحضان الدولة الإيرانية، فصدع هذا بأمر مولاه وجهز الجنود والعساكر وسار بهم إلى البحرين، ولما بلغت حركته مسامع نائب سيف بن سلطان المقيم بالبحرين ترك الجزائر بعد أن حمل منها من الأموال والتحف شيء كثير[4]، وفر من وجه الجنود الإيرانية، وعلى أثره وصل محمد تقي خان إلى الجزائر وشاهد آثار الظلم والخراب، فطيب خاطر الأهالي وولى

---

(1) لا توجد في كتاب المؤلف ومخطوطه كلمة «ما» التي يفترض أن تكون بين كلمتي «كل تتمناه»، فظهرت الجملة مقطوعة أمام القارئ الكريم هكذا «كل تتمناه».

(2) ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص204 / 205.

(3) تُكتب هذه الكلمة بالتاء المربوطة، ولكننا وجدناها في المخطوط مكتوبة بتاء مفتوحة في نهايتها.

(4) هنا خطأ نحوي، فالصحيح أن تكون العبارة هكذا: «ولما بلغت حركته مسامع نائب سيف بن سلطان المقيم بالبحرين ترك الجزائر بعد أن حمل منها من الأموال والتحف شيئاً كثيراً»، وهذا نموذج للأخطاء اللغوية في المخطوط.

على البحرين كلبعلي خان وسافر هو بالقوات بطلب قتال سيف بن سلطان، حيث إن أوامر نادر شاه له بذلك صريحة، واتفق أن التقى به في بحر عمان يجوس الديار بأسطوله الكبير فقاتله وتغلب عليه وكسره أفظع كسرة وقتل سيف بن سلطان نفسه ونهب ما أمكنه من أسلابهم، وذلك في سنة 1152هـ»[1].

فهذه النصوص التاريخية حددت في طيّاتها الداخلية مشكلة «شتات أهل البحرين» وخطواتها كما يأتي:

1. تحديد لمشكلة الشتات.
2. أسباب المشكلة وفي صدارتها ظلم الطغاة وقوى الاحتلال العماني خاصة.
3. تحديد لآثار هذه المشكلة ونتائجها كعدم معرفة الأحفاد والأبناء لأنسابهم وأقربائهم، وجهلهم بآثارهم الثقافية وسجن وعمليات قتل ونهب وسلب وحرق، ومشاعر إذلال وهروب عن قراهم ومدنهم وغيرها.

* * *

مظالم الولاة في الداخل:

يعيِّن الغزاة الخارجيون أو الإقليميون ولاة من جنسهم أو من أتباعهم لحكم الجزيرة وأهلها باسمهم، وتفيد بعض مصادر دراسة التراث الثقافي والروحي، وبعض المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ بلدنا البحرين بأن هؤلاء الولاة قد تفننوا في ظلم البحرانيين، ولم يتوقفوا عن أذاهم يوماً بخاصة في عصر التعصب المذهبي الذميم.

وتؤكد هذه المصادر التي كتبها علماء بلادنا بأن أهل البحرين، والشيعة العرب بخاصة منهم قد تجرعوا ألوان وغصص المظالم

---

(1) ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص205 ـ 206.

الشـديدة لهـؤلاء الـولاة عديمـي الحـس الإنسـاني والضميـر الأخلاقـي، وقد شـكى الأهالي مظالم بعض الـولاة القسـاة إلى ملوكهم وسـلاطينهم وأصحـاب السـلطة العليـا، فلـم يأبهـوا بمعانـاة الأهالـي فـي أغلـب الحالات، وكانـت ثمار المظالم المسـتمرة للولاة تشـرد أهالـي البحرين وشـتاتهم في الداخل حيناً، وتشـرد كثيـر منهم فـي اتجاه الخـارج حيناً آخر.

حكـت بعـض كتـب التراجـم والمصـادر التاريخيـة شـيئاً مـن ممارسـات مذهبيـة ضـد سـكان الجزيـرة الأصلييـن واضطهادهـم الدينـي والسياسـي الجائـر، وتعـرض الأهالـي لحـالات انفعالية شـديدة كتهديدهـم بالإبادة وخطـر القتل الجماعـي كما في قصـة الرمانة حتى سـهل الله تعالـى فرجـه لهـم بلطفـه وعنايتـه المباركـة، وتمثـل قصـة صاحـب الرمانـة مـع شـعب البحريـن نموذجـاً لظلـم الـولاة الجائريـن ممـن تسـلط علـى البـلاد وحكمهـا بالحديـد والنـار، فعقـب سـيطرة الغـزاة على الجزيـرة يتم تعييـن بعض الـولاة الحاكمين مـن أصول غير بحرانيـة البـلاد كـوزراء أو ولاة لحكـم مجتمـع الجزيـرة، وكان بعضهـم ظالمـاً جائـراً أذاق البحرانييـن ألـوان العـذاب.

1. قصة الرمانة:

هـذه القصـة مشـهورة بيـن أهـل البحريـن، بـل وطرقت مسـامع غيرهـم، وقـد كانـت نهايتهـا ولـله الحمـد لطفـاً إلهيـاً حظـي بـه البحرانيـون، ورحمـة منـه سـبحانه لارتباطهـم بمنهـج الإيمـان الإلهـي ومنهج أهل البيت، وتمثـل قصة الرمانة مثـالاً على الاعتداء والاسـتعلاء والاضطهـاد المذهبـي[1] أيـام الهرمزييـن، وكذلـك قصـة وقعـة العبـد

(1) انظـر تفصيـل القصـة، وهـي طويلة في كتاب كشـكول الشـيخ يوسـف آل عصفور البحرانـي، ج 1 ص110 ـ 112، وكتـاب الذخائـر، ص52 ـ 54.

التي أوردها صاحب الذخائر في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر)[1] الذي تناول فيه تاريخ البحرين وتراجم بعض علمائها وشعرائها وحكمائها، وقد حكت القصة الأولى اضطهاد البحرانيين في عهد البرتغاليين على أيدي ولاة مسلمين.

أما القصة الثانية فمثال آخر على اضطهاد العمانيين لأهل البحرين وإيذائهم، والموقف الثالث موقف المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني ضد أحد ولاة الفرس الظالمين.

2. قصة العبد في ذخائر الشيخ محمد علي آل عصفور:

أمَّا قصة وقعة العبد التي أوردها صاحب الذخائر في كتابه، وقد تكون ضعيفة، حيث قال رضوان الله عليه وشآبيب رحمته: «إن سلطان المسقط أرسل عبداً من عبيده لأمر القضاوة وأمر العلماء والأكابر بالائتمام به والانقياد له، فجاء العبد إلى البحرين، وأفتى أناس بفتاوى لم تسمع مثلها في الأعصار ولم تذكر في الأمصار مثل حكمه بين المتخاصمين بأن المدعي يحلف والمدعى عليه يحلف والمال لي، قوموا روحوا وغير ذلك من المحاكمات الغريبة، ومن جملة مواعظه.. إيَّاكم والقبب يعني ضرايح الأئمة ﷺ، فبقي في البحرين مدة حتى ضاقت الأرض على العلماء والأكابر فشكوا إلى سلطان المسقط فلم يجبهم»[2].

ويقول العلامة الشيخ محمد علي آل عصفور صاحب الذخائر إن هذا الرجل: «أمر غلمانه بالتعدي على الشيعة فأخذوا أموال الناس بالباطل وصدوا عن سبيل الله، وأخمدوا مصابيح السُّنة وأظهروا البدعة فاشتدت على الشيعة، ففر بعضهم إلى بلاد العجم، وبعضم

(1) الشيخ محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص55 ـ 56.
(2) المصدر السابق، ص55

الآخـر إلـى الهنـد»[1]، ففـي هـذه الجملة إشـارة إلى شـتات «الشـيعة البحرانييـن» إلـى مناطـق الجوار.

3. موقف الشيخ سليمان الـماحوزي (فخر الـمشايخ):

قال ناصـر الخيـري عليـه الرحمـة والرضـوان: «ولسـوء حـظ أهل البحريـن أن الوالـي الإيرانـي كلبعلي خان الـذي تولى أمـر بلادهم كان فظاً جائـراً غشـوماً كثيـر البغي والفسـاد، وقد عناه الشـيخ أبو الحسـن سـليمان بن عبـد الله الماحـوزي فـي قوله:

لمـــــا تعّـــــدَّوا طــــــــورهم
أهْـــــل أوال فـــــي المعاصـــــي

وغـــــــدوا يحاكـــــون الـــــكلا
ب بـــــلا انتفـــــاع واقتنـــــاصِ

ولـــــــي عليهـــــم حاكمـــــاً
كلـــب الهراشـــي بـــلا خـــلاصِ

فرمـــــــى نبـــــال وبالـــــه
بيـــــن الأدانـــــي والأقاصـــــي

وهو الذي يقول عن نفسه أو قيل عن لسانه:

كلـب أهـل الكهـف مـن النـار نجـا
كيـف لا أنجـو وأنـا كلـب علـي

ولمـا أسـرَف «أي كلبعلـي» فـي مظالمـه وتعدياتـه تعـددت الشـكاية من أهـل البحريـن ضده فعزلتـه حكومة إيـران عـن البحرين، وسـلمت رياسـة البـلاد إلـى الشـيخ غيـث وأخيـه الشـيخ نصر مـن آل

---

(1) الشيخ محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص55 ـ 56

مذكور، ثم مات الشيخ غيث فصار الشيخ نصر هو الحاكم المطلق التصرف في البحرين تحت رعاية الدولة الإيرانية الأفشارية»[1].

4. جور وظلم بابا خان سلطان:

ويقول الشيخ التاجر عن مظالم بعض الولاة الفرس لأهالي جزيرة البحرين:

«وفي سنة 1064هـ، سنة 1647م اعتزل سوندك سلطان منصب الحكم فيها فخلفه عليها بابا خان سلطان فانحرف عن خطة سلفه، وأطلق يد الجور والظلم وأجحف بحقوق الرعية، فارتفعت أصوات الأهالي بالاستغاثة من ظلمه، ولما كثرت الشكايات ضد بابا خان سلطان عزلته الدولة الفارسية سنة 1077هـ، واستبدلته بزمان سلطان بن قزل خان، وفي هذا العام توفي الشيخ عبيد آل مذكور فولَّت الحكومة الشؤون المالية ابنه الشيخ علي ابن الشيخ عبيد آل مذكور، ومات زمان سلطان والي البحرين سنة 1090هـ فتولى مكانه مهدي قليخان، ومات الشيخ علي بن عبيد آل مذكور سنة 1109هـ، فتولى مكانه الشيخ ناصر بن سيف، ثم عزل عنها مهدي قليخان سنة 1113هـ، وولي مكانه قزاع خان فكان جائراً ظلوماً غشوماً، وقد نظم فيه أحد الأدباء بيتين من الشعر فقال:

مهدي قلي صرفوه عن بحريننا
عام الفجر وحكَّموا قزاعا
ملأ الفجاج ببغيه وفجوره
فلذا أتى تاريخه «قد زاغا»[2]

---

(1) محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص206 ـ 207

(2) التاجر، عقد اللآل في تاريخ البحرين، ص96

ففي هذا النص قدم لنا أكثر من والٍ ظالم في ظل الدولة الفارسية، ومنهم بابا خان سلطان الذي عزلته الدولة الفارسية، ومن ولاتها الجائرين كذلك «قزاع خان» الذي وصفه التاجر «جائراً ظلوماً غشوماً»، وكلاهما شكاهما الأهالي للدولة الفارسية، وأنشأ فيه العلامة الشيخ سليمان الماحوزي البحراني في قزاع خان شعراً في كشكوله[1].. يقصد أزهار الرياض وهو ديوانه في الشعر.

* * *

أشكال حالات الشتات وأنواعها

يستفاد من الوصف العام لمشكلة «الشتات» بمختلف أشكاله من كتب التراجم وبعض مصادر دراسة تاريخ البحرين الحديث أنه يمكن تصنيف وقائع «شتات المؤمنين البحرانيين» من قراهم وبلداتهم بشكل مباشر وغير مباشر من عام (1014 ـ 1286هـ) إلى أشكال وحالات الشتات التي عصفت بالبحرانيين في فترتي الاحتلال البرتغالي والغزو العماني من قبل عام 1130هـ إلى ما بعد عام 1244هـ موصولة إلى عام 1284هـ كما قال الشيخ علي البلادي صاحب أنوار البدرين، ويمكن تقسيم حالات الشتات إلى أنماط بما يأتي:

1. الشتات الداخلي.
2. الشتات الخارجي.
3. الشتات الفردي (فرار بعضهم في داخل وطنه أو بعيداً عنه وعن أهله في بلد آخر.. حراك سكاني داخلي).
4. شتات النخبة كفرار العلماء.
5. وشتات العوائل كنموذج على الشتات الجمعي.

* * *

---

(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ البحرين، ص96

توزع الشتات في حالتين أساسيتين:

الشتات الداخلي:

هو ما حدث من شتات في اتجاه مناطق الداخل والرحيل الاضطراري والقسري من بلدة أو قرية أو منطقة مهددة بالخطر إلى منطقة أكثر أمناً كما أشار إلى ذلك البحراني في لؤلؤته من هروب الناس أكابرهم وأصاغرهم إلى القلعة أثناء معركة العتوب والهولة، وكما حدث لأهالي قرى عسكر وفارسية القديمة وجو، ولجوء أغلبهم لقريتي النويدرات والمعامير وبربورة وإلى مناطق من جزيرة سترة طلباً للأمن النفسي والاجتماعي والفرار من الجور والظلم والاعتداءات المتكررة، وقد أدى الشتات والتشرد الداخلي إلى خلو بعض القرى من أهلها، بل واندثارها التدريجي كما حدث لقرية بربورة التاريخية، واندثار قرية فارسية القديمة ثم الجديدة بعدها بسنوات، وغير ذلك من القرى البحرانية التي تتعرض لحوادث أمنية تضطر أهلها للهجرة الداخلية أو الشتات خارج بلادهم البحرين كما حدث لعائلة آل فاضل من عسكر إلى جزيرة صلبوخ[1] أو مينو شهر بالجنوب الغربي الإيراني، ونزول سكان آخرين ينتمون لمذاهب أخرى في قرى أخرى للعيش فيها كما حدث لقرية عسكر.

وسنحاول تقديم مثال على هذا النوع من الشتات باتجاه الداخل، وتكوين قرى جديدة، ومنها كما تقدم نشأة قريتي النويدرات والمعامير.

لقد فرت ـ على سبيل المثال ـ بعض العائلات البحرانية من قريتي عسكر وفارسية في أعقاب ما جرى من اضطرابات وقلاقل وأحداث أمنية رافقت هجمات خارجية مع مطلع القرن التاسع عشر

(1) سالم النويدري، أسر البحرين العلمية، ص134.

الميلادي إلى مناطق أكثر أمناً وهدوءاً، وكانت النويدرات والمعامير وفارسية الجديدة من القرى الجديدة التي سكنها هؤلاء الفارون من بطش الأعراب والقبائل البدوية واعتداءاتهم العدوانية الذي أصبحت حديث الآباء والأجداد، فاستقروا بعد حين من الخوف والقلق والشعور بالاضطهاد في المناطق.

ورصدت بعض المصادر البحرانية كصاحب أنوار البدرين هذه الحالة الأمنية الاجتماعية، حيث تحدث الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني عن خراب عسكر وتعمير المعامير التي هي مرتبطة في نشأتها التاريخية بنشأة قرية النويدرات فقال عليه الرحمة: «والعسكر قرية من قرى البحرين في طرفها الجنوبي، وهي الآن خراب غير مسكونة، وقرية المعامير حدثت بعد خرابها»[1].

وكرر الشيخ علي البلادي الكلام ذاته عن شتات البحرانيين فقال:

«العسكري نسبة إلى العسكر قرية من قرى البحرين من طرفها الجنوبي، وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء نبلاء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين ولاندراس الآثار وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»[2]. أي من ظلم الأجانب الغزاة الذين كانوا بين حين وآخر يعتدون على البحرين وأهلها، وعبَّر عن ذلك بلفظ «الأغيار» قاصداً الغرباء عن الجزيرة، ومنهم العمانيون، وجماعات الهولة، وقبلهم البرتغاليون والفرس.

وقد حلَّ الخراب بقرية عسكر الواقعة في جنوب الساحل الشرقي من جزيرة البحرين على أيدي مجموعات البدو والقبليين الوافدين من خارج البحرين في نهاية القرن الثاني عشر وبداية

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص79

(2) المصدر السابق، ص113

القرن الثالث عشر الهجريين، وهناك أثر على وجود قبور لأسماء من عوائل شيعية معروفة حتى الآن في قرى عامرة مثل النويدرات، فهناك ـ كما يعرف القاصي والداني ـ قبر أحد الصلحاء واسمه (محمد بن درباس) التي تسكن عائلته قرية النويدرات حتى اليوم.

ويقول صاحب الأنوار:

«والعسكر قرية من قرى البحرين في طرفها الجنوبي، وهي الآن خراب غير مسكونة، وقرية المعامير حدثت بعد خرابها، وأهلها»[1]، وقد سكن قرية عسكر: «أناس من السُّنَّة يسمون آل أبي رميح»[2] كما يقول الشيخ عبد الله بن أحمد العرب، وقد أشار لهذه الأحداث الأمنية مؤرخون بحرانيون آخرون منهم المرحوم العلامة الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك في كتابه (حاضر البحرين) بإشارة سريعة، ثم ذكرها الأستاذ سالم النويدري صاحب كتابي أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين وأسر البحرين العلمية، وقبلهما أشار الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤته لما أسماه بـ «القبيلة المعتدية» ويعني العتوب التي هاجمت الساحل الشرقي للبحرين في سنة 1112هـ، الموافق لعام 1701م تقريباً[3].

ويقول العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك التوبلاني عن السكان الأصليين لقرية عسكر والوافدين عليها من البدو والقبليين: «عسكر في الجنوب الأقصى من البحرين، وكانت آهلة بالسكان، وفيها من العلماء الشيخ إبراهيم صاحب المزار، والشيخ علي ابن الشيخ حسين الشاطري وابنه الشيخ حرز والشيخ يوسف وابنه الشيخ محمد العسكريين، ثم تنقل أهلها إلى المعامير، وسكنها قوم آخرون من

---

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص79.

(2) المصدر السابق، ص79.

(3) انظر الوثيقة العثمانية في كتاب البحرين عبر التاريخ، ج2 ص192 ـ 194

البدو»[1] بعد سلسلة من الاعتداءات عليهم فحدث فرارهم من بلدتهم عسكر بحثاً عن ملجأ آمن فكان حراكهم وشتاتهم صوب الداخل باتجاه أرض نائية عرفتا فيما بعد بقريتي «النويدرات والمعامير»، وهذا ما قصدته الرواية الشعبية المتوارثة على ألسن المعمرين بارتباط نشأة قريتي المعامير والنويدرات بأحداث أمنية وقعت آنذاك على السكان الأصليين لقرى عسكر وجو وفارسية القديمة.

وكرر العلّامة المبارك التوبلاني إشارته لخراب قريتي «عسكر وجو» وتفرق أهلها الأصليين فقال رحمه الله: «ومن البلدان تفرق الجبور وجو، فالقبيلتان تسكن اليوم دار كليب، ومنها الصمان»[2]، وقوله عن عسكر: «فقد خرج أهلها إلى المعامير، وبعد مدة من خرابها ورثها قوم آخرون»[3] هم البدو القبليون الآتون من خارج البلاد.

وكتب الأستاذ سالم النويدري في كتابه (أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين) عند ترجمة سيرة بعض علماء قرية عسكر وبالتحديد ترجمة حياة محمد بن يوسف العسكري فقال عنه: «ينسب إلى قرية عسكر»[4]، وقال: «وهي إحدى قرى البحرين الساحلية، وقد نزح عنها أهلها لأنها كانت عرضة للغزو من خارج البلاد، وعمَّر أهلها مناطق أخرى واتخذوها مساكن لهم مثل (المعامير والنويدرات)[5]، وعاد النويدري للحديث عن شتات أهالي عسكر نتيجة الأحداث الأمنية آنذاك، فقال في ترجمة الشيخ يوسف العسكري البحراني: «ينسب إلى قرية عسكر من قرى البحرين الساحلية، وقد خربت بعد أن هجرها

(1) الشيخ إبراهيم المبارك، حاضر البحرين، ص42.
(2) المصدر السابق، ص44.
(3) المصدر السابق ص44.
(4) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج1 ص404.
(5) المصدر السابق، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

أهلها، واستوطنوا ما عرف بعدئذ بقريتي (المعامير والنويدرات) لتعرضها للغزوات المستمرة، وقد استوطنها أخيراً جماعة نزحوا من شبه الجزيرة العربية، وما زالت آهلة بهم»[1].

وعند ترجمة النويدري للسيرة الذاتية لعالم آخر من علماء الشيعة العرب من البحرانيين القاطنين في قرية «عسكر الشهداء»[2] أن هذه القرية كانت خراباً بعد أن هجرها أهلها لظروف صعبة قد يدل عليها اسمها (عسكر الشهداء) وأهلها في الأصل هم أهل قريتي المعامير والنويدرات المتجاورتين»[3]، وقد حدثه شخصياً معمرون من النويدرات ومن عائلة ابن درباس النويدرية، فقال: «إن قريتي (النويدرات) و(المعامير) المقابلة لها لم تكونا قديماً، وإنما عمرتا للسكن ـ وكانتا مظاعن في الصيف ـ بعد استيلاء بعض الأعراب النازحين على عسكر، وكان نزوحهم من قطر، فاضطر أهل قرية عسكر إلى هجرها، والتوطن في القريتين[4] المتقدم ذكرهما، وليس من الغريب أن تصاحب عملية الجلاء هذه مظاهر عنف وإراقة دماء واعتداء على الأعراض والأملاك والأرواح، لذا كان يطلق على عسكر هذه «عسكر الشهداء» كما يقول الشيخ عبد الله العرب[5] في هامش أنوار

(1) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج1، ص412.

(2) هذه التسمية التي أطلقها الشهيد الشيخ عبد الله بن أحمد العرب البحراني في هامش ترجمة الشيخ علي ابن الشيخ حسين الشاطري الشهدائي العسكري في (أنوار البدرين)، ص79

(3) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج1 ص542.

(4) يرجح بعض الباحثين بأن الهجرة تمت في سنة 1810 ـ 1811م، وإذا صحت توقعاتهم فإن عمر قريتي النويدرات والمعامير حوالي مائتي عام، وارتبط نزوح أهل عسكر للقريتين بمجيء الأعراب والقبائل الوافدة من خارج البحرين في بداية القرن الثاني عشر الهجري وبعد دخول آل خليفة البلاد في 18 جمادى الثانية سنة 1197هـ، والله وحده أعلم بدقة تاريخ النزوح وتكوين القريتين.

(5) هذا العالم الجليل كان من ضحايا العنف والاضطهاد الذي طال أبناء البحرين =

البدرين[1]، وتأكيداً لما سبق فإنَّ مقبرة أهالي عسكر القدامى (سكنة النويدرات والمعامير) المجاورة لضريح صعصعة ما زالت مجفوة من قبل سكنة عسكر الحاليين (آل بوعينين)، فهم يدفنون موتاهم في مقبرة الحنينية بالرفاع الشرقي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن في هذه القرية قبراً مشهوراً جنوبي قبر صعصعة لأحد الصلحاء من أهالي عسكر الأصليين هو (محمد بن درباس) [2]، والمعروف أن عائلة ابن درباس تسكن النويدرات حالياً»[3].

وقد اعترف الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية) بوجود آثار للسكان الأصليين في قريتي عسكر وجو، فأشار إلى وجود قبر للشيخ محمد الجوي[4]، وهو على حد تعبير النبهاني نفسه من صلحاء قرية جو أوصى بدفنه في مقبرة عسكر التاريخية، فالمنطقة مسكونة بالشيعة العرب من البحرانيين قبل مجيء آل البوسميط والبوعينين وآل نعيم وغيرهم من القبائل الوافدة للبحرين من شبه جزيرة قطر وشرق الجزيرة العربية، وتدل مخطوطاتهم[5] المحفوظ بعضها لدى العلماء ومراكز علمية شيعية على كونهم من سكان عسكر الأصليين.

= في العقد الثاني من القرن العشرين المنصرم، حيث قتله ظلماً مجموعة من الأعراب والبدو القادمين عنوة من خارج البلد وذلك في منطقة قريبة من قرية أبو صيبع أو داخل حدودها، ولهذا أسماه بعض الباحثين بالشهيد لسفك دمه على يد الباغين.

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص79.

(2) محمد جواد مرهون، الخطيب الشحشح صعصة بن صوحان، ص183.

(3) سالم النويدري، مجلة الموسم، الأسر العلمية في البحرين ص884، العدد 11، المجلد 3.

(4) الشيخ محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص29.

(5) يحتفظ بعض المهتمين بالتراث الثقافي بعدد من مخطوطاتهم كمخطوطة الشيخ حرز العسكري وعنوانها (مقتل أمير المؤمنين).

ويذهب النويدري إلى القول بأنَّ: «عسكر آهلة بالسكان[1]، ثم هجرت»[2]، وارتحل إليها آل أبي سميط «في نهاية القرن الثامن عشر»[3] الميلادي، وتؤكد كلمات المبارك والنويدري على أن نشأتي قريتي النويدرات والمعامير ارتبط بالخراب الذي حل بعسكر وفرّق أهلها وشردهم ليعيش بعضهم في القريتين المذكورتين، وتابع الأستاذ سالم النويدري حديثه عن الهجرة القسرية إلى الخارج لبعض عوائل أهالي قرية عسكر الشيعية بعد خرابها على أيدي الغزاة فقال النويدري:

«حدثني والدي رحمه الله أن نفراً من أبناء عمنا آل فاضل العسكريين ومنهم الحاج حسين بن علي بن فاضل العسكري الأوالي قد نزحوا من بلدتهم عسكر كغيرهم من أبناء هذه القرية، وذلك بعد تكرر مهاجمتها من قبل الأعراب القادمين من قطر، وانتشروا في القرى المجاورة، ثم غادروا البحرين وسكنوا إحدى الجزر في الخليج تدعى صلبوخ[4] قرب البصرة، وكانت للوالد رحمه الله مبادرات في الاتصال بذريتهم في تلك النواحي في بعض سفراته إلى العراق»[5].

أمَّا النبهاني فجافى الحقيقة وتجنى عليها عندما زعم بأن أول من سكن عسكر من العرب هم آل أبي سميط [6] ثم آل بوعينين

---

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مجلد 2 ص114

(2) المصدر السابق، مجلد 2 ص114، نقلاً عن أقوال المبارك، حاضر البحرين ص26.

(3) المصدر السابق ص114.

(4) تُسمّى هذه الجزيرة باسم جديد هو (مينو شهر)، انظر لقاء الأستاذ محمد بن أحمد سرحان مع الشيخ عبد الكريم محمد البربوري البحراني، وهو منشور في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(5) سالم النويدري، أسر البحرين العلمية، ص134.

(6) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص28

وقبائل أخـرى، حيث قـال الشـيخ النبهاني عـن قرية عسـكر: «أول من سـكنها مـن العـرب «آل بوسُـمَيْط» بالتصغيـر ثم ظعنـوا عنها وسـكنوا «لنجـة» بلدة بفـارس، فنزل قرية عسـكر بعـض «آل أبـي عينين» وهم بها إلـى اليـوم»[1]، وقـد رددنا عليـه[2] كمـا ردّ عليـه النويـدري وغيره مـن الباحثيـن البحرانييـن المعاصرين.

* * *

أمَّا تشـارلز بلجريف مستشـار حكومة البحريـن (1925 ـ 1957م) فكتـب فـي كتابـه (سـاحل القراصنة) عـن تأثيـر الصـراع الداخلـي بين شـيوخ آل خليفة في شـتات شـيعة البحرين وتهجيرهم القسـري فقال: «لـم تكـن المعادلـة القائمـة بيـن الشـيخ عبد الله بـن أحمـد وحفيـد أخيـه محمد بـن خليفـة ثابتـة، بـل كانـت مصـدراً للمشـاكل والقلاقل، وتحولـت البحرين فـي الداخل إلى سـاحة للحـروب الأهلية بيـن أفراد البيت الحاكـم، والعرب الموالين لهم مـن الجزيرة العربيـة»[3]، ثم قال بعـد ذلـك: «وخـرج شـيعة البحرين فـي جماعـات كبيـرة إلى مسـقط والقطيف تحاشـياً للصـدام الداخلي، ولـذا تنـازل التعداد السـكاني في البحريـن»[4]، بالإضافة «إلـى تدمير المنامـة عـام 1941م، ونهب أموال الرعايـا الإنجليز (الهنـود) نتيجـة معركة بين الشـيخ عبد الله بـن أحمد والشـيخ محمد بن خليفـة طرد فـي نهايتها الأخيـر من البحريـن»[5].

* * *

---

(1) النبهاني، التحفة النبهانية، ص28.

(2) انظـر الحلقـة الخاصـة بقريـة عسـكر فـي كتابنـا: خمـس قـرى بحرانيـة.. دراسـة لتاريخهـا الثقافـي، وكتـاب أسـر البحريـن العلميـة للنويـدري، بـاب الحديـث عـن عوائـل عسـكر.

(3) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ترجمة عيس أمين ص216 ـ 217.

(4) المصدر السابق، ص217.

(5) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الشتات الخارجي:

شتات تجاه الخارج والفرار من البلد والعيش في الغربة عن الوطن، وتحدث علماء البحرين عن ذلك، ومنها قول الشيخ يوسف في لؤلؤته:

«اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلزال بالتأهب لحرب أولئك الأنذال، وفي أول مرة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة، حتى أضعفوا أهلها وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظمى، وداهية دهماء، لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدم، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس ـ سيما أكابر البلد ـ منها إلى القطيف وإلى غيرها من الأقطار»[1].

وقال البلادي: «قد عصفت الأيام ولعبت بأهلها حوادث الدهور والأعوام التي لا تنيم ولا تنام فشتتت شمل أهاليها وبددت نظم قاطنيها وفرقتهم في كل مكان، وفرقتهم أيدي سبأ من أهل الجور والعدوان، وأقفرت من أهلها الربوع والمساجد ودرست من أهلها المدارس والمعابد فتجد أكثر قراها رسوماً دائرة والقليل بآثارها تحكي نضارة أهلها خراباً غير عامرة، وقد عمرت أهلها الأطراف والبلدان، ونشروا فيها شعائر الإسلام والإيمان، فأكثر العلماء الموجودين ومن سلف في البلدان القريبة كالقطيف وأبي شهر وأطراف فارس ولنجة ومسقط وميناء المحمرة وأطرافها والبصرة وشيراز وكثير من أطراف العراق والعجم منهم حديثون ومنهم قديمون»[2] وأثار سؤاله

---

(1) يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث ص443.

(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص50

عن هذه المحنة ونتائجها بقوله: «كم من علماء فضلاء أتقياء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين، ولاندراس الآثار ومشايخنا وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»[1].

ومرَّ الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني على المشكلة، وعبر في أنواره عن حالة «تشتت الشيعة العرب» من أهل بلاده البحرين في مناطق الجوار الإقليمي فقال: «لتشتت أهلها في البلدان بما لعبت بهم أيدي الزمان، وما نالوه من البلاء والهوان من أهل الجور والعدوان، والحوادث والوقائع التي أخلت منهم الأوطان، وبددت شملهم في كل مكان حتى بلغ الحال أنَّ كثيراً من الأولاد لم يعلموا بآثار آبائهم، ولم يدروا بأنسابهم وأقربائهم»[2].

ويشير الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني (صاحب أنوار البدرين) إلى تهجير علماء البحرين، بل وكثير من أهاليها فقال في أحد نصوصه: «ولم يبق لنا من آثار آبائنا ما نستكشف به أحوالنا مع كثرتها لكثرة ما وقع على البحرين من الحوادث والوقائع ولا سيِّما على بلادنا «البلاد» لأنها المنظور إليها في أعين الحكام والرصاد»[3]، وفي هذا يقول صاحب الأنوار الشيخ علي البلادي: «ولم تزل أهل هذه البلاد في أكثر الأوقات والآباد تقاسي من أهل الظلم والعناد وأهل الزيغ والفساد ضروب النكال حتى تفرقوا أيدي سبأ في الأقطار وعمَّروا بالإيمان وشعائر الإسلام سائر الأمصار فكأنهم خصوا بالبلاء لما كانوا من خلَّص أهل الولاء فإنهم أسوة بساداتهم الأطهار النبلاء»[4] من أهل بيت النبي ﷺ

---

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص113

(2) المصدر السابق، ص17

(3) المصدر السابق، ص167

(4) المصدر السابق، ص222

وأشار لوريمر لهذه المحنة في موسوعته (دليل الخليج) تحت عنوان (المهاجرون البحرينيون، والبحرانيون في إيران) وما رافقتها من حدوث حركة هجرية غير طبيعية فرضت على أهالي البحرين وتوزعوا في مناطق وقرى ومدن إيرانية، ويبدو أن لوريمر لم يتتبع وجود البحرانيين في كل مناطق الشتات بإيران، أمَّا شتاتهم في العراق وقراه ومدنه بخاصة في الجنوب العراقي، المشردين في عمان وشرق الجزيرة العربية وأفريقيا فإنَّ لوريمر أهمله تماماً، ولم يتحدث عنه مطلقاً، بينما أشارت لذلك بعض مصادر التراجم البحرانية، ومنهم العلامة الشيخ يوسف آل عصفور صاحب الحدائق، وصاحب أنوار البدرين، والشيخ التاجر في عقد اللآل، ومنتظم الدرين وغيرهم.

وذكر الشيخ التاجر رحمه الله في كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال):

«وتلت قرون الأمن والأمان قرون الغزو والسلب والظلم والإرهاق فطاردت العلم والعلماء، وأخذت منهم الديار وشتتهم في الأمصار إلى مثل فارس والهند والعراق، وبقيت مواضع العلم ومدارس التدريس تندب قاطنيها لوحشتها بعدهم، فعلاها غبار الخمول وكر شمسها بالأفول إلى أن استحالت إلى أطلال دوارس»[1]، وكذلك ما ذكره الأستاذ النويدري في كتابيه «أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، وكتابه أسر البحرين العلمية، وقد ذكرنا من قبل نصاً كتبه في كتابه (أسر البحرين العلمية) يقول فيه بأنَّ نسباً عائلياً له في مدينة البصرة العراقية الواقعة في الجنوب، وسبب وجودهم هناك هروبهم من أفعال الأعراب القادمين من قطر الذين كانوا يكثرون الاعتداء على منطقة عسكر»[2].

---

(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، ص25 ـ 26.

(2) النويدري، أسر البحرين العلمية في البحرين، ص134.

وجاء بعدهم تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين من عام (1925 ـ 1957م) فأشار إلى شتات جماعي كبير صوره بعباراته التالية: «خرج شيعة البحرين في جماعات كبيرة إلى مسقط والقطيف تحاشياً للصدام الداخلي، ولذا تنازل التعداد السكاني في البحرين»[1]، وانتشرت في هذين البلدين المجاورين وغيرهما من دول بلاد الإقليم المحيط بـ «جزيرة البحرين» مجموعات كبيرة من العوائل البحرانية التي ما تزال حتى يومنا تحمل أسماءها البحرانية كعائلة أبي المكارم، وتحمل معها انتماءها وحبها الوطني في هذه البلدان، وكان ذلك إثر معارك الصراع الداخلي العنيف والشديد بين قوات الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وأنصار ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة، وهذا ما أدى إلى تدمير المنامة عام 1841م، ونهب أموال أهاليها المحليين، ورعايا الإنجليز (الهنود)[2].

أشكال الشتات في الخارج

ولاحظنا في باطن بعض مصادر التراث التربوي والثقافي لعلماء البحرين أن هجرتهم ـ كما حدثت فعلياً في التاريخ ـ قد أخذت أحياناً شكلاً فردياً، وأخذت في أحيان أخرى حالة فرار جماعية مأساوية للناس يلفها الخوف والتشنج والغضب وتتشح بالمتاعب وعدم الاستقرار الانفعالي والاجتماعي الذي يؤثر على مستقبلهم العلمي.

وكذلك تنطوي هجراتهم على بحث مستمر عن مأوى وبخاصة في فترات المحن والاضطرابات السياسية كما حدث لأهالي البحرين في مراحل تاريخية من حياتهم كانت قوى الصراع الطامعة في

---

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص217.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

خيرات بلدهم تتكالب عليها من أجل بسط نفوذها والسيطرة على ترابها، ويندرج تحت مجال الشتات صوب الخارج أشكال منها:

- شتات على مستوى الأفراد.
- شتات للنخبة من علماء وشيعة البحرين العرب.
- وشتات عائلي.

* * *

الشتات الفردي:

كما حصل لوالد صاحب الحدائق للعلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، وقد بقي في القطيف حتى توفي بغصته، ودفن هناك في مقبرة الحبّاكة بمنطقة القطيف»[1] بشرق الجزيرة العربية.

شتات النخبة:

ونعني حالة «الشتات الصعبة والمريرة» لعدد كبير من علماء البحرين وأهلها بخاصة في الغزو العماني للبحرين واحتلالها وفرارهم من وطنهم البحرين، وكذلك في حالات الهجوم الإقليمي على البحرين للسيطرة عليها وإخضاع أهلها لسطوة الظالمين، وقد استوطنوا عدداً من مناطق الشتات القريبة من جزيرة أوال كالقطيف وسيهات والعوامية وتاروت وغيرها، وبقوا هناك فتكونت لديهم أسر معروفة بانتمائهم البحراني الأوالي، وقد أشار إليهم علماء التراجم كما في تشتت العلماء أيام الاحتلال العماني للبحرين سنة 1130هـ.

وفيما يلي قائمة بأسماء العلماء المُشرّدين:

1. الشيخ أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني والد صاحب الحدائق (ت 1130هـ) في بلدة القطيف.

---

(1) البحراني، اللؤلؤة، ص109

2. الشيخ محمد بن يوسف بن كنبار الضبيري النعيمي البحراني (ت 1130هـ) في القطيف إثر اشتباك بين الخوارج العمانيين وعسكر العجم[1].

3. الشيخ عبد الله بن صالح بن جمعة بن علي بن أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الله السماهيجي البحراني (ت 1135هـ) في بلدة بهبهان الإيرانية.

4. الشيخ عبد الله بن علي بن أحمد البلادي البحراني (ت 1148هـ).

5. السيد عبد الله ابن السيد علوي البلادي البحراني الملقب بـ «عتيق الحسين»[2] (ت 1165هـ).

6. الشيخ حسين ابن الشيخ محمد بن جعفر الماحوزي البحراني اللاجئ إلى القطيف، وهو أستاذ وشيخ صاحب اللؤلؤة.

7. الشيخ ياسين ابن الشيخ صلاح الدين البلادي البحراني، وقد شارك في المعارك ضد الغزاة العمانيين في حملتهم الثالثة سنة 1150هـ وأصيب فيها»[3].

8. الشيخ حسن ابن الشيخ محمد بن خلف بن ضيف الدمستاني البحراني (ت1181هـ).

9. العلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني، وهو صاحب الحدائق، (ت1186هـ) بعد تشرد في مدن عديدة داخل إيران»[4].

❋ ❋ ❋

---

(1) البحراني، اللؤلؤة، ص110.

(2) البلادي، أنوار البدرين، ص175.

(3) المصدر السابق، ص222، علي هلال، المشهد ذو المنارتين، الفصل الأول، وموضوع الدراسة «البلاد القديم، موقعها الحضاري والثقافي»، ص33.

(4) انظر ترجمته وسيرته الذاتية في كتاب لؤلؤة البحرين، ص442 ـ 451.

شتات العوائل:

وصل الخوف والترويع والقهر ذروته النفسية فتجاوز حالات التشتت على مستوى حياة الأفراد إلى مستوى حالة شتات جماعي أصعب وأشد لعدد كبير من العوائل بسبب ما مارسه الطغاة وزبانيتهم من الولاة والأتباع من اضطهاد وجور ضد البحرانيين، فحدث لهم فرار جماعي برز في هرب عوائل شيعية بحرانية بأكملها لمناطق قريبة من بلادهم واستيطانهم في هذه المناطق، وبخاصة في مدن في الجنوب العراقي، ومدن الجنوب الإيراني ومسقط وشرق الجزيرة العربية كالقطيف وسيهات والعوامية والأحساء وزنجبار وغيرها، وما تزال هذه العوائل أو كثير منها في غربتها بعيدة عن أرض الوطن، وإذا أراد البعض منهم العودة إليه واجه المشاكل التي لا تنتهي كمعايرتهم في نسبتهم للبحرين !!!.

وأشار العلامة صاحب الحدائق الشيخ يوسف بن أحمد الدرازي البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين) لفرار جماعي للبحرانيين أهالي جزيرة البحرين.. أفراداً وجماعات وعوائل.. هرباً من ظلم الجنود العمانيين وعسفهم، ونذكر القارئ بنصه الذي قال فيه: «اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلزال بالتأهب لحرب أولئك الأنذال، وفي أول سنة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة حتى أضعفوا أهلها، وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظمى، وداهية دهماء لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس ـ سيما أكابر البلد ـ منها إلى القطيف وإلى غيرها من

الأقطار»[1]، وتعبيره هربت الناس هو تعبير عن هروب بمختلف أشكاله.. فردي، وجماعي، وعائلي.

وقد تشردت عوائل بحرانية شيعية بأكملها في القطيف ومنها أسرة البلادي التي تنسب لقرية(البلاد القديم)، وعوائل علماء كالشيخ أحمد بن جمال البلادي وصاحب (أنوار البدرين)، فهذه الأسر هاجرت إلى القطيف من آثار الحروب والمشاكل السياسية ومظالم ولاة الجور، ومن هذه الأسر كذلك أسرة العصفور والخنيزي، والسادة، والشويكي، وآل سيف، وآل عبد الجبار، والعريض، ومن المؤكد أن بعض العوائل هاجرت وفق هجرات طبيعية، وهاجرت أخريات كأسرة الشيخ علي البلادي صاحب أنوار البدرين، وأسرة العصفور إلى القطيف تحت ضغط الحروب والغزوات الخارجية الظالمة لجزيرة أوال كما أشارت كتب التراجم نفسها، ورحلت بعض الأسر إلى منطقة شتات أخرى في الجنوب العراقي كمدينة البصرة وأبي الخصيب وغيرهما من المدن العراقية كعوائل الدرازي والعصفور، والغريفي والقيدوم، والبربوري، وفرّ قسم من هذه العوائل إلى مدن في الجنوب الإيراني الغربي كالمحمرة وعبادان وجزيرة صلبوح التي توجد فيها أكثر من خمسين أسرة بحرانية لقبها «البربوري» كما قال للشيخ عبد الكريم البربوري التي رحلت عائلته من زمن تجاوز المائتي سنة واستقرت هناك، وذهبت عائلة الربعي إلى مدينة شاهجهان الهندية، وتوزعت عوائل أخرى في مدن ومناطق دول الجوار التي تمتلئ بالأسر البحرانية المشردة.

وذكر الأستاذ النويدري تواصل والده مع عوائل عسكرية بحرانية هاربة من قرية عسكر من أسرة آل فاضل، وهم أبناء عمومة له ومنهم الحاج حسين بن علي بن فاضل العسكري الأوالي

---

(1) البحراني، لؤلؤة البحرين، ص443

قد نزحوا من بلدتهم عسكر كغيرهم من أبناء هذه القرية، وذلك بعد تكرر مهاجمتها من قبل الأعراب القادمين من قطر، وانتشروا في القرى المجاورة، ثم غادروا البحرين وسكنوا إحدى الجزر في الخليج تدعى صلبوخ قرب البصرة، وكانت للوالد رحمه الله مبادرات في الاتصال بذريتهم في تلك النواحي في بعض سفراته إلى العراق»[1].

وهذا كله ترك آثاره على الكثرة العددية لسكان القرى البحرانية وتناقصوا حتى عدد القرى نفسها من (360) قرية إلى مائتين كما قال صاحب الذخائر، ثم إلى (90) قرية بتقدير فروغي، وحوالي (53) وثمان مدن عند النبهاني وفؤاد الخوري، ثم إلى ستين قرية كما قال كريستن نيبور، وهي اليوم بحدود المائة إلى مائة وعشرين في حاضرنا بتقديرات مؤرخين آخرين أمثال لوريمر وروبرت جيرمان، والسهلاوي وغيرهم، فالشتات بمختلف أشكاله ألحق بالبحرين وأهلها ضرراً بالغاً.

(1) النويدري، أسر البحرين العلمية، ص134.

الفصل الحادي عشر

التنظيم الإداري للقرية البحرانية

بين القرنين 11 ـ 17 الميلاديين قبل مجيء العتوب

شهدت جزر البحرين نهضة ثقافية وعلمية متألقة قبل مجيء الغزو البرتغالي والعماني ما بين القرون (السادس حتى الحادي عشر الهجري)، وأتاحت هذه التجربة للبحرانيين مساحة واسعة، وكبيرة للنبوغ العلمي بينهم، وتحقيق قدر من الإنجازات، والنجاحات الموفقة في مجالات عديدة كبروز (فئة الفقهاء والعلماء والأدباء)، وحركة التأليف والتصنيف بينهم، وإعداد الرسائل العلمية وكتابة ونسخ المخطوطات، ونشطت في مساجد البلاد وحوزاتها ومدارسها حلقات التدريس والمناظرات واللقاءات، وظهرت في كثير من قرى البحرين وبلداتها مجموعة من المدارس والحوزات الخاصة تهتم بتعليم العلوم الشرعية وعلوم الحكمة العقلية والأدبية وعلوم اللغة وغيرها، وتركت هذه النهضة بصماتها الواضحة في مجالات واسعة جعلت «اللقب البحراني» شائعاً بين محافل العلم ودوره ومدارسه ومراكزه بخاصة في مجتمعات إقليمنا المجاور كإيران والعراق وعمان وشرق الجزيرة العربية.

كما أنتج البحرانيون نظاماً إدارياً دقيقاً وتقدمياً لتوجيه حركة مجموعة قراهم، وجعله عملاً تنظيمياً يضبط حركة الناس فيها، وتأسيس نظام للعلاقات بين أفرادها بنحو جعل العلماء والقضاة في رأس الهرم التنظيمي الذي يدير قرى البحرين، فالتنظيم الإداري هو «مجموعة إجراءات وخريطة طريق لضبط وتوزيع العمل وأدوار وعلاقات التفاعل بين الأطراف الاجتماعية، ويتمثل التنظيم في وضع أنظمة وقوانين وتشريعات توجه سلوك الأفراد في التفاعل مع بعضهم، وفي كيفية أداء الخدمات لهم».

ولمَّا كان إبداعهم الإداري ليس مكتوباً في مصدر موثق، كما أن البحرين لم تعرف حركة السجلات الإدارية إلّا في فترة متأخرة فقد حمل هذا الوضع، بالإضافة إلى مسوغات أخرى ـ سنأتي على بيانها ـ على التشكيك في قدرة البحرانيين على تطبيق نظام إداري دقيق، وبمستوى راق وتقدمي ومتميِّز عن مثيله ـ إنْ كان له مثيل ـ في إمارات الخليج العربي، وعلى أسباب الطعن في تطبيقاته لإدارة القرى في جزر البحرين.

وقد خضعت القرية البحرانية ـ كوحدة أساسية للمجتمع البحراني ـ لحركة تفاعل بين مختلف الأطراف المشاركة فيه، وتجسدت هذه الحركة في العلاقات والأدوار، والمعاملات اليومية، وأشكال التفاعلات الأخرى السائدة في مجتمع القرية البحرانية، ومما لا شك فيه أنَّ هذه الحركة احتاجت إلى نظام «سياسي وإداري» لضبطها، وتوجيهها، وقد اخترع العقل البحراني لإدارة مجتمع القرية البحرانية نظاماً لضبطها، ولا يستبعد أنَّ علماء البحرين استعانوا بخبرات وأنظمة مجتمعات أخرى أو من تجارب أقوام آخرين أتوا إلى جزر بلادهم فنقلوا لهم هذه الخبرات التنظيمية، أو تعرفوا على جوانب هذا النظام الإداري وملامحه عن طريق ما دوّنته المصادر القديمة من تجارب الشعوب لتنظيم حياة المجتمعات القروية وإدارتها، فالبحرانيون في تلك الفترة صنعوا هذا النظام بقدراتهم الذاتية أو عن طريق الاستعانة بجهود الآخرين لضبط حياتهم وعلاقاتهم بنحو يحقق أهدافهم المأمولة.

ومع ذلك فإنَّ هذه النهضة العلمية الكبرى ـ بوجه عام ـ لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية، وبقدر محدود إلّا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، بيد أن هذا الاهتمام لم يكن متساوياً بين كل جوانب هذه النهضة العلمية والثقافية فكانت العناية

بالنظام السياسي والإداري أقل جوانبها حظاً من بحث الباحثين وكتاباتهم، بينما قطع أرباب التراجم مسيرة لا بأس بها في حركتها، وفي التعبير عن الحركة العلمية التي شهدتها جزر البحرين، وتعتبر تدوين التراجم للسير الذاتية للعلماء والأدباء والشعراء حركة عاكسة لأحد أهم وأبرز جوانب النهضة، وكان لا يوجد في الوقت نفسه حركة إيجابية ومنظمة تكشف عن جوانب النظام السياسي والإداري لإدارة مجتمع القرية البحرانية باستثناء وجود بعض الخطوط الأولية التأسيسية لهذا النظام قد بدأت تظهر في كتابات بعض الباحثين المتأخرين سنذكرها في العنوان الفرعي الخاص بالدراسات السابقة.

***

تساؤلات:

هل وجد في الفترة ما بين القرن (11) الميلادي حتى القرن (17) تنظيم سياسي وإداري لضبط الحياة في مجتمع القرية البحرانية؟

كيف كانت طبيعة النظام الإداري للقرية البحرانية التي تدير الحياة العامة للناس فيها قبل مجيء جماعة العتوب إلى جزيرة البحرين وإخضاعها ؟

هل نملك معلومات تاريخية - حتى مجملة - عن قواعد التنظيم الإداري للقرية ما قبل سيطرة قبيلة العتوب على أراضي جزيرة البحرين؟

وما هي مظاهر التنظيم الإداري، والخدمات العامة في مجتمع القرية البحرانية ؟

وهل توجد الآن دراسات سابقة للدراسة التي بين يديك

ـ عزيزي القارئ ـ في موضوع النظام الإداري للقرية البحرانية قبل نهاية الفترة السابقة ؟

وهل ثمة علاقة إيجابية بين النظام الإداري للقرية البحرانية، وازدهارها العمراني والمعيشي والثقافي؟

وكيف يمكننا تحطيم السدود التي تواجه بعض الباحثين في مسألة التنظيم الإداري للقرية البحرانية ؟

* * *

تلك أسئلة تمثل الإجابة عن الواحد منها ركاماً من الجهد العلمي، وتنطوي على جملة عقبات وصعوبات تحول دون بناء معرفة أولية عن موضوع حلقتنا (التنظيم الإداري للقرية البحرانية) في الفترة السابقة لعهد العتوب، وبخاصة في زمن «الوجود التاريخي لمجموعة القرى الثلاثمائة والستين» التي أشارت إليها مصادر تاريخية وجغرافية عديدة ذكرناها في دراستنا عن هذه المجموعة، وهذه العقبات ـ وإن تسببت في صعوبة الكتابة عن هذا النظام ـ إلّا أنها لم تمنع بعض المحاولات من الكتابة المبدئية والأولية التي تفك الحصار عن مسألة من جوانب تاريخ القرية البحرانية وتراثها الثقافي والاجتماعي كما سنوضحه في العنوان التالي أو الموضع اللاحق من دراستنا التي بين يديك.

ولكنَّ الإنسان اعتاد بإرادة وعزيمة البدء في عمله بخطوة قد تكون صعبة وعشوائية ومجهدة، وقد تكون غير موفقة، بيد أنها مع تقويمها وتصويبها ستؤسس لبداية، وستبني خطوطاً أولى لموضوع يطوقه الأسوار والتعتيم، وستجد في حركة الزمان تفاعلاً تصاعدياً بالسلب والإيجاب ينتهي إلى صياغة مدخل معرفي يمكِّن البحرانيين من المهتمين بدراسة التراث الثقافي البحراني الحركة في مجالاته

حتى لو كانت ضيقة ـ بادئ الأمر ـ ثم الوقوف مستقبلاً على أرضية ستكون صلبة يوماً ما.

ومع دقة هذا النظام في إدارة القرى وتقدميته، وما طواه من ديمقراطية وتبادل المشورة واتخاذ القرارات الجماعية في تفكير علماء البحرين سواء في برامج التعليم وحلقاته أو في خطوات نظامهم لإدارة (القرى) التي انتشرت على تراب جزيرة أوال، ومجموعة الجزر المسكونة كجزر المحرق وسترة والنبي صالح فإن موضوع «التنظيم الإداري» للقرى البحرانية لم يأخذ حظه من البحث، وما يزال غامضاً حتى بالنسبة لعدد كبير من المثقفين الشيعة، بل إنه مغيَّب تماماً بالنسبة للآخرين من ذوي المذاهب الأخرى.

وثمة بدايات أولية للاهتمام بهذا الموضوع، ولحسن الحظ فإنَّ العلم بموضوع «التنظيم الإداري» للقرية البحرانية انطلق ـ كما سيأتي بيانه ـ من خطوة تشكيك في وجوده لدى علماء البحرين، وطعن في ممارستهم وتنفيذه، ولكنَّ هذه الإثارة المشككة باتت تتحول اليوم من مجرد تشكيك إلى البحث عن وجوده، والدفاع عنه، والبدء بالكتابة عنه، فمن شكَّ في وجود هذا النظام الراقي أعطى فرصة لنا لمعرفته، وتكوين معرفة أولية عنه، وأصبح كلام التشكيك مصدراً للعلم بالنظام الإداري للقرى البحرانية.

***

لجأنا إلى مصادر قليلة من أجل تكوين رؤية معرفية «مجملة كانت أو تفصيلية» عن جوانب من التنظيم الإداري للقرية البحرانية، وتركزت مصادرنا في التعرف على ملامح هذا النظام على نوعين من الدراسات التي تطرقت من بعيد أو من قريب، وبتعبيرات مباشرة أو غير مباشرة هما:

ونقصد من ذلك المصادر البحرانية في تراجم رجال العلم والحديث، ومن كتبهم الأولية كتاب (الفهرست وعلماء البحرين) للمحقق الكبير الشيخ سليمان الماحوزي البحراني، وكذلك كتاب (لؤلؤة البحرين) للفقيه الكبير العلامة الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني، وثالث هذه المصادر كتاب (أنوار البدرين) لمصنفه المؤرخ والعالم الجليل الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني.

نشرت خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وفي فترة سابقة من العقد التاسع بالقرن العشرين حتى العقد الأول من الألفية الثالثة موضوعات محدودة وإشارات متفرقة عن جوانب من تاريخ البحرين، وذكرت بنحو سريع أفكار عن (جوانب تنظيمية لإدارة القرية البحرانية) في فترة وجود القرى الثلاثمائة والثلاثين قرية، والثلاثين مدينة.

* * *

لا نملك ما يكفي من أدلة ومستندات تاريخية لتحديد زمن تنفيذ النظام الإداري المذكور لمجموعة القرى البحرانية، وذلك بالتأكيد لصعوبة في البحث، ولكننا نعرف أن هذا النظام ارتبط بالوجود التاريخي للقرى الثلاثمائة والستين ما بين القرن الحادي عشر الميلادي إلى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي، ولا نستبعد تطبيقه في فترة متأخرة من هذا التحديد الزمني لاحتمال إعداد هذا النظام في فترة متأخرة من فترة وجود هذه القرى وقبل مواجهة حملات الغزو الخارجي وتدمير الكثير منها، أو نقل هذا النظام من خارج الجزيرة تأثراً ـ على سبيل المثال ـ بالصفويين في إيران أو بغيرهم.

* * *

دراسات التنظيم الإداري للقرى:

كما أسلفنا القول فإنَّه لا توجد ـ في حدود ما نعلمه ـ كتابات

عربية موسعة ومعتمدة في دراسة النظام السياسي والإداري لتنظيم المجتمع القروي وضبطه إلّا كتابات محدودة وقليلة لا تعكس أهميَّة ودقة وتقدمية هذا النظام عند العلماء البحرانيين، لهذا تأثرت بالتأكيد كتاباتنا نحن المتأخرين عن هذا النظام بذلك القدر، ولكن مع ذلك نعتبر جهود السابقين على محدوديتها حركة أولى للانطلاق والتوسع اللاحق في هذا المجال، وثقتنا بالباحثين البحرانيين معقودة لإنجاز هذه المهمة العلمية وإنضاجها.

ومن الدراسات المعاصرة التي تمثلت في إشارات ضيقة عن جوانب النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية ما وجدناه في بعض الكتابات القليلة جداً، وهي بكل تأكيد لم تدرس هذا النظام، ولم تناقشه بالتفصيل، وإنما اقتضت حاجة الباحث أثناء المعالجة المرور السريع بأفكار قليلة وضئيلة محدودة.

ومن هذه الدراسات:

1. دراسة الخوري (1983م):

لم يكن الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري يريد في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين) تأييد وجود نظام إداري دقيق للقرية البحرانية عند البحرانيين قياساً على معاكسة هذا النظام لمستوى التقدم العلمي والاجتماعي في إمارات الخليج العربية آنذاك، وهذا بلا شك ظلم فادح ينبئ عن جهل الخوري بمستوى التقدم الثقافي والاجتماعي في جزر البحرين بعد شهود حركة علمية كبيرة في أرجائها، وقد ساوى الخوري البحرانيين بمستوى إمارات الخليج بدون درايته بجوانب هذه الحركة العلمية عند البحرانيين، وبدون علمه بأن حالة التقدم التي قصدناها كانت موجودة في جزر البحرين (أوال وتوابعها) وبلدات شرق الجزيرة العربية وبالتحديد في القطيف وبعض قرى الأحساء.

وبصرف النظر عن دراية الأستاذ الخوري ـ كمؤرخ ـ بمستويات التقدم وحالاته الحضارية عند البحرانيين، ونظيراتها بمستويات أقل منها لدى إمارات الخليج العربي، فإننا نقر للأستاذ الخوري فضله علينا في تحديد ملامح النظام الإداري للقرية البحرانية ـ بصورة مختصرة ـ حتى وإنْ كانت الإشارة إلى وجود هذا النظام من أجل التشكيك به لا بغرض تأييده، ونقر بأنَّ ما كتبه من بيانات قليلة في كتابه (المشار إليه سلفاً) هو أول دراسة عربية تشير إلى وجود نظام إداري دقيق لضبط إدارة القرية البحرانية، وقد عرضناه في نص قصير نسبياً، واستخلصنا منه المعلومات الأولية لهذا النظام، واعتبرناه مصدراً للكتابة السريعة عن هذا النظام في كتابه المذكور كما سيأتي تفصيله في موقع لاحق من دراستنا، لكننا نبدأ بعرض هذا النص مباشرة كما هو من كتاب الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري[1].

* * *

لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية

(1) انظر الملحقين 16 و17 في قسم الوثائق.

ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»[1].

* * *

طوى النص السابق بين دفتيه إشارات إلى ثلاث قضايا تحتاج إلى البحث المضني، فقد ركَّز نص المؤرخ اللبناني (الخوري) في المستندين السابقين على ثلاث موضوعات أساسية، وكلها تنطوي على حقائق لم تجد تعزيزاً لها في الدراسات التي كُتِبَت عن التاريخ الثقافي للبحرين من قبل مؤرخي ومثقفي الحركة العلمية البحرانيين، وقد واجهت تشكيكاً من بعض مثقفي السلطة كحقائق تاريخية، وهذه الموضوعات كما يأتي:

1. تشكيك الخوري في وجود (330) قرية وثلاثين مدينة بحرانية قبل مجيء العتوب (آل خليفة) إلى جزر البحرين واستيلائهم عليها، وعبرت كلماته التالية عن هذا الموقف المشكك بوضوح حينما قال: «إن تقدير عدد القرى بثلاثمائة وعدد المدن بثلاثين يبدو وكأنه تصور ذهني يعكس ما للرقم من وقع سحري في النفوس بدلاً من الحقائق الاجتماعية والتاريخية»[2]، وقال: «لو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات التاريخية التي بدأت تظهر على شيء من الدقة في القرن الثامن عشر»[3].
2. امتلاك الأرض وعمارتها وفق مبدأ «الإحياء» في نصوص

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص48 ـ 49.

(2) المصدر السابق، ص49.

(3) المصدر السابق، ص49.

الشريعة الإسلامية، قال الأستاذ الخوري: «وكان المواطنون يحتفظون بملكية الارض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»[1].

3. أمَّا الموضوع الثالث المرتبط بهما فهو قضية «التنظيم الإداري للقرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين»، حيث قال مقطع من نص الخوري عن الشيعة الإمامية في البحرين بأنهم: «يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً»[2].

* * *

أمَّا موضوع القرى فناقشنا تشكيك الأستاذ الخوري وآخرين، ورددنا عليه في الفصول السابقة من هذا الكتاب، وبحسب متطلبات الإشارة إلى الموضوعين الثاني والثالث سنناقش في هذا المبحث موضوع «التنظيم الإداري» للقرى البحرانية خاصة، فعلى

---

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص48 ـ 49.

(2) المصدر السابق، ص48.

الرغم من توافر بعض الصعوبات فسوف نحاول الدخول بهذه الدراسة في موضوع التنظيم الإداري بالرغم من قلة المصادر ونقص البيانات عن هذا الموضوع، ونترك الموضوع الثالث الخاص بامتلاك الأراضي وعمارتها وفق مبدأ الإحياء إلى حينه بدون مناقشة.

* * *

مسوغات التشكيك في وجود النظام الإداري الدقيق

ونقصد - بالمسوغات - مجموعة الأسباب التي حملت الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري على التشكيك في وجود نظام إداري دقيق كان علماء البحرين ينفذونه في إدارة مجموعة القرى البحرانية «الثلاثمائة والستين» القائمة آنذاك من القرن الحادي عشر حتى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي، ونعتقد أن الخوري لم يذكر أسباباً بعينها كمسوغات لتشكيكه، وإنما استخلصنا بعضها من مفردات نصه السابق.. ويمكننا في سياق ذلك تحديد المسوغات التي اجتهدنا في فهمها، وتحديدها كأسباب للاتجاه إلى عملية التشكيك في وجود هذا النظام الإداري للقرى أسوة بتشكيكه في وجود مجموعة القرى نفسها بالعدد المذكور.

1. دقة النظام الإداري للقرى وديمقراطيته، ومستواه التقدمي آنذاك، وهذا أثار الاهتمام الذهني عند الأستاذ الخوري، وهو أستاذ أكاديمي، فحمله إعجابه بدقة النظام وتقدميته على الدهشة من وجوده بين البحرانيين دون غيرهم من عامة الخليجيين، ولعل ذلك أثار شكه في وجوده، ومنشأ هذا التشكيك - كما يبدو - عدم درايته بالفارق بين المستوى العلمي لعلماء البحرين ومستوى غيرهم في إمارات الخليج العربية.

2. قياس الخوري للتقدم الثقافي والاجتماعي والحضاري والإداري

عند البحرانيين بمستوى التقدم في إمارات الخليج العربي التي تتماثل مع البحرين في ظروفها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، حيث جعل الخوري من واقع الحال في إمارات الخليج العربي معياراً يقيس به المستوى الحضاري لإمارات الخليج ومقارنتها بجزر البحرين بما فيها.

3. ضعف اتصال الأستاذ الخوري بمصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين، فالدراسة التي كتبها الخوري بعنوان (القبيلة والدولة في البحرين) تخلو في مادتها الثقافية، وفي مراجعها من الإشارة إلى مصادر هذا التراث، وكتاباتهم في مجالات متعددة وفي تخصصات مختلفة.

4. يبدو أن هذا النظام الإداري بدقته التي استبطنها سبَّب للأستاذ الخوري ما يشبه «صدمة ذهنية» تخالف مرجعيته المعرفية والثقافية عن المستوى المتدني لإمارات الخليج في مجالات ثقافية وحضارية، فربَّما اعتقد في هذه الإمارات بمستويات تقدم أدنى مما وجده في دقة النظام الإداري لمجموعة القرى البحرانية، فكان التشكيك في وجوده تفسيراً لرفض انفراد البحرانيين بنظام إداري دقيق وتقدمي بخلاف ما هو سائد في إمارات الخليج من نظام إداري متدنٍ.

5. عدم تقديم البحرانيين ـ بخاصة من العلماء والمثقفين ـ ممن اتصل بهم الخوري في زيارته للجزيرة أدلة ومستندات تاريخية تطبيقية تثبت وجود هذا النظام وتطبيقاته الاجتماعية والإدارية، فقد ولّد عدم اطلاع الأستاذ الخوري على أدلة ومستندات تاريخية حالة من التشكيك بوجود هذا النظام الإداري الدقيق والتقدمي، وقناعته بالمبالغة في وجوده، بل وفي تطبيقه الواقعي.

❋ ❋ ❋

2. دراسة عبد الكريم العريض (2006م):

أعدّ الأستاذ عبد الكريم علي محمد العريِّض دراسة عن عاصمة البحرين (المنامة)، وكان عنوانها (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، وأشار العُريِّض لجوانب مهمة جداً من النظام الإداري للمجتمع البحراني، فالتنظيم الإداري يحتاج إلى تمويل دائم ومستمر للخدمات الاجتماعية، وقد تحدَّث عن التمويل المالي للنشاط التنظيمي الإداري للقرية البحرانية باستخدام الموارد المالية لإثبات قدرته التنظيمية على تقديم الخدمات، فقال العريض:

«فبناء على النهج الأصولي فإنه يجب على المؤمنين دفع (الخمس)[1] عن بعض الغنائم، ومنها الثروة التي مصدرها كنوز البحر المتمثلة في اللؤلؤ وما شابه ذلك، حيث يدفع ذلك «الخمس» للمجتهد من علماء الدين، من أجل أن يستخدم في إنشاء الهيئات والمؤسسات الدينية وتمويلها، ويدفع قسطاً منها كصدقات للفقراء والمحتاجين، وإنْ صدق المصدر الذي يستقي منه «ثيفانو»[2] معلوماته فإنَّ ملوك الصفويين قد تركوا «الخمس» الوارد من غنائم اللؤلؤ بأكمله تحت تصرف العلماء، وبالطبع فإنَّ العديد من الوجهاء

---

(1) يعتبر الخمس «ضريبة» مالية شرعية في الفقه الشيعي تعادل (20%) من الثروة الشخصية، ويدفعها الأفراد الشيعة من أتباع أهل البيت ﷺ للجهات المعنية وهم الفقهاء لاستخدامها في مواردها الشرعية المحددة، وفي الخدمات الاجتماعية العامة التي يصب خيرها في خدمة المجتمع البحراني بالقرى وغير القرى.

(2) هذا الرجل كما نقل العريض في كتابه (المنامة) هو رحالة فرنسي، وزار منطقتنا في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، وقد كتب بعض انطباعاته عن مشاهداته المباشرة، ومنها انطباعه عن طريقة تمويل الخدمات في جزر البحرين عام 1665م، وقد نقل الأستاذ العريض نصاً يتضمن دوره في نقل بعض أخبار العمل بالنظام الإداري للقرية البحرانية. انظر مدينة المنامة، ص15.

والأغنياء كانوا يتبرعون بأموالهم إلى العلماء لتصرف في المجالات نفسها المذكورة آنفاً»[1]، واستمر العريض في شرح الدعامة المالية لإدارة القرية البحرانية بنظام ذاتي وقال:

«وقد تعرَّف شاهد أوروبي على طريقة تمويل الحكومة آنذاك للمراكز الدينية وهو الرحالة الفرنسي «ثيفانو» والذي كتب سنة 1665م عندما كان في البصرة عن الثروة المالية التي تصل إلى العلماء، فالموسوي على سبيل المثال.. والمقصود السيد عبد الرؤوف الموسوي.. كان يشرف على شرطة السوق، ويدير ولاية الأوقاف التي كانت تُعَدّ من أهم مصادر الدخل للصرف منها على المشروعات العامة كشق الترع وبناء الجسور والطرق وإصلاح المساجد وكنس الأسواق وغيرها من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر، وقد وضعت تلك الثروات التي تأتي من مداخيل كنوز البحر ورخص السفن والمكوس تحت تصرف العلماء للإنفاق منها على الخدمات العامة، وكان الكثير من العلماء أغنياء أيضاً، وقد تكون من المفارقات التاريخية إذا زعمنا بوجود حالة تمييز وفصل واضحة ودائمة من الأموال العامة والخاصة، فلم يكن كل علماء البحرين الكبار قد ولدوا من عائلات غنية ومعروفة»[2].

ومن هؤلاء العلماء الذين ولدوا من أسرة فقيرة العلامة الشيخ محمد بن سليمان المقابي المتوفى سنة 1067هـ الذي اشتغل رحمه الله سبحانه وتعالى بتجارة اللؤلؤ في فترة لاحقة للكسب على نفسه وعلى عائلته.

* * *

---

(1) عبد الكريم بن علي بن محمد العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص16.

(2) المصدر السابق، ص16.

3. دراسة المرشد (2009م):

والدراسة الثانية هي لصديقنا الأستاذ الفاضل، والباحث عباس ميرزا المرشد في أبحاثه المنشورة بإحدى الجرائد المحلية[1]، وفي أبحاث خاصة مكتوبة، وعنوانها (ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية)، وتنطوي دراسته على أفكار تفصيلية وإضافية، ونقدية للمؤرخين الذين أهملوا الإشارة إلى هذا النظام، وقدَّم المرشد رؤيته عن هذا النظام وتجاهل المؤرخين له، وسنمر ـ بإيجاز ـ على أهم المضامين العامة وأبرز المحطات الرئيسية في هذه الدراسة.

قال المرشد عن تجاهل المؤرخين لهذا النظام عند البحرانيين:

«بقي هذا النظام مجهولاً، وغير مطروق من قبل المؤرخين[2] نظراً لاعتمادهم مناهج بحثية جاهزة تم تطبيقها على مناطق أخرى، وحاولوا تطبيقها على البحرين من دون البحث عن الاختلافات والتمايزات»[3].

حدد الأستاذ المرشد في مقطع من كلامه المهمة العلمية

---

(1) كتب المرشد مقالاً عن «النظام السياسي والإداري» للقرية البحرانية وعن دور الفقيه البحراني في فترة ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي في صحيفة «الوفــاق»، وهي صحيفة صادرة عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، انظر العدد 115 يوم الجمعة 18 ذو القعدة سنة 1430هـ الموافق يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2009م.

(2) ويشير المرشد هنا إلى البحَّاثة الموضوعي الأمين، وهناك من الباحثين من لا يريد البحث أصلاً في التعرف على هذا النظام، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، ويحتمل لدى آخرين أن يذهبوا إلى التشكيك والإنكار والطعن بدون أدلة علمية .

(3) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص29

للباحث وتحديد أدواته الثقافية بقوله: «والباحث الجاد يستطيع أن يخرج بمعلومات مهمة من كتب تراجم العلماء، ومن الآثار التاريخية التي تم اكتشاف بعضها حديثاً مثل القنوات المائية، والمساجات المستخدمة في القبور وصكوك الملكيات وعقود البيع، ومن خلال البحث في تراجم الفقهاء والعلماء الذين عاشوا حتى القرن الثامن عشر يمكن رسم ملامح أولية للنظام السياسي والإداري في البحرين، وهي ملامح فريدة من نوعها لم يحدث أن تكررت في المناطق المجاورة بما فيها المجتمعات الشيعية الأخرى»[1].

أشار المرشد في دراسته لأكثر من عامل ساعد على بلورة هذا النظام الإداري والسياسي القائم في القرية البحرانية، وجاءت هذه الإشارة في نصه التالي: «ولعل انحصار السكان في مذهب التشيع وخلو الجزيرة من مذاهب أخرى حتى نهاية القرن الثامن عشر قد ساهم في بلورة النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية، يضاف إلى ذلك أنَّ أغلب الدول التي حكمت البحرين كانت تنتمي للتشيع أيضاً، بل إن دولة العيونيين قد صكّت نقوداً كتب عليها شعار التشيع «علي ولي الله»، وعندما جاءت دولة بني جروان ودولة العصفوريين ساهمت بدور كبير في تعزيز الجانب الديني، وفي عهدها بني مسجد الخميس ليكون أكبر مركز ثقافي إسلامي في المنطقة، وقد أسهم هذا المسجد في نهضة علمية وثقافية تميَّزت بها البحرين على مدى أربعة قرون»[2].

ويلحظ من النص تحديد بعض العوامل التي أدَّت إلى تطوير النظام الإداري للقرية البحرانية.. أي في قرى جزر البحرين الحالية،

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص29.

(2) المصدر السابق، ص29 ـ 30.

ومر الباحث الأستاذ المرشد عليها سريعاً دون تفصيل، وهذه العوامل ـ كما أوضحتها مقالته ـ هي كما يأتي:

1. انتشار التشيع في الجزيرة بنحو لا يوجد أثر واضح لغيره من المذاهب الأخرى.
2. أغلب من حكم جزيرة البحرين ينتمي لـ «التشيع» كدولة العيونيين وإمارة العصفوريين وبني جروان.
3. بناء مراكز عبادية وثقافية كمسجد الخميس.

استفاد الباحث المرشد من مراسلات بعض العلماء في تحديد البدايات الأولى لهذا النظام فيقول: «وتقودنا مراسلات العلامة الشيخ ميثم البحراني مع نصير الدين الطوسي إلى بدايات سعي الفقهاء في القرن الثامن الهجري لتشكيل النظام الإداري في القرى البحرانية، حيث يطلب الشيخ ميثم من الطوسي الدعم المالي لبناء الجسور وشق الطرق وتأسيس المدارس والحوزات والصرف على الجوانب الدينية والعلمية، ويشرح في رسالته الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها السكان في البحرين»[1].

ثم قال في استكمال حديثه عن بلورة النظام الإداري للقرية البحرانية: «إلّا أنَّ تبلور النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية قد أخذ شكله النهائي مع بداية القرن السابع عشر الميلادي بعد طرد الاحتلال البرتغالي من البحرين سنة 1602م، فمن بعد هذا التاريخ أسست القرية نفسها سياسياً وإدارياً على التسليم بزعامة الفقيه الجامع للشرائط أو ممثله في القرية، ونظراً للدور الكبير الذي يمارسه الفقيه في القرية تطور النظام الإداري بشكل سريع جدّاً، فوجد نظام أكثر تفصيلاً، إذ تشير التراجم العلمائية إلى أن النظام

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

الإداري للقريـة كان يخضع لزعامـة الفقيه المحلي للقريـة أو مجموعة القـرى»[1]، ومنهـم الشـيخ محمـد الفارانـي فقيـه قـرى فـاران والقريَّة والجنبيـة والقـرى المجـاورة، وهـو مؤسـس لمدرسـة علميـة بالمنطقة ذاتهـا، بالإضافـة إلـى عـدد كبيـر مـن الفقهـاء المنـاط بهـم إدارة قرى البحريـن وفـق هيكليـة النظـام الإداري أو بتحمـل مسـؤوليات التبليـغ والتوجيـه بذاتيـة وطواعية.

ويتابع المرشـد توضيحـه لجوانب من النظـام الإداري فـي القرية البحرانيـة فيقول: «وبجانبـه.. أي بجانب الفقيه المحلـي للقرية.. يوجد حكـم ديني أعلى تسـند إليه رئاسـة البلاد، ويمثـل البحريـن كافة، وهو منصـب يعـادل منصـب شـيخ الإسـلام فـي الدولـة العثمانيـة والدولـة الصفويـة، ومـن صلاحياتـه ممارسـة الأمـور الحسـبية، وتعييـن الأمـراء على الأسـواق، والقضـاء بين النـاس، وتوزيع المـوارد الاقتصادية، وشـق الطـرق وتعبيدهـا، أي إنَّ دوره كان يتجاوز الدور الدينـي، وكان يمارس صلاحيـات المجالـس البلدية حاليـاً»[2].

وتحـدث صديقنـا الباحث عباس المرشـد عـن دور بعـض الفقهاء فـي تأصيـل النظـام السياسـي ـ الإداري للقريـة البحرانية فذكـر نماذج أو أمثلـة مـن أسـمائهم فقـال: «ويعـد السـيد عبد الـرؤوف الموسـوي واحداً من الفقهاء الذين أسـهموا فـي تأصيل النظام الإداري والسياسـي للقريـة البحرانيـة، فقـد كان يشـرف علـى شـرطة السـوق، ويديـر الأوقـاف المالية للصـرف علـى المشـروعات العامة كشـق التـرع وبناء القصـور والطـرق، وإصـلاح المسـاجد وغيرهـا مـن الأعمـال التـي تقوم بها البلديـات حالياً، ومن أشـهر حـكام البحريـن المحليين مـن الفقهاء

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

(2) المصدر السابق، ص30 نقلًا عن كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للعريض، ص16.

الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي الذي حكم البحرين حتى عام 1693م، وكان مسجد الخميس مكاناً لعقد دروسه الدينية ومكاناً لممارسة دوره الإداري، وكان الحاكم من قبل شاه إيران «ماجد بن محمد» يحضر دروس الشيخ الماحوزي، بل إن الحاكم كان ينفذ قرارات الشيخ الفقيه»[1].

ويصف الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني جزءاً أو مظهراً من النظام الإداري عند البحرانيين في ترجمة سيرة الشيخ سليمان الماحوزي بقوله رحمه الله: «وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد العلماء من غير أهل البلاد القديم ينقله أهل البلاد إليها لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار»[2].. ونقل الأستاذ المرشد النص المشار إليه لبيان الدور الوظيفي ـ الإداري للبلاد القديم كعاصمة سياسية وإدارية»[3].

وتبلغ قوة هذا النظام كما يقول المرشد: «في احتوائه للخلاف الفقهي القائم بين الأصوليين والأخباريين، وقدرته على امتصاص الخلاف من دون آثار على بنية النظام الإداري للقرية والمجتمع البحراني، فقد تولى رئاسة البلاد وإدارة الأمور الحسبية السيد هاشم التوبلاني، وهو أخباري صرف، ثم عادت الزعامة إلى الأصوليين مرة ثانية عندما نصب الشيخ سليمان الماحوزي رئيساً للبلاد بعد وفاة التوبلاني، وهكذا من دون أن تتفكك البنية الأساسية للنظام السياسي والإداري»[4]، ونقل الأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته قائمة

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص150.

(4) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

تعرف عليها من بعض كتب التراجم البحرانية عن مجموعة الفقهاء الذين أنيطت بهم مسؤولية رئاسة البلد، وعدَّ منهم سبعة فقهاء كبار لهم سلطة على الناس، بل ـ حتَّى على عامة الفقهاء والحاكم السياسي العام ـ كحكام البحرين من أسرة «آل ماجد» البلادية البحرانية، ووضع جدولاً بأسماء بعض الفقهاء الذين حكموا البحرين حكماً محلياً، وهم كالآتي:

1. الشيخ محمد بن حسن بن رجب المقابي.
2. السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي.
3. الشيخ علي بن سليمان القدمي البحراني.
4. الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني.
5. السيد هاشم ابن السيد سليمان التوبلاني البحراني.
6. العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي.
7. الشيخ ياسين البلادي.
8. الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد البلادي البحراني.

* * *

مكونات التنظيم الإداري للقرية البحرانية:

يمثل النظام الإداري للقرية البحرانية ـ حتى مع نواقصه ـ كياناً قائماً بذاته في حركة المجتمع القروي البحراني منذ لحظة تأسيسه والعمل به، بيد أن هيكله التنظيمي الذي وصفه الأستاذ فؤاد الخوري بالدقيق تكوَّن من عدة أجزاء وعناصر أساسية يمكن تحديدها بإيجاز شديد في هذا الموضع من الدراسة، إذ يتكون النظام الإداري في مجتمع القرية البحرانية من عناصر أساسية شكَّلته ـ كقوة بناء فاعلة ـ في حركة الحياة بالمجتمع القروي البحراني

خلال فترة الزمن الواقعة بين القرن الحادي عشر والقرن السابع عشر الميلادي، وهذه العناصر تآزرت في تشكيله وبنائه، وهذه المكونات هي كما يأتي:

1. القوى والأطراف البشرية المتفاعلة:

وتدخل في نسيج هذه القوى أهالي القرى البحرانية البالغة (330) قرية أو يزيد بحسب عدد القرى، وكذلك مجموع القضاة بعدد القرى المعمورة، وأعضاء الهيئة المنتخبة المكونة من (33) قاضياً، والمجلس الأعلى للقضاة وهم ثلاثة، وكذلك مجموعة الفقهاء الكبار الذين تولوا مهمة الرئاسة العامة للبلد، وهم ممن ينتقلون من قراهم إلى البلاد القديم ـ كمقر جديد ـ لإدارة المجتمع البحراني وقراه المختلفة.

2. التمويل أو ميزانية تطبيق النظام الإداري:

ويعد هذا التمويل معادلاً لما نسميه بـ «الميزانية» في تنفيذ المشروعات المختلفة، وهو وجود موارد مالية لتطبيق النظام الإداري والسياسي، وتم تحديده في بعض النصوص بأموال الخمس، والزكاة، والصدقات، وغنائم اللؤلؤ وموارده، والأوقاف الشرعية، وتبرعات الوجهاء والأعيان، والأغنياء، وبعض الحكام أو الولاة السياسيين، بل وعلماء الدين كذلك.

3. هيكلية النظام الإداري وقواعده:

ويراد بهيكليَّة النظام الإداري للقرى البحرانية وجود مجموعة الأنظمة الضابطة لسلوك الأفراد، والقوانين التنظيمية الموجهة لعمل مؤسسات النظام الإداري للقرية البحرانية، وضبط سلوك العاملين ومسؤولياتهم وأدوارهم في تطبيق النظام وتنفيذه كتوجيه عمل القضاة، والضابطة لحركة تشكيلات بنية النظام الإداري نفسه في

تسلسل هرمي، وترتيب منظم من وجود فقيه كبير أعلى يتحمل مسؤولية رئاسة البلد كما أفادت مصادر دراسة التراث الإنساني لدى علماء البحرين مثل كتب التراجم، وكذلك توجيه وضبط سلوك أعضاء (المجلس الأعلى للقضاة) بأعضائه الثلاثة، وكذلك توجيه أنشطة الهيئة المكونة من (33) قاضياً، ووجود جمعية عامة للقضاة مكونة من (330 ـ 360) قاضياً بعدد القرى البحرانية مجتمعة، ويشارك هؤلاء جميعاً في شبكة عمل واسعة مع الناس.

4. المكون المكاني (أراضي القرية):

وهذا المكون بمثابة مكون أساسي، ونعني به المكان الذي ينفذ فيه مشروعات النظام الإداري، ويراد بذلك «أراضي القرية» ومزارعها، وأسواقها، ومساجدها، والأوقاف من أشجار النخيل وأراضيها، وغير ذلك كالترع والطرق وكل ما يدخل في نطاق المشروعات المادية التي تتصل بأراضي القرى المتعددة.

5. المكون الزمني:

يمكن النظر إلى النظام الإداري وما يتصل به من مشاريع وتطبيقات كأفعال وأحداث متعاقبة تتم في زمن قصير أو طويل، وارتبط زمن تطبيق هذا النظام الدقيق بوجود مجموعة القرى البحرانية (الثلاثمائة والثلاثين) أو الستين ما بين القرن الحادي عشر الميلادي وسنوات ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي.

أثار الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين) إشكالية حضارية على قدرة العقل البحراني على إدارة الحياة الثقافية والروحية والاجتماعية وغيرها في مجتمعات القرية البحرانية بنظام عالٍ يمتاز بالرقي، لكنه كما شكك في وجود «ثلاثمائة وثلاثين قرية» فأثبتنا الوجود الأكبر لهذه القرى التاريخية

في دراسة مستفيضة ومستقلة ومكونة من عشرة مباحث فإنه كذلك يعيننا ـ لحسن الحظ ـ على فهم طبيعة التنظيم الإداري للقرية البحرانية، وأنه كان مصدرنا الأول في التعرف على الخطوط العامة لهذا النظام الإداري، ولولا عباراته وكلماته في هذا المقطع من النص السابق لصعب علينا الوصول إلى مصدر ليس لفهم هذا النظام فحسب، بل وإدراك أنَّ هناك نظاماً معرفياً ـ إدارياً يضبط حركة النشاط والعمل والعلاقات بين الناس القرويين في القرى البحرانية، ولهذا نعتبر إشكاليته مصدراً لنا في معرفة مدخل هذا النظام الإداري وخطوطه الأساسية التي نظمها في حياة البحرانيين، وهو كما هو معروف جانب مغيَّب كجزء من حركة «التغييب» للقرية البحرانية في جوانب كثيرة من مسيرتها التاريخية والحضارية على مدار قرون عديدة.

ومما لا شك فيه أننا فهمنا التنظيم الإداري للقرية البحرانية من نصه التاريخي، وسوف نقوم بتجزئة قوله إلى أقوال وعبارات مصغرة ليسهل على بعض القارئين فهم ما أراد الخوري إثارة الإشكالية ضده، والتقليل من القدرات العقلية للبحرانيين ـ وبخاصة علماؤهم ـ آنذاك قبل مجيء «جماعة العتوب» من الوصول إلى نظام إداري راقٍ، وضبط البحرانيين في تلك الفترة لحياة قراهم وحركتها الاجتماعية على مبادئ تنظيمية وضوابط وقواعد تقدمية لم تعرف في تاريخ إمارات الخليج العربي الأخرى، فضلاً عن استخدامه بهذه الدقة في الضبط الإداري لمسيرة هذه القرى البحرانية.

تعددت مظاهر التنظيم الإداري لقرى البحرين في مجالات التعليم وعمارة الأرض وإحيائها، وإدارة السلطة فيها بواسطة العلماء والقضاة، والتعامل مع مجموعة قضاة يشكلون شبكة تسلسل هرمي من الأدوار والوظائف والعلاقات والسلطات، ويلحظ من النص المتقدم للأستاذ فؤاد الخوري نفسه عملية تطبيق قيام نظام دقيق

في إدارة القرى البحرانية على تسلسل هرمي في مجالين أساسيين هما:

هيكلية النظام الإداري:

ويعبر الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري عن تقدمية هيكلية النظام الإداري في إدارة القرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين بما لفظه:

«إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم كلّاً منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة».

بتأمل هذا المقطع من نص الأستاذ الخوري يمكن تحديد خطوات العمل بالنظام الإداري في إدارة السلطة بمجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين، وهي خطوات تشكل ترتيباً في التسلسل الإداري لنظام السلطة، ويتكون هذا النظام الإداري الدقيق من خطوات ومكونات تطبيقية على النحو التالي:

أ ـ تألف البحرين من (330) قرية وبلدة قبل مجيء جماعة العتوب.

ب ـ أنه كان يحكم كل قرية أو بلدة قاض ضالع في الفقه الجعفري.

ج ـ ينتظم كل قضاة القرى (330) في ترتيب متسلسل.

د ـ يكون على رأس القضاة الثلاثمائة والثلاثون مجلس من ثلاثة (قضاة) كبار.

هـ ـ تقوم هيئة مؤلفة من (33) قاضياً بانتخاب المجلس المذكور المكون من ثلاثة قضاة.

و ـ يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء الهيئة المؤلفة من (33) قاضياً.

ز ـ تصل الهيئة المذكورة المكونة من (33) قاضياً أو عضواً إلى مركز السلطة باختيار جميع القضاة (330) الممثلين لمجموع القرى البالغة الثلاثمائة والثلاثين.

* * *

وبمقارنة هذا النظام مع النظام الإداري في بعض قرانا خلال عهود متأخرة نجد أن لكل قرية «مختاراً» بلغتنا المحلية، وهؤلاء المخاتير تابعون لجهات رسمية، ويتقاضون رواتبهم من الجهة الرسمية، أما في التنظيم الإداري للقرية البحرانية فيخصص لكل قرية من (330) قرية قاض جعفري متمكن، وضالع في الفقه الجعفري لمساعدة الأهالي على حل مشاكلهم، ويتبع هؤلاء القضاة سلطة إدارية عليا أو جهة عليا، حيث يدار قضاة القرى جميعاً بمجلس مكون من ثلاثة قضاة تنتخبه هيئة مؤلفة من (33) قاضياً، وإن لجميع قضاة القرى حق انتخاب هذه الهيئة المكونة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وتقوم هذه الهيئة بانتخاب مجلس من ثلاثة قضاة كبار.

* * *

التمثيل الهرمي للشبكة التنظيمية:

يمكن استلهام نص الخوري ـ كمصدر ـ في صياغة التسلسل الهرمي لنظام السلطة الإدارية لمجتمع القرية البحرانية، وهي إدارة وطنية ذاتية، وتكون فيها مكونات هذه السلطة متداخلة ومتعاونة وفاعلة في مصلحة الدين والوطن والأهالي، وتوضع هذه المكونات في ترتيب إداري تصاعدي يبدأ من جماعة «القضاة ـ والعلماء» على النحو التالي:

أولاً: الجمعية العمومية للقضاة:

وتمثـل جمهـور القضـاة المشـاركين فـي نظـام السـلطة الإداريـة للقرية البحرانيـة آنذاك، وعددهـم «ثلاثمائـة وثلاثين» قاضيـاً جعفريـاً، وقـد يكونـوا أكثـر بعـدد القـرى الشـيعية الإماميـة، ويمثـل كل قـاضٍ شـرعي قرية واحـدة بعينها مـن القـرى (330)، ويتـمّ تعييـن كل واحد لإدارة قريـة معينـة، وربمـا يكـون القاضـي الجعفـري فـي الغالـب من أهاليهـا أو مـن أهالـي القـرى القريبـة منهـا، وتنـاط بهـذه الجمعيـة المؤلفـة مـن (330) قاضيـاً مهمـة انتخـاب واختيـار هيئـة إداريـة عليا مؤلفـة مـن «33» قاضيـاً جعفريـاً كسـلطة عليا.

ثانياً: الهيئة الإدارية للقضاة (الثلاثة والثلاثين):

وتتكـون هـذه الهيئـة مـن اختيـار الجمعيـة العموميـة للقضـاة، وهـي جمعيـة مكونـة مـن (330) قاضيـاً جعفريـاً أو شـيعياً إماميـاً، ويمثلون في شـبكة التنظيـم الإداري جميع القـرى البحرانيـة الثلاثمائة والثلاثيـن، وتأتـي هـذه الهيئـة ـ كسـلطة إداريـة ـ فـي المرتبـة الثانية بعد مجلس القضـاة الأعلـى، ومهمتها اختيـار أعضـاء المجلـس الأعلى للقضاة، وكذلك التنسـيق بين قضـاة القـرى والأعضاء الثلاثـة بالمجلس الأعلـى للقضـاة، بالإضافة إلى مسـؤوليات شـرعية وإداريـة واجتماعية، وتمثـل الهيئـة بتعبيـر رقمـي حوالـي (10%) مـن السـلطة الإدارية.

ثالثاً: المجلس الأعلى للقضاة:

وهـذا المجلس أعلـى «سـلطة إدارية» في شـبكة النظـام الإداري للقريـة البحرانيـة، ودون سـلطة الفقيـه أو مرجـع البلاد الـذي تناط به مهمـة رئاسـة البلاد، وعـدد أعضائـه ثلاثـة قضاة كمـا في نـص الخوري، ويتم اختيارهم مباشـرة عـن طريق الهيئـة القضائية المؤلفـة من «33» قاضيـاً، ومهمـة هـذا المجلـس اتخـاذ سلسـلة القـرارات العليـا اللازمـة

لإدارة القـرى البحرانيـة جميعـاً، وتكليـف هيئـة القضاة، وجميـع قضاة القرى بمهـام ومسـؤوليات إدارية وشـرعية.

ويمكن التعبير عن شـبكة التفاعل بين السـلطات في نظام الإدارة لمجتمعـات القرية بصياغة التسلسـل الهرمـي المتدرج التصاعـدي ـ كما فهمناه من مضمون نـص فؤاد الخـوري ـ على النحـو التالي:

المجلس الأعلى للقضاة (أعلى سلطة إدارية)، ويتم تشكيله بانتخاب هيئة القضاة (33) لثلاثة أعضاء من القضاة، ومهمة هذا المجلس اتخاذ القرارات العليا
هيئة القضاة الثلاثة والثلاثون وهي.. (سلطة إدارية وسطى)، ومنتخبة من جميع القضاة (330)
جماعة قضاة القرى البحرانية (330) أو «الجمعية العمومية في النظام الإداري للقرى البحرانية»، ومهمتها إدارة كل قاضٍ «قرية» بعينها، وانتخاب واختيار هيئة (33) قاضياً.

❋ ❋ ❋

رابعاً: الـمرجعية الدينية العليا والفقيه الأعلـى:

هـو علـى رأس السـلطة الشـرعية والقضائيـة، والمرجـع الدينـي الأعلى، ويمتثـل لأوامره العلماء والقضـاة، بل والحاكم السياسـي، وعموم الناس، ويتخـذ قرارات الحسـم بخاصة في قضايـا الخلاف، وينقـل تلقائياً بمجرد الإجمـاع على تعيينـه فقيهاً أعلـى أو تنتهي إليه رئاسـة البلاد إلى العاصمة السياسـية آنذاك للبلاد القديم، ونذكِّر بقول صاحـب الأنوار في هذا الشـأن، حيـث قال فـي ترجمـة العلامة الشـيخ سـليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني ونقلـه من قرية الدونـج بالماحوز إلـى البلاد القديم لتولـي مهـام رئاسـة البـلاد: «وكان الأكثـر إذا انتهـت الرئاسـة لأحـد مـن العلماء من غير أهـل البلاد القديم بنقلـه أهل البلاد إليهـا لأنها في ذلك

الزمان هي عمدة البحرين ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار»[1].

ولقد أغفل المؤرخ اللبناني فؤاد إسحاق الخوري الإشارة إلى دور المرجعية الدينية العليا أو الفقيه الأعلى المتمثلة في تعيين فقيه كبير لرئاسة البلاد كما جاء في عدد من مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين ككتاب الفهرست للمحقق الشيخ سليمان الماحوزي، وكتاب (لؤلؤة البحرين) للشيخ يوسف البحراني، وكتاب (أنوار البدرين) للعلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني، وبذلك كان تركيزه مُنْصبّاً على بيان عاجل وسريع للنظام الإداري للقرية البحرانية ووصفه بالدقيق.

وتمثل هذا النظام في وجود (مجلس أعلى للقضاة) مكون من ثلاثة أعضاء، ويأتي تحت إدارته هيئة مؤلفة من (33) قاضياً، وجمعية عمومية للقضاة الحاكمين في مجموعة القرى الثلاثمائة والثلاثين أو الممثلين لها، وتقوم جماعة القضاة (330) بانتخاب الهيئة السابقة، وتوقف الخوري عند هذا الوصف للنظام الإداري، ولم يتعرض لما هو مدون في كتب التراجم عن (الفقيه الأعلى) الذي يمثل المرجعية الدينية العليا ورئيس البلاد على حد تعبير علماء التراجم البحرانيين، واستكمالاً لهذا النقص البَيِّن فيما ذكره الأستاذ الخوري يمكن القول بأنَّ بُنْيَة (النظام الإداري) للقرية البحرانية تتألف من:

1. فقيه كبير يرأس البلاد من قبل فقهاء البحرين، ويكون رئيسها وحاكمها السياسي، ويحترمه العلماء والفقهاء والحاكم السياسي للبلاد، وعامة الناس في القرى والمدن، وتمثل القائمة التي ذكرها المرشد نموذجاً لمن تولى رئاسة البلاد، وممن يرجع

---

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص150.

إليه الناس بمختلف أصنافهم، وله خصائص علمية وروحية تجعله في مقام القيادة الرشيدة والإدارة العليا، يقول الأستاذ عبد الكريم: «وبجانبه.. أي بجانب الفقيه المحلي للقرية الواحدة.. يوجد حكم ديني أعلى تسند إليه رئاسة البلاد، ويمثل البحرين كافة، وهو منصب يعادل منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية والدولة الصفوية، ومن صلاحياته ممارسة الأمور الحسبية، وتعيين الأمراء على الأسواق، والقضاء بين الناس، وتوزيع الموارد الاقتصادية، وشق الطرق وتعبيدها، أي إنَّ دوره كان يتجاوز الدور الديني، وكان يمارس صلاحيات المجالس البلدية حالياً»[1].

2. ويأتي بعد المرجعية العليا في المرتبة (مجلس أعلى للقضاة) مكون من ثلاثة أعضاء يتكون عن طريق هيئة منتخبة من عموم الفقهاء والعلماء والقضاة الذين يمثلون (330) قرية وثلاثين مدينة.
3. هيئة (33) قاضياً منتخبين من جماعة القضاة الذين يمثلون مجموعة القرى في البحرين البالغة (330) قرية وثلاثين مدينة.
4. جماعة القضاة الموزعين في القرى بعددها، وهي مكونة من (330) قاضياً جعفرياً، وتنتخب هيئة الثلاثة والثلاثين عضواً.

***

وبعد إضافة هذا المكون التنظيمي الرابع عن دور الفقيه (كمرجعية عليا) والذي أنيطت به مسؤولية رئاسة البلاد في بنية هذا النظام يمكن صياغة التسلسل الهرمي لهذا النظام بالشكل التالي:

---

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية ص30 نقلاً عن كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للعريض، ص16.

الفقيه الأعلى في رئاسة البلاد
المجلس الأعلى للقضاة
هيئة القضاة الثلاثة والثلاثون المنتخبة
جماعة قضاة القرى البحرانية (330) التي تنتخب هيئة (33) قاضياً

* * *

من أسماء الفقهاء الذين تولوا الرئاسة العامة للبحرين:

ذكر علماء التراجم ـ خلال عمليات التراجم والسير الذاتية ـ بعض الفقهاء الكبار كنماذج تمّ اختيارهم لتولي رئاسة بلادنا البحرين، وأنيطت بهم مسؤوليات الإدارة الوطنية العامة للبلاد، ومنهم كالآتي:

1. الشيخ محمد بن حسن بن رجب المقابي ـ الرويسي البحراني:

كما تقول بعض مصادر تراجم الرجال فقد «كان أفقه أهل زمانه، وكان يذكر أنه لم يوجد في زمانه مثله ولا بعده ولا قبله في هذه البلاد في الفقه والفروع»[1]، و«تولى القضاء وأحسن السيرة ومالت إليه القلوب وأقبلت عليه العوام والخواص وأطبق على تقديمه هذه البلاد»[2]، وفي هذا الكلام ما يفيد بتقلده منصب رئاسة البلاد، وأطلق عليه لقب (شيخ الإسلام) أو مصطلح (قاضي القضاة) في البلاد وفي شيراز، وقال الأستاذ حسين الجمري ـ كباحث

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص117.

(2) المصدر السابق، ص118.

بحراني معاصر ـ في مقطع آخر من كلامه: «أما في البحرين فقد تم تعيين علماء شيعة في منصب شيخ الإسلام، ويعد الشيخ محمد الرويسي، ويراد به هنا الشيخ محمد بن حسن بن رجب، أول عالم أصولي يتولى القضاء في البحرين أثناء الحكم الصفوي»[1].

وكان الشيخ محمد الرويسي في صدارة قائمة مكونة من ثلاثة عشر عالماً تقلدوا منصب قاضي القضاة أو شيخ الإسلام[2]، ومنهم تلميذه الشيخ علي بن سليمان القدمي المتوفى سنة 1064هـ/1654م، وابنه الشيخ صلاح ابن الشيخ علي بن سليمان القدمي، والمحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي، والشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني وغيرهم من العلماء الذين اكتسبوا القدرة العلمية فتمكنوا من تقلد مناصب عليا في القضاء.

2. السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي (ت 1060هـ/1662م):

ويقال إنه توفي بتاريخ (1006هـ/1597م)، وقد ذكره العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي صاحب الأنوار كرئيس للبلاد، ويسميه «شيخ الإسلام أو قاضي القضاة[3] في بلادنا البحرين»[4]، وعرف عنه هذا اللقب في بلادنا البحرين، وذكر ذلك في ترجمة شاعر البحرين أبو البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي[5] البحراني، وهذا يعادل منصب رئاسة البلاد أو رئيساً لشيعة البحرين في عام 1016هـ.

---

(1) الجمري، مسجد الخميس، الحوزة الأولى وأول مسمار في نعش القرامطة، ص76.

(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص76 ـ 77.

(3) ورد إطلاق هذا المصطلح الشرعي ـ السياسي على السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي البحراني في ديوان أبي البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي البحراني، ص488، 491، 494، 496، 508.

(4) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص103.

(5) المصدر السابق، ص288.

3. الشيخ علي بن سليمان القدمي البحراني (ت 1064هـ/1654م):

ذكر الشيخ يوسف بن أحمد العصفور البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين) أنه «كان رئيساً في بلاد البحرين مشاراً إليه، تولى الأمور الحسبية، وقام بها أحسن القيام»[1]، وقال عنه الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني.. صاحب الأنوار: «كان رئيساً للإمامية في البحرين وما والاها»[2].

4. الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني (ت 1105هـ/ 1692م):

أصل قريته الماحوز، وانتقل إلى البلاد القديم بعد أن انتهت إليه رئاسة البلد، واعتبره صاحب كتاب (اللؤلؤة) من أعيان البلاد ورئيساً لها، وقد انتهت رئاسة البلد بعده إلى السيد هاشم التوبلي»[3]، وقال عنه العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي في أنواره بما لفظه: «سكن في البلاد القديم، وصار رئيساً في البلاد، وتولَّى الأمور الحسبية، وكان إماماً في الجماعة وتارة في الجمعة لأنه كان يعتقد بوجوبها عيناً»[4].

5. السيد هاشم ابن السيد سليمان التوبلاني البحراني (1107هـ/ 1695م):

قال المحقق صاحب كتاب لؤلؤة البحرين بشأنه: «أنه انتهت رئاسة البلاد بعده للسيد هاشم التوبلاني[5].. أي بعد وفاة العلامة الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي استلم زعامة البلاد السيد هاشم

---

(1) انظر لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف آل عصفور، ص14.
(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص119.
(3) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص61 ـ 62.
(4) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص132.
(5) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص62

التوبلانـي، ويقـول صاحـب أنـوار البدريـن: «وبعـده.. أي بعـد وفـاة الشـيخ محمد بـن ماجـد الماحـوزي.. تولـى رئاسـة البلاد السـيد هاشـم التوبلانـي»[1].

6 ـ العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (ت 1121هـ/ 1709م):

قال عنـه العلامة الكبير الشـيخ يوسـف البحراني صاحـب الحدائق إن الماحـوزي سـكن البـلاد القديم، وبهـا توفي، وهذا الشـيخ قـد انتهت إليه رئاسـة بلاد البحرين فـي وقته»[2]،وذكـره صاحب الأنـوار فقال عنه: «سـكن البلاد القديـم، وبهـا توفـي، وكان الأكثـر إذا انتهت الرئاسـة لأحد من العلماء مـن غير أهل البلاد القديـم بنقله أهل البلاد إليهـا»[3]، وذكر أنه «تولى رئاسـة البلد بعد السـيد هاشـم التوبلاني»[4].

7. الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد البلادي البحراني:

عدّه الشـيخ يوسـف آل عصفـور في كتابـه اللؤلـؤة رئيسـاً للبلاد، ولقبـه بـ «شـيخ الإسـلام»، حيـث قـال فـي الترجمـة الذاتيـة للشـيخ يوسـف نفسـه مـا لفظـه: «كاتـب شـيخ الإسـلام الشـيخ محمد بـن عبد الله بـن ماجـد الهولـة ليأتـوا علـى العتـوب، وجـاءت طائفـة مـن الهولة ووقعت الحرب وانكسـرت البلـد إلى القلعة أكابـر وأصاغر حتى كسـر الله العتـوب»[5]، ولقـب شـيخ الإسـلام يعنـي أنـه قاضـي القضاة وأنـه فـي منصـب رئاسـة البلـد بدليـل مكاتبـة الهولـة والاسـتعانة بهم لصـد هجـوم القبيلـة المعتديـة (العتـوب) كمـا قـال صاحـب اللؤلـؤة.

(1) علي بن حسن البلادي، انوار البدرين، ص137.
(2) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص7.
(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص150
(4) المصدر السابق، ص137
(5) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص442.

8. الشيخ محمد بن سليمان المقابي البحراني:

قال عنه الشيخ علي بن حسن البلادي في أنواره: «وأما الشيخ محمد بن سليمان المذكور آنفاً فإنه بعدما ذكرنا قد ارتقى في العلوم إلى أن صار مرجع البلاد والعباد بعد موت الشيخ صلاح الدين ابن الشيخ علي بن سليمان، وفوضت إليه الأمور الحسبية والقضاء بتأييد السلطان وأكابر البلاد»[1].

9. الشيخ صلاح ابن الشيخ علي بن سليمان القدمي (1098هـ / 1687م):

يستفاد من النص السابق أن الشيخ صلاح الدين ابن الشيخ علي بن سليمان كان مرجعاً للبلاد والعباد على حد تعبير صاحب الأنوار، وذكر الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني أن الشيخ صلاح الدين تولى بعد أبيه الأمور الحسبية وجلس مجلس القضاء»[2]، ولكن ـ كما يبدو ـ كان دون مستوى الرئاسة العامة للبلاد كأبيه الشيخ علي بن سليمان القدمي المعروف بـ «أم الحديث».

10. الشيخ محمد بن علي بن عبد النبي المقابي البحراني:

قيل إنه انتهت إليه رئاسة البلد في الحسبة الشرعية.

وظائف السلطة الإدارية لقضاة القرى البحرانية.

إذا ما استنطقنا نص الخوري، والمهام الشرعية التي يُكلَّف بها القضاة وجميع العلماء الشرعيين تتبين لنا مجموعة وظائف تشكل شبكة متداخلة للسلطة الإدارية التي تضطلع بمسؤولياتها

---

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص126.

(2) يوسف بن أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص15، والشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص123.

وأدوارها في إدارة القرية البحرانية وضبط علاقات الأهالي وتوجيه مسؤولياتهم في مجالي (العبادات والمعاملات).

ومن هذه الوظائف لنظام السلطة الإدارية لمجموعة القرى البحرانية ما يأتي:

1. المشاركة في الانتخاب والتعيين والاختيار لجميع قضاة الهيئة المؤلفة من (33) قاضياً شرعياً، وللأعضاء الثلاثة لما أسميناه بـ «المجلس الأعلى للقضاة».
2. تقوم مجموعة القضاة في الهيئة والمجلس بإصدار القرارات العليا وإسناد المهام الإدارية والشرعية للقضاة في قرى البحرين جميعاً.
3. تقوم الهيئة بتعيين قضاة القرى ومتابعتهم والاتصال المباشر وغير المباشر بهم كعلماء ومسؤولين إداريين.
4. قيام قضاة (القرى الثلاثمائة والثلاثين) بإدارة قراهم في مختلف نواحي البحرين، وتنسيقهم ـ إنْ تطلّب الأمر ـ مع هيئة القضاة الثلاثة والثلاثين، والمجلس الأعلى للقضاة.
5. اهتمام قضاة القرى «330» بالشؤون الحياتية لأهالي القرى ومتابعتها، والعمل على حلّ مشكلاتهم، وتذليل العقبات التي تواجههم، وحل منازعاتهم وفق موازين الدين وأحكامه الشرعية.
6. إصدار القضاة ـ بخاصة المجتهدين منهم ـ الفتاوى، وبيان الأحكام الشرعية، وتداولها ونقلها إلى جمهور المؤمنين في مجتمعات القرية وغيرها.
7. تولي القضاة وعامة العلماء في كل قرى البحرين لمهامهم

الشرعية والاجتماعية كإمامة الناس في الصلاة اليومية، وصلاة الجماعة، والجمعة، وصلوات المناسبات الكونية والدينية كصلاة العيدين، وصلاة الآيات وغيرها.

* * *

تطبيقات النظام الإداري وازدهار القرية البحرانية

امتد عمر وجود القرى (360) سبعة قرون في الفترة (11 ـ 17) الميلادي، وبعد ذلك تعرضت هذه القرى للخراب والتدمير والتشتت، وخلال فترة وجودها نشطت القرية نتيجة عوامل متعددة منها قيام وتطبيق نظام إداري دقيق كما وصفه الخوري، وبسبب دقته وعدم تصوره بعدم شيوعه بين إمارات الخليج العربي رفضه، ولكن في هذه الفترة برزت شواهد عديدة على حركة ازدهار واضحة في مجتمع القرية البحرانية، ومن تلك الشواهد:

1. ازدهار القرى البحرانية زمن ابن المجاور (690هـ/1260م):

حدثت أيام ابن المجاور في منتصف القرن الثالث عشر حركة مزدهرة للقرية البحرانية، وقد أشار إلى الحياة الاقتصادية، والكثافة السكانية لقرى جزيرة البحرين، وأثر مغاصات اللؤلؤ في الجزيرة، وعززت دراسة الأستاذ ناصر الحميدان القول بوجود حركة ازدهار في الحياة الاقتصادية بين القرى البحرانية، ويبدو من كلامهما (ابن المجاور وحميدان) أن هذا الازدهار يعود إلى تأثير مغاصات اللؤلؤ، وسكت كلاهما عن تأثير النظام في حركة ازدهار اقتصادية في حياة القرية البحرانية، بيد أن كلامهما يؤكد ـ بوجه عام ـ على ازدهار الحياة الاقتصادية في قرى جزيرة البحرين.

وعلق أحد الباحثين العرب المعاصرين على هذا النص: «وهذا يدل على ازدهار الحياة الاقتصادية» كما يقول الأستاذ

عبد اللطيف ناصر الحميدان في دراسته عن إمارة العصفوريين، فقد مرَّ الأستاذ الحميدان على كلام ابن المجاور ووصفه لجزيرة البحرين أوال في حدود هذه الفترة، وهذا يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنَّ «360» قرية هو عدد قرى وبلدات جزيرة أوال واطمئنان الأستاذ عبد اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته (1979م ـ 1399هـ) عن إمارة العصفوريين في البحرين»[1].

واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين المسمَّاة بجزيرة أوال بقول المؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) حينما قال: «إنَّ أهلها «أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وإنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئها»[2]، وكان ذلك في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

2. دراسة العريض (2006م):

أشار العريض إلى ازدهار الحياة في جزر البحرين في تلك الفترة ما قبل شتات القرى البحرانية ودمارها وخرابها فقال: «ومن خلال دراسة الفترات السابقة فإنه ليس من الصعب على المؤرخين الاستنتاج بأن التوسع الكبير للمؤسسات الدينية وكثرة المساجد وتخريج الكثير من علماء الدين على النمط الصفوي، كل ذلك بسبب الوفرة المالية الناتجة عن الضرائب الشرعية على ثروة اللؤلؤ، وقد يكون هنالك أساس فكري لسلوك الحكومة تجاه تلك الموارد، فبناء على النهج الأصولي فإنه يجب على المؤمنين دفع

---

(1) عبد اللطيف بن ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82.

(2) المصدر السابق، ص82.

(الخمس)[1] عن بعض الغنائم، ومنها الثروة التي مصدرها كنوز البحر المتمثلة في اللؤلؤ وما شابه ذلك، حيث يدفع ذلك «الخمس» للمجتهد من علماء الدين، من أجل أن يستخدم في إنشاء الهيئات والمؤسسات الدينية وتمويلها، ويدفع قسطاً منها كصدقات للفقراء والمحتاجين، وإنْ صدق المصدر الذي يستقي منه «ثيفانو» معلوماته فإنَّ ملوك الصفويين قد تركوا «الخمس» الوارد من غنائم اللؤلؤ بأكمله تحت تصرف العلماء، وبالطبع فإنَّ العديد من الوجهاء والأغنياء كانوا يتبرعون بأموالهم إلى العلماء لتصرف في المجالات نفسها المذكورة آنفاً»[2].

فالأستاذ العريض ربط التوسع الكبير للمؤسسات الدينية وكثرة المساجد وتخريج علماء الدين وشق الطرق والترع وبناء الجسور وكنس الأسواق وغيرها إلى الوفرة المالية الناتجة عن ثروة اللؤلؤ وضرائبها، كما ذكر في نص آخر توظيف هذه الثروة في الخدمات الوطنية العامة، وإدارة القرية البحرانية بنظام ذاتي، وتحت تصرف العلماء فقال العريض:

«وقد تعرَّف شاهد أوروبي على طريقة تمويل الحكومة آنذاك للمراكز الدينية وهو الرحالة الفرنسي «ثيفانو» والذي كتب سنة 1665م عندما كان في البصرة عن الثروة المالية التي تصل إلى العلماء، فالموسوي على سبيل المثال.. والمقصود السيد عبد الرؤوف

---

(1) يعتبر الخمس «ضريبة» مالية شرعية تعادل (20%) من الثروة الشخصية، ويدفعها الفرد الشيعي للجهات المعنية وهم الفقهاء لاستخدامها في مواردها الشرعية المحددة، وفي الخدمات الاجتماعية العامة التي يصبّ خيرها في خدمة المجتمع البحراني بالقرى وغير القرى.

(2) عبد الكريم بن علي بن محمد العريض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص15 ـ 16.

الموسوي.. كان يشـرف على شـرطة السـوق، ويدير ولاية الأوقاف التي كانـت تُعَدّ مـن أهـم مصـادر الدخـل للصـرف منها علـى المشـروعات العامة كشـق التـرع وبناء الجسـور والطـرق وإصـلاح المسـاجد وكنس الأسـواق وغيرهـا مـن الأعمـال التـي تقـوم بهـا البلديـات فـي الوقـت الحاضـــر، وقـد وضعـت تلـك الثـروات التـي تأتـي مـن مداخيـل كنوز البحر ورخـص السـفن والمكـوس تحـت تصـرف العلمـاء للإنفـاق منها علـى الخدمـات العامـة، وكان الكثيـر مـن العلمـاء أغنيـاء أيضـاً، وقـد تكون مـن المفارقـات التاريخيـة إذا زعمنـا بوجـود حالة تمييـز وفصل واضحـة ودائمـة مـن الأمـوال العامـة والخاصـة، فلـم يكـن كل علمـاء البحريـن الكبار قـد ولـدوا من عائـلات غنيـة ومعروفـة»[1].

3. دراسة الـمرشد (2009م):

وإذا كانـت دراسـة ناصـر الحميـدان لـم تربـط بيـن النظـام الإداري للقريـة البحرانية وبيـن ازدهار حياتهـا الاقتصادية، ورد الأسـتاذ عبد الكريـم العريـض هـذا التطـور إلـى وفـرة المـوارد الماليـة، ومـا أسـماه بـ «أسـاس فكـري» لسـلوك الحكومة تجـاه تلـك المـوارد كدفع (الخمس) عـن بعض الغنائـم، وثروة وكنـوز البحر (اللؤلـؤ وغيرها) فإنَّ دراسـة المرشـد (2009م) لـم تغفـل تأثيـر النظـام الإداري ـ بقـدر ما ـ فـي تطـور وازدهـار القريـة البحرانيـة، حيـث تطـرق المرشـد ـ وعلـى نطـاق محـدود مـن دراسـته ـ إلـى الترابـط بيـن تأثيـرات هـذا النظام والتوسـع العمراني وتطـوره للقرية البحرانيـة على مسـتويات متعددة.

فالمرشـد تحت عنوان (القـرى المختفيـة.. رحلة في ذاكـرة الهجرة والألم)[2] نشـر مقـالاً بيَّـن فيه بعـض آثـار النظـام الإداري علـى ازدهار

---

(1) عبد الكريم العريض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص16.

(2) عباس المرشد، صحيفة الوفاق، العدد 115، ص11.

القريـة البحرانية وتوسـعها، وذكـر أن لتطبيق هذا النظام فـي المجتمع القـروي البحرانـي آثـاراً إيجابيـة علـى أكثـر مـن مسـتوى خصوصـاً في الجانـب الاقتصادي الـذي حقق قفـزة هائلـة في عـدد سـفن الغوص، حيـث بلغت أكثر مـن ثلاثـة آلاف سـفينة[1]، وألف فـي الفتـرة ما بين القـرن الحـادي عشـر والرابـع الميـلادي أكثـر مـن 400 كتـاب كبير في مئـات المجلـدات، ومئات الآثـار الأدبيـة الشـعرية كما تطـورت الفنون الأخـرى مثـل الخـط والنقـش والزخرفـة والعمـارة، وبـرز منـذ منتصف القـرن الرابـع عشـر النقـش علـى المسـاجات ووضعهـا علـى القبـور، وتحتـوي العديـد مـن تلـك النقـوش علـى وقفيـات لبسـاتين لصرفهـا علـى المسـاجد والخدمـات العامـة، وأدى تطبيـق هـذا النظـام كمـا يذكر المرشـد إلى «بـروز فئات غنية وواسـعة الثـراء في القـرى، وتنوع الصناعـات، وتطـور الثـروة الزراعية لسـكان القريـة البحرانيـة، وهذا ما يفسـر ارتفـاع ضريبـة بيـع الأراضـي وإصـدار الصكوك لهـا»[2].

وعن التوسّع العمراني قال المرشد:

«إلّا أن الأثـر الأكثـر أهميـة بالنسـبة إلى تاريـخ القريـة البحرانية هـو التوسـع العمراني الـذي لحـق بالمجتمـع البحراني، وبالأخـص بناء الأنفـاق الأرضيـة، ويُعـدّ النفـق الـذي يربـط مقبـرة أبـو عنبـرة بمقبرة مسـجد الخميـس الـذي كشـفت عنـه بعثـة الآثـار الفرنسـية مـن أهم الأنفاق التاريخيـة، إلّا أن الحكومة قامت بردمـه وتحطيمه لأن جدرانه مزينـة بعبـارات التوسـل بأهـل البيـت ﷺ، وظهـور العـدد الهائـل من

(1) نقـل الأسـتاذ عبد الكريـم العريـض فـي كتابـه قولـه: «بوجـود قوارب مسـتقرة في البحريـن تقـدر بألفيـن أو ثلاثـة آلاف قـارب، وكان كل قارب يدفـع ضريبة للحاكم للحصـول علـى رخصـة إبحـار، إضافـة إلـى الضريبـة السـنوية»، انظر كتـاب مدينة المنامـة خلال خمسـة قـرون، ص15.

(2) عباس المرشد، صحيفة الوفاق، العدد 115، ص11.

القـــرى التي وصل إلى أكثر مـن (300) قرية في نهاية القرن السـادس عشـر، ففي الوثيقة العثمانيـة الصادرة سـنة 1573م أن: «فـي البحرين أكثر مـن ثلاثمائـة قريـة، وأن ريعها السـنوي أربعيـن فلـوري[1] خاصة من صيـد اللؤلـؤ، وهـذا يعني وجـود كثافـة سـكانية عالية تقـدر بأكثر من 60 ألف نسـمة إذا ما كان معدل سـكان القرية الواحـدة بين (150 و200) نسـمة وفق معاييـر الأنثروبولوجيـا، وقد أكد الرحالـة ابن ماجد فـي الفترة نفسـها أن عدد قـرى البحريـن يقـدر بنحو 350 قريـة»[2].

* * *

4. دراستنا (في تاريخ القرية البحرانية):

وفي دراسـتنا عن تاريخ القريـة البحرانية بعنوانها المذكور أشـرنا فـي أكثـر مـن فصـل منهـا إلـى خصائـص القريـة البحرانيـة المتألقـة، فناقشـنا فـي الفصـل السـادس مجموعـة مـن الأدوار الحضاريـة للقرية البحرانيـة وتمثّلـت فيمـا يأتي:

أولاً: جعل القرية البحرانية قاعدة للعلم والتنمية الثقافية.

وتجسّدت هذه القاعدة في المظاهر التالية:

أ ـ انتشار ظاهرة المدارس الفقهية والعلمية في مجتمع القرية.

ب ـ ممارسـة العمليـات الثقافيـة كالتدريـس والتأليـف ونسـخ الكتب والرسـائل العلميـة.

ج ـ إنجاب القرى البحرانية للعلماء والفقهاء والأدباء.

د ـ بروز ظاهرة الأسر العلمية في المجتمع القروي البحراني.

---

(1) عملة ذهبية تستخدم في البندقية.

(2) عبـاس المرشـد، صحيفـة الوفاق، العـدد 115، ص11، ومذكرات كتابـه ذاكرة القرية البحرانيـة واحتـكار الهويـة الجماعيـة والذاكـرة التاريخية، ص31.

هـ - بروز ظاهرة المرجعية العليا الدينية في قرى البحرين.

ثانياً: اتخاذ القرية البحرانية عاصمة سياسية وثقافية.

ثالثاً: مقاومة أهالي القرية البحرانية للغـزاة الخارجيين كالبرتغاليين والعمانيين وغيرهم.

رابعـاً: بنـاء المـزارات التاريخيـة فـي عـدد مـن القـرى البحرانيـة القديمـة.

خامسـاً: القرى البحرانية مهد الأماكن التاريخية والأثرية، والصناعات والحرف والمهن الشعبية.

أمَّـا فـي الفصـل السـابع مـن دراسـتنا فأشـرنا إلـى بـروز أهـم ما نراه من اتجاهـات متعددة فـي الثقافة السـائدة في المجتمـع القروي البحرانـي وعند علمـاء البحرين، وكشـفنا عن مجـالات الثقافة السـائدة فـي القـرى البحرانيـة، وقدَّرنـا باجتهادنـا عددهـا بتسـعة اتجاهـات وهـي: (الاتجـاه الفقهـي والأصولـي - اتجـاه التفسـير القرآنـي - اتجـاه علم الحديـث - الاتجـاه العقلي والحكمـة العقليـة - الاتجـاه الروحي - الاتجـاه الأدبي - التطبيـب والاتجاه الصحـي - الاتجاه التاريخـي - اتجاه الدراسـات الأخلاقيـة)، وكانـت هـذه الاتجاهـات ظاهـرة فـي كتابـات علمـاء البحرين.

* * *

وفـي خاتمة هـذا الفصـل نؤكـد علـى الفكـرة الجوهريـة والعلاقة الإيجابية بين تطبيق النظام الإداري والسياسـي في حيـاة القرية العربية البحرانيـة وازدهارها الاجتماعي والمعيشـي والثقافي ومسـتويات أخرى، ونلحـظ أنَّ حـالات ازدهـار القريـة البحرانيـة ظلَّـت مسـتمرة - بدرجات متفاوتة - خلال فتـرة بقاء مجموعـة القـرى (330) قرية وثلاثيـن مدينة مـا بيـن القـرون السـبعة الممتـدة مـن القـرن الحـادي عشـر الميلادي

إلى القرن السابع عشر الميلادي، وهي فترة صاحبتها ـ لسوء الحظ ـ عمليات غاشمة من الغزو البرتغالي، ومن بعض هجمات جماعات البدو والهولة ثم توسع عمليات الغزو الخارجي في القرن الثامن عشر على أيدي العمانيين وغيرهم وتعرض هذه القرى الآمنة والمسالمة لخراب شديد ودمار حاقد لبنيتها الحضارية والمعيشية والفكرية، وترويع الناس وشتاتهم القسري وهروبهم من بلادهم بما عرف لدى بعض الباحثين بالشتات الأعظم للبحرانيين.

وثائق الدراسة وملاحقها ونتائجها

يحتاج الباحث ـ حتى وإنْ كان غير متخصص في فنه ـ إلى الاستعانة بأدوات ثقافية مناسبة تساعده على تحقيق أهدافه المأمولة، ويسعى بها إلى تنويع فاعلية هذه الأدوات الثقافيَّة، واستخدامها كمظاهر للاستدلال على ما يريد الوصول إليه، وتدخل بعض نصوص المؤرخين وأقوال بعض القادة السياسيين والعسكريين، والخرائط ـ كوثائق تاريخية ـ يلجأ الباحث إليها في دعم أهدافه العلمية ومقاصده الثقافية الموضوعية، وقد جمعنا في نهاية هذه الدراسة عدداً من النصوص التاريخية والرسائل وبعض المستندات لتأكيد الأدلة التاريخية على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية في جزيرة «أوال» أو بما يقل عنها في هذه الجزر التي تعرف اليوم بـ «مملكة البحرين» إمَّا على لسان بعض المؤرخين وما دونوه في كتبهم ومصادرهم أو بنقل بعض الباحثين المتأخرين عنهم أقوالهم نفسها أو ما هو قريب منها.

واحتجنا كذلك إلى نشر نصوص بعض الرسائل التاريخية في هذا السياق أو مضامينها، وذلك تلخيص جامع لما ذكرناه من أن عملية تزوير تستهدف وجود عدد (360) بحرانية وشطبها من التاريخ، ولمواجهة الفكرة القائلة بأن الجزيرة بلاد بلا عباد، وهذا كذب مريض ومتعمد، فأصبحت الحاجة شديدة للرد العلمي على تخرصاتهم وأراجيفهم وأكاذيبهم باعتماد بعض الوثائق المدونة في نصوص المؤرخين وأقوالهم، وما نقله عنهم باحثون متأخرون بالتبني حيناً أو بالوصف المحايد دونما تدخل بالإيجاب أو السلب،

أو باعتماد نصوص بعض الرسائل التاريخية المأخوذة من الأرشيف العثماني، ومن عبارات بعض القادة والأمراء الأتراك التي تحدد عدد قرى البحرين وبلداتها.

ولم تكن هذه الوثائق موحدة بالتأكيد في تواريخها، ولا في أبعادها الزمنية، فبعضها يمتد إلى سبعة قرون ونصف من السنين الهجرية، وتتوزع بعض الوثائق بعد عام 690هـ على الفترة الممتدة من هذا التاريخ إلى أيَّامنا الحاضرة، وكلَّما مر التاريخ بفترة جديدة دوَّن بعض المؤرخين هذه الحقيقة وأضافوا وثائق معززة.

ومصدر هذه الوثائق هم العلماء والباحثون من مراجع متعددة الاتجاهات والآراء، وبعضها مخطوط كشهادة ابن ماجد السعدي النجدي في كتابه (الفوائد) أو ما كتبه صاحب الحدائق العلامة الشيخ يوسف بن أحمد البحراني عن «مجيء العتوب» إلى جزيرة البحرين مطلع القرن الثاني عشر الهجري كقبيلة معتدلة على أهل البحرين بحسب وصفه لها في كتابه (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث)، أو كنص رسالة من أمير الحسا العثماني إلى الوالي العثماني في الأحساء، وقسم آخر منها من كتب مطبوعة كما جاء في عبارات ابن المجاور وأبو الفداء وغير ذلك من الوثائق الثقافية، ومما لا شك فيه أنه كما تفاوتت الوثائق في أبعادها الزمنية، كذلك تفاوتت في قيمتها العلمية، ولكن مع ذلك كله كان مضمون هذه الوثائق مجتمعة يحركنا كأحد الباحثين الجادين في الوصول إلى نتائج تعبِّر عن الحقيقة أو على الأقل تدافع عنها بلغة علمية وبأدلة معتمدة وسائدة في البحث التاريخي، فهذه الوثائق ـ كما نعتقد ـ هي أدلة علمية وأدوات معتمدة في بعض مناهج البحث التاريخي.

وتمثِّل هذه الوثائق التاريخية ـ كما نعتقد ـ خلاصة القول

وخاتمته في تأكيد الاعتقاد بوجود (360) قرية بحرانية بنصوص بعض المؤرخين القدماء مباشرة، وفي الرد العلمي على دعاوى فئة قليلة من المشككين والمنكرين سواء كانت بأهداف ودوافع علمية أو بدوافع متعددة غير بريئة، وحاولنا ـ ما أمكننا ـ ترتيب هذه الوثائق على أساس البُعْدِ الزمني، وكذلك بحسب تواريخها من الأبعد إلى الأقرب أو بحسب انسجامها كأدوات ووثائق ثقافية تاريخية تخدم «موضوعاً فرعياً معيَّناً» يدخل ضمن إطار الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة التاريخية، ووضع نص كل وثيقة ـ أو مضمونها ـ نحتاجها في عدد من الملاحق المرتبة، والمرقمة بالتتابع والتسلسل العددي المعتاد، وتدور مادة هذه الوثائق حول موضوعين أساسيين يستكملان بعضهما في تكوين رؤية معرفية موحدة عن جانب من الواقع التاريخي للجزيرة، وهما:

1. مجموعة وثائق مختارة عن عدد قرى البحرين (360) قرية وبلدة، وهي ثمانية ملاحق مرتبة بتاريخها الزمني بتسلسل على التوالي.
2. ومجموعة وثائق تبلغ ست، ومرتبة في ملاحق، ويدور موضوعها الأساسي حول «تشيع أهالي الجزيرة، والغالبية الساحقة من القرى والبلدات» الذي يمتد إلى قرون بعيدة في التاريخ الهجري.

***

وهذه الوثائق هي ـ بوجه عام ـ مقسمة على التوالي كما يأتي:

القسم الأول: وثائق من مصادر المؤرخين وكتبهم تؤكد على وجود (360) قرية:

وهي وثائق ثقافية واضحة، ومباشرة لا مجال لتفسيرها إلّا في سياقها العام التي تصب في خدمة الحقائق التاريخية وترسيخها.

- وثيقة جمال الدين يوسف بن يعقوب بن المجاور (ت 690هـ)، وهي مدونة في كتابه المعروف (تاريخ المستبصر)، وتحمل رقم (1).
- وثيقة كلام أبي الفداء (ت732هـ) في كتابه (تقويم البلدان) عن عدد قرى البحرين، وتحمل رقم (2).
- وثيقة كلام الملاح والربَّان الخليجي المشهور أحمد بن ماجد السعدي النجدي (836هـ ـ 906هـ) في مخطوطة كتابه (الفوائد)، والمستندات المرتبطة به، وتحمل رقم (3).
- والملحق رقم (4) هو مستند تاريخي حُذِف منه خمس كلمات ذات أهمية من نص مخطوط كتاب (الفوائد) لابن ماجد، وهذه الكلمات تؤكد وجود (ثلاثمائة وستين قرية) في جزيرة البحرين.
- وثيقة الرسالة العثمانية من أمير الأحساء إلى الوالي العثماني كما في العدد الأول من مجلة «الوثيقة البحرانية»، وتحمل رقم (5).
- مضمون نص الوثيقة العثمانية مؤرخة عام 981هـ / 1573م تشير إلى وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية بحرانية، ومكونة من ثلاث صفحات تحمل المعنى ذاته، وتمثل رقم (6).
- وثيقة المؤرخ العربي المعاصر «حافظ وهبة» عن وجود ما يزيد عن ثلاثمائة وأكثر من القرى والبلدات في جزيرة البحرين، وتحمل رقم (7).
- وثيقة بحرانية هي رسالة صادرة عن حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ غرة رمضان عام 1355هـ/1936م إلى المعتمد البريطاني مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف، وقد أشار الحاكم فيها لبناء مستشفى ثالث بالبلاد، وتضمنت الرسالة قول الحاكم بوجود ما يزيد عن «مائتي قرية بحرانية»، بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق، وتحمل الملحق رقم (8).

❊ ❊ ❊

القسم الثاني: وثائق متعددة من المصادر والمخطوطات البحرانية والأرشيف العثماني عن تشيع أهالي جزيرة البحرين:

ويضم هذا القسم مجموعة الوثائق التالية:

- وثيقة ثقافية تاريخية مأخوذة من كتاب (معجم البلدان) للمؤرخ المسلم شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي البغدادي عن «تشيع قديم لأهالي البحرين» بما فيها أهالي جزيرة أوال، ورقم الملحق (9)، وكذلك وثيقة النص التاريخي لابن المجاور من كتابه (تاريخ المستبصر) عن تشيع جميع أهالي القرى في جزيرة أوال عدا قرية واحدة كما أوضحناه في الملحق رقم (1).
- وثيقة عن حملة القائد العثماني مصطفى باشا تنطوي على إقرار بتشيع أهالي جزيرة البحرين، وأنها جزيرة خطرة تعاونت على حد تعبيره مع الأعداء البرتغاليين، وهي وثيقة مكونة من صفحتين، ويحمل الملحق رقم (10).
- وثيقة من تقرير عثماني عن جزيرة البحرين، وتاريخه (يناير/ كانون الثاني عام 1917م)، وهو الملحق رقم (11).
- وبعض الوثائق المأخوذة من الأرشيف العثماني، ومكون من ثلاث صفحات، ومدونة باللغة التركية الأصلية، وهي الملحق رقم (12).
- الوثيقة العثمانية عن مجيء العتوب وهجومهم على جزيرة البحرين مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، ويحمل الملحق رقم (13).
- ثم وثيقة مأخوذة من مخطوطة كتاب (لؤلؤة البحرين) للعلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني عن اعتداء قبيلة العتوب على جزيرة البحرين في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن الثاني عشر الهجري، وهي في الملحق رقم (14).

- الملحق رقم (15) وهو نص مترجم عن العمر التقديري للاستيطان في جزر البحرين القديمة من كتاب (تطور المجتمع البحريني القديم)، دراسة لارسن / 1983م، ترجمة الأستاذ حسين محمد حسين الجمري.
- وأخيراً رقَّمنا الملحقين (16 ـ 17) لعرض مضمون نص الأستاذ فؤاد الخوري عن مجموع قرى جزيرة أوال وكيفية إدارتها خلال فترة وجودها بين الفترة الواقعة بين قرون (11 ـ 17) الميلادي.

الملحق رقم (1)

من كتاب تاريخ الاستبصار لابن المجاور(ت 690هـ/1291م)، رقم الصفحة 167

صفة البحرين

[illegible]

عذب فلأجل ذلك سمي البحرين. حدثني جماعة من أهل البلاد فقالوا: إذا غاص الغائص [illegible] و

شرب منه ماء عذب [illegible] و [illegible] ماء مالح [illegible]. و قيل: إنما سمي البحرين [illegible] أهل

البحرين [illegible] البحر في كرمهم [illegible] البلاد [illegible] البحرين [illegible] و تسمى

جزيرة جزيرة أوال و بها [illegible] و [illegible] و [illegible]

[illegible] و قال [illegible] جزيرة أوال هي أوسط معادن البحرين و لا

[illegible] و لا أكثر [illegible] من اللؤلؤ. و هي جزيرة إلى صدر [illegible] و [illegible] كما

قال:

[illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

السيرة الذاتية لابن المجاور الشيباني (601 ـ 690هـ)

في كتاب «سير أعلام النبلاء، ج3، ص 4291» للشيخ الذهبي، ورقم الترجمة (6879)

٦٨٧٩- يوسف بن يعقوب بن محمّد بن المجاور الشيباني

[ت ٦٩٠ هـ/رقم ٦٢٣٣، ٢٤/٢٠٩]

ابن المُجَاور، الشيخ العالِم الجليل المعمَّر المسند نَجْم الدين أبو الفتح يوسف بن الوزير يعقوب بن محمّد بن المجاور الشيباني الدمشقي الكاتب.

ولد سنة إحدى وستمائة. وسمع أبا اليمن الكِنْدي فأكثر، والخَضِر بن كامل السُّروجي، وعبد الجليل بن مندويه، وداود بن مُلاَعِب، وهبة اللّه بن طاوس، وزينب بنت إبراهيم القَيْسيّة، وجماعة، وتفرّد بأشياء عالية، وله إجازة الحافظ عبد العزيز بن الأخضر، وعدّة.

وكان شيخاً معتبراً، حسن البزّة، أبيض الرأس واللحية، له أُنسةٌ بالعلم، كان يخدم في ديوان ضمان الطعم مدة، ثم تركه وعجز.

حضَرْتُ مجلسه، وسمعت عليه بالمِزّيّة، وأجاز لي مروياته، أكثر عنه الصّفَديّ، والمِزّي، وابن الخَبّاط، والبِرْزالي، واليَعْمُري، وجماعة.

مات في ذي القعدة سنة تسعين وستمائة، ووقف مكاناً وجنينة على بَرِيْد.

[معجم الشيوخ ٩٩٥، النجوم الزاهرة ٣٣/٨].

الملحق رقم (2)

من كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه (ت732هـ)، ص371 والمراد هنا بالجزيرة (جزيرة أوال) المسماة في عرف الجغرافيين بجزيرة البحرين

> وعن بلدى العامرى قال هى جزيرة بالقرب من القطيف وهى فى البحر على مسيرة يوم لمريع الطيب عن القطيف
> قال وبها مغاص مفضل على غيره وقطر هذه الجزيرة مسيرة يومين من كل جهة واما دورها فكان غير معلوم للناقل
> المذكور قال وبها تقدير ثلثمائة ضيعة وما يزيد قال وبها كروم كثيرة الى الغاية ونخيل واترج وبها صحراء
> ومراعى ومزدرعها على عيون بها وهى حارة جدا

وأبو الفداء.. عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب عاش في القرنين السابع والثامن الهجريين، وتوفي (732 هـ/1331م)، وهو عند العلماء والباحثين صاحب كتاب «تقويم البلدان»، وقد ذكر جزيرة أوال (كبرى جزر البحرين الحالية العامرة) في كتابه المذكور، حيث جعلها عماد الدين إسماعيل بن علي بن جمال الدين ابن شاهنشاه بن أيوب ضمن خمس جزر كبرى هي (جزيرة قنبلة، وجزيرة سواكن، دهلك، جزيرة سومطرة، وجزيرة أوال).. أي جزيرة البحرين الحالية وتوابعها.

وكان ترتيب (جزيرة أوال) في الجدول الأول بصفحة (370) رقم (5)، وفي جدول الأوصاف العامة بصفحة (371) ذكر وصفاً لجزيرة أوال، وحدد موقعها الجغرافي في البحر من الخليج العربي بالقرب

مـن مدينـة القطيـف علـى السـاحل الغربـي للخليـج العربـي بشـرق الجزيـرة العربية وبـلاد البحريـن قديماً.

وذكـر أبـو الفـداء فـي نصـه السـابق أنَّ بهـذه الجزيـرة محاصيل زراعيـة وأشـجار النخيـل والكـروم، والأهـم مـا يعنينـا إشـارته الواضحة إلـى وجـود (ثلاثمائـة ضيعـة) فـي جزيـرة البحريـن.. أوال، وعبَّـر عـن القريـة بمصطلـح (ضيعـة)، فالضيعة لفظ شـائع في بـلاد الشـام، وهو ما يعـادل فـي الثقافـة العربية لفـظ أو مجتمـع «القرية»كأحد أشـكال التجمّع الإنسـاني.



الملحق رقم (3)

مقطع صغير من نسخة مصورة لمخطوط كتاب (الفوائد في علم البحر والقواعد) للملاح الخليجي أحمد بن ماجد، وذكر (القرى الثلاثمائة والستين قرية بحرانية) من نسخة العاشر من شهر ربيع الأول سنة 1001هـ بخط الناسخ جبرائيل فرّان في 27 شهر ذي الحجة 1344هـ/1920م من نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق الشام

الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها وتسمى أوال
وفيها ثلاث مائة وستون قريه وفيها [illegible]
جوانبها وأعجب ما فيها مكان يقال له القصاصير قوله
تعالى هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
أجاج لأنه مختلط المالح من فوق والحالي من تحت وهو عمق
ثلاث قامات رجل طويل أو ثلاثة أبواع يغوص الإنسان

وتقول إحدى الباحثات العرب المعاصرات نقلاً عن كتاب «الفوائد» للملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد وهو تتحدث عن نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز بجنوب الخليج العربي، نقلاً عن كلام ابن ماجد بشأن عدد قرى جزيرة البحرين المسماة بجزيرة أوال: «أما نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض القبائل، فالبحرين على سبيل المثال كانت تتكون من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة، بلغت أوج قوتها في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي»[1].

---

(1) نوال حمزة المرزوقي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص300 ـ 301 نقلاً عن مخطوط ابن ماجد، كتاب الفوائد ص164.

الملحق رقم (4)

مقطع من كتاب «الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد» لابن ماجد السعدي النجدي، ونشر هذا المقطع في كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 ـ 2002م)، وحذف منه إشارته إلى وجود (360) قرية بحرانية في بداية القرن العاشر الهجري كما جاء في مخطوط كتابه المعروف (الفوائد)، ويمكن للقارئ مقابلة النصين في الكتابين (المخطوط والمطبوع).

وصف شهاب الدين أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام ١٤٩٨

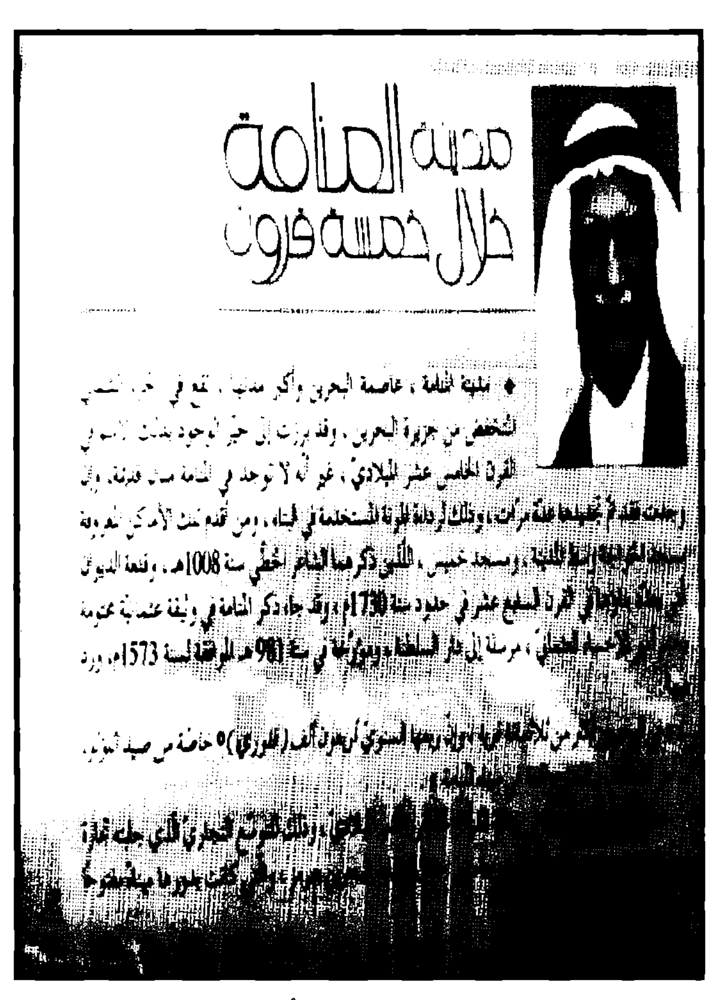
«الجزيرة الثامنة وهي البحرين، وتسمى أوال، ... وفيها الماء الخالي من جملة جوانبها، وأعجب ما فيها مكان يقال له القصاصير يغوص الإنسان في البحر المالح بالقربة ويملؤها من الماء الخالي وهو عرقان في الماء المالح وما حواليها معادن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب. وفيها جملة قبائل من العرب وجملة تجار، وفيها جملة من النخيل الثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف والخيل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين وترنج ونبق، وهي في غاية العمارة، وهي في تاريخ هذا الكتب لأجود [illegible] العامري أعطاه لها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٨٩). الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول. تحقيق وتحليل إبراهيم خوري [illegible]. مركز الدراسات والوثائق. ص ٦٩

الملحق رقم (5)

وهو من صفحتين لمضمون وثيقة عثمانية مؤرخة في عام 981هـ/1573م منشورة بكتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، ص 32، وفي الغلاف الخارجي الأيسر للكتاب، وتتكون من ثلاث صفحات مكررة المضمون

القرن السابع عشر في حدود سنة ١٦٣٠م، ولقد جاء ذكر [illegible] في وثيقة
عثمانية مختومة بختم أمير الإحساء العثماني مرسلة [illegible]، ومؤرخة في
سنة ٩٨١ هـ الموافق سنة ١٥٧٣م، وورد فيها أن في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية
وأن ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان
ببناء برج قلعة في ميناء المنامة، خطط لبناء مدينة تجارية في نهاية القرن
الخامس عشر الميلادي وذلك للتوسع التجاري الذي حلت تجارة اللؤلؤ [illegible]
والانفتاح الذي جاء من خلال ارتباط البحرين بهرمز، والتي كانت حينه
ميناءً مفتوحاً على العالم في ذلك الوقت



مدينة المنامة
خلال خمسة قرون

• مدينة المنامة، عاصمة البحرين وأكبر مدنها، تقع في [illegible]
الشرقي من جزيرة البحرين، وقد برزت إلى حيز الوجود بهذا الاسم في
القرن الخامس عشر الميلادي، غير أنه لا توجد في المنامة مبان قديمة، [illegible]
[illegible] أعيد تجديدها عدة مرات، وذلك لرداءة المواد المستخدمة في البناء، ومن أقدم الأماكن المعروفة
[illegible] ومسجد خميس، اللذين ذكرهما الشاعر الخطي سنة 1008هـ، وقلعة الديوان
[illegible] القرن السابع عشر في حدود سنة 1730م، وقد جاء ذكر المنامة في وثيقة عثمانية [illegible]
[illegible] مرسلة إلى دار السلطنة ومؤرخة في سنة 981هـ الموافقة لسنة 1573م، ورد

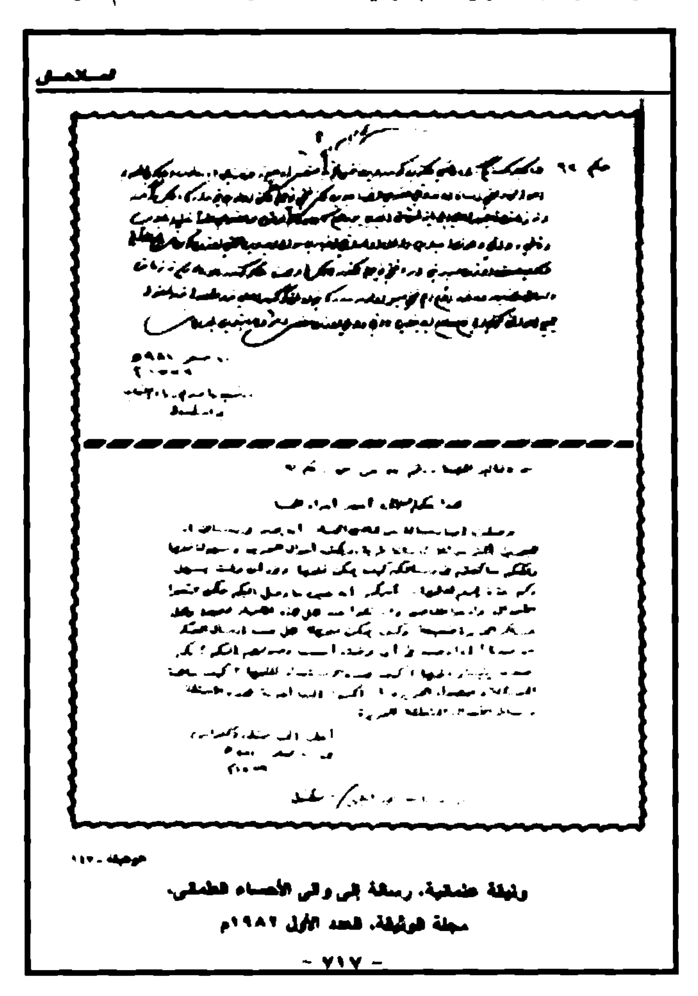
[illegible]

الوثيقة السابقة نفسها، وقد عُرِضَ نَصُّها على صفحة غلاف
كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) لمؤلفه الأستاذ عبد الكريم العريِّض


مدينة العاصمة
خلال خمسة قرون

الملحق رقم (6)

وثيقة عثمانية عن وجود أكثر من (ثلاثمائة قرية بحرانية) المصدر: كتاب (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية) / لمؤلفه محمود محمد خليل، ص 717، وهي مأخوذة عن مجلة الوثيقة البحرانية ـ العدد الأول، سنة 1982م، ص 147



الملاحق

وثيقة عثمانية، رسالة إلى والي الأحساء العثماني،

مجلة الوثيقة، العدد الأول ١٩٨٢م

- ٧١٧ -

الملحق رقم (7)

إشارة للقرى الثلاثمائة في قول المؤرخ حافظ وهبة مؤلف كتاب (جزيرة العرب في القرن العشرين)، ص92

جزيرة البحرين

أو (أوال) كما كان يسميها العرب[1] أكبر جزر الإمارة وأهمها ، كثيرة المياه ، خصبة التربة ، قابلة للنمو والتقدم ، ويمكن زيادة المناطق القابلة للزراعة فيها إذا نظم الري ، وجبيت الضرائب بالعدل ؛ وقد اتسعت المساحة الزراعية فى العشرين سنة الأخيرة ، وأكثر الناس من حفر الآبار الارتوازية . وازدادت حركة شراء الأراضي سواء كان للبناء أو للزراعة ، بعد أن نجحت شركة الزيت الأميركية فى استنباط البترول من أراضيها .

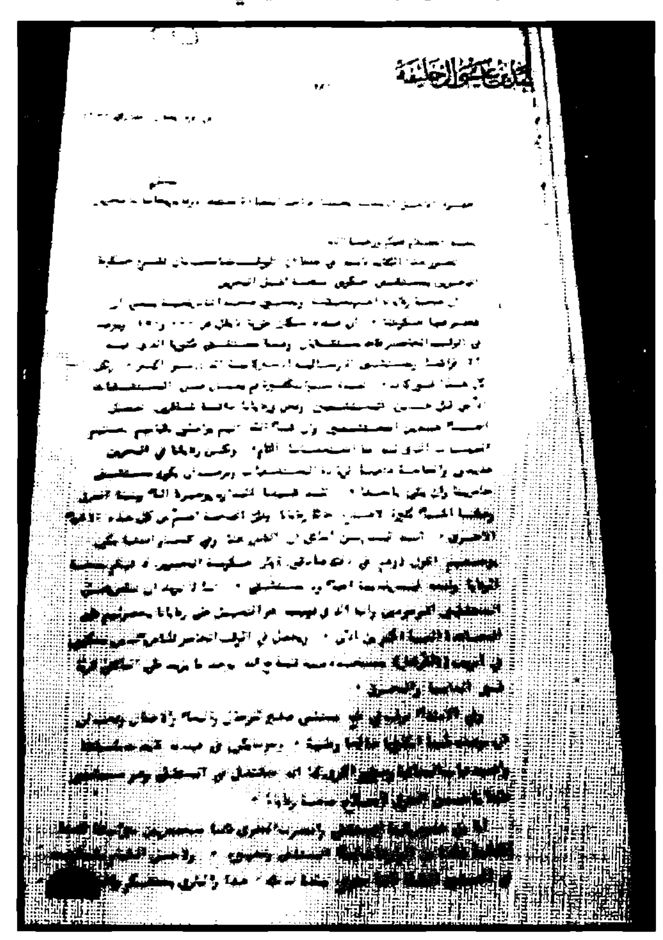
يبلغ طول الجزيرة ٣٠ ميلا ، وهى على العموم مسطحة ومنخفضة ، ولكنها ترتفع تدريجياً إلى نجد داخلي يبلغ ارتفاعه، من ١٠٠ — ١١٠ أقدام .

ويزرع فى الجزيرة ما عدا النخيل ، الليمون ، والرمان ، والتوت ، والتين ، والبطيخ ، والأترج ، وأنواع الخضراوات .

ويقال إنه كان بالبحرين ثلثمائة قرية ، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه ، فإن قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة ، وهى أشبه بالأكواخ . ويوجد فى بعض القرى المملوكة للعائلة الحاكمة ، أو كبار التجار بيوت مبنية بالحجارة ، ومنظمة تنظيما حسناً ، وهى معدة فى الغالب لفصل الصيف .

الملحق رقم (8)

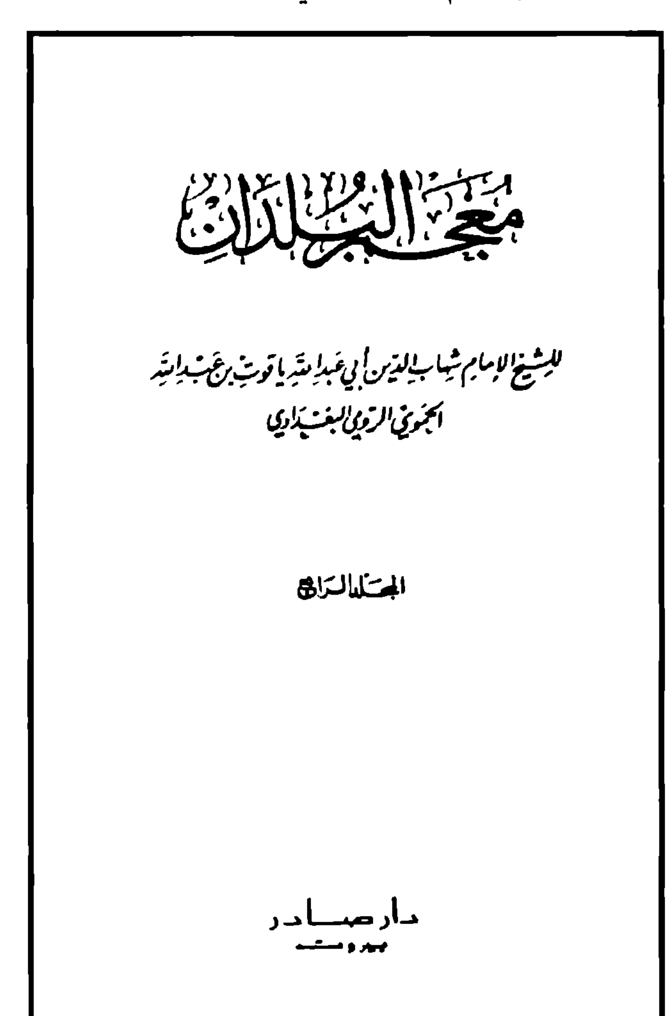
وهي رسالة من الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفةحاكم البحرين ومؤرخة في غرة رمضان عام 1355هـ /الموافق 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1936م وتفيد بوجود أكثر من مائتي قرية في فترة حكمه، انظركتاب (لمحات من ماضي البحرين) لمؤلفه خليل بن محمد المريخي، ص 197



الملحق رقم (9)

وثيقة قديمة عن تشيع أهالي بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال

من كتاب معجم البلدان للحموي المتوفى سنة 626 هـ



معجم البلدان

للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله

الحموي الرومي البغدادي

المجلد الرابع

دار صادر

بيروت

عَمّاق : بفتح أوله ، وآخره قاف : موضع .

عَمَاكِرُ : من قرى سنحان باليمن .

عُمَانُ : بضم أوله ، وتخفيف ثانيه ، وآخره نون : اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند ، وعمان في الإقليم الأول ، طولها أربع وثمانون درجة وثلاثون دقيقة ، وعرضها تسع عشرة درجة وخمس وأربعون دقيقة ، في شرقي هَجَر ، تشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع إلا أن حرها يُضرب به المثل ، وأكثر أهلها في أيامنا خوارج إباضية ليس بها من غير هذا المذهب إلا طارىء غريب وهم لا يخفون ذلك ، وأهل البحرين بالقرب منهم بضدهم كلهم روافض سبائيون لا يكتمونه ولا يتحاشون وليس عندهم من يخالف هذا المذهب إلا أن يكون غريباً ، قال الأزهري : يقال أعمَنَ وعمَّنَ إذا أتى عُمان ، وقال رؤبة :

نوى شآمٍ بانَ أو معمِّنِ

ويقال : أعمَنَ يُعمِنُ إذا أتى عمان ، قال الممزق واسمه شأس بن نهار :

أحقاً ، أبيتَ اللعنَ ، أن ابن فرتنا
على غير إجرامٍ بريقي مشرِّقي ؟
فإن كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ ،
وإلا فأدركني ولما أمزَّق
أكلفتني أدواء قومٍ تركتُهم ،
فإن لا تداركني من البحر أغرق
فإن يُتهموا أنجِدْ خلافاً عليهمُ ،
وإن يُعمنوا مستحقبي الحرب أعرِق
فلا أنا مولاهم ولا في صحيفة
كفلْتُ عليهم والكفالة تعتق

وقال ابن الأعرابي : العُمُنُ المقيمون في مكان ، يقال : رجل عامن وعُمُون ومنه اشتق عمان ، وقيل : أعمَنَ : دام على المقام بعمان . وقصبة عمان : صُحار . وعمان تُصرف ولا تصرف ، فمن جعله بلداً صرفه في حالتي المعرفة والنكرة ، ومن جعله بلدة ألحقه بطلحة . وقال الزجاجي : سميت عمان بعمان بن إبراهيم الخليل . وقال ابن الكلبي : سميت بعمان بن سبأ بن يفثان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه بنى مدينة عمان . وفي كتاب ابن أبي شيبة ما يدلّ على أنها المرادة في حديث الحوض بقوله : ما بين بُصرى وصنعاء وما بين مكة وأيلة ومن مقامي هذا إلى عمان . وفي مسلم : من المدينة إلى عمان . وفيه ما بين أيلة وصنعاء اليمن . ومثله في البخاري ، وفي مسلم : وعرضه من مقامي هذا إلى عمان . وروى الحسن بن هادية قال : لقيت ابن عمر فقال : من أي بلد أنت ؟ قلت : من عمان . قال : أفلا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، قال : سمعت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يقول : إني لأعلم أرضاً من أرض العرب يقال لها عمان على شاطىء البحر الحجة منها أفضلُ أو خير من حجتين من غيرها . وعن الحسن : يأتين من كل فجّ عميق ، قال : عمان . وعنه ، عليه الصلاة والسلام : من تعذر عليه الرزقُ فعليه بعمان ، وقال القتال الكلابي :

حلفتُ بحجٍ من عُمانَ تحللوا
ببئرين بالبطحاء ملقى رحالها
يسوقون أنضاء بهنّ عتيقةً
وصهباء مشفوقاً عليها جلالها
بها علقة من عاتكٍ معهد
يجوزُ على متن الحنيف بلالها
لئن جعفرٌ قامتْ علينا صدورها
غضوا ولم يردد علينا عيالها

ملحق رقم (10)

حملة مصطفى باشا على البحرين وفيها يصف التقرير أهلها كلهم (بالروافض)

حملة مصطفى باشا على البحرين عام ٩٦٦هـ / ١٥٥٩م

(٢)

TSM E 3084 ترجمة تقرير حملة البحرين عام ٩٦٦هـ/ ١٥٥٩م. لقد سمع هذا الحقير (كاتب التقرير) سنجاقًا في ولاية الأحساء، وعندما وصلت الأحساء، (وجدت أن) الولاية المذكورة مثل (طائر) العنقاء موجودة بالاسم معدومة الوجود (موجود الاسم معدوم الجسم). وعندما سألنا أمير الأمراء (أين سنجاقنا؟)، أجاب (سنجاقك على طرف ولاية نجد). وعندما قلنا إن فتحها غير ممكن، وأنه من الصعب (لأي شخص) أن يذهب إلى هناك. ماذا علينا أن نفعل؟ فقال (نحن سوى فتح البحرين. وبعد فتحها سأخبرك (عرض ابده لم) (عن) سنجاقك وعرونا البحرين بعدها مع أمير أمرائنا.

والبحرين هذه عبارة عن جزيرة، وبر العرب قريب من البحر الهندي، مكونا جانبا من الأحساء. والبحر بين البحرين وبر العرب مثل العرض الذي بين قرية فرنال واسلاسون. وقد أخذنا (دونوب) سفنا وحملنا عليها خيولنا وتوجهنا لجزيرة البحرين وحاصرنا قلعة البحرين من ١٣ لغاية ٢٦ رمضان. وجرحت حامية القلعة وقاتلنا بشراسة عدة مرات. وبينما كنا نقصف المدينة في ٢٦ رمضان، ظهرت ٢٢ غرابا للفرنجة (فرنك) (البرتغاليين). فجاءت ١٢ غرابا، بينما ذهبت ١٠ أغربة للبصرة، (وكان هناك) (٢ قادرغة) قد جاءت معنا من البصرة، وكان محمد بك قد عين قائدا (سردار) (على السفن). وملأ (القادرغات) بانكشارية (بكجري) بغداد، وقد أرسلت هذه لتعقب الـ١٢ غرابا للكفار التي ظهرت. وبالحيلة هرب الكفار الملاعين من (القادرغات). وطاردت إحدى (قادرغاتنا) غرابا لمدة ثلاثة أيام، دون جدوى [ ]. ثم عادت. وقبل وصولهما للميناء، جاء غراب للفرنجة وأطلق النار على سفن المؤونة. واحترقت كل سفن المؤونة بما عليها من مواد غذائية. وبعدها عادت (قادرغاتنا). ولما نزل محمد بك وكل الإنكشارية مع الطاق للتزويد بالماء والطعام، وبينما كانوا في [فترة] راحة، تجمعت كل أغربة الفرنجة في مكان

٢٠٦

واحد. وفي الثالث من شوال، [جاء] ٢٢ غراب للفرنجة وهجمت على قادرغاتنا الراسية وأخذوها، واستشهد القبطان (قبودان) وقتلوا بعض الأشخاص الذين كانوا على متنها، واقتادوا الباقين أسرى، وهؤلاء الفرنجة المذكورون هم البرتغاليون، وكانت الأغربة بحجم قاديق السلطان، ملجأ العالم. وكان في كل منهما (القادرغات) اثنين أو ثلاثة مدافع (زاربزان كذا والأصح ضربزان)، بعد السيطرة على قادرغاتنا، ألقى الفرنجة مراسيهم مقابلنا في ميناء القلعة، وتمركزوا هناك.

[وهنا] جمع أمير الأمراء البكوات للمشاورة، وبينما كنا نقصف القلعة، ظهر الفرنجة الذين هم على تلك الأغربة فجأة من إحدى زوايا الجزيرة، وقاموا بهجوم ليلي علينا. [وفي الاجتماع قالوا] بأنه لا فائدة من خروج الحامية من القلعة. [وتوصلوا] إلى أفضل شيء هو أن يخرج من القلعة على ظهر حصان، ع كوكللو بغداد لحماية الجزيرة ليلاً ونهاراً. واختاروا هذا الفقير (كاتب التقرير) لهذه الخدمة، وأخذ هذا الحقير يراقب أغربة الفرنجة ليلاً ونهاراً، لدرجة أنهم لم يكونوا قادرين حتى للتزود بالماء، (ولكن) جلبوا ماءهم من جزيرة أخرى.

وبعد استمرار المراقبة على هذا المنوال لمدة أيام، جاء جاوش (رسول) من أمير الأمراء ليجمعنا، وعند وصولنا قال لنا: لقد أقمنا صلحاً مع مراد بيي، حاكم القلعة، وسنقوم بوقف قصف المدينة، وسيعطونا أموال فرنكية، [كما سيعطونا سفينة (لإرجاعنا)]. فقال هذا الحقير (كلام لا مردود له. ليس لنا سبيل إلا بقصف وأخذ القلعة، لأنه إذا رفعنا الحصار، فإن الفرنجة سيتحدون مع حاكم القلعة، وسيجلبون مزيداً من القوات لحربنا. وإلا لن يتركونا حتى نموت من الجوع على هذه القلعة). لم يوافق أمير الأمراء وباقي الجنود (مع ما قلته).

وفي ذلك اليوم، تركنا القلعة وخيمنا بعيداً عن مرمى المدافع، وكتب [الكاتب] الحقير مخمساً [شعر من خمسة أبيات] عن الجيش والباشا وأرسلتها للباشا وهذا هو البند الأول.

إن جزيرة البحرين خطرة وصعبة، وكل أهلها من الروافض (رافضي)، وقد اتحدوا مع الكفار (البرتغاليين).

* * *

ملحق رقم (11)

مقطع صغير من نص الوثيقة العثمانية بلغتها الأصلية (التركية) ـ وتاريخها يناير/ كانون الثاني 1917م، وتشير إلى سكان جزيرة البحرين وانتمائهم للمذهب الجعفري، وهي من موضوع العلاقات العثمانية ـ البحرانية للباحث عثمان زكي صوى يغيث / الأرشيف العثماني باسطنبول، الكتاب (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية)،صفحة 292

بحرين آطه‌لرى مسئله‌سى

بحرين آطه‌لرى بصره كورفزينك ساحل غربيسنده‌كى « احسا » قطعه‌سنك منتهاسى اولان بيوك كورفزك مدخلنده قرقنجى والتنجى طول دائره‌لرى آره‌سنده ويكرمى التنجى عرض دائره‌سنك هان كذركاهنده برقاچ آطه‌دركه ايچلرندن اك بيوكى ديكرلرينه نسبت قبول ايتمز مرتبه جسيم اولمسيله ساده‌جه « بحرين » جزيره‌سى دنيلور . بو آطه‌نك طول اون بر وعرضى دورت بچوق ساعتلك مسافه تشكيل ايدر. نفوسى يكرمى بش بيك تخمين اولنمقده‌در . جعفرى مذهبنده اولان اهاليسنك باشلوجه مدار تعيشلرى بيك قدر كميلريله صيد وتحصيل ايتدكلرى اينجو وصدفدر .

بحرين اطه‌لرى ٧٠٥-٦٥٠ تاريخنده پورتكيزلرك تحت تملكلرنده ايديسه‌ده بونلر ١٦٢٢ تاريخنده شاه عباس صفوى طرفندن دفع وطرد ايدلمشلردر . بعده جزائر مذكوره عجملر ايله عربلر آره‌سنده منازعاته موجب اولمش ونهايت ١٧٨٤ تاريخنده (عطوب) نام عرب قبيله‌سى طرفندن ضبط وتسخير اولنمشدر.

وكما جاء في التقرير أن جزر البحرين تقع على مدخل خور كبير في نهاية قطعة الأحساء على الساحل الغربي لخليج البصرة ، وتحتل موضعاً بين خطي الطول ٤٠ و ٥٠ وعلى خط العرض ٢٦ .

والبحرين عبارة عن عدد من الجزر ، بينها جزيرة واحدة أطلق عليها جزيرة البحرين لضخامتها بشكل لا يقبل القياس مع بقية الجزر الصغيرة ، وطول هذه جزيرة إحدى عشرة ساعة ، وعرضها أربع ساعات ونصف ساعة ، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٢٥ ألف نسمة ، وهم ينتمون إلى المذهب الجعفري ، والمورد لرئيسي لتعيشهم هو ما يصطادونه من لآلئ وأصداف من البحر بمالهم من نحو ألف سفينة .

الملحق رقم (12)
وثائق عثمانية من كتاب (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية) لمؤلفه محمود محمد خليل ص 720

* * *

ملحق رقم (13)

وثيقة عثمانية عن هجوم العتوب على جزيرة البحرين سنة 1112هـ/1701م، وهي مؤرخة في رجب عام 1113هـ

دفتر المهمة رقم ١١١ صحيفة طم ٧١٣
جاء في قائمة قدمها على باشا والي البصرة الى الاعتاب العالية
ونحيط بعلمكم العالي ايضا

ان في البحرين وهي احد بنادر العجم ، أناس من الاعجام وعلى مذهبهم . وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان . وتقيم عشيرتي العتوب والخليفات وهما عشيرتان تابعتان للعجم ومطرهما الاماكن القريبة من بندر دليمه (دلمون) وهاتان العشيرتان على مذهب الشافعي ومذهب ابن حنبل برمتهما ويقيم حول بندر كونك ٧ او ٨ عشائر من الحولة . (هولة) وهم اعراب على مذهب الشافعي وقد القيت الفتنة بين أهل البحرين وبين هؤلاء العشائر فصاروا يعادون بعضهم البعض وقد تقابلوا واقتتلوا مرارا على وجه البحر . وقتل البعض منهم بخدعة وتعطلت ميناء البصرة فلم يعد يقدمها التجار ولا المراكب من الخوف منهم . وغالب ما يعمل بين البنادر هنا في البحرين مراكبهم . فاذا ما لقي احدهم مركبا لاخر منهم راسيا في البحر اخذه

وقد غارت احد المرات في البحرين عشيرة الحوله . (الهولة) على عشيرة العتوب وهي حليفة لعشيرة الخليفات (الخليفة) واخذوهم على حين غفلة فقتلوا منهم مقدار ٤٠٠ نفسا ونهبوا اموالهم ولاذ من نجي من الباقين بالفرار فالتجؤا الى الخليفات (الخليفة) وتم الاتفاق بين العتوب والخليفة على ان هذه هي من فتنة العجم من اهل البحرين فقالوا هيا نسير الى البحرين فنقتل رجالهم ونخرب ديارهم . وهكذا غاروا على البحرين وحرقوا البيوت الكائنة خارج القلعة ونهبوا اموالهم وقتلوا رجالهم ثم عادوا الى اماكنهم

واتفق العتوب والخليفات بعدها على ان لا يقر لهم في ديار العجم قرار وقالوا هيا بنا نسير الى البصرة فندخل اراضي الدولة العثمانية ونحتمي بحماها وهكذا وردوا البصرة . وهم لا يزالون فيها ويبلغ عددهم مقدار الفي بيت وقد جاء عبدكم قاصدهم يقول ، نحن بأجمعنا مسلمين وقد تركنا ديار القزيل باش (كناية عن العجم للبسهم الاحمر على الراس) وفتناهم وجئنا ملك سلطان المسلمين دخيلين . والامر لكم . هذه هو رجاءهم . ولم نعين لهم بعد مكانا للاقامة فسيبقون مدعي هذا الحال فاذا ما قر قرارهم على ان يستقرون في البصرة امن ان نعين لهم مكانا يستقرون فيه . ولهم من المراكب مقدار ١٥٠ مركبا ولكل مركب مدفعين او ثلاثة مدافع وبما بين ثلاثين او اربعين حامل بندقية وشغلهم نقل التجار من مكان الى اخر

وقد انفذنا الى عشيرة الحولة (الهولة) قاصدا ندعوهم لنصلح بينهم وبين الخليفات (الخليفة) والعتوب . فان ورود وقفول التجار من البصرة يتوقف على هذا الصلح فاذا تم الصلح فسيتم امن جانب البحر شرهم فاذا امكن الاصلاح بينهم يظهر لدى امر بقاء الخليفات والعتوب في البصرة فهو الان غير معلوم

ترجمة
خليل ساحلي او غلي
٢١ رجب ١١١٣

- ١٩٢ -

الملحق رقم (14)

وثيقة من مخطوطة كتاب الشيخ يوسف آل عصفور البحراني (ت 1186هـ)، عنوانه (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) عن هجوم (العتوب) على جزيرة البحرين 1112هـ / 1701م

[illegible] مستقر فيما يحتاج إليه [illegible] إلى الدنيا [illegible]
[illegible] في ذكر المشايخ والمصنفات من أراد
الاطلاع [illegible] على ذلك فليراجع إلى فهارست أصحابنا ومطولات إجازاتهم
ولا سيما كتاب الإجازات للسيد رضي الدين بن طاوس وكتاب الإجازة
لشيخنا [illegible] بحار الأنوار وفهرست شيخنا [illegible] وكتاب [illegible]
وكتاب منتجب الدين ورسالة أبي غالب [illegible] ولنقف الآن بما وعدنا
به سابقاً من ذكر أحوال الفقير [illegible] والفقير صاحب الإجازة فأقول
إن مولدي كان في السنة السابعة بعد المائة والألف وكان مولد أخي
الشيخ محمد [illegible] سنة الثانية عشر بعد المائة والألف في قرية
الماحوز حيث إن الوالد كان ساكناً فيها لملازمة الدرس عند شيخه الشيخ
سليمان المتقدم ذكره وأنا يومئذ ابن خمس سنين تقريباً وفي هذه السنة
كانت الواقعة بين الهولة والعتوب [illegible] البحرين من الفساد بعد
الحاكم [illegible] عنهم فكان لشيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد
[illegible] العتوب للوالد [illegible] أبيات في ذكر هذه الواقعة [illegible]
لم يحضرني منها الآن إلا البيت الأخير المشتمل على التاريخ وهو قوله [illegible]
[illegible] عام ثلاث [illegible]
الشيخ [illegible] وكان مشغولاً بأمر الغوص والتجارة في اللؤلؤ
كان [illegible] جميع ما يحتاج [illegible] على الأصحاب [illegible]
ومن يقصده من الأنام لا يدخر شيئاً ولا يحرص على شيء [illegible]

[illegible]

* * *

الملحق رقم (15)

تقدير عمر الاستيطان في البحرين من كتاب ودراسة لارسن (تطور المجتمع البحريني القديم)، ترجمة: أ.حسين محمد حسين الجمري، ص 35

بداية الاستيطان في جزر البحرين

لقد وجدت آثار للاستقرار على جزر البحرين يعود أقدمها لأكثر من 7000 سنة من الآن. و لقد تحولت منطقة رأس القلعة على الشاطئ الشمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسية للاستقرار حيث يوجد بها خمس مدن بنيت واحدة فوق الأخرى، و تعود كل مدينة لحقبة مختلفة من الزمن. و بالإضافة لهذه المنطقة الرئيسية للاستقرار كانت هناك محطات مختلفة من الاستقرار منتشرة على الجزيرة.

و على مدى الحقب المختلفة التي مرت بها البحرين حدثت هناك تغيرات للأرض و مدى استغلال الإنسان لها. ففي فترات تاريخية يلاحظ أن معظم الأراضي استخدمت في الزراعة والرعي، وفي فترات أخرى يلاحظ استخدام جزء بسيط منها. وحسب المنطقة الزراعية القابلة للزراعة ومدى استغلالها وآثار الاستيطان المصاحبة في كل حقبة يمكننا التكهن بعدد السكان في تلك الحقبة.

و قد قسمت فترات الاستيطان إلى عدة فترات و كل فترة من هذه الفترات لها مميزاتها من حيث توافر المياه و استغلال الأرض و عدد السكان والظروف البيئية المختلفة. و قد قدم لارسن في دراسته عن تكون و تطور المجتمع البحريني القديم تقديرات لمساحات الأرض المزروعة في كل حقبة من حقب التاريخ التي مرت بها جزيرة البحرين و منها نستنتج أعداد السكان في تلك الحقبة (Larsen 1983) و يوضح الجدول التالي أهم تلك الحقب و مساحة الأرض المزروعة في تلك الحقبة و عدد السكان

***

ملحق رقم (16)

نص الخوري كما هو من كتابه ص 48

لدى الشيعة تفسير (ذهني) mentalistic لبعض هذه التساؤلات النفز،
يقولون ان البحرين، قبل الفتح العتبي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين
مدينة وبلدة، وكان يحكم كلا منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان
القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأسه مجلس من
ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً. وكان يشارك جميع القضاة
في اختيار اعضاء هذه الهيئة ورحلهم الى مركز السلطة. وكان المواطنون
يحتفظون بملكية الارض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الاحياء» في
الشريعة الاسلامية. يقول هذا المبدأ بأن الارض لمن يعمل بها، فكل من يزرع
قطعة ارض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث

* * *

ملحق رقم (17)

استكمال نص الخوري ص 49

الاستغلال لابنائه من بعده. فالارض في الاسلام رحابة ملك لله، وحق الانسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها. فاذا تركت قطعة من الارض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحابة ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الانتاج.

من الصعب جداً دعم النظرية الشيعية لمجتمع البحرين قبل تولي آل الخليفة السلطة دعماً تاريخياً، كما انه من الصعب ايضاً اثبات بطلانها. فلا يعقل ان تتواجد في جزر البحرين التي تكرر احتلالها مرات عديدة من قبل مختلف القوى الامبراطورية والقبائلية، هذا النوع من التنظيم الدقيق دون غيرها من الامارات المجاورة والتي كانت تخضع لنفس القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية. ثم ان تقدير عدد القرى بثلاثمائة وعدد المدن بثلاثين، يبدو وكأنه تصور ذهني يعكس ما لرقم ثلاثة من وقع «سحري» في النفوس بدلاً من الحقائق الاجتماعية والتاريخية. يبين المسح الشامل لملكية الارض في البحرين، مثلاً، ان عدد القرى بلغ اثنتين وخمسين قرية تؤلف ثلاثاً وسبعين وحدة سكنية، وتبين ان ثمانية من هذه القرى تركت خراباً منذ فترة طويلة. فلو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثون قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات [illegible] التي بدأت تظهر [illegible] من الدقة في القرن الثامن عشر. بالاضافة الى ذلك. لا [illegible] النظام [illegible] الذي تتحدث عنه الشيعة في اي مكان تواجدوا فيه [illegible] الخليج وهذا ما يدعونا لاعتبارها [illegible] تصورات ذهنية لا [illegible]

ومن الممكن ان تكون هذه التصورات الذهنية ردة فعل [illegible] الاجتماعية والمادية التي خبرها الشيعة اكثر من غيرهم [illegible]

* * *

النتائج والاستخلاصات العامة

لكل دراسة بداية ونهاية، وإننا في هذه المرحلة من دراستنا نحاول تجميع بعض الأفكار المستخلصة من الأفكار التي مررنا بها في سائر الفصول السابقة، وتمثل هذه الأفكار التي ندونها في نهاية هذه الدراسة مجموعة استخلاصات، ونتائج شبه نهائية مأمولة قد توصلنا إليها بعد عرض مجموعة من النصوص التاريخية، وهي معززة ببعض الوثائق التاريخية مأخوذة من مصادر متعددة كمصنفات وكتب العلماء والمؤرخين العرب والمسلمين القدماء والمحدثين والمعاصرين، وكذلك نقلنا بعض هذه الوثائق عن مصادر مستمدة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وأيضاً دوَّنا هذه النتائج المستخلصة من اجتهادات معاصرة لبعض المؤرخين والمهتمين بالتراث الثقافي لعلماء البحرين في حصر أسماء فعلية لقرى بحرانية مندثرة، وقائمة الآن في النسيج الاجتماعي للمجتمع البحراني المعاصر، وغالب مصنفيها من البحرانيين.

وتساندت هذه النصوص التاريخية واجتهادات المؤرخين والجغرافيين بأدوات ثقافية متعددة في عملية حصر أسماء القرى بقدر ما توافر لهم من مصادر تاريخية، ومن بعض ما اطلعنا عليه من خرائط طبيعية، وكذلك من وثائق عثمانية، وهذا بحمد الله سبحانه وتعالى قد ساعدنا على استخلاص أفكار مفيدة، والوصول إلى بعض النتائج ندرجها ـ للقارئ الكريم ـ على النحو التالي:

1. إن مجموعة من المؤرخين والجغرافيين القدماء سواء من العرب أو من المسلمين قد نقلوا لنا من قرون بعيدة وبالتحديد من القرن السابع الهجري إلى زماننا الحاضر، وعصرنا العامر في القرن الخامس عشر الهجري بأن عدد القرى والبلدات البحرانية تراوحت بين (300 ـ 360) قرية وبلدة بحرانية واعتبار هذا الكم الكبير من القرى والبلدات واحدة من حقائق التاريخ الديموغرافي والسكاني في تاريخ «جزيرة أوال» والجزر التابعة لها.

2. وتوصلنا في هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها واضح بأن عدد القرى والبلدات البحرانية بهذا الكم الكبير إنَّما هو في حقيقته تجسيد فعلي لمقولة المؤرخين والجغرافيين من القدماء والمعاصرين على حد سواء بأن جزيرة أوال والجزر التابعة لها (البحرين الحالية) كانت مأهولة السكان في قديم الزمان، وما تزال عالية الكثافة السكانية، وهذا ما أكدته بعض مصادرهم، ولقد ظلت كذلك عامرة بأهلها، وعامة الناس من الوافدين عليها حتى في ظروف صعبة ناجمة عن سلسلة المحن والفتن والاضطرابات التي واجهت الأهالي والوافدين، مما أدى إلى حراك اجتماعي وسياسي وأمني قد ترك أثره في بعض الظروف التاريخية على الحراك السكاني لجزيرة أوال وحجمه العددي.

3. اختلف المؤرخون والجغرافيون العرب والمسلمون (منهم القدماء والمعاصرون) في تقديرهم لعدد القرى والبلدات البحرانية، لكنه اختلاف لا ينسف الحقيقة التاريخية بأن الجزيرة وجزرها المرتبطة بها كانت أرضاً حاضنة لعدد كبير من القرى والبلدات، فمنهم من استخدم الرقم (360)، ومنهم من استعمل لفظ (أزيد أو أكثر من ثلاثمائة قرية)، وهذا الاختلاف منطقي في البحث العلمي والتاريخي، فالتاريخ

ـ كحوادث وحقائق ـ يتباين بين الوصف الحقيقي للواقع وبين الاجتهادات الصادقة في فهمه، وبين مجموعة التفسيرات الضالة التي تتعمد التزوير والتحريف، ولم تخرج مسألة عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) عن ذلك التباين في الوصف والاجتهادات وليّ الحقائق، ولكنَّ بعض الدراسات البحرانية المعاصرة ـ مع ذلك كله ـ قد اجتهدت في عملية حصر أسماء بعض القرى البحرانية، فمنهم ـ بحمد الله ـ من تمكن من حصر أسماء بعض القرى بنحو تجاوزت المائتين، وقاربت دراسات أخرى هذا العدد، وهناك دراسات بحرانية وغير بحرانية لم تتجاوز في عملية الحصر حدود المائة قرية وبلدة، بل لم تستطع دراسات أخرى حصر القرى البحرانية بأقل من مائة مع توقع وجود بعض الصعوبات في عملية الحصر.

4. أثبتت عملية الاختلاف بين الاجتهادات الذاتية للمؤرخين في الحصر المدون لأسماء القرى والبلدات البحرانية، مع وجود تفاوت واضح في عمليات تقديرهم بين عدد القرى القديمة (المندثرة والعامرة)، وبين عددها الآن الذي يتجاوز حدود المائة بقليل جدواها في تقليل الفارق بين عدد القرى البحرانية كما كانت في التاريخ وبين عددها في حاضر البحرين، وهذا ما أوضحته بعض الدراسات البحرانية وغير البحرانية التي اهتمت بعملية حصر القرى والبلدات البحرانية بأسمائها كما كانت في التاريخ، وكما هي في حاضرها اليوم فاقتربت دراسة النويدري 2009م، وهي إحدى هذه الدراسات التي بلغت في حصرها لأسماء القرى من (227) قرية وبلدة مندثرة وحاضرة باقية من (360).

5. أوضحت دراستنا ارتباطاً بين تقلص عدد القرى البحرانية في القرون الثلاثة الأخيرة بخاصة فيما عرف بعصر الشتات الأعظم،

وبين ما حدث للشعب البحراني المستضعف في جزيرة أوال من اضطهاد ومظالم ومآسٍ ونكبات وفتن وحروب داخلية وخارجية أدَّت إلى حدوث عمليات تشريد قسري، وحالات شتات واسعة للبحرانيين باتجاه الداخل حيناً، وباتجاه خارج الجزيرة مرَّات أخرى في القرون الثلاثة المذكورة بخاصة في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي.

6. إنَّ المؤرخين القدماء والمحدثين ربطوا بوضوح بين ما حدث للشعب البحراني من فتن ومحن وكوارث وهجمات عسكرية متكررة من ولاة قساة بغاة وطغاة داخل الجزيرة، ومن خارجها، وبين تقلص الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية، حيث قال النبهاني، والريحاني، والخوري نفسه بالعلاقة المباشرة بين هذا التراجع في عدد القرى وفي عدد الساكنين فيها، وبين ما جرى على هذه القرى والبلدات من فتن واضطرابات في الداخل والخارج على حد سواء.

7. إننا في هذه الدراسة أثبتنا تأكيدات تاريخية من المؤرخين والجغرافيين بوجود هذا الكم الكبير من عدد القرى والبلدات بأدوات ثقافية متعددة اعتمدها المهتمون بالكتابة التاريخية لحياة الشعوب، فقد أوضحت دراستنا باستحضار بعض النصوص التاريخية الخاصة بهذا الشأن من مصادرها بما يزيد عن سبعة قرون ونصف، وبقراءة بعض الخرائط الجغرافية للجزيرة بخاصة في عصورها الأخيرة، والوثائق التاريخية، وبعض الرسائل الهامة، ومجمل الدراسات البحرانية وغير البحرانية التي اهتمت بعملية ذكر عدد القرى البحرانية أو بعمليات إحصاء متأخرة وفعلية لمجموعات القرى بنحو تجاوز بعضها حدود المائتي بلدة وقرية بحرانية.

8. إنه كما كان الانتشار البشري والسكاني قائماً في عصور قديمة في القسم الشمالي من الجزيرة وبأعداد هائلة من القرى والنفوس في وسط الجزيرة على امتداد المسافة من الساحل الشرقي حتى الساحل الغربي (أي ما بين قرية بربورة شرقاً حتى قرية كرزكان غرباً) فإنَّ التوزع السكاني الجديد في حاضرنا اليوم ظل محصوراً في غالبه بالمنطقة الشمالية، وكثر انتشاره في اتجاه الجنوب، مع توسعه الواضح في وسط الجزيرة، وبأعداد هائلة من الناس تجاوزت المليون نسمة بحسب إحصاءات غير رسمية، ولكنها معلومات متداولة، ويثبت هذا التوسع والانتشار السكاني الآن في القسمين الشمالي والوسط أنَّ هذه الجزيرة كانت مأهولة السكان في قديم الزمان وعامرة بمجموعات البشر.

9. وأوضحت دراستنا أن المشككين ـ بدوافع علمية أو بدوافع سياسية ومذهبية وعرقية ـ في وجود (360) بلدة وقرية، وهم قلة إنمَّا سعوا إلى شطب عنصر الأصالة المحلية من تاريخ الجزيرة أو التقليل من كثافتها البشرية، ووضع الوافدين إليها ـ في مقابل ذلك ـ موضع المساواة التامة مع السكان الأصليين بغرض إبطال وجودهم الأصيل من قبل بعض الباحثين ممن وفدوا على الجزيرة، فهم يسوِّقون لمقولة أن الوافدين إلى جزيرة البحرين(أوال) سواء كانوا بهجرات طبيعية أو بعمليات الغزو والقرصنة هم في وجودهم وأعدادهم كجماعات السكان الأصليين في الجزيرة، فالسكان الأصليون في نظر هؤلاء المشككين هم كذلك جماعات وافدة مع اختلاف في تاريخ وفادتهم ومجيئهم إلى جزر البحرين وبُعْدِه الزمني، فالوافدون وما يسمى بالسكان الأصليين هم جميعاً، وعلى قدم المساوة، لا أصالة لهم، فالكل متساوٍ في عدم الأصالة، وبذلك خلطوا

الحابل بالنابل، إذ أضحى السكان المحليون الذين توارثوا وجودهم بالتوالد والتناسل قرناً بعد قرن كأولئك الذين وفدوا قبل أقل من ثلاثة قرون، وهذا ظلم شديد بالتاريخ وحقائقه، وأذى لأهل البحرين.

10. أظهرت بعض هذه الدراسات ـ بخاصة البحرانية ـ قدرتها وصبر القائمين بها على الرصد والحصر والمتابعة، والتحرك من رقم سابق كان قبل المائة والوصول به إلى ما يزيد عن مائتين وخمس وعشرين قرية بحرانية، وسيتمكن الباحثون عن أسماء هذه القرى من التدقيق والوصول إلى أسماء جديدة لاحقاً، وقد أثبتت هذه الدراسات مستوًى جيداً من نجاحها التدريجي في استخدام الأدوات الثقافية المتاحة كمصادر علم التراجم، والخرائط الجغرافية وغيرها على البحث المستمر عن قرانا المندثرة، بالإضافة إلى البلدات العامرة حالياً بغرض الوصول ما أمكن إلى الرقم الأعلى أو القريب منه الذي يتراوح ما بين (300 ـ 360) قرية وبلدة بحسب تقديرات الجغرافيين والمؤرخين والوثائق التاريخية المنشورة.

11. أوضحت دراستنا تطور جهود بعض الباحثين ـ بخاصة البحرانيين ـ في الكشف التدريجي عن عدد القرى والبلدات البحرانية، وتحديد وحصر أسمائها الفعلية، فقد كان عدد القرى المعروفة في بداية القرن العشرين المنصرم عند حدود المائة قرية أو بلدة بعد حدوث حالات شتات البحرانيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، ومن ذلك دراسات المؤرخ والجغرافي البريطاني لوريمر (1908م)، ثم تتابع عمليات الكشف عن مزيد من أعداد هذه القرى لتصل إلى تحديد 135 قرية ثم بلغت في دراسة لاحقة 165 قرية، فمائتين في دراسة أخرى حتى بلغت عملية الحصر والتحديد الفعلي لأسماء هذه القرية في دراسة

متأخرة مائتين وخمس وعشرين قرية وبلدة كما في دراسة الأستاذ سالم النويدري سنة 2009م.

12. لفتت دراستنا أنظار الباحثين إلى وجود نوعين من القرى والبلدات البحرانية عبر تاريخها البعيد والقريب، قرى كبيرة تشمل في دائرتها الجغرافية قرى صغيرة ملحقة بها مثل البلاد القديم وجزيرة سترة وتوبلي الكبرى، وعالي التاريخية القديمة، والماحوز القديمة، وسماهيج التاريخية فإن بعض الباحثين أغفلوا في عمليات العد والحصر والرصد حسابهم للقرى الصغيرة التي تندرج تحت سياج القرى الكبيرة، واكتفى بعضهم بحصر وعدّ القرى والبلدات الكبيرة دون التفات لإحصاء وحصر قراها الصغيرة، ونوع آخر من القرى البحرانية صغيرة الحجم في مساحتها وكثافتها البشرية أو متوسطة الحجم، ولكنها لا تتفرع إلى قرى أصغر منها، بل تعد الواحدة منها كقرية واحدة ومستقلة مثل مقابة وسار وبني جمرة وغيرها، وبذلك أصبح مجموع عدد القرى البحرانية لديه أقل لأن القرية الكبيرة تحسب واحدة وليس بعدد قراها الفرعية الأربع أو السبع أو أقل أو أكثر من مجموعة القرى التابعة للقرية الكبيرة.

13. أوضحت دراستنا أن دراسة المؤرخ والباحث اللبناني المعروف الدكتور (فؤاد إسحاق الخوري) واجهت في تشكيكها في عدد القرى البحرانية إشكالية جسدت تحدّياً حقيقياً لمن يفتقر إلى ثقافة تاريخ القرى البحرانية، ومعرفة الأدوات الثقافية التي تساعده على فهم خصائص القرية البحرانية وأخذ البيانات المعرفية عنها، ولفتت دراستنا النظر إلى عدم اعتماد هذا المؤرخ في دراسته على أدوات هامة لمعرفة وجود هذه القرية وشيء من تاريخها مثل عجزه عن استخدام كتب التراجم أو كتب بعض علماء البحرين، وأنه لسوء الحظ قد اعتمد على سجلات

رسمية تعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين المنصرم، وهي سجلات قد أهملت ـ عمداً أو سهواً ـ الإشارة إلى قرى البحرين قبل مجيء آل خليفة من قبيلة العتوب، ولم تستوفِ كثيراً من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والمعيشية.

14. العمر التقديري لوجود (360) قرية بحرانية: من الصعب وضع تحديد تاريخ زمني للفترة الزمنية التي كانت فيها مجموع «القرى الثلاثمائة والستين» قائمة في المجتمع البحراني، ولكن ثمة بالتأكيد مؤشرات تاريخية مستمدة من تاريخ بعض الكتابات التاريخية ومن المؤرخين ووثائقهم تساعدنا على معرفة تقديرية للفترة الموجودة فيها مجموعة هذه القرى، وسنحاول قياس تقديري لزمن ظهورها، مع فرصة الخطأ البشري التي يمكن أن تنسف اجتهادنا، فثمة فرص لتحديد زمن أبعد من عام (690هـ/1291م) الذي زار فيه ابن المجاور الدمشقي جزيرة البحرين وسجل حقيقة وجود (360) قرية وصفها بـ«الإمامية».

وحسبنا تقدير عمر هذه القرى المدمرة من هذا التاريخ (تاريخ وفاة ابن المجاور عام 690هـ) حتى مجيء الرحالة الدانمركي كريستن نيبور عام 1881هـ/1765م إلى منطقتنا، وظهرت بينهما أقوال آخرين كأبي الفداء إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة (ت 732هـ/1331م) في كتابه (تقويم البلدان)، وكلام الملاح العربي والربّان الخليجي أحمد بن ماجد (ت 906هـ) في كتابه الفوائد، وكذلك ظهور وثائق عثمانية تؤكد هذا الوجود ومنها وثيقة مؤرخة في (10 من شهر صفر 981هـ/1573م) كما بيّنا في قسم الوثائق[1]،

---

(1) انظر ملحق رقم 2.

وبحساب الفارق الزمني بين عامي (690هـ) و(1181هـ) أو بين تاريخي (1291م) و(1765م) يكون العمر التاريخي التقريبي لهذه القرى حوالي خمسة قرون من السنين أو أقل بعقد واحد، مع احتمال وجود عمق تاريخي أبعد أو فترة زمنية أطول لهذا العمر إذا ما عثرنا على قول مؤرخ سابق في وجوده لزمن ابن المجاور الدمشقي يؤكد على وجود عامر لهذه القرى حتى حوادث الغزو العثماني والبرتغالي، فالغزو العماني الدامي في الفترة الواقعة من القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر الهجري.

15. تبين لنا في هذه الدراسة التاريخية أن المشككين والرافضين لوجود (القرى الثلاثمائة والستين) لم يستطيعوا ـ رغم دعاويهم المضادة ـ تقديم دراسات مضادة معززة ومشبعة بأدلة علمية، ومستندة إلى حقائق تاريخية تثبت مزاعمهم بأن وجود هذه القرى مجرد أسطورة صنعها بعض البحرانيين في ثقافتهم، ومزاعم لا أساس لها في الواقع التاريخي للشعب البحراني، ولم يقدم المشككون والمنكرون لنا أدلة إثبات معتبرة سوى ترديد أقوالهم بأن وجود هذه القرى لا يستند إلى حقائق تاريخية أو أنها في نظر البعض من المشككين مجرد «تصور ذهني» في أذهان الشيعة، وفضلاً عن ذلك فإنهم لم ينجزوا بعد دراسات تاريخية مكتملة تعالج قناعاتهم العلمية بعدم وجود هذه القرى في الوجود التاريخي البحراني، وأنهم فقط اكتفوا بإثارة الزوبعة والغبار في وجوه الناس.

16. إنه إذا جمعنا ما ذكره شيخ البحرين وحاكمها الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في رسالته للمعتمد البريطاني خلال منتصف الثلاثينات من القرن المنصرم (غرة رمضان سنة 1355هـ) بما يزيد عن مائتي قرية وبلدة عدا مدينتي المنامة

والمحـرق مـع مجمـوع عـدد القـرى التـي اندثـرت بحـدود مائـة قريـة بحرانيـة بحسـب معجم النويـدري، وفي حـدود (65) قرية استخلصناها مـن مصـادر العلماء البحرانييـن الآخرين يكون عدد القـرى علـى صيغتيـن كمـا يأتي:

الصيغة التقديرية الأولى

(125) قرية عامرة حالياً، بالإضافة إلى المنامة والمحرق ومدن جديدة قائمة.	أكثر من (100) قرية وبلدة بحرانية مندثرة قد خربت وفق معجم النويدري	أكثر من (200) قرية كما جاء في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني في منتصف عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ويوافق تاريخ الرسالة في غرة شهـــر رمضان سنة 1355هـ

يكون المجموع التقديـري: 200 + 100= 300 قريـة وبلدة. بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحـرق، وفي كليهما عـدد من القرى.

الصيغة التقديرية الثانية

(125) قرية وبلدة بحرانية عامرة حالياً، بالإضافة إلى ذلك مدينتي المنامة والمحرق ومدن جديدة ما تزال قائمة حتى الآن.	أكثر من (100) قرية وبلدة مندثرة بحسب معجم المؤرخ الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري، و(65) قرية وبلدة مندثرة مستخلصة من مصادر مختلفة لبعض العلماء والمؤرخين والجغرافيين،والباحثين البحرانيين.	(200) قرية وبلدة كما في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ويوافق تاريخ الرسالة في غرة شهر رمضان سنة 1355هـ

يكـون المجمـوع التقديـري: 200 + 165 = 365 قريـة وبلـدة.

بالإضافة إلـى مدينتـي المنامـة والمحـرق، وفي كليهمـا كذلك عـدد من القـرى، وأيضـاً مجموعة مـدن صغيـرة وأحياء سـكنية جديـدة، ويمكن شـطب بعـض القـرى المسـتحدثة بعـد مجـيء العتـوب مـن العـد والإحصـاء.

وبذلك يتطابـق عدد القـرى البحرانيـة قديماً فـي كلتـا الصيغتين مـع عددها الحالـي أو قريباً من هـذا العدد مـع مراعاة القـرى والمدن التـي تـمّ إنشـاؤها جديـداً، والقـرى القليلـة التـي اندثـرت بعـد عهـد حاكـم البحريـن الشـيخ حمد بـن عيسـى آل خليفـة في منتصـف عقد الثلاثينـات مـن القرن العشـرين، مـع احتمـال خطئنا في العـد وضبط العمليـة الحسـابية بالأقـل أو الأكثـر وإسـقاط بعـض القرى مـن العدد إنْ كانـت مكـررة عنـد المؤرخيـن البحرانييـن أو وقـع حـول وجودهـا اختـلاف لـم يشـعرهم بالاطمئنـان أو لمسـوغات أخرى.

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب التراثية القديمة.

1. أبـو الحسـن البـلاذري، فتـوح البلـدان، تحقيـق وتعليـق رضـوان محمـد رضـوان، دار الكتب العلمية، بيـروت، لبنان، طبعة 1403هـ ـ 1983م.
2. أبـو عبـد اللـه محمد بـن إبراهيـم بن بطوطـة، تحفـة النظار في غرائـب الأمصـار وعجائب الأسـفار، ج 2، دار صـادر، ودار بيروت للطباعـة والنشـر، لبنان، طبعة سـنة 1379هـ 1960م.
3. أبـو عبـد اللـه محمـد بـن عبد اللـه بن إدريـس الإدريسـي، نزهة المشـتاق فـي اختـراق الآفاق، عالـم دار الكتب للطباعة والنشـر، بيـروت، لبنـان، طبعة 1989م.
4. أبـو عبيـد الله بن عبـد العزيز البكـري، كتاب (معجم ما اسـتعجم مـن أسـماء البـلاد والمواضـع)، تحقيـق مصطفـى السـقا، مطبعـة لجنـة التأليـف والترجمـة والنشـر، مدينـة القاهـرة، طبعـة سـنة 1364هـ نسـخة إلكترونية.
5. أبـو علي الحسـين المسـعودي، (مروج الذهب ومعـادن الجوهر)، الجـزء الأول، طبعة 1983م.
6. أبو لُغْدة الأصفهاني، جزيرة العرب، نسخة إلكترونية.

7. إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة، كتاب (تقويم البلدان)، نسخة إلكترونية.
8. أمين الريحاني، ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية، الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، تاريخ الطبعة سنة 1987م.
9. سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، تحقيق السيد أحمد الحسيني، نشر مكتبة آية الله المرعشي، مدينة قم المقدسة، الجمهورية الإسلامية في إيران، طبعة مطبعة الخيام، تاريخها: 1404هـ
10. سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، فهرست علماء البحرين، تحقيق فاضل الزاكي، الناشر، المحقق، الطبعة الأولى: 1421هـ / 2001م.
11. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب شيخ الربوة الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، المطبعة الأكاديمية الإمبراطورية، مدينة بطرسبورغ، طبعة 1865م ـ 1281م.
12. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان، مطبعة لايبزك، تاريخ 1988م.
13. شهاب الدين أحمد بن ماجد النجدي، كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد)، نسخة إلكترونية منقولة عن نسخة نادرة في المكتبة الظاهرية بدمشق الشام سنة 1001هـ نسخها العالم الجليل محسن المرادي.
14. صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج 1، نسخة إلكترونية.

15. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق الأستاذ حجر العاصي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1983م.

16. عبد الكريم السمعاني،الأنساب، تعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ ـ 1988م.

17. علي بن حسن البلادي البحراني، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، أشرف على تصحيحه محمد علي محمد رضا الطبسي، طبعة 1406هـ ـ 1986م.

18. كمال الدين، ميثم بن علي بن ميثم البحراني، أصول البلاغة (تجريد البلاغة)، تحقيق عبد القادر حسين، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1406هـ ـ 1986م.

19. لوريمر جون جوردان، دليل الخليج، القسم الجغرافي، الجزء الأول، طبعة جديدة ومعدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، دولة قطر، سنة 1981.

20. محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، والمكتبة الوطنية، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2004م.

21. محمد علي بن محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، تحقيق الشيخ محمد بن عيسى آل مكباس، منشورات مطبعة علمية، قم، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الطبعة الأولى، سنة 1422هـ

22. يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، مؤسسة دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1406هـ ـ 1986م.

23. يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، كشكول البحراني (أنيس المسافر وجليس الخاطر)، المجلد الأول، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ 2008م.

* * *

ثانياً: الكتب والدراسات المعاصرة:

1. إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك الهجيري التوبلاني، حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ومركز الجلاوي للدراسات والنشر، المنامة، البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2004م.

2. أنيسة أحمد خليل المنصور، مقالة: أهل البحرين كما أعرفهم في التاريخ، نسخة إلكترونية، وجريدة الوسط البحرانية، العدد (2600) تاريخ (19) من أكتوبر/تشرين الأول 2009م، وغرة ذو القعدة سنة 1430 هجرية.

3. إيدار ليدوران روبرت، تاريخ النقود في دولة البحرين، صادر عن مؤسسة نقد البحرين، المنامة، مملكة البحرين، سنة 1996م، 1417هـ

4. برّاك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى الدولة الأموية، رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، طبعة 1998م (نسخة إلكترونية).

5. تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ترجمة د. عيسى أمين، كتب البحرين الثقافية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وزارة الإعلام في البحرين، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2005م.

6. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، دار الكنوز العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تاريخها (1973م).

7. حسين محمد حسين الجمري، مسجد الخميس، الحوزة الأولى وأول مسمار في نعش القرامطة، إصدارات دار الوسط للنشر والتوزيع والصحافة، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2010م.

8. روبرت جيرمان، الخرائط التاريخية للبحرين (1817 ـ 1970م)، طبعة 1996م.

9. سالم بن عبد الله النويدري، أسر البحرين العلمية، أنسابها، تاريخها العلمي والثقافي، أعلامها، دار الجودة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1994م.

10. سالم بن عبد الله النويدري، الأسر العلمية في البحرين، مجلة الموسم، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث 1990م ـ 412هـ

11. سالم بن عبد الله النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، المجلد الأول، مؤسسة العارف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1412هـ 1992م.

12. سالم بن عبد الله النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، المجلد الثاني، البحث: مناطق البحرين، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1430هـ 2009م.

13. سالم بن عبد الله النويدري ومجموعة باحثين، المشهد ذو المنارتين (مسجد الخميس، معالمه وآثاره وتاريخ تشييده

وعمارتـه)، إصـدار مجلـس الأوقـاف الجعفريـة، نسـخة تجريبية، المنامـة، مملكـة البحرين، الطبعـة الأولى، سـنة الطبع (1429هـ ـ 2008م).

14. سـعيد عبد النبي الشـهابي، البحرين (1920 ـ 1971م) قراءة في الوثائـق البريطانيـة، مقدمـة الكتاب، بقلم الأسـتاذ عبـد الرحمن محمـد النعيمي (نسـخة إلكترونية)، دار الكنـوز العربية، بيروت، لبنـان، الطبعة الأولى، تاريـخ الطبعة 1996م.

15. شـحاتة محمـد ناصـر، سياسـات النظـام الحاكمـة فـي البحريـن والكويـت والعربيـة السـعودية فـي التعامـل مـع المطالـب الشـيعية، إعداد: مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنـــان، الطبعـة الأولـى، تاريخهـا: 2011م، 1433هـ

16. عبـاس ميـرزا المرشـد، ذاكـرة القريـة البحرانيـة، دراسـة غيـر منشـورة.

17. عبـد اللـه آل سـيف، مـدن وقـرى مـن بـلادي، مطبعـة الأيـام البحرانيـة للنشـر والتوزيـع، المنامـة، مملكـة البحريـن، الطبعـة الأولـى، تاريخهـا 2012م.

18. عبـد اللـه بـن خالد آل خليفـة، ود. علي أبا حسـين، البحرين عبر التاريخ، ج 2، البحرين، سـنة 1991م، 1911هجرية.

19. عبـد الرحمـن عبـد الكريـم العانـي، البحريـن فـي صدر الإسـلام، الـدار العربيـة للموسـوعات، الطبعة الأولى، سـنة الطبعة 2000م ـ 1421هـ

20. عبـد الكريـم علي محمـد العريـض، مدينة المنامة خلال خمسـة قـرون، المؤسسـة العربيـة للدراســات والنشـر، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولـى، سـنة الطباعـة 2006م / 1427هـ

21. علـي حبيبـة، دراسـة منشـورة بعنـوان: مـن قضايـا التاريـخ فـي البحريـن، العـدد الخامـس، مجلة الوثيقـة، دوريـة نصف سـنوية،

صادرة عن مركز الوثائق بمملكة البحرين، العدد الخامس، السنة الثالثة، شوال 1404هـ / 1984م.

22. فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي من (1783 ـ 1870م)،رسالة علمية، دولة الكويت، منشورات دار السلاسل، الطبعة الأولى، سنة 1973م.

23. فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين (تطور نظام السلطة وممارستها) معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1983م.

24. محسن بن سلمان آل سليم السهلاوي البحراني، ديوان شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان، طبعة 2009م.

25. محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 ـ 2002م)، طبعة 2002م.

26. محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية.

27. محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، المنامة، البحرين، الطبعة الأولى، يناير/كانون الثاني، سنة 1970م ـ 1380هـ.

28. محمد جواد مرهون، الخطيب الشحشح صعصة بن صوحان، تقديم السيد حسن الأمين، دار الفردوس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1410هـ /1990م.

29. محمد سعيد ابن الحاج موسى المسلم، ساحل الذهب الأسود، دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1962م (نسخة إلكترونية).

30. محمد علي بن أحمد التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، تقديم وإعداد الأستاذ إبراهيم بشمي، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1992م.

31. محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، سلسلة تراثنا رقم 1، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1410هـ / 1990م.

32. محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي.

33. محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى بإقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، سنة 2006م.

34. محمود قمر، دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الخلافة العبَّاسية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1997م.

35. مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة.. 1813 ـ 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1996م.

36. ناصر بن جوهر بن مبارك الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 1424هـ 2003م (مخطوط).

37. نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة 1423هـ

38. نجاح الربيعي، قبيلة ربيعة، البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، وتاريخها 2012م / 1433هـ

39. نوال حمزة يوسف الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، القرن السادس عشر الميلادي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1403هـ 1983م.

مصادر ودراسات غير منشورة:

1. يوسف مدن، الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على حركتها العلمية، دراسة غير منشورة.

2. يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرية البحرانية، دراسة غير منشورة.

3. يوسف مدن، شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري (1014 ـ 1286هـ).

معاجم اللغة:

1. جبران مسعود، رائد الطلاب.. معجم لغوي عصري للطلاب، دار العلم للملايين.

2. محمد بن عبد القادر الرازي، معجم الصحاح.

ثالثاً: مقالات منشورة بمجلات أدبية وعلمية.

1. جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 ـ 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ

2. سالم بن عبد الله النويدري، مجلة الموسم، دراسة وبحث الأسر العلمية في البحرين، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث.

3. سالم بن عبد الله النويدري، مقال: «تراث البحرين الفكري في العصور الإسلامية المتعاقبة، «المجلة الرمضَانية، العدد العاشر، شهر رمضان سنة 1431هـ/2010م.
4. صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين، دراسة منشورة في مجلة الوثيقة البحرانية، دورية نصف سنوية، تصدر عن مركز الوثائق في مملكة البحرين، العدد الأول، شهر رمضان 1402هـ يوليو/تموز سنة 1982م.
5. محمد علي الناصري، دلمون، مجلة جمعية تاريخ وآثار البحرين، العدد الثامن عشر، معجم قرى جزيرة أوال، تاريخ صدور عدد المجلة، (2000/1999م).
6. محمَّد علي الناصري، مقال: «من مسميات قرى البحرين، معجم جغرافي ـ تاريخي»، ص 63 ـ 68، مجلة دلمون، جمعية تراث وآثار البحرين، العدد (18)، سنة 1999م.

الفهارس العامة

فهرس الأعلام

(ي)

فهرس الكتب والمؤلفات

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

فهرس القرى والمدن البحرانية

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ن)

(هـ)

(و)

another historical belief that supported the claims of historians who clearly stated that a large number of Bahraini villages and towns existed in the Awal Island from the period before the 7th Hijri century until the end of the 12th Hijri century, which was was followed by the devastating dispersion of the residents of these villages. The written attempts made to deny or disregard the existence of 360 villages and towns are unfortunately a sad reality, yet these words could never eliminate their existence. These attempts cannot omit their existence from the actual history of the Bahraini people, who have suffered from the injustice of oppressors and the deceptiveness of their forces.

The belief in the existence of the "360" Bahraini villages was a result of writings by historians and geographers over the course of their trips and visits to the region, or through the trust that a certain "scientist" or "historian" had in a previous historian, which led to copying information about the existence of these villages. This belief was supported by the "inner innocence" of some historians, geographers and travelers, the purity of their hearts and rhetoric, which were free of detestable fanaticism that rejects the facts as they are stated in actual history, and also by their acceptance of these facts.

Therefore, the belief that there are 360 Bahraini villages became a pure historical reality, as aforementioned, either via a field visit by a historian who mentioned their existence, making it impossible to disregard, or through a recorder of history who trustingly copied the history from another historian that lived in a previous time or era.

This study reviewed the opinions of historians who supported the existence of the 360 villages, and the opinions of those who triggered doubts, for many reasons, regarding their existence in history. This study is divided into 10 episodes, in addition to a number of historical documents presented therein.

Villages of Bahrain - Summary

The belief that there were 360 Bahraini villages and towns before the Bani Utbah (Utub) came to the island of Bahrain was reasserted in the writings of some historians and geographers for over seven consecutive centuries.

These researchers were from different nations; Arabs, Muslims and foreigners, and lived in different centuries. The belief remained one of the historical phenomena of the Bahraini society, and of course, a modern researcher cannot refuse a belief that is popular among a group of historians throughout history, and simply refute it based on a selfish desire.

In this context, this belief might end up in one of the following situations: either rejected by virtue of ignorance, stubbornness and dominance of previous notions, or [accepted] by adopting a scientific research method supported by possible historical evidence.

The latter comes especially with the reiteration by historians that the island of "Awal" was a long time ago populated and had population density; therefore, rejecting the claim that it [Awal] is a "No Man's Land". The existence of this large number of villages remained one of the most important phenomena of residential density on this island.

Throughout ages, the Island of "Awal" or "Bahrain" remained a renewed headquarters of occupation by Arab tribes, and by foreign diaspora coming from the surrounding areas. This is

يقال في بلاد البحرين كثيرة جداً وهي متشذرة
متقاربة من احساء الى الوريعة بقرب الكويت
وتسمى بالبرق لتعدد

ظل بعض المؤرخين والجغرافيين يكررون الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين، لزمن تجاوز أكثر من سبعة قرون متتابعة، وهم من أقوام مختلفة، عرب ومسلمين وأجانب، وفي قرون مختلفة، وبقي هذا الاعتقاد أحد الظواهر التاريخية للمجتمع البحراني. جزيرة البحرين (أوال) كانت منذ قديم الزمان مأهولة بالسكان وبكثافة بشرية تنسف ادعاءهم بأنها (بلاد بلا عباد)، وبقي وجود هذا العدد الكبير من القرى أحد أهم مظاهر الكثافة السكانية لهذه الجزيرة.

ظلت هذه الجزيرة عبر العصور مقرًا متجدداً لحركة الاستيطان على يد قبائل عربية أصيلة وجاليات أعجمية آتية من بلدان المحيط ومناطقه. إنها جزيرة الثلاثمائة وستون قرية وبلدة، وهذه هي الأطروحة التي يدافع عنها هذا الكتاب ويثبتها.


ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3388 - 4
9 789953 033884 >


مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION